مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

البحوث باللغة العربية:

- التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الاختلالات الهيكلية في سوق العمل ودور برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في مواجهتها.

وليد الوهيب

- ابن خلدون في الخطابات العربية المعاصرة: دراسة تصنيفية وتحليلية.

صالح سليمان عبد العظيم

- تأثيث الشارع في مدينة الكويت: دراسة ميدانية لبعض العناصر.

علاء شاهين

- المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان: دراسة سوسيولوجية ميدانية للمرشحات للانتخابات.

حسين عمر الخزاعي

البحوث باللغة الإنجليزية:

- الضغوط الوالدية لدى أمهات الأطفال المعوقين وأمهات الأطفال غير المعوقين عقلياً.

هيفاء الكندري

مجلس النشر العلمي



ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٣٤ - العدد ٣

٢٠٠٦

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب / 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.



مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature
(Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
Listed in ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527;
& EBSCO Publishing Products.

المجلد 34 – العدد 3 – 2006

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت بأربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. وهي منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلاً عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين. وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من تركيزها على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت:

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصاتها، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي)، التي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية، ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم الأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج، يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، وتستقبل تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول على 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيها الجداول والملاحق.

3 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملاً، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلاً عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي، وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد على سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث:

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجدياً ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و(Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و(Snyder, 2000a, 2000b). وعند الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، كما يجب إيراد أرقام

الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، أما في حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة فتكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو المصدر كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة.** القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية.** الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.

- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة بحسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، ولا يزيد حجم المراجعة على أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط ألا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 34 - العدد 3 - 2006

التقارير:

البحوث باللغة الإنجليزية:

افتتاحية العدد

خالد أحمد الشلال*

يصدر هذا العدد من مجلتكم – العلوم الاجتماعية – بعد أن مرت على المجتمع الكويتي أجواء سياسية تمثلت في الحملات الانتخابية، وتوّجت في الانتخابات البرلمانية واختيار أعضاء مجلس الأمة الكويتي، وكانت قد ارتفعت في المقار الانتخابية أصوات المرشحين من خلال محاضراتهم وكلماتهم، ووزعت النشرات التي تتضمن برامجهم وطموحاتهم، والقضايا التي تهم الناخبين وتهم المرشحين.

واللافت أن الأجواء التي سبقت عملية الانتخاب والتي رافقتها كانت مختلفة عما عهدناه في الحملات السابقة، ولعل أهم الأسباب التي تقف وراء ذلك هو إقرار حقوق المرأة السياسية ترشحاً وانتخاباً، ودخولها المعترك السياسي ومنافستها للرجل من خلال الحملات الانتخابية والمحاضرات والزيارات، ولكن النتيجة: لم تنجح أي من المرشحات في الوصول إلى البرلمان، وكان لذلك أسباب، منها: قلة خبرة المرأة في إدارة الحملات الانتخابية، وقصر الفترة الزمنية، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن بعض المرشحات حققن أرقاماً تنافسية في هذه الانتخابات.

القراء الأعزاء:

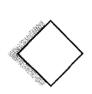
إن العدد الذي بين أيدينا – العدد 2006/3 – ضم مجموعة من البحوث والدراسات القيمة، منها: دراسة متخصصة في الإدارة تناولت التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الاختلالات الهيكلية في سوق العمل، ودور برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في مواجهتها، ودراسة في الاجتماع، وهي: ابن خلدون في الخطابات العربية المعاصرة. أما الدراسة الجغرافية في هذا العدد فتدور حول تأثيث الشارع في مدينة

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت.

الكويت، في حين تناولت الدراسة الرابعة موضوع المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان، وهي دراسة سوسيولوجية ميدانية للمرشحات. وفي باب الأبحاث بالإنجليزية ضم العدد بحثاً بعنوان Parenting Stressors of Mothers of Children with and without Disabilities، إضافة إلى ذلك تطالع – عزيزنا القارئ – في هذا العدد مجموعة متنوعة من الكتب الحديثة تمت مراجعتها من متخصصين في مجالات مختلفة، وأخيراً تقرأ تقريراً حول مؤتمر إشكالية الخصوصية الثقافية وحقوق الإنسان في مصر، المنعقد في القاهرة من 8–9 مارس 2006.

ختاماً، الشكر لكل من أسهم في هذا العدد بجهوده المخلصة، وأخص بالذكر أسرة المجلة من مديرة التحرير والموظفين والسكرتارية، ولا يفوتني أن أشكر للباحثين إسهاماتهم الثرية، والشكر موصول لكم جميعاً أعزاءنا القراء.

والله ولي التوفيق.



البحوث باللغة العربية

التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الاختلالات الهيكلية في سوق العمل ودور برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في مواجهتها

وليد الوهيب*

ملخص: تتناول هذه الدراسة التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الاختلالات الهيكلية في سوق العمل بالمجتمع الكويتي، والتداعيات السلبية الناجمة عنها والمصاحبة لها، كما تتناول التأثيرات الاجتماعية لتنامي حجم البطالة بين الباحثين الجدد عن العمل، والدور الذي يؤديه برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة في مواجهة تلك التأثيرات والتداعيات السلبية. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، تأتي في مقدمتها ضخامة حجم الاختلالات الهيكلية في سوق العمل متمثلة في تدني حجم قوة العمل الوطنية وارتفاع لافت في قوة العمل الوافدة، وارتفاع حجم قوة العمل الوطنية بالقطاع الحكومي، وتدني نصيب القطاع غير الحكومي منها، وارتفاع لافت في هذا القطاع لقوة العمل الوافدة الأدنى تعليماً وخبرة وكفاءة وأجراً. فضلاً عن ذلك، هناك ارتفاع لافت في نسب قوة العمل الوطنية التي تعمل بالوظائف الإشرافية والإدارية والتربوية، وانخفاض لافت أيضاً في نسب قوة العمل الوطنية التي تعمل بالمهن الفنية والإنتاجية، وأكدت نتائج الدراسة أيضاً التأثيرات الاجتماعية وتداعياتها السلبية الناجمة عن تنامي حجم البطالة بين الباحثين الجدد عن العمل على الرغم من أنها ليست بطالة سافرة بقدر ما هي بطالة اختيارية نتيجة رفض هؤلاء العمل في القطاع غير الحكومي. وأكدت نتائج الدراسة أيضاً من خلال توصياتها الدور الذي يؤديه برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في مواجهة تلك الاختلالات والتداعيات السلبية.

* الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، دولة الكويت.

المصطلحات الأساسية: التأثيرات الاجتماعية – الاختلالات الهيكلية – إعادة الهيكلة– سوق العمل – البطالة السافرة – البطالة الاختيارية – البطالة المقنعة.

مقدمة:

أضحت المجموعة الإحصائية السنوية، والإصدارات نصف السنوية عن السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، وتقارير التنمية البشرية لدولة الكويت الصادرة عن وزارة التخطيط، فضلاً عن التقارير ربع السنوية التي تصدرها إدارة مركز أبحاث سوق العمل ببرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة – أضحت معالم رئيسة تعكس بياناتها طبيعة الاختلالات في هيكل السكان وقوة العمل بالمجتمع الكويتي، فضلاً عن ذلك، أكدت نتائج العديد من البحوث والدراسات التي اتخذت من تحليل الاختلالات في هيكل السكان وقوة العمل بالمجتمع الكويتي موضوعاً رئيساً لها، أن تلك الاختلالات راجعة – بصفة رئيسة – إلى ارتباط نمط التنمية الذي كان سائداً إبان الحقبة النفطية بالتوسع في سياسات توزيع الثروة بدلاً من تنمية مصادرها، والتنمية بالثروة أو بالنفط بدلاً من التنمية بالبشر. (إسماعيل سراج الدين، ومعتز خورشيد 1995: 6).

ولقد أشارت نتائج تلك الدراسة نفسها إلى أن اتساع دور الدولة في توظيف المواطنين يأتي في مقدمة السياسات التي عمقت من طبيعة تلك الاختلالات الهيكلية، وأدت إلى تضخم القطاع الحكومي وارتفاع معدل البطالة المقنعة، بالإضافة إلى انخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل الوطنية في ذلك القطاع، مما أدى إلى اختلال العلاقة بين العمل والدخل، وتدني قيم العمل والإنتاج مع عزوف المواطنين عن العمل بالقطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى اختلال سوق العمل، وتنامي حدة البطالة السافرة والاختيارية.

وقد أكدت تلك الاختلالات أن هناك تمفصلاً رئيساً بين توجهات التنمية وسياساتها، والتوجهات والسياسات المتبعة في تنمية الموارد البشرية؛ حيث لم تعتمد وتتأسس على إطار تنموي واضح ومحدد، ومن ثم، فلم يكن هناك وضوح للخلفية السياسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى عدم وجود أساليب متطورة لمتابعة المسارين الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الحكومة على تعديل توجهات المسارين عند حدوث أي نوع من أنواع الخلل (علي الطراح، 2002: 23).

وأوضحت مضامين الخطة طويلة الأجل (1999-2005) التي وضعتها وزارة التخطيط في يناير 1998 أن السياسات التي اتبعت في مجال هيكل قوة العمل في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة قد أحدثت خللاً في سلم القيم المعطاة للعمل والإنتاج، حيث أدت المساعدات والمعونات التي قدمتها الدولة إلى تدني الشعور بالحاجة إلى الإسهام في النشاط الاقتصادي المنتج، كذلك أفضت المعدلات السريعة لنمو الدخل الوطني، ومن ثم نصيب الفرد منه إلى ترسيخ الاعتقاد بإمكانية الكسب الوفير والسريع وشرعيته دون جهد أو عمل؛ الأمر الذي ترتب عليه اتجاه متزايد للأنشطة الوسيطة في مجال المال والتجارة، والانجذاب السريع والشديد نحو عمليات المضاربة التي لا تعود بنفع حقيقي على المجتمع (حسين الفقير 1998: 112).

وقد جاء القانون رقم 19 لسنة 2000 بمواده الثماني عشرة في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية لكي يلقي بالمسؤولية على برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة في تصحيح الاختلالات الهيكلية بقوة العمل الوطنية، وما ينجم عنها من تداعيات اجتماعية واقتصادية تؤثر سلباً على تطوير المجتمع الكويتي وتنميته وتقدمه.

وفي إطار ذلك السياق، فإن الدراسة التحليلية الراهنة التي اتخذت من التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الاختلالات الهيكلية في سوق العمل ودور برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة في مواجهتها موضوعاً رئيساً لها – تسعى إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

1 – الكشف عن الاختلالات الهيكلية لسوق العمل بالمجتمع الكويتي، والتداعيات السلبية الناجمة عنها والمصاحبة لها.

2 – الكشف عن الدور الذي يؤديه برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة في تصحيح تلك الاختلالات الهيكلية في سوق العمل بالمجتمع الكويتي.

3 – تعرف التحديات التي يواجهها برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة في التعامل مع الداخلين الجدد لسوق العمل سواء كانت نابعة من طبيعة البناء الاجتماعي، أو نابعة من القطاع غير الحكومي، أو نابعة من الداخلين الجدد لسوق العمل أنفسهم.

4 – التوصل لمنظومة الآليات المقترحة التي يستطيع من خلالها برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة تفعيل سياساته في دعم قوة العمل الوطنية، وتشجيعها على العمل بالقطاع غير الحكومي، وتمكين الشباب من إدارة المشروعات الصغيرة وتملكها.

وقد أثارت تلك الأهداف مجموعة من التساؤلات التي تسعى الدراسة الراهنة إلى الإجابة عنها، والتي يمكن صياغتها وطرحها على النحو التالي:

1 – ما الخصائص المميزة لهيكل قوة العمل وفقاً للجنسية، والنوع، وقطاع العمل، والمستوى التعليمي، والمجموعات المهنية، وأقسام النشاط الاقتصادي ؟

2 – ما طبيعة الاختلالات الهيكلية في قوة العمل الوطنية ؟ وما التأثيرات الاجتماعية المؤثرة على تفاقم حدة تلك الاختلالات ؟

3 – ما التحديات التي تواجهها سياسات برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة في دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في القطاع الخاص ؟

4 – ما الآليات التي يستطيع من خلالها برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة تفعيل سياساته في دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل بالقطاع الخاص وتمكين الشباب من إدارة المشروعات الصغيرة وتملكها؟

الإجراءات المنهجية للدراسة: اعتمدت الدراسة الراهنة في الإجابة عن تساؤلاتها ومن ثم تحقيق أهدافها، على المنهج الوصفي Descriptive method في تقديم صورة تحليلية وصفية لطبيعة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل بصفة عامة، وقوة العمل الوطنية بصفة خاصة، وطبيعة التأثيرات الاجتماعية المؤثرة على تفاقم حدة الاختلالات الهيكلية في قوة العمل الوطنية، والتداعيات السلبية الناجمة عنها والمصاحبة لها.

أولاً – تحديد المفاهيم الرئيسة للدراسة:

اعتمدت الدراسة الراهنة في بناء أطرها النظرية على مجموعة من المفاهيم الرئيسة، التي تحددت من خلال تبني أحد التعريفات الإجرائية لكل مفهوم في ضوء المجتمع محل الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1 – مفهوم الاختلالات الهيكلية:

وهي تلك الاختلالات البنائية التي تصيب سوق العمل، وتشوه التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، يصاحبها العديد من التداعيات المؤثرة سلباً على بنية المجتمع الكويتي، متمثلة في ارتفاع معدل البطالة، ووجود اتجاهات مؤيدة لقوة العمل الوطنية للتوظف بالقطاع الحكومي، وإحجامها عن التوظف بالقطاع غير الحكومي، وذلك راجع إلى أن هناك تقاطعاً رئيساً بين توجهات التنمية وسياساتها، والتوجهات والسياسات التي اتبعتها الحكومة في التنمية البشرية.

2 – مفهوم التأثيرات الاجتماعية:

وهي تعني منظومة التداعيات السلبية الناجمة والمصاحبة للاختلالات الهيكلية في سوق العمل، والمؤثرة على الاتجاهات والقيم والمعايير لدى قوة العمل الوطنية والباحثين الجدد عن العمل.

3 – مفهوم إعادة هيكلة القوى العاملة:

ويقصد بها تغيير اتجاهات قوة العمل الوطنية المؤيدة للتوظف بالقطاع الحكومي إلى اتجاهات مشجعة ومدعمة للباحثين الجدد عن العمل نحو التوظف بالقطاع غير الحكومي من خلال ما تضمنه القانون رقم 19 لسنة 2000 والتعديلات التالية عليه بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل في الجهات غير الحكومية.

ثانياً – رصد وتحليل الاختلالات الهيكلية في سوق العمل بالمجتمع الكويتي في 2005/6/30، والتأثيرات الاجتماعية الناجمة عنها، والمصاحبة لها:

1 – يأتي في مقدمة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل تدني حجم قوة العمل الوطنية (18%)، وارتفاع لافت في قوة العمل الوافدة (82%)، بالنسبة لجملة حجم قوة العمل البالغ (1.726.457 مشتغلاً).

2 – ترتفع بشكل ملحوظ قوة العمل الوطنية من الذكور (59,3%)، وتنخفض بشكل ملحوظ قوة العمل الوطنية من الإناث (40,7%)، بالنسبة لجملة حجم قوة العمل الوطنية البالغ (312,478 مشتغلاً).

3 – يرتفع بشكل لافت حجم قوة العمل الوافدة من الذكور (79,2%)، ويتدنى حجم قوة العمل الوافدة من الإناث (20,8%)، بالنسبة لجملة قوة العمل الوافدة البالغ حجمها 1,413,979 مشتغلاً. (جدول 1).

جدول (1)

توزع قوة العمل بالمجتمع الكويتي وفقاً للجنسية والنوع في 2005/6/30*

الجنسية / النوع	الكويتيون		غير الكويتيين		جملة**
	أعداد	%	أعداد	%	
ذكور	185,322	59,3	1,119,906	79,2	1,305,228
إناث	127,156	40,7	294,073	20,8	421,229
جملة	312,478	100,0	1,413,979	100,0	1,726,457

* وزارة التخطيط،السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في (2005/6/30)، الإصدار السادس والعشرون، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، إدارة التنمية البشرية، دولة الكويت، نوفمبر 2005.

** تمثل تلك البيانات المتاحة في 6/30 من كل عام.

4 – بدت مظاهر الاختلالات الهيكلية في سوق العمل أكثر وضوحاً من خلال توزع قوة العمل (15 سنة فأكثر) وفقاً لقطاع العمل، حيث يستحوذ القطاع الحكومي على النصيب الأكبر من قوة العمل الوطنية (90,6%)، بينما يتدنى بشكل لافت نصيب القطاع الخاص من قوة العمل الوطنية (9,4%)، بالنسبة لجملة قوة العمل الوطنية التي تعمل بالقطاعين والبالغ حجمها 298,666 مشتغلاً. (جدول 2).

جدول (2)

توزع قوة العمل الوطنية (15 سنة فأكثر) وفقاً لقطاع العمل والنوع في 2005/6/30*

النوع / قطاع العمل**	ذكور		إناث		جملة	%
	أعداد	%	أعداد	%		
حكومي	161,760	60,0	108,251	40,0	270,011	90,6
خاص	17,070	60,8	11,023	39,2	28,093	9,4
جملة	178,830	60,0	119,274	40,0	298,104	100,0

* وزارة التخطيط، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في (2005/6/30)، الإصدار السادس والعشرون، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، إدارة التنمية البشرية، دولة الكويت، نوفمبر 2005.

** لا تشمل تلك البيانات قوة العمل الوطنية بالقطاع المشترك والعائلي والمتعطلين.

5 – تعد مشاركة قوة العمل الوافدة في القطاع الحكومي منخفضة إذا ما قورنت بقوة العمل الوطنية التي تعمل بالقطاع نفسه، حيث تمثل 26,0%، بينما تستحوذ قوة العمل الوافدة على النصيب الأكبر من المهن والوظائف بالقطاع الخاص؛ حيث تمثل 96,8% من جملة قوة العمل بالقطاع الخاص البالغ حجمها 881,124 مشتغلاً. (جدول 3).

جدول (3)
توزع جملة قوة العمل (15سنة فأكثر) وفقاً لقطاع العمل والجنسية في 2005/6/30*

الجنسية / القطاع**	كويتي		غير كويتي		جملة
	أعداد	%	أعداد	%	
حكومي	270,034	74,0	95,191	26,0	365,225
خاص	28,108	3,2	853,016	96,8	881,124
جملة	298,142	20,3	948,207	82,7	1,146,349

* وزارة التخطيط، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في (2005/6/30)، الإصدار السادس والعشرون، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، إدارة التنمية البشرية، دولة الكويت، نوفمبر 2005.
** لا تشمل تلك البيانات جملة قوة العمل بالقطاع المشترك والعائلي والمتعطلين.

6 – يكشف توزع قوة العمل الوطنية (15 سنة فأكثر) وفقاً لقطاع العمل والحالة التعليمية عن وجود اختلالات هيكلية بالقطاع الحكومي التي يبلغ حجمها 312,478 مشتغلاً؛ حيث يأتي في المرتبة الأولى قوة العمل الوطنية التي تحمل المؤهلات المتوسطة، (الثانوية العامة أو ما يعادلها) 37,8%، يليها تنازلياً قوة العمل التي تحمل المؤهلات الدنيا (الابتدائية والمتوسطة) 35,48%، وجاء في المرتبة الثالثة تنازلياً قوة العمل الوطنية التي تحمل المؤهلات العليا (الجامعة والتطبيقي) (23,54%)، وأخيراً تأتي قوة العمل الوطنية التي لا تحمل أية مؤهلات دراسية (3,90%). (جدول 6)*.

* هذه النسب مستخلصة من قسمة المتغيرات الخاصة بالمستوى التعليمي على جملة قوة العمل الوطنية.

جدول (4)

توزع قوة العمل الكويتية (15 سنة فأكثر) بحسب المجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي في 2005/6/30 (ذكور)

أقسام النشاط الاقتصادي / المجموعات المهنية	زراعة وصيد	مناجم ومحاجر	صناعات تحويلية	كهرباء وغاز ومياه	تشييد وبناء	تجارة جملة وتجزئة ومطاعم وفنادق	نقل وتخزين ومواصلات	تمويل وتأمين وعقار وخدمات أعمال	خدمات مجتمع وخدمات اجتماعية وشخصية	غير مبين	الجملة	نسبة المجموعات المهنية
الأطباء والعلميون	0	54	37	8	0	4	13	2	1196	3	1317	0,71
المهندسون	2	480	568	514	57	37	451	139	2152	69	4469	2,41
الاقتصاديون والقانونيون	1	141	198	61	16	43	199	636	3252	41	4588	2,48
المدرسون	0	4	3	1	0	1	2	3	8941	23	8978	4,84
المديرون والمشرفون	12	264	474	105	272	642	484	1114	48443	393	52203	28,16
الأدباء، الفنانون، الاجتماعيون	0	21	60	5	1	16	26	115	2625	10	2879	1,55
رجال الأعمال والقائمون بأعمال البيع	9	33	411	9	141	801	86	212	361	447	2510	1,35
الفنيون في الهندسة	1	496	309	1937	49	47	856	50	6714	37	10496	5,66
الفنيون في الطب والعلوم	1	75	211	63	0	5	80	5	1645	4	2089	1,13
الكتبة ورجال المطافئ والشرطة	54	1396	2284	1786	1136	2414	3245	4140	47278	922	64655	34,88
العمال الحرفيون في الإنتاج	0	846	1927	1698	10	36	331	44	5079	36	10007	5,40
العمال نصف المهرة في الإنتاج	0	99	809	42	4	1	6	1	733	4	1699	0,92
عمال الخدمات وعمال الزراعة	0	11	11	3	0	24	27	23	656	18	773	0,42
العمال العاديون	1	311	340	244	42	70	261	159	6989	45	8462	4,57
غير مبين	0	15	79	45	4	10	61	43	3396	6574	10227	5,52
الجملة	81	4246	7221	6521	1732	4151	6128	6686	139460	8626	185352	100,00
نسبة أقسام النشاط الاقتصادي	0,04	2,29	4,17	3,52	0,93	2,24	3,31	3,61	75,24	4,56	100,00	

7 – يكشف توزع قوة العمل الوطنية (15 سنة فأكثر) وفقاً للنوع والحالة التعليمية عن وجود اختلالات هيكلية بالقطاع الحكومي سواء بين الذكور أو الإناث؛ فقد احتلت قوة العمل الوطنية من الذكور الذين يحملون المؤهلات الدنيا (الابتدائية والمتوسطة) المرتبة الأولى تنازلياً بواقع 47,5%، يلي ذلك تنازلياً قوة العمل الوطنية من الذكور الذين يحملون المؤهلات المتوسطة (الثانوية العامة أو ما يعادلها) بواقع 33,5%، وجاء في المرتبة الثالثة تنازلياً قوة العمل الوطنية من الذكور الذين يحملون المؤهلات العليا (الجامعة والتطبيقي) بواقع 14,2%، وأخيراً جاءت قوة العمل الوطنية من الذكور الذين لا يحملون أية مؤهلات دراسية بواقع 4,7% تقريباً (جدول 6)*.

8 – يختلف الوضع كثيراً إذا ما تناولنا الحالة التعليمية لقوة العمل الوطنية من الإناث بالقطاع الحكومي؛ حيث تحتل المرتبة الأولى تنازلياً قوة العمل الوطنية من الإناث التي تحمل المؤهلات المتوسطة (الثانوية العامة أو ما يعادلها) بواقع 39,7%، يلي ذلك تنازلياً قوة العمل الوطنية من الإناث التي تحمل المؤهلات العليا (الجامعة والتطبيقي) بواقع 38,6%، واحتلت قوة العمل الوطنية من الإناث التي تحمل المؤهلات الدنيا (الابتدائية والمتوسطة) المرتبة الثالثة تنازلياً بواقع 20,4%، وأخيراً احتلت قوة العمل الوطنية من الإناث التي لا تحمل أية مؤهلات دراسية المرتبة الرابعة بواقع 1,3%. (جدول 6).

9 – يرتفع حجم الاختلالات الهيكلية في قوة العمل الوطنية بالقطاع الخاص وفقاً للنوع والحالة التعليمية؛ فعلى الرغم من انخفاض حجمها سواء بين الذكور أو الإناث (28,093 مشتغلاً)، فإن الحالة التعليمية لها ليست مرتفعة، حيث احتلت قوة العمل الوطنية من الذكور بالقطاع الخاص التي تحمل المؤهلات المتوسطة (الثانوية العامة أو ما يعادلها) المرتبة الأولى تنازلياً، وذلك بواقع 36,2%، يلي ذلك تنازلياً قوة العمل الكويتية بالقطاع الخاص التي تحمل المؤهلات الدنيا (الابتدائية والمتوسطة) بواقع 34,6%، وجاء في المرتبة الثالثة تنازلياً قوة العمل الوطنية من الذكور الذين يعملون بالقطاع الخاص ويحملون المؤهلات العليا (الجامعة والتطبيقي) وذلك بواقع 23,7%، وأخيراً جاءت قوة العمل الوطنية التي لا تحمل أي مؤهلات دراسية في المرتبة الرابعة بواقع 5,1% (جدول 6).

* هذه النسب مستخلصة من قسمة المتغيرات الخاصة بالنشاط الاقتصادي على جملة قوة العمل الوطنية.

جدول (5)

توزع قوة العمل الكويتية (15 سنة فأكثر) بحسب المجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي في 2005/6/30 (إناث)

المجموعات المهنية / أقسام النشاط الاقتصادي	زراعة وصيد	مناجم ومحاجر	صناعات تحويلية	كهرباء وغاز ومياه	تشييد وبناء	تجارة جملة وتجزئة ومطاعم وفنادق	نقل وتخزين ومواصلات	تمويل وتأمين وعقار وخدمات أعمال	خدمات مجتمع وخدمات اجتماعية وشخصية	غير مبين	الجملة	نسبة المجموعات المهنية
الأطباء والعلميون	0	23	7	12	1	4	1	1	1292	2	1343	1,06
المهندسون	1	46	53	168	12	13	27	39	1354	10	1723	1,35
الاقتصاديون والقانونيون	3	59	46	153	15	47	129	373	3827	24	4676	3,68
المدرسون	0	0	1	0	0	1	1	9	31597	20	31629	24,86
المديرون والمشرفون	3	26	67	37	58	164	65	330	2345	94	3189	2,51
الأدباء، الفنانون، الاجتماعيون	0	9	19	10	3	27	22	126	5871	30	6117	4,81
رجال الأعمال والقائمون بأعمال البيع	0	0	9	1	9	100	5	16	84	31	255	0,20
الفنيون في الهندسة	0	16	6	65	4	2	20	21	1216	3	1353	1,06
الفنيون في الطب والعلوم	0	25	7	18	1	2	2	2	4826	9	4892	3,85
الكتبة ورجال المطافئ والشرطة	44	262	536	1068	658	1743	1216	3092	45920	677	55216	43,40
العمال الحرفيون في الإنتاج	0	0	0	0	0	1	3	13	522	0	539	0,42
العمال نصف المهرة في الإنتاج	0	0	4	0	1	0	0	1	849	1	856	0,67
عمال الخدمات وعمال الزراعة	0	0	4	0	3	22	14	5	821	8	877	0,69
العمال العاديون	0	2	1	0	2	4	1	3	1944	2	1959	1,54
غير مبين	0	0	4	6	0	0	13	21	2777	9770	12591	9,90
الجملة	51	468	764	1538	767	2130	1519	4052	105245	10681	127215	100,00
نسبة أقسام النشاط الاقتصادي	0,04	0,37	0,60	1,21	0,60	1,67	1,19	3,19	82,73	8,40	100,00	

جدول (6)
توزع قوة العمل الكويتية (15 سنة فأكثر) وفقاً لقطاع العمل والحالة التعليمية والنوع في 30/6/2005

الحالة التعليمية Educational Status		بدون مؤهل No Qualification		مؤهلات دنيا Low Qualification		مؤهلات متوسطة Medium Qualificantion		مؤهلات عليا High Qualification		المجموع Total	
قطاع العمل والنوع	Sector & Gender	عدد Nunber	%	عدد Nunber	%	عدد Nunber	%	عدد Nunber	%	عدد Nunber	%
القطاع الحكومي	Government Sector	8999	3,33	98954	36,65	97244	36,02	64814	24,00	270011	100
ذكور	Male	7572	4,68	76905	47,54	54258	33,54	23025	14,24	161760	100
إناث	Female	1427	1,32	22049	20,37	42986	39,71	41789	38,60	108251	100
القطاع المشترك	Joint Sector	6	1,07	99	17,62	211	37,54	246	43,77	562	100
ذكور	Male	5	1,45	77	22,25	109	31,50	155	44,80	346	100
إناث	Female	1	0,46	22	10,19	102	47,22	91	42,13	216	100
القطاع الخاص	Private Sector	1873	6,67	10174	36,22	10168	36,19	5878	20,92	28093	100
ذكور	Male	875	5,13	5907	34,60	6243	36,57	4045	23,70	17070	100
إناث	Female	998	9,05	4267	38,71	3925	35,61	1833	16,63	11023	100
القطاع العائلي	Family Sector	26	54,17	17	35,42	4	8,33	1	2,08	48	100
ذكور	Male	4	66,67	2	33,33	0	0,00	0	0,00	6	100
إناث	Female	22	52,38	15	35,72	4	9,52	1	2,38	42	100
المتعطلون	Unemployed	1280	9,30	1632	11,86	8246	59,91	2606	18,93	13764	100
ذكور	Male	900	14,66	1375	22,39	3272	53,29	593	9,66	6140	100
إناث	Female	380	4,99	257	3,37	4974	65,24	2013	26,40	7624	100
قوة العمل الكويتية	Kuwaiti Labour Force	12184	3,90	110876	35,48	115873	37,08	73545	23,54	312478	100
ذكور	Male	9356	5,05	84266	45,47	63882	34,47	27818	15,01	185322	100
إناث	Female	2828	2,22	26610	20,93	51991	40,89	45727	35,96	127156	100

جدول (7)

توزع قوة العمل غير الكويتية (15 سنة فأكثر) وفقاً لقطاع العمل والحالة التعليمية والنوع في 2005/6/30

الحالة التعليمية Educational Status		بدون مؤهل No Qualification		مؤهلات دنيا Low Qualification		مؤهلات متوسطة Medium Qualificantion		مؤهلات عليا High Qualification		المجموع Total	
قطاع العمل والنوع	Sector & Gender	عدد Nunber	%	عدد Nunber	%	عدد Nunber	%	عدد Nunber	%	عدد Nunber	%
القطاع الحكومي	Government Sector	25168	26,44	19386	20,36	23698	24,90	26935	28,30	95187	100
ذكور	Male	21276	28,92	18182	24,72	15416	20,96	18685	25,40	73559	100
إناث	Female	3892	18,00	1204	5,57	8282	38,29	8250	38,14	21628	100
القطاع المشترك	Joint Sector	1447	47,26	730	23,84	608	19,85	277	9,05	3062	100
ذكور	Male	1406	49,84	672	23,82	512	18,15	231	8,19	2821	100
إناث	Female	41	17,01	58	24,07	96	39,83	46	19,09	241	100
القطاع الخاص	Private Sector	457606	53,65	208674	24,46	139282	16,33	47424	5,56	852986	100
ذكور	Male	434786	54,83	196515	24,78	121972	15,38	39708	5,01	792981	100
إناث	Female	22820	38,03	12159	20,26	17310	28,85	7716	12,86	60005	100
القطاع العائلي	Family Sector	364887	80,93	66792	14,81	18391	4,08	801	0,18	450871	100
ذكور	Male	194418	79,72	40372	16,56	8774	3,60	302	0,12	243866	100
إناث	Female	170469	82,35	26420	12,76	9617	4,65	499	0,24	207005	100
المتعطلون	Unemployed	5869	49,43	3136	26,41	2135	17,98	733	6,18	11873	100
ذكور	Male	2954	44,23	2440	36,53	1036	15,51	249	3,73	6679	100
إناث	Female	2915	56,12	696	13,40	1099	21,16	484	9,32	5194	100
قوة العمل غير الكويتية	Kuwaiti Labour Force	854977	60,47	298718	21,12	184114	13,02	76170	5,39	1413979	100
ذكور	Male	654840	58,47	258181	23,05	147710	13,19	59175	5,29	1119906	100
إناث	Female	200137	68,06	40537	13,78	36404	12,38	16995	5,78	294073	100

أما فيما يتعلق بقوة العمل الوطنية من الإناث اللاتي يعملن بالقطاع الخاص فترتفع – إلى حد ما – بينهن المستويات التعليمية، حيث جاء في المرتبة الأولى قوة العمل الوطنية من الإناث التي تحمل المؤهلات الدنيا (الابتدائية والمتوسطة)، وذلك بواقع 38,7%، يلي ذلك تنازلياً قوة العمل الوطنية من الإناث التي تحمل المؤهلات المتوسطة (الثانوية العامة أو ما يعادلها) وذلك بواقع 35,6%، واحتلت قوة العمل الوطنية من الإناث التي تحمل المؤهلات العليا (الجامعة والتطبيقي) المرتبة الثالثة تنازلياً، وذلك بواقع 16,6%، وأخيراً احتلت قوة العمل الوطنية من الإناث التي لا تحمل أية مؤهلات دراسية المرتبة الرابعة، وذلك بواقع 9,0% (جدول 6).

10 – تبدو الاختلالات الهيكلية في قوة العمل (15 سنة فأكثر) أكثر وضوحاً إذا ما تناولنا قوة العمل الوافدة، وعلى وجه الخصوص التي تعمل بالقطاع الخاص، والتي تستحوذ على غالبية المهن بذلك القطاع، حيث بلغ جملة حجمها 852,986 مشتغلاً، النسبة الغالبة منها الذكور (93%)، وتتدنى نسبة الإناث المشتغلات بذلك القطاع إلى (7,0%)، وعلى الرغم من ذلك فإن (53,6%) من قوة العمل الوافدة لاتحمل أية مؤهلات دراسية، بالإضافة إلى أن (24,5%) تقريباً تحمل المؤهلات الدنيا (الابتدائية والمتوسطة)، ونسبة (16,3%) منها تحمل المؤهلات المتوسطة (الثانوية العامة أو ما يعادلها)، وتتدنى إلى حد بعيد نسبة من يحمل منها الشهادة العليا (الجامعة والمعاهد العليا) (5,6%) تقريباً (جدول 7).

11 – تستحوذ قوة العمل الوافدة وفقاً للمجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي البالغة جملة عددهم 1,414,037 مشتغلاً تقريباً على وظائف العمال العاديين الذين لا يحملون أية مؤهلات دراسية (62%)، يليهم تنازلياً العمال الذين يعملون بالسكرتارية والأعمال الإدارية (7,6%)، وعمال الخدمات وعمال الزراعة (6,8%)، والعمال الحرفيون في الإنتاج (5,5%)، ويتدنى بينهم من يشغل وظائف المديرين والمشرفين (2,5%)، ورجال الأعمال والقائمون بأعمال البيع (1,8%)، والاقتصاديون والقانونيون (1,6%)، والمدرسون (1,7%)، والمهندسون (1,2%)، والفنيون في الهندسة (0,7%)، وكل من الأطباء والعلميين، والأدباء والفنانين والاجتماعيين (0,4%) (جدول 8، 9) تقريباً.

جدول (8)

توزع قوة العمل غير الكويتية (15 سنة فأكثر) وفقاً للمجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي في 30/6/2005 (ذكور)

أقسام النشاط الاقتصادي / المجموعات المهنية	زراعة وصيد	مناجم ومحاجر	صناعات تحويلية	كهرباء وغاز ومياه	تشييد وبناء	تجارة جملة وتجزئة ومطاعم وفنادق	نقل وتخزين ومواصلات	تمويل وتامين وعقار وخدمات أعمال	خدمات مجتمع وخدمات اجتماعية وشخصية	غير مبين	الجملة	نسبة المجموعات المهنية
الأطباء والعلميون	154	74	93	14	34	455	18	88	3590	146	4666	0,42
المهندسون	98	275	1460	501	3582	3183	366	2649	1486	2175	15775	1,41
الاقتصاديون والقانونيون	76	108	1493	73	1868	4979	884	3913	4828	3471	21693	1,94
المدرسون	1	8	18	0	10	51	13	89	10669	403	11262	1,01
المديرون والمشرفون	72	117	1188	8	2589	6273	908	2561	15544	4694	33954	3,03
الأدباء، الفنانون، الاجتماعيون	1	14	551	2	159	475	39	739	2109	473	4562	0,41
رجال الأعمال والقائمون بأعمال البيع	1640	12	1689	0	1796	11549	468	1177	1109	5238	24678	2,20
الفنيون في الهندسة	35	125	796	519	1707	2056	325	1053	1560	1414	9590	0,85
الفنيون في الطب والعلوم	18	60	189	28	243	420	5	134	3855	162	5114	0,46
الكتبة ورجال المطافئ والشرطة	453	619	6032	188	10259	22981	5373	10498	13899	20399	90701	8,10
العمال الحرفيون في الإنتاج	628	326	12436	826	17207	14781	2555	4354	10339	13579	77031	6,88
العمال نصف المهرة في الإنتاج	136	30	17536	13	10375	10788	747	1532	3160	7481	51798	4,62
عمال الخدمات وعمال الزراعة	12872	9	2177	2	2727	40045	565	1079	13999	10552	84027	7,50
العمال العاديون	15715	281	36711	277	60555	101299	28449	26758	301957	85750	657752	58,73
غير مبين	86	4	1094	1	702	2356	240	895	1482	20478	27338	2,44
الجملة	##	2062	83463	2452	113813	221691	40955	57519	389586	176415	1119941	100,00
نسبة أقسام النشاط الاقتصادي	2,86	0,18	7,45	0,22	10,16	19,79	3,66	5,14	34,79	15,75	100,00	

جدول (9)

توزع قوة العمل غير الكويتية (15 سنة فأكثر) وفقاً للمجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي في 30/6/2005 (إناث)

أقسام النشاط الاقتصادي / المجموعات المهنية	زراعة وصيد	مناجم ومحاجر	صناعات تحويلية	كهرباء وغاز ومياه	تشييد وبناء	تجارة جملة وتجزئة ومطاعم وفنادق	نقل وتخزين ومواصلات	تمويل وتأمين وعقار وخدمات أعمال	خدمات مجتمع وخدمات اجتماعية وشخصية	غير مبين	الجملة	نسبة المجموعات المهنية
الأطباء والعلميون	4	3	6	2	1	208	1	58	1085	36	1404	0,48
المهندسون	0	3	26	9	98	113	8	168	144	81	650	0,22
الاقتصاديون والقانونيون	2	17	124	10	136	434	73	414	451	235	1896	0,65
المدرسون	0	3	1	0	1	9	1	13	11681	422	12131	4,12
المديرون والمشرفون	1	3	58	0	132	382	57	273	287	306	1499	0,51
الأدباء، الفنانون، الاجتماعيون	0	1	109	0	31	127	6	118	750	101	1243	0,42
رجال الأعمال والقائمون بأعمال البيع	6	0	107	0	117	626	46	147	79	256	1384	0,47
الفنيون في الهندسة	0	0	12	1	22	25	4	44	18	25	151	0,05
الفنيون في الطب والعلوم	5	97	39	1	265	355	3	49	10387	238	11439	3,89
الكتبة ورجال المطافئ والشرطة	40	95	1000	45	1566	4323	1746	3363	4718	2907	19803	6,73
العمال الحرفيون في الإنتاج	0	1	28	0	43	39	1	28	115	34	289	0,10
العمال نصف المهرة في الإنتاج	0	0	815	0	19	340	0	4	44	145	1367	0,47
عمال الخدمات وعمال الزراعة	19	0	322	0	482	5438	145	728	3904	1132	12170	4,14
العمال العاديون	9	13	553	1	1531	3005	162	559	209617	1619	217069	73,81
غير مبين	5	1	37	0	27	140	16	75	1128	10172	11601	3,94
الجملة	91	237	3237	69	4471	15564	2269	6041	244408	17709	294096	100,00
نسبة أقسام النشاط الاقتصادي	0,03	0,08	1,10	0,02	1,52	5,29	0,77	2,06	83,11	6,02	100,00	

12 – تحتل قوة العمل الوطنية من الذكور وفقاً للمجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي المرتبة الأولى في مهن الأعمال الكتابية والمحاسبية والسكرتارية؛ حيث بلغت نسبتهم (34,8%)، يليهم تنازلياً نسبة الذكور الذين يعملون مديرين ومشرفين (28,2%)، وتتدنى بعد ذلك نسب الذكور وفقاً للمجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي، حيث تبلغ نسبة من يعملون فنيين في الهندسة (5,7%)، والعمال الحرفيين في الإنتاج (5,4%)، والمدرسين (4,8%)، والعمال العاديين (4,6%)، والاقتصاديين والقانونيين (2,5%)، والمهندسين (2,4%)، والأدباء والفنانين والاجتماعيين (1,6%)، ورجال الأعمال والقائمين بأعمال البيع (1,4%)، والفنيين في الطب والعلوم (1,1%)، والعمال نصف المهرة في الإنتاج (0,9%)، والأطباء والعلميين (0,7%)، وأخيراً عمال الخدمات وعمال الزراعة (0,4%) (جدول 4).

13 – تحتل قوة العمل الوطنية من الإناث وفقاً للمجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي المرتبة الأولى في المجموعات المهنية الخاصة بالأعمال الكتابية والمحاسبية والسكرتارية؛ حيث بلغت نسبتهن (43,4%)، يليهن تنازلياً المدرسات (24,8%)، وتتدنى بعد ذلك نسب من يعملن في المجموعات المهنية من الأديبات والفنانات والاجتماعيات (4,8%)، والفنيات في الطب والعلوم (3,8%)، والاقتصاديات والقانونيات (3,6%)، والمديرات والمشرفات (2,5%)، والعاملات العاديات (1,5%)، والمهندسات (1,4%)، والطبيبات والعالمات (1,1%)، والفنيات في الهندسة (1%)، والعاملات في مجال الخدمات والزراعة (0,7%)، والعاملات نصف المهرة في الإنتاج وكذلك العاملات الحرفيات في الإنتاج (0,4%)، وأخيراً سيدات الأعمال والقائمات بأعمال البيع (0,2%) (جدول 5).

لقد جاء ذلك التحليل الكمي التفصيلي الشامل لمظاهر الاختلالات الهيكلية في سوق العمل، لكي يعكس الكم الهائل من التأثيرات الناجمة عن التوجهات والسياسات الحكومية ذات العلاقة بالتنمية البشرية، يأتي في مقدمتها عدم وجود رؤى مستقبلية لدى الحكومة لما يمكن أن تحققه الخطط والبرامج التنموية من تحسين وتطوير للاختلالات الهيكلية لسوق العمل التي يعانيها المجتمع الكويتي منذ أمد بعيد، فضلاً عن ذلك، تكاد تخلو برامج القوى السياسية من رؤى تنموية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل.

ولقد أرجع أحد الباحثين حدوث تلك الاختلالات الهيكلية إلى ارتباط نمط التنمية الذي كان سائداً بالتوسع في سياسات توزيع الثروة بدلاً من التوجه إلى تنمية مصادرها، الأمر الذي أدى إلى حدوث فجوة شاسعة بين التوجهات التنموية للحكومة، والسياسات الاجتماعية للتنمية البشرية (علي الطراح، 2002: 40).

وفي إطار ذلك السياق، فإن كثيراً من البحوث والدراسات والكتابات التي تناولت الاختلالات الهيكلية التي أصابت سوق العمل، وعلى وجه التحديد ذات العلاقة بقوة العمل الوطنية أشارت إلى مجموعة من العوامل، يمكن عرضها في إيجاز، على النحو التالي:

1 – اتساع دور الدولة في توظيف المواطنين مما أدى إلى تضخم القطاع الحكومي، واختلال العلاقة بين العمل والدخل، وتدني قيم العمل والإنتاج مع عزوف المواطنين عن العمل بالقطاع الخاص؛ الأمر الذي ترتب عليه – كما أشرنا من خلال التحليل الكمي – اختلال هيكل سوق العمل وتركيبة المجتمع السكاني (حسين الفقير، 1998: 98).

2 – اتساع دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والإسكانية، وفي دعم أسعار السلع والخدمات بمختلف صورها؛ مما أدى إلى تشويه نظام الأسعار في أسواق المنتجات، وعناصر الإنتاج، وتراجع دور الآليات الاقتصادية في تخصيص الموارد وتوزيع الدخل وفقاً لقواعد الكفاءة الاقتصادية (إسماعيل سراج الدين، ومعتز خورشيد، 1995: 17).

3 – اختلال مفاهيم توزيع الثروة وظهور النزعات الاتكالية التي نجمت عن الاعتماد بصفة رئيسة على الدولة الراعية؛ مما أدى إلى ترسيخ الميول والأنماط الاستهلاكية بشكل فعال.

4 – استمرار قيم الاعتماد على الدولة وترسيخ تلك القيم بفضل مجموعة من سياسات الرفاه وآلياته، التي كان من أبرزها قيام المالية العامة على مبدأ توزيع الدخل لا على مبدأ خلق الدخل، وضمان الوظيفة الحكومية، وتهميش دور القطاع الخاص، والابتعاد عن ممارسة الأعمال الإنتاجية والحرفية من قبل الكويتيين في ظل ارتفاع مستوى الدخل الفردي.

5 – استمرار السياسات التي ترسخ قيم الاعتماد على الدولة، وهو ما أدى إلى قتل المبادرات الفردية، والقدرة على الابتكار، والارتقاء بالإنتاجية، وتركز قوة العمل الوطنية في الأنشطة الحكومية، فضلاً عن استمرار الإنفاق الحكومي بوصفه محدداً رئيساً للنشاط الاقتصادي (وليد الوهيب، 2003: 11).

6 – اتساع الفجوة بين الامتيازات التي تمنحها الدولة لقوة العمل الوطنية بالقطاع الحكومي، وامتيازات قوة العمل الوطنية بالقطاع غير الحكومي من حيث حجم الأجور والمكافآت والحوافز، والعلاوات الاجتماعية، والإجازات ونظام العمل، ونظم التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية... إلخ، الأمر الذي يفسر إحجام قوة العمل الوطنية عن التوظف في القطاع غير الحكومي، وتمسكها بشدة بالتوظف في القطاع الحكومي.

7 – منح الحكومة العديد من البدلات والامتيازات لبعض العاملين في القطاع الحكومي كالمهندسين والمحاسبين والعاملين بنظم المعلومات والحقوقيين... إلخ، وعدم تمتع قرنائهم في القطاع غير الحكومي بتلك البدلات والامتيازات نفسها؛ الأمر الذي زاد من الحراك الأفقي لقوة العمل الوطنية من القطاع غير الحكومي إلى القطاع الحكومي للتمتع بتلك البدلات والامتيازات، كما زاد في الوقت نفسه من الشعور بالإحباط لدى قوة العمل الوطنية بالقطاع غير الحكومي نتيجة عدم تمتعهم بتلك البدلات والامتيازات، فضلاً عما أحدثه ذلك من عدم استقرار قوة العمل الوطنية بالقطاع غير الحكومي.

وقد أكدت تلك الاختلالات أن هناك تقاطعاً رئيساً بين توجهات التنمية الاقتصادية وسياساتها والسياسات الخاصة بالتنمية البشرية؛ حيث لم تعتمد في درجة فعاليتها على أنها تنبع من إطار تنموي صريح ومعلن ومحدد، ومن ثم فلم يكن هناك وجود لأساليب وآليات متطورة لمتابعة التغيرات والتداعيات الناجمة عن سياسات التنمية البشرية؛ الأمر الذي أدى إلى صعوبة تعديل التوجهات وإصلاح الاختلالات الناجمة عن تطبيق تلك السياسات.

وقد أشار كثير من الباحثين إلى أن السياسات التي اتبعتها الدولة في مجال التنمية البشرية قد أحدثت خللاً في سلم القيم المعطاة للعمل والإنتاج؛ حيث أدت المساعدات والمعونات التي قدمتها الدولة للمواطنين إلى تدني الشعور بالحاجة إلى

الإسهام بإيجابية في الأنشطة الاقتصادية المنتجة، كذلك أفضت المعدلات السريعة لنمو الدخل القومي – نتيجة ارتفاع أسعار النفط بشكل غير مسبوق ومن ثم نصيب الفرد منه – إلى ترسيخ الاعتقاد، بشرعية الكسب الوفير والسريع دون جهد أو عمل؛ الأمر الذي ترتب عليه اتجاه متزايد إلى الأنشطة الوسيطة في مجالات المال والتجارة، وإلى الانجذاب السريع والشديد نحو عمليات المضاربة التي لا تعود بنفع حقيقي على المجتمع (رياض طبارة، 1998: 17).

وفي إطار هذا السياق، أصبحت المواطنة جزءاً مهماً من الفلسفة أو الرؤية التنموية، بمعنى أكثر تحديداً، فقد اعتبرت المواطنة مسوغاً لتوزيع الدخل بغض النظر عن حجم العمل أو الإنجاز الذي يقوم به المواطن، ولم تميز هذه الفلسفة التنموية في تعريفها لهذه الحقوق بين حق المواطن في بناء إمكاناته وقدراته من خلال التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، وحقه في دخل ثابت من عائدات النفط، حيث اعتبر ذلك حقاً مكتسباً له. وقد أدى عدم التمييز بين حق التكوين الاجتماعي – الاقتصادي للمواطن، وحقه أو نصيبه في دخل ثابت تكفله له الدولة إلى ظهور الخلل في بنية المجتمع الكويتي، ومضامين التنمية البشرية المستدامة.

إن الرفاه الذي يتمتع به المواطنون – كما تشير "ابتسام الكتبي" – يعد نتيجة مباشرة لسياسات الدولة في مجالين رئيسين: الخدمات الاجتماعية، والتوظيف. فللمواطنين حق التعليم المجاني، والرعاية الصحية والاجتماعية، ومختلف أنواع الدعم للسلع والخدمات بما في ذلك الإسكان، بالإضافة إلى الدخل المباشر، كما ضمن المواطنون أيضاً وظائف الدولة، ومعاملة تفضيلية في الرواتب والمناصب الحكومية، وهذا يعني أن الدولة استطاعت كسب ولاءات الفئات والشرائح الاجتماعية من خلال سياساتها التوزيعية، وتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. (ابتسام الكتبي، 2001: 23).

كما تشير أيضاً إلى أن المشكلة الرئيسة لهيمنة الدولة أنها أطلقت توقعات المواطنين وطموحاتهم بلا حدود؛ فقد ساد الاعتقاد بأن التنمية هي مشروع بلا ألم، فهي لا تتطلب تضحيات لتحقيق أهدافها، كما أنها لا تتطلب من الفئات والشرائح الاجتماعية المشاركة الإيجابية في الخطط والبرامج التنموية، ومن هنا فقد بلغت الفجوة مداها بين ما تقدمه الدولة لترسيخ سياسات مجتمع الرفاه وسياسات التنمية البشرية المستدامة.

وفي هذا الصدد يؤكد "خلدون النقيب" أن الاختلالات الهيكلية سواء في سوق العمل أو في نوعية قوة العمل وخصائصها بشكل عام لن تسمح بانطلاقة تنموية بالمعنى المتعارف عليه (خلدون النقيب، 1995: 14)؛ فقد اتسعت الفجوة بين ارتفاع مستويات دخول المواطنين، وتدني مستويات تأهيلهم التعليمي، واستحواذ القطاع الخاص على أعداد ضخمة من قوة العمل الوافدة ذات المستويات التعليمية والمهنية المتدنية، وتضخم قوة العمل الوطنية بالقطاع الحكومي.

إن الدور الذي أدته الدولة الراعية في تعويد المواطنين على مستويات معيشية عالية مستندة في ذلك إلى سياسات الدعم الحكومي التي دفعتهم إلى الاعتقاد بأن تلك المستويات مكسب اجتماعي وإنجاز سياسي من الصعب التخلي عنه، ولا يحتاج منهم إلى بذل المزيد من الجهد في العمل والإنجاز، ولا يتطلب المشاركة مع النخب السياسية ومتخذي القرار السياسي في برامج ومشروعات التنمية، هذا من جانب، وأن الضغوط السياسية التي تصنعها جماعات الضغط وأصحاب المصالح التي تمثل فئات من النخب السياسية الحاكمة نفسها ما زالت تؤدي أدواراً حاسمة في منع التراجع عن سياسات الدعم الحكومي أو محاولة تقليصها، بل بقاء تلك الاختلالات الهيكلية في سوق العمل وقوتها على حالها، من جانب آخر (خلدون النقيب، 1998: 63).

وقد عكست البيانات الخاصة بتطور حجم البطالة بين الداخلين الجدد لسوق العمل بالمجتمع الكويتي خلال الفترة (2001 – 2005) طبيعة تلك الاختلالات الهيكلية في سوق العمل وقوته، وعلى وجه الخصوص تلك المرتبطة بتوزع قوة العمل (15 سنة فأكثر) وفقاً لقطاع العمل والحالة التعليمية والنوع والمجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي في 30/6/2005، التي عرضت في الجزء الأول من الدراسة (قطاع التخطيط والتنمية، نوفمبر 2005: 46 – 64).

وقد أشار التقرير الإحصائي الصادر عن وزارة التخطيط إلى ذلك التطور السريع في حجم البطالة ومعدلها بداية من عام 2001 مقارناً بفترة التسعينيات التي لم يتجاوز معدل البطالة فيها 1,5% (وزارة التخطيط 2004: 16) سرعان ما ارتفع بصورة لافتة خلال الفترة (2001 – 2005)، وذلك على النحو الذي يوضحه جدول (10):

جدول (10)

تطور حجم قوة العمل والبطالة خلال الفترة من 2001–2005

الفترة الزمنية* / البيان	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط العام
قوة العمل الوطنية	249,796	265,478	290,746	299,276	312,567	283,573
معدل التغيير %	–	6,2	9,4	3,1	4,3	%5,75
المتعطلون	11,675	15,374	20,650	20,860	19,734	17,659
معدل البطالة %	%4,7	%5,8	%7,1	% 6,9	%5,96	%6,1

* تمثل تلك البيانات المتاحة في 6/30 من كل عام.

وتؤكد بيانات ذلك الجدول تزامن تطور حجم قوة العمل الوطنية مع تطور حجم الداخلين الجدد لسوق العمل؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل البطالة خلال تلك الفترة (2001 – 2005)، ويمكن تحديد اتجاه ذلك التطور في نقاط موجزة، وذلك على النحو التالي:

1 – ارتفعت جملة قوة العمل الوطنية من 249,796 مشتغلاً، وجملة المتعطلين من الداخلين الجدد لسوق العمل من 11,675 متعطلاً عام 2001 إلى 265,478 مشتغلاً عام 2002 بنسبة تغير بين العامين بلغت 6,2%، وإلى 15,374 متعطلاً بمعدل نسبته %5,8.

2 – ارتفعت جملة قوة العمل الوطنية من 265,478 مشتغلاً، وجملة المتعطلين من الداخلين الجدد لسوق العمل من 15,374 متعطلاً عام 2002 إلى 290,746 مشتغلاً عام 2003 بنسبة تغير بين العامين بلغت 9,4%، وإلى 20,650 متعطلاً بمعدل نسبته 7,1%.

3 – ارتفعت جملة قوة العمل الوطنية من 290,746 مشتغلاً، وجملة المتعطلين من الداخلين الجدد لسوق العمل من 20,650 متعطلاً عام 2003 إلى 299,276 مشتغلاً عام 2004 بنسبة تغير بين العامين بلغت 3,1%، وإلى 20,860 متعطلاً بمعدل نسبته %6,9 تقريباً.

4 – ارتفعت جملة قوة العمل الوطنية من 299,276 مشتغلاً، وجملة المتعطلين من الداخلين الجدد لسوق العمل من 20,860 متعطلاً عام 2004 إلى 312,267 مشتغلاً عام 2005 بنسبة تغير بين العامين بلغت 4,3%، وإلى 19,734 متعطلاً بمعدل نسبته %5,96 (جدول 10).

وقد أشار التقرير نفسه إلى توزع المتعطلين وفقاً للنوع ومدة التعطل بالشهور؛ حيث اتضح أن معظم المتعطلين عن العمل البالغة جملتهم 12,663 متعطلاً ارتفعت فترة تعطلهم أكثر من 12 شهراً، وجاءت أعداد الإناث من المتعطلات أكثر بفارق كبير من أعداد الذكور المتعطلين؛ حيث بلغت أعدادهن 12,083 متعطلة يمثلن 95,4%، بينما لم تتجاوز أعداد الذكور المتعطلين 580 متعطلاً يمثلون 4,6% (وزارة التخطيط، 2004: 19).

وفيما يتعلق بتوزع المتعطلين وفقاً للنوع بصفة عامة، فقد ارتفعت نسبة المتعطلات، فبلغت 89,7%، وتدنت نسبة المتعطلين من الذكور 10,3%، وهذا يعني أن كل ذكر متعطل يقابله تسع من الإناث المتعطلات، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى السياسة التي اتبعتها الدولة بشأن تقرير بدل نقدي يمنح للباحثين عن عمل (قانون رقم 19 لسنة 2000)، مما شجع عدداً كبيراً من الإناث ممن اعتبرن خارج قوة العمل على التقدم بالتسجيل باعتبارهن متعطلات يبحثن عن عمل للاستفادة من البدل النقدي المقرر للباحثين عن عمل.

وفيما يتعلق بتوزع المتعطلين من الباحثين عن العمل أو الداخلين الجدد لسوق العمل وفقاً لفئات العمر، فقد تركزت البطالة في الأعمار التي تقل عن 30 عاماً؛ حيث بلغت نسبتهم 53,2%، وفي الأعمار التي تقل عن 40 عاماً نحو 83%، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من المتعطلين من الشباب، وتشكل جملة المتعطلين في الفئة العمرية (40 – 49 عاماً) مشكلة حقيقية؛ حيث إن معظمهم من المتزوجين، أما أقل نسبة من المتعطلين 3,7% فهي في الذين يقعون في الخمسين من العمر.

فضلاً عن ذلك، يلاحظ ارتفاع نسب المتعطلين الذكور الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً؛ حيث تبلغ 69,3%، بينما لم تعد هذه النسبة 51,4 % بين الإناث في العمر نفسه.

وفيما يتعلق بتوزع المتعطلين وفقاً للحالة الاجتماعية ترتفع نسبة المتعطلات المتزوجات؛ إذ بلغت 77,47% من جملة الإناث المتعطلات، بينما بلغت نسبة المتعطلين المتزوجين من الذكور 42,04% من جملة الذكور المتعطلين، كما يلاحظ ارتفاع نسبة المتعطلين من الذكور الذين لم يسبق لهم الزواج؛ إذ بلغت 50,95% مقارنة بمثيلتها من الإناث التي بلغت 15,61%.

وفيما يتعلق بتوزع المتعطلين وفقاً للمستوى التعليمي، احتلت نسبة المتعطلين الذين يحملون المؤهلات الدنيا (الابتدائية والمتوسطة) المرتبة الأولى تنازلياً، حيث بلغت

نسبتهم 62,5%، يلي ذلك تنازلياً المتعطلون من حملة المؤهلات المتوسطة (الثانوية العامة أو ما يعادلها)؛ حيث بلغت نسبتهم 15,8% من جملة المتعطلين، واحتلت نسبة المتعطلين الذين لا يحملون أية شهادات دراسية المرتبة الثالثة تنازلياً؛ حيث بلغت 11,1%، واحتلت نسبة المتعطلين من حملة "الدبلومات" فوق الشهادة الثانوية ودون الجامعية المرتبة الرابعة تنازلياً؛ حيث بلغت 5,8%، وأخيراً احتلت نسبة المتعطلين من حملة الشهادة الجامعية وما يعادلها المرتبة الخامسة؛ حيث بلغت 2,4%.

وإذا كان المجتمع الكويتي ما زال يواجه أزمة حقيقية عكستها البيانات والتقديرات الخاصة بحجم البطالة ومعدلها، فإن ذلك يرجع إلى مجموعة من العوامل المتنوعة والمتداخلة والمتشابكة، التي يمكن عرضها في إيجاز، وذلك على النحو التالي:

1 – ارتفاع حجم استقدام العمالة الوافدة ومعدلها لتلبية احتياجات التنمية، وترسيخ قيم مجتمع الرفاه.

2 – تزايد التوجه لدى قوة العمل الوطنية للتوظف في القطاع الحكومي نظراً لتعدد المزايا المالية والخدمية التي يمنحها ذلك القطاع.

3 – عدم رغبة قوة العمل الوطنية في العمل بالقطاع الخاص نظراً لتدني مستويات الأجور، والتخوف من عدم الاستقرار الوظيفي، وعدم وجود سلم واضح للترقيات؛ الأمر الذي أدى إلى انفراد القطاع الخاص بتشغيل الشطر الأكبر من العمالة الوافدة.

4 – الارتفاع المطرد في حجم القادمين الجدد لسوق العمل سنوياً من مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتعدد مراحله.

5 – عدم التوافق والمواءمة بين مخرجات التعليم بمختلف مستوياته وتعدد مراحله، ومتطلبات الوظائف المتغيرة والمتاحة في سوق العمل سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص.

6 – عدم قدرة السياسات الحكومية على تغيير منظومة القيم الاجتماعية، التي ترسخ في نفوس المواطنين تفضيل العمل الإشرافي والمكتبي على العمل الحرفي أو المهني الذي تشغله عادةً العمالة الوافدة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص.

7 – ثبات القدرة التوظيفية الحكومية أو تناقصها سواء لأسباب مالية (ارتفاع فاتورة الأجور)، أو لأسباب اجتماعية – اقتصادية (تزايد حجم البطالة المقنعة بين العاملين بالقطاع الحكومي).

8 – تهميش الدور التنموي للقطاع الخاص، وتمركزه بشكل رئيس في الأنشطة الخدمية دون الإنتاجية؛ الأمر الذي حد من قدرته على تقديم مرتبات مناسبة تنسجم مع ما يقدمه القطاع الحكومي من مرتبات لقوة العمل الوطنية.

أما فيما يتعلق بالتداعيات الاجتماعية السلبية الناجمة عن أزمة البطالة بين الداخلين الجدد لسوق العمل أو الباحثين الجدد عن العمل من مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتعدد مراحله، فإن معظم الباحثين في مجال المشكلات الاجتماعية يشيرون إلى أن أزمة البطالة يمكن تحليلها في ضوء مجموعتين متكاملتين من العوامل؛ تتمثل الأولى في العوامل المكونة لتلك الأزمة، وقد تعرضنا لها في الجزء الأول من الدراسة، وكذلك في النقاط الثماني السابقة، وتتحدد الثانية في مجموعة العوامل الناجمة عنها، وقد أكد هؤلاء الباحثون أن المجموعة الثانية من العوامل قد تكون أوسع وأشد تأثيراً من مجموعة العوامل المكونة لتلك الأزمة، حيث تُحدث كثيراً من جوانب الخلل في البنية الاجتماعية بأنساقها ونظمها وظواهرها (جيروم مانيس، 1990: 27).

ويشير "الوهيب" في هذا الصدد إلى أن السياسات الحكومية التي فتحت الباب على مصراعيه للتوظيف الحكومي أمام مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتعدد مراحله قد خلقت مشكلة بنيوية؛ حيث أصبحت الوظيفة الحكومية النموذج الأمثل أمام الشباب يسعون إليها؛ لأنها تحقق لهم المكانة الاجتماعية المنشودة في المجتمع، وأصبح القطاع الخاص لا يستقطب سوى العمالة الوافدة الأقل أجراً والأكثر عملاً وجهداً (وليد الوهيب، 2003: 25).

وتؤكد نتائج دراسة الآثار الاجتماعية الناجمة عن بطالة الشباب في المجتمع الكويتي أن من أهم الآثار الاجتماعية وأخطرها لزيادة معدلات البطالة بين مخرجات النظام التعليمي، ذلك الخلل الذي أصاب منظومة القيم الاجتماعية لدى المتعطلين عن العمل؛ فالبطالة إذا ارتفعت معدلاتها من مخرجات النظام التعليمي فإنها غالباً ما تؤدي إلى خلل في تقويمهم وأحكامهم على قيمة ما تلقوه من تعليم، ومن ثم إلى خلل واضطراب في أسلوب تعاملهم معه وأنماط اختياراتهم لنوعياته ومعدلات استمرارهم فيه.

كما تشير نتائج الدراسة ذاتها إلى أن المتعطل عادةً ما يصاب بشعور عميق

بالإحباط فور تخرجه، وبعد تحمله جهود الدراسة والتحصيل العلمي، ولم يجد فرص العمل المناسبة، ففي أثناء تعليمه كان ينظر إلى المستقبل وكله أمل في وظيفة مناسبة، لها دخل يمكنه من بناء مستقبله وتحقيق ذاته بوصفه عضواً فاعلاً في المجتمع ومتفاعلاً معه، فإذا وقع بعد تخرجه في براثن البطالة فإنه غالباً ما تختل منظومة القيم لديه؛ الأمر الذي يكون له الكثير من الانعكاسات السلبية والمدمرة التي تدفعه إلى الانحرافات السلوكية التي تدمر حياته (وليد الوهيب، 2003: 11).

إن البطالة غالباً ما تدفع المتعطلين إلى ارتكاب أشكال عديدة ومتنوعة من الجرائم نتيجة عدم وجود فرص عمل تعطي الدخل المناسب الذي يساعد على مواجهة متطلبات الحياة المعيشية في ظل وجود حاجات ضرورية ملحة كالمأكل والمشرب والمسكن، أو ما يمكن أن يعرف بإشباع الاحتياجات الأساسية صعوداً إلى ما يمكن تسميته بمستوى الحياة الكريمة، التي يرتفع فيها حد الإشباع إلى متطلبات المعيشة المتكاملة، ولكنه لا يصل إلى حد الوفرة فيما يعرف بالمستوى الثالث من مستويات نوعية الحياة ذات الجودة الشاملة (وليد الوهيب، 2003: 23).

وتشير الدراسة التي قامت بإجرائها وزارة التخطيط إلى أن أهم التداعيات الاجتماعية السلبية التي تصيب المتعطلين من مخرجات النظام التعليمي الإحباط والاغتراب والندم، والشعور بأنهم عالة على أسرهم، بالإضافة إلى أن عدم حصولهم على فرص عمل سيؤخر زواجهم، ويحرمهم من تكوين أسرهم (وزارة التخطيط، 2004: 21).

تحليل سياسات برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل بالقطاع الخاص:

لقد جاء صدور القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية تتويجاً لجهود الدولة الرامية إلى معالجة الاختلالات الهيكلية لسوق العمل، والحد من ارتفاع معدلات البطالة بين مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته، لكي تسهم في تلبية احتياجات القطاع الخاص من المهارات المهنية المطلوبة لتحل مكان العمالة الوافدة، وليسهم ذلك القطاع في تطوير عجلة الاقتصاد الوطني وتصحيحه وفق برامج اقتصادية مدروسة حتى تصبح سوق العمل الكويتية منافسة ومنتجة في منظومة الاقتصاد العالمي الذي دخل بالفعل في تيار العولمة.

ولقد نص ذلك القانون على إنشاء برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة لكي يتولى وضع النظم التي تشجع القطاعات غير الحكومية على تشغيل القوى العاملة الوطنية وتقرير الحوافز المناسبة لجذب هذه القوى إلى تلك الجهات، وبما يكفل التنسيق في المزايا والحقوق التي تحصل عليها القوى العاملة في جميع الجهات، واتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى التنسيق بين مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية وفرص العمل المتاحة في الجهات المختلفة، واقتراح السياسات المتعلقة بتعديل تركيبة القوى العاملة بما يؤدي إلى تنفيذ خطط إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وفقاً لما تسمح به إمكانات التطبيق.

وقد قام البرنامج بإنجاز عدد من المهام التي تشكل انطلاقة جيدة في سبيل إيجاد آليات لمعالجة مشكلة البطالة بين مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتعدد مراحله، وذلك على النحو التالي:

1 – استكمال الآليات التنفيذية للقانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتفعيلها وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.

2 – تنفيذ بعض آليات نظام حوافز تشجيع المواطنين على العمل خارج القطاع الحكومي، ومن أهمها صرف العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأبناء للعاملين بالقطاع الخاص، وصرف بدل البحث عن العمل، وتنفيذ العديد من برامج لتدريب الباحثين عن العمل أو الداخلين الجدد لسوقه.

3 – تحديد نسب تشكل الحد الأدنى للعمالة الكويتية اللازم وجودها في الجهات غير الحكومية.

4 – البحث عن فرص عمل في الجهات غير الحكومية وتوفيرها للباحثين عن عمل من الكويتيين.

5 – إنشاء عدد من الأنظمة الآلية التي تخدم عمليات البرنامج في شتى مجالاتها.

6 – تنفيذ حملات إعلامية مساندة لخطط البرنامج وأنشطته.

7 – تنفيذ دراسات متابعة لمؤشرات سوق العمل، حتى يمكن تتبع التغير في الظواهر والمشكلات التي يتعامل معها البرنامج.

8 – إقامة معارض سنوية للفرص الوظيفية يشارك فيها شركات القطاع الخاص لتشغيل الشباب من الداخلين الجدد لسوق العمل.

فضلاً عن ذلك، فقد تبنى البرنامج ضمن رؤيته لمعالجة الاختلالات الهيكلية لسوق العمل، والحد من ارتفاع معدلات البطالة بين مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتعدد مراحله، الاهتمام بقطاع العمل الحر من خلال المشروعات الصغيرة، وقد قام البرنامج بتطوير منظومة متكاملة من خدمات الدعم وتوفيرها للمبادرين من أصحاب المشروعات الصغيرة، ويقدم البرنامج العديد من الخدمات لكل من يبادر بتملك المشروعات الصغيرة، يأتي في مقدمتها تمويل تكلفة دراسة الجدوى للمشروع، وتمويل المشروع وضمان الاستثمار فيه، وتدريب المبادرين وتأهيلهم، والمشاركة في تسويق المشروعات الصغيرة وتطويرها، وتقديم الدعم والاستشارات الفنية التي تواجه المبادرين.

وفيما يتعلق بالإنجازات التي حققها البرنامج فتتمثل في منح هؤلاء الداخلين الجدد لسوق العمل أو الباحثين عنه في القطاع الخاص إعانة شهرية تحت مسمى بدل البحث عن العمل بعد تسجيل أسمائهم بديوان الخدمة المدنية، وأنهم يرغبون في العمل لدى القطاع الحكومي، ويشترط لحصولهم على هذا البدل أن تمر فترة ستة أشهر على التسجيل بالديوان، ثم يحضرون لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة معلنين رغبتهم في العمل لدى القطاع الخاص، هنا يبدأ البرنامج في صرف بدل البحث عن العمل، حيث يمنح الحاملون للمؤهلات دون المتوسطة 75 ديناراً، ويمنح الحاملون للمؤهلات المتوسطة 100 دينار، ويمنح الحاملون للمؤهلات الثانوية العامة أو ما يعادلها 125 ديناراً، ويمنح الحاملون للدبلومات (سنتان بعد الثانوية العامة) 150 ديناراً، أما الذين يحملون المؤهلات العليا (الجامعة والتطبيقي) فيمنحون شهرياً 175 ديناراً. وهذا يعني من وجهة النظر السيكولوجية ارتباط الباحثين الجدد عن العمل بالبرنامج من خلال ذلك البدل الذي يمنح شهرياً، وخلال تلك الفترة – إذا كانت هناك فرص وظيفية لدى القطاع الخاص – يبدأ هؤلاء في الانخراط في برامج تدريبية يحددها القطاع الخاص نفسه، وبعد الانتهاء من فترة التدريب يبدؤون في العمل لدى القطاع الخاص ولكن تستمر علاقتهم بالبرنامج من خلال الحصول على العلاوة الاجتماعية المقررة لهم التي حددها القانون رقم 19 لسنة 2000، وذلك على النحو التالي:

جدول (11)
فئات العلاوة الاجتماعية لأصحاب المهن والحرف
والعاملين في الجهات غير الحكومية

م	المؤهل	قيمة العلاوة	
		فئة أعزب (د. ك)	فئة متزوج (د. ك)
1	الشهادة الجامعية أو ما يعلوها (أو ما يعادلهما).	190	278
2	شهادة الدبلوم أو شهادة الثانوية العامة + دورة تدريبية لا تقل مدتها عن سنتين دراسيتين (أو ما يعادلهما).	169	250
3	شهادة الثانوية العامة + دورة تدريبية لا تقل مدتها عن سنة دراسية أو شهادة متوسطة + دورة تدريبية لا تقل مدتها عن ثلاث سنوات دراسية (أو ما يعادلهما).	161	242
4	شهادة الثانوية العامة أو شهادة متوسطة + دورة تدريبية لا تقل مدتها عن سنة دراسية (أو ما يعادلهما).	147	222
5	شهادة متوسطة	141	216
6	ما دون المتوسطة	126	211

كذلك يمنح البرنامج العلاوة الاجتماعية للأبناء بواقع 50 ديناراً عن كل ابن بحد أقصى 7 أبناء، وهي العلاوة الاجتماعية نفسها التي تمنح لقوة العمل الوطنية بالقطاع الحكومي.

وفي إطار ذلك السياق، فقد استطاع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة منذ صدور القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم الداخلين الجدد لسوق العمل وتشجيعهم على التوظف بالقطاع الخاص تحقيق زيادة في تشغيلهم من 1415 مشتغلاً عام 2001 إلى 8680 مشتغلاً عام 2005، بمعدل زيادة سنوي بلغ 127,5%.

وفي الوقت نفسه الذي حدثت فيه الزيادة في أعداد من قام البرنامج بتشغيلهم بالقطاع الخاص، انخفضت قوة العمل الوطنية بالقطاع الحكومي من 16,138 مشتغلاً عام 2002 إلى 14,675 مشتغلاً عام 2005، بنسبة انخفاض بين هاتين الفترتين بلغت 9% تقريباً.

ومن خلال هذه الفرص جميعها يتسنى للبرنامج تقليص البطالة المقدرة لباقي المسجلين بالديوان الذين بلغت أعدادهم في هذا التاريخ نحو 22000 متعطل على الحدود المقبولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً بنسبة 4% بنهاية السنوات الأربع التالية، علماً بأن هذا العدد هو (10% ذكور و90% إناث)، منهم 89% ثانوية عامة فما دون دون تدريب، وعدد كبير منهم لا يمكن اعتبارهم متعطلين، حيث عرضت عليهم وظائف أو برامج تدريب ورفضوها، أو لم يراجعوا الديوان بحسب المواعيد المحددة، وما زالت أسماؤهم في قوائم المتعطلين المسجلين بديوان الخدمة المدنية.

وتأسيساً على ذلك، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تشخص بدقة وبموضوعية ضخامة حجم الاختلالات الهيكلية في سوق العمل بالمجتمع الكويتي، والتداعيات السلبية الناجمة عنها والمصاحبة لها، والتي عكستها البيانات الخاصة بذلك على النحو التالي:

1 – يأتي في مقدمة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل بالمجتمع الكويتي أمران؛ تمثل الأول في تدني حجم قوة العمل الوطنية مقارنةً بالارتفاع اللافت في قوة العمل الوافدة، وتحدد الثاني في استحواذ القطاع الحكومي على النصيب الأكبر من قوة العمل الوطنية، وتدني حجم قوة العمل الوطنية بالقطاع غير الحكومي، والارتفاع اللافت لقوة العمل الوافدة في هذا القطاع.

2 – لعل من أهم الاختلالات الهيكلية التي أصابت توزع قوة العمل الوطنية وفقاً للمستوى التعليمي، حيث يأتي في المرتبة الأولى قوة العمل الوطنية التي تحمل المؤهلات الدنيا (الابتدائية والمتوسطة)، يليها تنازلياً قوة العمل التي تحمل المؤهلات المتوسطة (الثانوية العامة وما يعادلها)، واحتلت قوة العمل الوطنية التي تحمل المؤهلات العليا (الجامعة والتطبيقي) المرتبة الثالثة تنازلياً، وأخيراً تأتي قوة العمل الوطنية التي لا تحمل أي مؤهلات دراسية.

3 – ترتبط الاختلالات الهيكلية في توزع قوة العمل الوطنية وفقاً للمجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي بمجموعة من الخصائص المميزة التي يأتي في مقدمتها ارتفاع نسبة من يعملون في المهن الكتابية والمحاسبية والسكرتارية، يليهم تنازلياً نسبة من يعملون في مهن المديرين والمشرفين والتدريس، كما تتدنى بشكل لافت نسب من يعملون فنيين في الهندسة والعمال الحرفيين في الإنتاج والاقتصاديين والقانونيين والمهندسين.

4 – تتواصل الاختلالات الهيكلية في سوق العمل وتتزايد بصورة أعمق في توزع قوة العمل الوافدة التي تستحوذ على غالبية المهن بالقطاع غير الحكومي، والغالبية منهم أيضاً من الذكور، حيث تتزايد بينهم بشكل لافت نسب الذين لا يحملون أية مؤهلات دراسية، وتنخفض فيما بينهم بشكل لافت أيضاً نسب الذين يحملون المؤهلات المتوسطة (الثانوية العامة وما يعادلها)، وتتدنى إلى حد بعيد فيما بينهم من يحمل الشهادة العليا (الجامعة والمعاهد العليا).

5 – تبرز الاختلالات الهيكلية في سوق العمل بصورة أكثر وضوحاً في توزع قوة العمل الوافدة وفقاً للمجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي، حيث ترتفع فيما بينهم بصورة لافتة نسب وظائف العمال العاديين الذين لا يحملون أية مؤهلات دراسية، يليهم تنازلياً عمال الخدمات والزراعة، وأعمال السكرتارية والشؤون الإدارية والمكتبية، والعمال الحرفيون في الإنتاج، وتتدنى بينهم نسب من يشغل وظائف المديرين والمشرفين ورجال الأعمال، والقائمين بأعمال البيع، والاقتصاديين والقانونيين والمهندسين والمدرسين، والفنيين في الهندسة وكل من الأطباء والعلميين والأدباء والفنانين والاجتماعيين.

6 – تعكس البيانات الخاصة بتطور حجم البطالة خلال الفترة (2001 – 2005) التداعيات السلبية سواء الناجمة عن الاختلالات الهيكلية في سوق العمل أو المصاحبة لها، وعلى وجه الخصوص ذات العلاقة بقوة العمل الوطنية، حيث لا يعاني الباحثون الجدد لسوق العمل أي شكل من أشكال البطالة السافرة، ولكن المعاناة الحقيقية التي تواجه الأجهزة المسؤولة عن التوظيف تتمثل في أمرين؛ يتمثل الأول في البطالة الاختيارية التي يفرضها الباحثون الجدد عن العمل برفضهم الاستجابة للترشيحات التي يعلن عنها ديوان الخدمة المدنية لشغل العديد من الوظائف بالقطاع الحكومي وفقاً لمؤهلاتهم الدراسية، ويتحدد الأمر الثاني في إحجامهم عن التوظف بالقطاع غير الحكومي.

7 – تعد السياسات الحكومية ذات العلاقة بالتنمية البشرية المسؤولة عن فتح الباب على مصراعيه للتوظف الحكومي أمام الباحثين الجدد عن العمل، حيث أصبحت الوظيفة الحكومية النموذج الأمثل أمام الشباب الذين يسعون إليها؛ لأنها تحقق لهم المكانة الاجتماعية المنشودة في المجتمع، وأصبح القطاع غير الحكومي المستقطب لقوة العمل الوافدة الأقل أجراً وتعليماً، والأكثر عملاً وجهداً، والأدنى مهنة وخبرة من القطاعات المستبعدة نهائياً من ذهنية الباحثين الجدد عن العمل.

آليات مقترحة لتمكين الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل من المشاركة الإيجابية في العمل بالقطاع الخاص، والمبادرين لتملك المشروعات الصغيرة:

وفي إطار ذلك السياق، فإن الدراسة الراهنة قد صاغت مجموعة مقترحات من الآليات التي تسعى إلى تمكين الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل من المشاركة الإيجابية في العمل بالقطاع الخاص، أو العمل الحر من خلال تملك المشروعات الصغيرة، وذلك على النحو التالي:

1 – ضرورة الانتقال من فلسفة تقديم المساعدة والإعانة والاعتماد على الدولة إلى فلسفة التمكين التي تؤكد اكتشاف المواطن لقدراته الخلاقة في العمل والإنجاز.

2 – ضرورة الانتقال من فلسفة التهميش والإقصاء إلى فلسفة التمكين التي تؤكد قدرة المواطن على المشاركة الإيجابية في قضايا تنمية المجتمع.

3 – دعم المشروعات الصغيرة بوصفه من أهم الأساليب للحد من البطالة بين الشباب من الداخلين الجدد أو الباحثين عن العمل من مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتعدد مراحله.

4 – تمكين الشباب من تملك المشروعات الصغيرة للحد من البطالة والتداعيات الاجتماعية السلبية الناجمة عنها.

5 – تفعيل برامج التدريب التحويلي لمخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتعدد مراحله لدمجها في سوق العمل، وعلى وجه الخصوص بالقطاع الخاص.

6 – العمل على ترشيد تركيبة قوة العمل الوطنية من حيث توزيعها على قطاعات النشاط الاقتصادي والمهن والتخصصات، ورفع قدرتها التنافسية في سوق العمل الكويتية.

7 – التنسيق مع قطاعات التعليم والتدريب لتعديل اتجاهات مخرجاته من العناصر الوطنية بما يتناسب مع الطلب على العمالة.

8 – الإسهام في تحقيق توازن في توزيع قوة العمل الوطنية على القطاعات والمهن الإنتاجية والفنية والمهنية والإدارية والإشرافية.

9 – العمل على تعديل اتجاهات الشباب الداخلين الجدد أو الباحثين عن العمل، وأصحاب الأعمال (القطاع الخاص) على نحو يساعد على الحد من الاختلالات الهيكلية في سوق العمل.

10 – الإسهام في إيجاد الظروف المناسبة المؤدية إلى تغيير اتجاهات الطلب على العمالة لصالح قوة العمل الوطنية.

11 – توجيه قوة العمل الوطنية إلى القطاع الخاص وفقاً لخطط طويلة المدى ومتوسطة المدى وقصيرة المدى؛ بما يخفف الضغط على التوظيف الحكومي.

12 – تطوير نظام متابعة مؤشرات سوق العمل وبحوثه ودراساته.

13 – العمل على رفع نسبة قوة العمل الوطنية في شتى القطاعات والأنشطة الخاصة.

14 – العمل على تطوير منظومة متكاملة للمؤهلات العلمية والمهنية لقوة العمل الوطنية تضمن حدوداً دنيا وشروطاً أساسية للترخيص بمزاولة مختلف المهن والمنافسة على الوظائف في السوق الكويتية.

15 – العمل على إجراء المزيد من البحوث والدراسات الجادة لقياس احتياجات القطاع الخاص من المهن والمستويات التعليمية المتوافرة في قوة العمل الوطنية.

16 – تشجيع الشباب من الداخلين الجدد أو الباحثين عن العمل على تملك المشروعات الصغيرة.

17 – إجراء البحوث والدراسات الجادة التي تسعى إلى دراسة التداعيات الاجتماعية السلبية للبطالة، واقتراح السياسات والبرامج التي تحد من تأثير التداعيات الاجتماعية السلبية على بنية المجتمع بأنساقه ونظمه وظواهره.

المراجع:

ابتسام الكتبي (2001). **التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي**. بيروت: دار النهضة العربية.

إسماعيل سراج الدين، ومعتز خورشيد (1995)، قضايا أساسية في التنمية وسياسات الموارد البشرية في الكويت، الكويت، مؤتمر التنمية ومتطلبات سوق العمل المنعقد في الفترة من 1–4 أبريل 1995، الكويت: جمعية الخريجين الكويتية.

جيروم مانيس (1990). **تحليل المشكلات الاجتماعية**. ترجمة فتحي أبو العينين، القاهرة: مطبعة السلام.

حسين الفقير (1998). **الدروس المستفادة من التجربة التنموية الوطنية خلال خمسين عاماً، دراسة خلفية لبلورة التوجهات المستقبلية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية**. دولة الكويت: قطاع التخطيط والمتابعة، وزارة التخطيط.

خلدون النقيب (1998). **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

خلدون النقيب (1995). **الطلب البنائي على القوى العاملة في الكويت**. الكويت: جمعية الخريجين الكويتية.

رياض طبارة (1998). تنمية الموارد البشرية وأبعادها السكانية في الوطن العربي، الكويت، ندوة الموارد البشرية في الوطن العربي المنعقدة من 14-18/2/1998.

علي الطراح (2002). **المؤشرات الاجتماعية للتنمية بين هيمنة الدولة واستدامة التنمية، دراسات في التنمية والمجتمع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية**. بيروت: دار النهضة العربية.

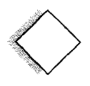
قطاع التخطيط والتنمية (نوفمبر 2005). **السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة 30/6/2005**. (الإصدار السادس والعشرون)، دولة الكويت، إدارة التنمية البشرية، وزارة التخطيط.

وزارة التخطيط (2004). **رؤية متكاملة لمواجهة قضايا البطالة والتوظيف في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**. دولة الكويت.

وليد الوهيب (2003). **البطالة والأمن الوطني، دولة الكويت**. برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة.

قدم في: مارس 2006

أجيز في: يونيو 2006



Social Effects Resulting from Structural Dysfunctions in the Labor Market, and the Role of the Manpower and Government Restructuring Program

*** Waleed Al Waheeb**

The study addresses the social impact of the structural dysfunctions that exist in the Kuwaiti labor market, and the negative effect that accompanies such dysfunction. The study also highlights the social impact of the growing rate of unemployment among new job seekers and the role of the Manpower and Government Restructuring Program in confronting such negative impacts. Among the many outcomes of the study, it has concluded that there is a serious imbalance within the labor market that is primarily represented by a diminished national work force compared to the expatriate workforce. Another outcome indicated an increased level of national labor in the government (state) sector reciprocated by a diminished national labor force in non-governmental sectors. An overall result in both sectors showed an increase of marginal expatriate labor that is characterized by low educational and income levels. Furthermore, the study concluded that a large percentage of the national workforce works in supervisory, administrative, and educational fields, while circumventing technical, vocational, and industrial work. The study results also indicated the social impact associated by the increased levels of unemployment among job seekers, particularly in light of the nature of this unemployment syndrome, as it seems to be by choice rather than one imposed by economic factors. The role of the Manpower and Government Restructuring Program in confronting these challenging impacts was also pointed out by the study.

Key words: Social effects, Structural dysfunctions, Restructure, Labour market, Clear unemployment, Voluntary, Unemployment, Disguised unemployment.

* Man power And Government Restructuring Program, Kuwait.

ابن خلدون في الخطابات العربية المعاصرة
دراسة تصنيفية وتحليلية

صالح سليمان عبدالعظيم*

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على طبيعة الكتابات المختلفة التي تناولت أعمال ابن خلدون، ومحاولة تصنيفها والوقوف على طبيعة القضايا التي تناولتها. إضافة إلى ذلك، تحاول الدراسة، من منظور نقدي، أن ترصد ملامح هذه الكتابات المختلفة الخاصة بأعمال ابن خلدون وسماتها. وفي ضوء ذلك انتهت الدراسة إلى تقسيم الكتابات التي تناولت الخطاب الخلدوني إلى ثلاثة أقسام؛ يتعلق الأول منها بتلك الكتابات التي تجتر ما قاله ابن خلدون عبر كتاباته المختلفة وبشكل خاص المقدمة، ويتعلق ثانيها بتلك الكتابات التي تستعيد الخطاب الخلدوني مع التركيز على بعض قضاياه البارزة، وأخيراً تأتي تلك الكتابات التي تتعلق بالتركيز على قضية واحدة من قضايا الخطاب الخلدوني.

المصطلحات الأساسية: تحليل الخطاب، الخطاب الخلدوني، مقدمة ابن خلدون، الكتابة التاريخية، فلسفة التاريخ، الفكر العربي المعاصر.

مقدمة:

يمكن القول إن التعامل مع حقل الخطابات الفكرية هو تعامل محفوف بالمخاطر التي تثير الجدل والمعارضة المختلفة. فالخطاب في النهاية إعلان عن توجه معين، كما أنه إعلان عن إثارة لصراع ما؛ فلا وجود لخطاب محايد، ولا وجود لخطاب منبتّ الصلة عما حوله. وحتى بخصوص تلك النوعية من الخطابات التي تدعي الموضوعية الكاملة والحيادية المطلقة فإننا لا يمكننا التعامل مع هذه

* أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة.

الادعاءات ذاتها إلا بوصفها إعلاناً عن موقف ما وعن توجه معين تجاه القضايا نفسها التي يتناولها البعض الآخر إما بشكلٍ مؤيد أو بشكلٍ معارض لها.

فالخطاب في النهاية تجسيد لحالة اجتماعية مواتية بدرجة أو بأخرى مُعبّراً عنها من خلال أشخاص بعينهم يمكنهم التعامل مع هذه الحالة والتعبير عنها بدرجات متفاوتة من الفهم والتحليل، ومن الاشتباك أيضاً. ولا يختلف الموقف ذاته حين تعاملنا مع الخطاب النهائي المنجز عن موقف اجتماعي وتاريخي محدد. فكما تتنازعنا الجوانب الاجتماعية والذاتية حال تعاملنا مع الواقع الاجتماعي، تتنازعنا أيضاً الجوانب الاجتماعية والذاتية حال تعاملنا مع الخطابات المُنتجة والمكتملة (Stubbs, 1983).

من هنا يمكننا القول إن أي تعامل نقدي، أو حتى وصفي، مع أي من الخطابات المحيطة بنا، يستدمج كلا الجانبين الاجتماعي والذاتي في الوقت نفسه. فهناك جوانب اجتماعية ربما لا يختلف عليها معظم من يشكلون خطاباتهم حولها، وهناك جوانب ذاتية شخصية طابعها الرئيس هو الجانب الأيديولوجي حيث المجال رحب ومتسع لاختلاف الجميع حول الخطاب وكيفية تحليله وطبيعة القضايا التي يتناولها.

ومن المهم هنا أن نلفت النظر إلى أننا لانقصد شكلاً جامداً وراكداً من الفصل بين الاجتماعي والذاتي؛ فالاجتماعي يؤطر الذاتي، كما أن الذاتي يعيد اكتشاف الاجتماعي ويشكله، وهكذا دواليك إلى ما لانهاية. فعلى الرغم من الدور الذي يؤديه السياق الاجتماعي المحيط، وبنية التعارضات والصراعات السياسية والاجتماعية في فترة زمنية معينة، فإن الأمر الذي لا يمكننا التغافل عنه هنا هو الدور الذي يؤديه الفاعل الاجتماعي ذاته في إعادة تشكيل كل هذه السياقات والبنيات الاجتماعية والسياسية ضمن تشكيلة ما يُعرف بالخطاب الفكري. وما نهدف إليه هنا هو تأكيد ضرورة الوعي، بدرجة أو بأخرى، بذلك الوجود الفعلي أو الضمني لكل من الجانب الاجتماعي والجانب الذاتي، حتى لو لم تسمح تعقيدات البنيات الاجتماعية ذاتها بملاحظة ذلك.

ويأخذ الخطاب الفكري تجليات مختلفة ومتعددة تشمل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني والثقافي والإبداعي... إلخ من أشكال الخطابات الفكرية التي تتعدد وتتنوع تعدد الأنشطة والصراعات البشرية وتنوعها. فالخطاب الفكري هو

الشكل التعبيري عن الممارسات الواقعية في شقيها المجتمعي والذاتي. من هنا يصعب القول إن الخطاب الفكري هو تجسيد نقي للحالة المجتمعية المعيشة، أو أنه نتاج لحالة فردية شخصية يشكلها فاعل اجتماعي بعينه. فالخطاب في النهاية تعبير عن حالة مجتمعية يتم تشكيلها وتركيبها من خلال طابع اجتماعي ما. ومن خلال هذا التفاعل بين الاجتماعي والذاتي تنشأ الخطابات مرة مُحملة بالاجتماعي الصارخ، ومرة مُحملة بالذاتي الواضح، ومرات متوازنة بين هذا وذاك (انظر براون، ويول، 1997؛ مكدونيل، 2001).

ففي أحيان كثيرة يأتي الخطاب مُحملاً بشكلٍ كبير بالتجليات المجتمعية المختلفة، بحيث يبدو الفاعل الاجتماعي مجرد وسيط بين هذا الواقع الاجتماعي وبين المستقبلين لهذا الخطاب. وفي هذه الحالة تغلب لغة الوصف والتأريخ على مجمل الخطاب، بحيث تغيب الجوانب النقدية من جانب والتحليلية من جانب آخر عن بنية الخطاب وتشكيله. وفي أحيان أخرى يهيمن الفاعل الاجتماعي على مجريات الخطاب، حيث يُشكّل الاجتماعي في ضوء التوجهات الذاتية. وهنا يضحي الاجتماعي مجرد تعبير عن رؤى الفاعل الذاتية، حيث يغلب التفسير الذاتي على حساب القضايا الاجتماعية المتاحة. وما بين هذا وذاك، قد يأتي الخطاب خليطاً مما يمليه الواقع الاجتماعي المعيش، ومما يفهمه الفاعل الاجتماعي ويحلله وينقده ويعيد صياغته. والأمر هنا لا يعني توزيعاً متساوياً بين الاجتماعي والذاتي، بقدر ما يعني إعادة تشكيل جديدة يمليها هذا القدر من المادة الاجتماعية المحيطة، وهذا القدر من الفهم والتحليل من جانب الفاعل الاجتماعي.

وكما تتشكل الخطابات من الواقع الاجتماعي وتعيد تشكيله، تتشكل أيضاً من تفاعلها مع الخطابات الأخرى وتعيد تشكيلها. فما يحدث مثلاً حينما نقرأ خطاباً روائياً ما أننا نعيد صياغته من جديد في ضوء العديد من المرتكزات التي تتفاوت بتفاوت منهج القراءة ذاته. فقد يتم قراءة هذا الخطاب الروائي في ضوء الفترة التاريخية التي ظهر من خلالها، وقد يتم قراءته في ضوء مؤلفه والجوانب الفكرية والاجتماعية الخاصة به، وقد يتم قراءته في ضوء الفترة الزمنية لفعل القراءة ذاته، وقد يتم اعتماد أي من هذه المناهج في القراءة أو الجمع بينها جميعاً. ولعل ذلك هو ما يفضي في النهاية إلى تأسيس خطابات مختلفة وتشكيلها، وربما متباينة، على الرغم من أنها جميعاً تنطلق من قراءة خطاب روائي واحد وتحليله.

وفي ضوء هذا الإطار الخاص بتحليل الخطاب، ترى هذه الدراسة أن خطاب ابن خلدون ذاته جاء تعبيراً عن فترة زمنية بعينها، اكتست ذلك الوهج الخلدوني الذاتي؛ بمعنى آخر أنه تصادف أن التقت هذه الفترة الزمنية من القرن الرابع عشر الميلادي مع شخص ابن خلدون وقدراته الهائلة على الفهم والتحليل من جانب، وعلى الاشتباك والتعريض والفضح من جانب آخر. لذلك فإن حياة ابن خلدون كما تأثرت بالأحداث التاريخية التي عايشها، أثرت فيها أيضاً من خلال فهمه لها سواء من خلال كتاب العبر وأجزائه المختلفة، أو من خلال سيرته الذاتية التي جاءت تسجيلاً بليغاً "لمصير شخصية ابن خلدون العجيبة، وتقلبات التاريخ المغربي والإسلامي لعدة قرون عديدة" (محمود عبدالمولى، 1976: 12، سالم حميش، 2001: 23-24؛ وانظر أيضاً محمد الجابري، 1980: 277-284).

ولولا شخصية ابن خلدون نفسه، وطموحاته غير المحدودة لما أمكن أن يتناول الفترة الزمنية التي عاشها بمثل هذا الشكل من الفهم والتحليل، والقدرة الهائلة على الاشتباك. إن طبيعة ابن خلدون الطموحة، ورغبته الهائلة في التميز والتفرد جاءت متوافقة مع طبيعة التحولات وبداية الانهيارات التي واجهتها القرون الوسطى الإسلامية، وهو ما منح كتابات ابن خلدون هذه القدرة الهائلة على فهم هذه التحولات والانهيارات وتحليلها. ومن يدري، ربما لو كانت الفترة الزمنية التي كتب عنها ابن خلدون هي فترة ازدهار وتقدم لما استطاع أن يكتب عنها ويحللها كما فعل مع فترة الانهيار العربي الإسلامي في العصور الوسطى. ولعل ذلك ما يكشف عنه حسين عاصي (1991: 5-6، وانظر أيضاً 80- 85)، حينما يقول حول مسألة التاريخ عند ابن خلدون:

> "كتب ابن خلدون تاريخاً وأقام نظرية في التاريخ وكان له تصوره الخاص للتاريخ الإسلامي ومسيرته، مستمداً من ظروف تجربته الشخصية ووقائع عصره والمعطيات الاجتماعية والتاريخية للمجتمعات التي عاش كنفها. وقد امتزجت في وعيه تجربته السياسية التي انتهت بالإحباط والتشرد وتجربة الحضارة الإسلامية التي بلغت في عصره درجة من التدهور تدعو إلى اليأس. وعندما أراد أن يعبر عن الوعي الذي اختلط فيه الذاتي والموضوعي اتجه إلى التاريخ الإسلامي يحاول فهمه فهماً أفضل، ويحاول إعادة متابعته من جديد".

وفي هذا السياق، ومن موقع أهمية الخطاب الخلدوني وما يشتمل عليه من العديد من القضايا والموضوعات الخلافية، فإن هذا الخطاب ذاته، وبعد مرور ما يقرب من سبعة قرون، قد دفع بالكثيرين من الكتاب والمفكرين إلى صناعة أشكال متعددة ومتنوعة من الخطابات الفكرية التي اشتبكت معه. ويمكن القول إن هذه الخطابات المعاصرة قد ظهرت منذ بدايات القرن العشرين، من خلال الكثير من الأعمال المختلفة التي ابتدأها طه حسين في رسالته للدكتوراه عن "الفلسفة الاجتماعية عند ابن خلدون" عام 1917 (انظر أبوالقاسم كرو، 1977: 95؛ علي وافي، 1973: 283). وفيما بعد تتالت الأعمال التي تناولت خطاب ابن خلدون، وبشكل خاص الجزء الأول منه، والمعروف باسم "مقدمة ابن خلدون"[(1)].

وتختلف الخطابات باختلاف المجتمعات الإنسانية وباختلاف الفترات التاريخية التي تُنتج عبرها. فقراءة خطاب ابن خلدون في الماضي تختلف عنها في الحاضر، كما أن قراءته من خلال المفكرين الغربيين تختلف عنها لدى المفكرين العرب والمسلمين، بل إنه يمكن القول إن قراءة ابن خلدون في المغرب العربي قد تختلف عنها في المشرق العربي. وفيما يلي سوف تحاول الدراسة الراهنة الوقوف على نوعية هذه الخطابات العربية التي تناولت خطاب ابن خلدون بالنقد والتحليل، مع محاولة تصنيفها والوقوف عند أهم الملامح والسمات الخاصة بها، والقضايا التي تناولتها وتعرضت لها.

وتضع هذه الدراسة في اعتبارها أن أي محاولة تصنيفية هي في النهاية محاولة تعسفية وعرضة للجدل والاختلاف حولها، كما أن أي محاولة تصنيفية يقيناً لن تشتمل على كل المنتج العربي الضخم الذي تعرض للخطاب الخلدوني بالوصف تارة، وبالنقد والتحليل تارة أخرى منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن. ونلفت الانتباه هنا إلى أن تصنيفنا للكتابات العربية بخصوص الخطاب الخلدوني لا يتعلق بأي ترتيب زمني من القديم إلى الحديث، فقد تكون هناك دراسة قديمة أكثر منهجية وأكثر تحديداً من دراسة حديثة لا تراعي أية منهجيات فكرية أو أية أطر نظرية

---

(1) يشير سالم حميش (2001: 29) إلى أنه قبل كتاب طه حسين الذي حصل به على رسالة الدكتوراه من جامعة مونبوليي عام 1917، الذي ترجمه صديقه، محمد عبدالله عنان، عام 1925 تحت عنوان "فلسفة ابن خلدون الاجتماعية: تحليل ونقد"، "لم تكن الدراسات الخلدونية، عربياً، إلا مقالات في مجلات أو مواد تعريفية ليس غير (أحمد السكندري، بشر فارس،المقدسي، بطرس البستاني، جرجي زيدان. إلخ)، وهي على العموم تشكو من ثغرات معرفية وعيوب منهجية."

محددة، وإن كان المرء يستطيع القول بدرجة كبيرة من الصحة إن أحدث الدراسات زمنياً عن الخطاب الخلدوني هي أقرب للاهتداء بالمنهجيات والنظريات الإنسانية والاجتماعية الحديثة.

أولاً - اجترار الخطاب الخلدوني:

يرتبط هذا النوع من الكتابة التي تتناول ابن خلدون بمحاولة التعريف به، وتقديمه بدرجة ما من السهولة واليسر للقارئ العربي المعاصر. ولا تهدف هذه النوعية من الكتابات إلى التركيز على جانب معين من كتابات ابن خلدون، بقدر ما تهدف إلى الوقوف عند الملامح العامة لكتاباته، وبشكلٍ خاص مقدمته الشهيرة. إضافة إلى ذلك، تهدف هذه النوعية من الكتابات إلى الوقوف عند الموضوعات والقضايا المختلفة التي تناولها ابن خلدون، حيث تتناول لمحة من هنا ولمحة من هناك، بطريقة تلقائية تفتقر إلى منهج واضح، أو خطة تفسير محددة. وتتعامل هذه النوعية من الكتابات مع خطاب ابن خلدون، من خلال قراءة مباشرة، تتسم بإعادة تكرار القضايا التي تناولها ابن خلدون وإعادة عرضها. كما تتسم هذه النوعية من الكتابات بدرجة كبيرة من التعميم عند تناولها لابن خلدون، أو أي من خطاباته الفكرية.

وتشكل هذه النوعية من الكتابات عن ابن خلدون ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الخطاب الاحتفائي"؛ ففي هذا النوع من الكتابات تغلب جوانب الإشادة والمدح، والرغبة في التأكيد على الجوانب المضيئة في الحضارة الإسلامية من خلال الوقوف على واحد من أبرز مفكريها التاريخيين وهو ابن خلدون. وهنا ينطلق كُتاب هذه النوعية من رؤية مسبقة تُوحد بين الحضارة الإسلامية من ناحية وابن خلدون من ناحية أخرى؛ فكل إشادة بابن خلدون هي إشادة في الوقت نفسه بالحضارة الإسلامية (عمر الطباع، 1992). وتنطلق هذه النوعية من الكتابات من أفعال التفضيل التي تؤكد نبوغ ابن خلدون وعبقريته مستخدمة في ذلك العديد من الكلمات والأوصاف التي تتعارض في كثير من الأحيان مع البحث العلمي الرصين، وطبيعة متطلباته المضمونية من جانب والشكلية من جانب آخر. كما أن هذه النوعية من الكتابات تتسم، إضافة إلى طابعها الجزئي المتحيز، بأنها ذات طابع تعميمي بحت (انظر عبدالغني المغربي، 1987: 5).

ومن أشهر هذه النوعية من الكتابات التي يظهر من خلالها الجانب الدعائي والاحتفائي بابن خلدون، تلك السلاسل التي تصدر بالعربية والمعروفة بالأسماء

التالية: "أعلام العرب"، و"أعلام الفكر العربي"، و"أعلام الفكر الإسلامي"، و"فلاسفة العرب". حيث تكشف عناوين هذه السلاسل نفسها عن الرغبة في تقديم نوعية من التناول لابن خلدون وأعلام الفكر الإسلامي والعربي تشتمل على الجوانب المشرقة والمضيئة الخاصة بهم، مما يؤكد في النهاية الدور الذي أدته الحضارة الإسلامية والعربية في تاريخ الإنسانية.

ففي كتاب خالد حداد (1987) الصادر ضمن سلسلة "أعلام الفكر العربي" يتناول المؤلف ابن خلدون بشكل عام؛ حيث يعطينا لمحات سريعة ومختصرة جداً عن نشأته وتعليمه ورحلاته وكتاباته والأهمية المرتبطة بها. ويغلب على هذه النوعية من الكتابات، وبشكلٍ خاص تلك التي ترتبط بأي من السلاسل آنفة الذكر، الطابع الوصفي لحياة ابن خلدون وأفكاره؛ فمن ناحية تبدأ هذه الكتابات بتخصيص فصلها الأول أو مقدمتها للحديث عن نشأة ابن خلدون، وانتقالاته ورحلاته، ثم يعقب ذلك الحديث عن المقدمة، وأهم الأفكار التي تناولتها. وفي هذا السياق يتفاوت الكُتاب فيما بينهم، حيث يركز البعض على الجانب الوصفي لأعمال ابن خلدون، بينما يجمع البعض الآخر بين الجانب الوصفي وبعض الجوانب التحليلية.

يتضح الجانب الوصفي بشكلٍ كبير وجلي من خلال كتاب الأب يوحنا قمير* (1986) (انظر علي وافي، 1973: 286) الذي ينقسم إلى قسمين؛ يتعلق أولهما بعرض سريع ومختصر لسيرة ابن خلدون وبعض القضايا المهمة التي تناولها، وعلى رأسها ما يتعلق بالعمران البشري، والعمران البدوي، والعمران الحضري، والتحولات التي تصيب الدول، ويتعلق ثانيهما ببعض المختارات بحسب تسلسل ورودها في مقدمة ابن خلدون. لقد قام المؤلف بعرض بعض القضايا الواردة ضمن مقدمة ابن خلدون في نصف الكتاب الأول، وذلك بشكل وصفي وتقريري، حيث يبدأ فقراته دائماً بالكلمات "ويرى ابن خلدون". ثم قام في النصف الثاني من كتابه باختيار بعض الاقتباسات من المقدمة، التي رأى أنها جاءت متوافقة ومتناسبة مع ما عرض له في نصف كتابه الأول.

ويتطابق المنحى الوصفي السالف الذكر نفسه مع ما قام به عمر الطباع 1992 في تناوله لخطاب ابن خلدون، حيث انقسم كتابه إلى قسمين؛ يتعلق أولهما بتناول شخصية ابن خلدون وحياته وعصره والأعمال التي ألفها، والوقوف على بعض

(*) نُشر هذا الكتاب في طبعته الأولى في بيروت عن سلسلة "فلاسفة الإسلام" عام 1947.

القضايا والإسهامات المرتبطة بخطابه، مثل فلسفة التاريخ، وفلسفة الاجتماع، وموقفه من التربية والفلسفة، ويتعلق القسم الثاني بما يُطلق عليه الطباع منتخبات من أعمال ابن خلدون ذاته. ولعل ذلك المنحى في التأليف يمثل واحداً من أبرز سمات هذه النوعية من الكتابات التي تعتمد في الكثير من أجزائها على اقتباسات كثيرة ومتعددة من أعمال ابن خلدون، وبشكلٍ خاص من المقدمة، وهو الأمر الذي يجعلنا نرى أن معظم هذه الأعمال لا تمثل في النهاية سوى إعادة صياغة بدرجة أو بأخرى لمقدمة ابن خلدون، دون الاشتباك معها بالنقد والتحليل.

ففي كتابي يوحنا قمير (1986) وعمر الطباع (1992)، تناول الكاتبان القضايا المختلفة التي تناولها ابن خلدون بشكلٍ عابر وسريع، وبطريقة مماثلة لورود هذه القضايا في مقدمة ابن خلدون، دون أن يناقشا هذه القضايا بشكلٍ موسع، ودون أن يشتبكا معها بشكلٍ نقدي وتحليلي. وهو ما يجعلنا نرى أن هذه النوعية من الكتابات تعيد كتابة ابن خلدون، إلى الحد الذي يمكن معه القول إن هذه النوعية من الكتابة تجتر الخطاب الخلدوني بدرجة أو بأخرى، دون أن تضيف إليها جديداً.

وعلى الرغم من الخفة التي تتمتع بها هذه السلاسل من حيث التبسيط، وربما الإخلال ببعض القضايا التي تعرض لها، فإنها تقدم توصيفاً عاماً للمفكرين والكتاب الذين تتناولهم وتعرض لهم، وهو الأمر الذي يفيد في توسيع مساحة تعرف خطاب هؤلاء المفكرين والكتاب بدرجة أو بأخرى. وربما يوضح الاقتباس التالي من مقدمة عمر الطباع لكتابه الهدف الرئيس الذي تنشده هذه النوعية من الكتابات، حيث يقول "ولا ندعي في هذا الإنجاز إعجازاً أو كمالاً في البحث، لأن ما نبتغيه في مثل هذه الدراسة المبسطة، الولوج إلى حياة أمثال ابن خلدون من العلماء، ومواكبتهم في المراحل الأساسية من سيرتهم، والوقوف على البارز من أخبارهم، وعرض الأكثر أهمية من آرائهم ونظرياتهم وجوانب تراثهم العلمي" (1992: 21-22).

ثانياً – استعادة الخطاب الخلدوني من خلال التركيز على بعض القضايا:

مما لا شك فيه أن الكتابات التي تناولت ابن خلدون بشكلٍ عامٍ من خلال اجترارہ والاحتفاء به قد أضافت إلى المكتبة العربية قدراً كبيراً ومهماً من ناحية التعريف به وبنشأته وبأسفاره. فمعظم هذه الكتابات إن لم يكن كلها كانت تبدأ بفصل تعريفي عن حياة ابن خلدون ونشأته ورحلاته والمراحل المختلفة التي مر بها، إلى الحد الذي يمكن معه القول: إن هذا النحو قد أصبح اتجاهاً عاماً في هذه

النوعية من الكتابات، وكأنه لا بد من التعريف بابن خلدون قبل البدء في مناقشة كتاباته. وربما يُعزى ذلك إلى العديد من الأسباب، منها سهولة الكتابة التاريخية عن حياة ابن خلدون، خصوصاً أن ابن خلدون نفسه قد ترك كتاباً تعريفياً عن نفسه ونشأته وحياته وانتقالاته، وإلى الإغواء الذي تمثله شخصية ابن خلدون من حيث ميكيايليته السياسية وتغير ولاءاته وانتماءاته وتحزباته، وأخيراً إلى ذلك الربط الذي يقيمه البعض بين تاريخ ابن خلدون وحياته وتحولات الأمة الإسلامية في القرن الرابع عشر الميلادي.

فمن الأمور التي لا يمكن إنكارها هنا أن شخصية ابن خلدون ذاتها تمتعت بقدرٍ كبير من الإثارة للجدل والاختلاف بشأنها، الأمر الذي يساعد على تناولها بالبحث والتحليل من زوايا وجوانب وتخصصات مختلفة. كما أن ارتباط ابن خلدون نفسه ببدء مرحلة الانحلال العربي ما يفتح شهية الكُتاب للإشادة به عوضاً عما انتهت إليه مسيرة الحضارة الإسلامية من تفكك وانهيار، وعوضاً عما يشهده الواقع الإسلامي المعاصر بشكلٍ عام، والواقع العربي المعاصر بشكلٍ خاص، من ضعف وتدهور وانكسار.

ويمكن القول إن مجموعة الكتابات الحالية، التي تتبعت عموم خطاب ابن خلدون من جانب، والقضايا المختلفة التي تناولها من جانب آخر، لم تختلف بشكلٍ كبير عن المجموعة السابقة، إلا في جانب التركيز الذي منحته للقضايا المختلفة التي تناولها ابن خلدون عبر كتاباته المختلفة، وبشكلٍ خاص المقدمة. وعلى الرغم من ذلك ما زالت هذه النوعية من الكتابات تحتذي، إلى حدٍ كبير، طريقة التأليف نفسها الخاصة بالفئة السابقة من الكتابات عن ابن خلدون، من حيث تقسيم الكتاب إلى قسمين، يتعلق أولهما بالحديث عن ابن خلدون وحياته، ويتعلق ثانيهما بالحديث عن آثاره ومنتجاته الفكرية، وإن كانت تتناول أفكاره وقضاياه بشكلٍ أكثر تعمقاً وتحليلاً، مُتجنبة بدرجة كبيرة منهجية الاجترار التي شكلت محور النوعية السابقة.

ومن أبرز الأمثلة على هذه النوعية من الكتابات مؤلفات علي عبد الواحد وافي 1973، 1975 عن ابن خلدون. واللافت للنظر هنا أن الكتابين المذكورين لوافي – وهما "عبقريات ابن خلدون" (1973)، و "عبدالرحمن ابن خلدون، حياته وآثاره ومظاهر عبقريته" (1975) – يتطابقان من حيث المحتوى، على الرغم من اختلاف عنوانيهما، لذلك فإننا سوف نعتمدهما هنا بوصفهما مثالاً واحداً على هذه النوعية

من الكتابات. وعلى كل الأحوال يعد علي عبد الواحد وافي من أوائل الكتاب العرب الذين كتبوا عن ابن خلدون وحياته، حيث تعود الطبعات الأصلية لكتاباته عن ابن خلدون إلى عام 1956 من خلال كتابه المعنون "ابن خلدون، منشئ علم الاجتماع" الذي ظهر في سلسلة "قادة الفكر في الشرق والغرب" عن دار نهضة مصر بالقاهرة. وتلا ذلك كتابه الذي أشرنا إليه هنا، والذي سوف نتناوله بالنقد والتحليل "عبد الرحمن ابن خلدون: حياته، وآثاره ومظاهر عبقريته" عن سلسلة "أعلام العرب" التي تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد القومي بالقاهرة. وعلى ما يبدو إن كل أعمال علي عبدالواحد وافي حول ابن خلدون تتناول القضايا، نفسها، وإن ظهرت من خلال طبعات ومؤتمرات متنوعة ومتعددة.

ينقسم كتاب علي عبدالواحد وافي (1975) إلى قسمين؛ يتعلق الأول منهما بحياة ابن خلدون حيث يقسمها إلى أربع مراحل، هي مرحلة النشأة والتلمذة والتحصيل العلمي، ومرحلة الوظائف الديوانية والسياسية في المغرب والأندلس، ومرحلة التفرغ للتأليف، وأخيراً مرحلة وظائف التدريس والقضاء في مصر. وهذا التقسيم يتعلق بالجانب الزمني التتابعي فيما يختص بحياة ابن خلدون، وهو تقسيم زمني بسيط ينتقل معه من مرحلة لأخرى بحسب انتقالاته وارتحالاته من تونس إلى المغرب العربي إلى الأندلس حتى وفاته في مصر[2].

ويتعلق القسم الثاني بآثار ابن خلدون الفكرية، رغبة من المؤلف في إبراز جوانب عظمته المختلفة. في هذا الجزء يتناول وافي مجموعة من القضايا من خلال تفسيره لمقدمة ابن خلدون من جانب، واعتماده على المعارف المعاصرة الحديثة مثل علم الاجتماع وعلم التاريخ والسيرة الذاتية والتربية والتعليم. ويؤكد وافي – كونه عالم اجتماع بالأساس – أن ابن خلدون هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع، سابقاً في ذلك عالم الاجتماع الفرنسي أوجيست كونت بما يقرب من خمسة قرون.

(2) يقسم زكريا إمام حياة ابن خلدون إلى أربع مراحل؛ يُطلق على الأولى مرحلة النشأة الأولى، وهي التي قضاها كلها في تونس الخضراء في كنف سلاطين آل حفص وفي رعايتهم الصديقة، ويُطلق على المرحلة الثانية اسم مرحلة الانخراط في العمل السياسي، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التأليف والكتابة، وأخيراً تأتي المرحلة الرابعة التي تمثلت في التدريس بالأزهر وتولي رئاسة القضاء المالكي في مصر (1985: 17-19). ويلاحظ هنا أن هذه المراحل الأربع تتشابه تماماً مع تقسيم عبد الرحمن وافي السالف الذكر، كما يمكن القول أيضاً إن أي محاولة لتصنيف حياة ابن خلدون لن تخرج عن هذه المراحل الأربع التي مرت بها حياته في تسلسل زمني متتابع.

وعلى الرغم من أننا ننتقل درجة من خلال هذه النوعية من الكتابات نحو تعرف خطاب ابن خلدون بشكلٍ أكثر عمقاً واستجلاء للقضايا والأفكار المختلفة، فما زلنا لم نبرح خطاب الاحتفاء بابن خلدون في أحد مظاهره الراغبة في الإعلاء من شأن الحضارة الإسلامية من خلال أحد أعلامها وهو ابن خلدون. وأهم ما يميز هذا الخطاب الاحتفائي الجديد أنه يستخدم التخصصات الحديثة من العلوم الإنسانية والاجتماعية من أجل البرهنة على عظمة ابن خلدون وعبقريته من جانب، وعلى مدى أهمية الأدوار التي قامت بها الحضارة الإسلامية ضمن إسهامات الحضارة الإنسانية من جانب آخر، وإن مازال يشتمل على المنهج الاحتفائي نفسه بابن خلدون.

في كتاب محمد عبدالرحمن مرحبا (1989)، وعلى الرغم من تأكيد المؤلف في عنوان كتابه أنه يقدم جديداً من خلال تناوله لمقدمة ابن خلدون، نجد أن هذا الجديد لا يمثل إلا شكلاً احتفالياً مبالغاً فيه لكتابات ابن خلدون. هذا الشكل الذي يربط مباشرة بين عظمة الحضارة الإسلامية وعظمة ابن خلدون ونبوغه ومقدرته وعبقريته. يقول محمد مرحبا:

> وقد كان للعرب قسط وافر جداً من ... العلماء الأفذاذ الذين أرسوا دعائم حضارة راقية أسدت للإنسانية خدمات لا تقدر بثمن. وابن خلدون أحد هؤلاء الغُر الميامين. لقد كان ثمرة يانعة لحضارة تم نضجها وبلغت غايتها في العصور الإسلامية المعروفة بعصر الانحطاط والتدهور. لقد كان آخر الغيث الذي توقف عن الهطول بعد أن أينع الثمر وآتى الأُكل وفرغ من تحقيق غاياته. فجفت الأرض وعم القحط ونودي بالويل والثبور وعظائم الأمور (1989: 6-7).

هكذا تسير هذه النوعية من الكتابات على هذا الشكل من الوصف والإشادة، وعلى الرغم من أن المرء هنا لا يمكنه أن ينكر أهمية ابن خلدون، بوصفه رافداً من روافد الحضارة الإسلامية من جانب والإنسانية من جانب آخر، فإن الأمر يقتضي التعامل الموضوعي والعلمي معه، أكثر من الإشادة به بمثل هذا الشكل المفرط والمبالغ فيه. وتقع هذه النوعية من الكتابات في مأزق آخر على درجة كبيرة من الاستسهال وربما الخطورة، ألا وهو التعامل مع القضايا المختلفة الخاصة بابن خلدون من منطلق التأريخ له ولحياته. ففي كتاب محمد مرحبا السابق، وعلى الرغم من تأكيد المؤلف أنه يقدم جديداً في قراءته للمقدمة، من حيث تناوله لناحيتين يرى

أنهما ظلتا مجهولتين في التراث الخلدوني، ألا وهما فلسفته الخاصة في الصحة والحضارة وآراؤه في علم الأخلاق، فإنه يبدأ كتابه بمدخل تعريفي طويل بلغت عدد صفحاته مائة وثمانياً وثلاثين من جملة صفحات الكتاب البالغ عددها مائتين وثمانياً وثلاثين صفحة، عن حياة ابن خلدون وعصره وآثاره وعلم التاريخ والعمران عنده.

وعبر كل هذه الصفحات الطويلة فإننا لا نطالع ابن خلدون إلا على أنه ذلك الشخص الذي يجمع بين "دقة الرياضيين وملاحظة العالم، وتجرد الباحث، وإخلاص العاشق، وانكفاء العابد، ومقدرة الفيلسوف على الاستنتاج والنظر، وأسلوب الأديب في الشرح والبسط" (محمد مرحبا، 1989: 32). ولأن ابن خلدون يجمع كل هذه الصفات التي يصعب وجودها في شخص واحد، يبذل المؤلف جهداً كبيراً في الدفاع عن ابن خلدون من حيث بعض الجوانب الخاصة بركاكة أسلوبه وعدم وضوح أفكاره وممارساته الأخلاقية، أكثر مما يفندها من حيث أسبابها الحقيقية وضروراتها الموضوعية والشخصية. ولعل ذلك يرجع - كما ذكرنا آنفاً - إلى الرؤية المسبقة لهذه النوعية من الكتابات التي تنطلق في الأساس من الدفاع عن الحضارة الإسلامية، بحيث يبدو أي انتقاص لابن خلدون هو انتقاص في الوقت نفسه للحضارة الإسلامية.

تتعامل معظم هذه النوعية من الكتابات مع ابن خلدون دون ربطه بالسياق الاجتماعي والتاريخي الذي ظهر من خلاله، بحيث تبدو ألمعية ابن خلدون وعبقريته مسألة خاصة بتكوينه الذاتي، وبطبيعة شخصيته العلمية المفارقة لكل من سبقوه أو عاصروه. ففي كتاب محمد مرحبا يبدو إنجاز ابن خلدون بالنظر لعلم الأخلاق باهراً ومجاوزاً لكل من سبقوه، وحينما يشير المؤلف إلى بعض الأخطاء التي وقع فيها ابن خلدون، فإنه لا يردها إلى عيوب في تفكيره أو تشوش في منهجه، بقدر ما يردها إلى ما قدمه أسلافه من تفسيرات خاطئة وشائعة. يقول محمد مرحبا:

> نعم لم يسلم ابن خلدون من الوقوع في بعض الأخطاء، وستبقى عنده بعض الرواسب القديمة، وهذا طبيعي جداً؛ لأنها المحاولة الأولى للبحث عن أسباب مادية للأخلاق دون الخوض في الدين والتصوف والميتافيزيقا... أجل إن ابن خلدون "يبدو وكأنه الوحيد الذي احتفظ برشده بين هذيان أسلافه"... وأعني بكلمة "أسلاف" هنا لا أسلافه العرب فقط، بل أعني أيضاً أسلافه اليونان، فكلهم كانوا يهذون فيها ويثرثرون. (1989: 155- 156).

وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذله أبوالقاسم كرو من خلال كتابه "العرب وابن خلدون" (1977)، في متابعة خطاب ابن خلدون والخطابات العربية الأخرى التي تناولته طوال القرن العشرين، فإنه ينطلق منذ البداية من موقف متحيز لابن خلدون من ناحية، وللمغرب العربي من ناحية أخرى. يبدأ كتاب أبوالقاسم كرو الذي صدرت طبعته الأولى عام 1956، بمقدمة يوضح من خلالها مدى الظلم الذي حاق بتقويم خطاب ابن خلدون وشخصه من جانب الكتّاب العرب، المشارقة بالأساس، وهو الأمر الذي دفعه لتأليف كتابه من أجل الرد على آراء هؤلاء الكتاب وتفنيد مزاعمهم. يقول أبوالقاسم كرو حول السبب في اختيار موضوع كتابه:

> أما عن السبب في اختيار موضوع كتابي، فهو أنني أحس من زمن بعيد أن ابن خلدون قد ظلم كثيراً، وأن أشد الظلم قد جاء من أمته التي أدى إليها أعظم الخدمات، وارتفع بأمجادها الفكرية إلى السماء، ويزداد هذا الإحساس قوة، إلى حد الألم، عندما نرى كبار كتاب العرب المعاصرين يتسابقون إلى الطعن في ابن خلدون والنيل من مكانته ومن تراثه، وحتى من نسبه ومن شرفه أيضاً(1977: 13).

إن أبوالقاسم كرو يحدد هدفه منذ البداية متمثلاً في الدفاع عن ابن خلدون، ضد الكتاب العرب الذين هاجموه، وهو الأمر الذي تحول لديه من الدفاع عن ابن خلدون إلى الدفاع عن المغرب العربي بشكلٍ عام، وتونس بشكلٍ خاص. وعلى الرغم من أن كرو يناقش العديد من القضايا أو بالأحرى أوجه النقد الموجهة من قبل الكتّاب العرب إلى ابن خلدون، فإن القضية المركزية التي دارت حولها معظم صفحات كتابه تعلقت بموقف ابن خلدون من العرب، ونقدهم بشكلٍ كبير من جانبه، وهو الأمر الذي انعكس على تناول الكثيرين من الكتّاب العرب بالذم والانتقاص لابن خلدون ذاته، واصفين إياه بالشعوبية والتحامل على العرب والعروبة.

كالعادة يبدأ كرو كتابه بفصل تعريفي عن حياة ابن خلدون وعصره، ثم ينتقل مباشرة لتناول مجموعة من الكتابات العربية التي تناولت خطاب ابن خلدون وشخصه، مثل كتابات طه حسين، وسامي الكيالي، وعبدالرحمن بدوي، وسلامة موسى، وأحمد أمين، وعلي الوردي. ويفند كرو هذه الأعمال من منطلق نقدها غير الموضوعي، والعدائي لابن خلدون وكتاباته. واللافت للنظر هنا أن كرو قد ركز على كتاب طه حسين الذي كتبه بالفرنسية من أجل الحصول على درجة الدكتوراه عام

(1917) والمعنون "فلسفة ابن خلدون الاجتماعية"، حيث يعدّ كرو طه حسين رائد الكتابات العربية التي فتحت الباب على مصراعيه نحو نقد ابن خلدون والهجوم عليه والتقليل من شأنه. من هنا نال طه حسين القسط الأكبر من النقد، وباللغة نفسها المتطاولة التي استخدمها طه حسين ضد ابن خلدون، مثل مدى التهور، عدم الاتزان، النعرة الإقليمية البغيضة، التظاهر بالطرافة وطلب الشهرة..إلخ[3].

والغريب في الأمر هنا أنه على الرغم من أهمية القضايا التي تناولها كرو بخصوص الكتّاب الذين تناولوا ابن خلدون، فإن دفاعه المستميت عن ابن خلدون الذي جاء متلازماً مع الشوفينية الوطنية، قد حرمه من تشكيل اشتباك نقدي حقيقي مع خطابات هؤلاء الكتّاب العرب الذين تناولوا ابن خلدون بالنقد والتحليل. وربما يكشف الاقتباس التالي الذي أنهى به كرو كتابه الكيفية التي تعامل بها مع نقاد ابن خلدون، حيث يقول عن هذه الكتابات وعن أصحابها: "فلتخرس إذن تلك الأصوات البغيضة، التي تحاول أن تفرق بين أبناء الشعب الواحد، شعب الأطلس الأشم باسم اللغة، أو باسم التاريخ، أو باسم السلالة والعرق، أو بأسمائها جميعاً" (1977: 123).

وعلى الرغم من أن محمود عبدالمولى (1976) يستهل كتابه بفصل يتناول فيه عصر ابن خلدون من خلال منظور كوني يرصد تحولات القرن الرابع عشر الميلادي، فإنه يستند كمواطنه أبوالقاسم كرو إلى الدفاع عن ابن خلدون وممارساته وكتاباته، وهو دفاع يفصح في الوقت نفسه عن شوفينينة هائلة تعلي من شأن المغرب العربي بشكلٍ عام، وتونس بشكلٍ خاص. جاء الفصل التعريفي الخاص بعصر ابن خلدون متقدماً على غيره من الكتابات العربية الأخرى التي تعتمد الوصف والاقتباسات المتكررة من أعمال ابن خلدون، وبشكلٍ خاص مقدمته الشهيرة. ويمكن القول: إنه – فيما عدا الروح الشوفينيية لهذا الفصل – قد قدم

(3) اللافت للنظر هنا أن حسن جغام 2004 - وعلى عكس العديد من الكتاب التونسيين - يهاجم مواطنه كرو، حيث يرى أنه استهدف من خلال كتابه "العرب وابن خلدون" التقليل من أهمية كتاب طه حسين، وتناوله بالنقد الحاد المتطاول. ويرى جغام أن طه حسين لم يتناول ابن خلدون بالنقد سوى في الفصل الأول، وفيما عدا ذلك، وفي باقي فصول الكتاب العشرة، تناول طه حسين العديد من الموضوعات المهمة الخاصة بفكر ابن خلدون مثل فلسفته، ومنهجه التاريخي، ونظرياته الاجتماعية، بل إن طه حسين قد عدّ ابن خلدون نفسه المؤسس الحقيقي للمفهوم الفلسفي للتاريخ الاجتماعي. وللأسف الشديد فإن هذه النظرة المبتسرة والتجزيئية لكتاب طه حسين "فلسفة ابن خلدون الاجتماعية" هي ما وقع فيها أيضاً سالم حميش في كتابه عن قراء ابن خلدون 2001.

توصيفاً أقرب للغة الاقتصاد السياسي، كشف من خلاله عن طبيعة التحولات الكونية في القرن الرابع عشر الميلادي، ومدى تأثر ابن خلدون بها وتأثيره فيها.

وعلى الرغم من هذه المقدمة عن عصر ابن خلدون، وما تلاها من تناول لحياة ابن خلدون ومغامراته، فإن محمود عبدالمولى ينتقل بنا بعد ذلك عبر العديد من القضايا المختلفة والمتعددة من خلال قراءته لمقدمة ابن خلدون التي اعتمد عليها بشكلٍ رئيس في تحليلاته المختلفة. يقول محمود عبدالمولى عن طبيعة كتابه والهدف منه: "ففي هذا الكتاب الثقافي والعلمي، سنحاول دراسة جوانب مهمة من الفكر الخلدوني في مجالات التفكير الاجتماعي، والاقتصادي، والتاريخي، والتربوي. وستكون المقدمة، بخاصة، مرجعنا الأساسي في هذه المحاولة التي لا تخلو من صعوبات منهجية" (1976: 6). وهو ما فعله محمود عبدالمولى فعلاً، وإن تم ذلك بشكلٍ يعتمد على الاقتباسات الكثيرة من أعمال ابن خلدون، المقدمة وسيرته الذاتية، ثم التعليق عليها من جانب، ومحاولة ربطها ببعض النظريات المعاصرة في الاجتماع والاقتصاد والتاريخ والتربية من جانب آخر.

لا يختلف خطاب الجزائري عبدالغني المغربي (1987) في توجهه العام والاحتفائي بابن خلدون عن خطاب كل من أبوالقاسم كرو ومحمود عبدالمولى. وعلى ما يبدو إن هناك إحساساً عاماً بين بعض الكتّاب المغاربة بأن ابن خلدون يخصهم هم بشكلٍ كبير دون غيرهم من الكتّاب العرب، وبشكلٍ خاص المشارقة منهم، وهو الأمر الذي يجعل خطابهم عن ابن خلدون مُوجهاً منذ البداية نحو الدفاع المشبوب عنه، حتى لو تأسس ذلك الخطاب على المنهجيات المعاصرة الحديثة الخاصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية (انظر عبدالغني المغربي، 1987: 5–6).

ينطوي كتاب عبدالغني المغربي على مفارقة غريبة؛ فبينما يسعى الكاتب عبر صفحات كتابه التي بلغت المائتين والثلاثين، من خلال تناوله العديد من القضايا التي اشتملت عليها مقدمة ابن خلدون مثل، علم الاجتماع، والبداوة، والعصبية، والحضارة، إلى العمل من أجل تأسيس موقع جديد للعلوم الاجتماعية ليس في العالم العربي فقط، ولكن في العالم الثالث أيضاً، فإننا نجد أن كتابه مكتوب أصلاً باللغة الفرنسية، ولا نعلم أهو مكتوب أساساً للقارئ الفرنسي أم العربي المغاربي. وعلى الرغم من تعامل المغربي مع العديد من القضايا الخاصة بابن خلدون، فإنه قد

استخدم الخطاب الخلدوني بوصفه حاملاً لعرض وتوضيح لأزمة العلوم الاجتماعية في دول العالم الثالث المستقلة حديثاً، حيث لا تعبر هذه العلوم عن جوهر مجتمعاتها، وحقيقة المشكلات التي تواجهها، وهنا تبرز أهمية الخطاب الخلدوني الذي عبر عن مشكلات عصره وأمته بشكلٍ جيد وحميم. ولعل هذه النوعية من الكتابة هي ما تتعامل مع الخطاب الخلدوني بشكلٍ ذرائعي أو بوصفه مَعبراً يمكن من خلاله توصيل قضية ما والعمل على شرحها وتحليلها (انظر سالم حميش، 2001: 28). وفي الغالب، تبدو هذه القضية مرتبطة بالواقع المعاصر للكاتب نفسه، أكثر من كونها ذات صلة بابن خلدون أو بعصره (عبدالله شريط، 1975؛ علي الوردي، 1977).

واللافت للنظر هنا أيضاً أن عبدالغني المغربي في تناوله للقضايا المختلفة الواردة في خطاب ابن خلدون يعتمد بشكلٍ كبير على المفكرين والفلاسفة الأوروبيين منذ القرن الثامن عشر وحتى الآن في مختلف المجالات والتخصصات مثل أوجيست كونت، وإميل دوركايم، وكلود ليفي شتراوس، وجورج جورفيتش، وتالكوت بارسونز، وكارل ماركس... وغيرهم كثيرون. وهو يعتمد على هؤلاء العلماء إما لكي يبرهن على قيمة الخطاب الخلدوني من خلال إشادة البعض منهم به، وإما لكي يبرهن على مدى تفوق ابن خلدون على البعض الآخر منهم من خلال المقارنة بين القضايا المختلفة التي تناولها وتناولهم للقضايا نفسها.

وفي كتاب عبدالله شريط (1975)، نجد أيضاً هذا التناول للكثير من الكتّاب والمفكرين والفلاسفة الغربيين، على الرغم من تأكيد الكاتب في مقدمة كتابه ضرورة عدم استيراد العلوم الإنسانية غير المتوافقة مع مجتمعاتنا، وضرورة التفكير بإنشاء علوم إنسانية من وحي الواقع العربي والإسلامي المعيش (انظر عبدالله شريط، 1975: 39). يوضح شريط الهدف من كتابه قائلاً: "إن الهدف *الأعظم الذي قمت من أجله بهذا العمل المتواضع، هو أن نتعلم من ابن خلدون* دراسة واقعنا وعقلنته وإخراجه من دائرة الواقع الخام غير المدروس إلى مخبر التحليل الذي نصبح به عارفين لأوضاعنا ومقدرين لقدراتنا وكفاءاتنا في كل ميدان من ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية جميعا" (عبدالله شريط، 1975: 41).

وهنا يجب الإشارة إلى خطورة التعامل مع خطاب ابن خلدون بوصفه الوصفة

السحرية لفهم الواقع الراهن المعيش، أو حتى لتطوير علم اجتماع عربي، فالأمر الذي لا شك فيه أن هناك بوناً شاسعاً، ومسافات زمنية طويلة تفصل بيننا وبين عصر ابن خلدون. وهو المزلق الذي تقع فيه العديد من هذه الكتابات التي تتصور إمكان الاستفادة من الخطاب الخلدوني لفهم قضايا واقعنا المعاصر وحلّها من ناحية، ولتطوير علوم إنسانية واجتماعية عربية وإسلامية من ناحية أخرى.[4]

يتناول شريط الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، في ضوء علاقته بالحضارة، والسياسة، والثقافة، حيث ينبني الكتاب على اقتباسات طويلة من ابن خلدون متضافرة ومتشابكة مع اقتباسات طويلة وعديدة أخرى سواء للمفكرين والفلاسفة العرب المعاصرين لابن خلدون واللاحقين له، أو للمفكرين والفلاسفة الأوروبيين. وفي هذا السياق يتناول الكتاب العديد من القضايا التي تناولتها الكتابات السالفة الذكر، سواء ارتبط ذلك بالفكر الأخلاقي أم لم يرتبط.

ويمثل كتاب زكريا إمام (1985) مثالاً واضحاً على تلك النوعية من الكتابات التي يشير عنوانها إلى شيء محدد بينما يشير متن الكتاب وفصوله إلى أشياء أخرى عديدة ليس لها علاقة من قريب أو بعيد بالعنوان. يختار زكريا إمام عنواناً لافتاً لكتابه يركز على الجوانب الفلسفية في مقدمة ابن خلدون، لكن متن الكتاب يراوح بين موضوعات مختلفة مثل المدخل التعريفي بابن خلدون، ومسار حياته وتطورها، ثم منهجيته في كتابة التاريخ، وقيام الدول ونموها، وانهيار الدول وزوالها..إلخ من الموضوعات الأخرى التي تُحشر فيها كلمة الفلسفة بين الفينة والأخرى تلبية لعنوان الكتاب أكثر مما يستدعيه المقام، وتستوجبه ضرورات الفهم والتحليل.

ومن الكتب شديدة الاحتفاء بابن خلدون، التي تنطلق من تتبع تاريخي لنشأته وانتقالاته المختلفة، كتاب محمد الحاجري (1980) "ابن خلدون بين حياة العلم ودنيا السياسة". وعلى الرغم من انطلاق الحاجري من التتابعات التاريخية في حياة ابن خلدون، فإنه لم يكن معنياً بالأساس بالتاريخ في حد ذاته قدر اعتنائه بالتطورات الفكرية والعلمية التي ارتبطت بابن خلدون. لقد حاول الحاجري تعرف ذلك من خلال

(4) من المفكرين الذين ينحون ذلك النحو بخصوص ضرورة العمل على إيجاد علم اجتماع ينبع من ضرورات الواقع العربي ومتطلباته، علي الوردي (1977)، وهو يرى أن علم الاجتماع الخلدوني، على الرغم من عيوبه الكثيرة، أقرب إلى فهم مجتمعنا من أي علم اجتماع آخر (علي الوردي، 1977: 298).

تتبع الشيوخ الذين تلقى ابن خلدون العلوم المختلفة على أيديهم من ناحية، ومن خلال تتبع المناصب المختلفة التي تقلدها ابن خلدون سواء إبان فترة وجوده في المغرب العربي أو سواء إبان فترة وجوده في مصر من ناحية أخرى. فالكتاب يهدف إلى رسم صورة دقيقة قوية التعبير عن حياة ابن خلدون تبرزه للناس من خلال مراحله الحياتية المختلفة (انظر محمد الحاجري، 1980: 5)، وبالنسبة للمؤلف فإن هذا لن يتم إلا من خلال:

> تحري دقائق الحياة وتفصيلاتها في كل موطن من المواطن التي عاش ابن خلدون فيها، وفي كل بيئة من البيئات التي شارك في تصريف أمورها ومعالجة ماكان يلم بها، ومحاولة استبطان العوامل المختلفة الكامنة وراء ظهورها، تحركها وتوجهها وترسم لها سبيلها، كما تسهم في تحديد موقف ابن خلدون إزاءها، وتحديد ملامح شخصيته، وتكوين الرصيد الذي يصدر عنه في مجالس درسه، وفي كتبه ورسائله (1980: 6).

وعلى الرغم من طرافة موضوع كتاب الحاجري الذي يبغي الوقوف عند مشايخ ابن خلدون، ومحطاته العلمية والفكرية المختلفة، فإن تتبعه للجوانب التاريخية من حياة ابن خلدون، واشتباكاته التي لا تنقطع بدنيا السياسة، قد أحال الكتاب في كثير من أجزائه إلى مجرد سرد تاريخي للعديد من القضايا المختلفة التي ألمت بابن خلدون وارتبطت به. ويحسب لهذا الكتاب، على الرغم من سرده التاريخي المتواصل، الوقوف عند مشايخ ابن خلدون ومعلميه والتعريف بهم وبأدوارهم في حياة ابن خلدون، وبشكلٍ خاص أستاذه أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الآبلي، الذي خصص له أحد أقسام الكتاب (انظر محمد الحاجري، 1980: 145– 171)، إضافة إلى التفصيلات المهمة الأخرى عن حياة ابن خلدون الفكرية والسياسية خلال فترة إقامته في مصر (انظر محمد الحاجري، 1980: 174–266).

ومثلما اشتمل كتاب الحاجري على الكثير من الجوانب التاريخية السردية، على الرغم من اهتمامه بشيوخ ابن خلدون ومعلميه، وانخراطه في السياسة، اشتمل كتاب مصطفى الشكعة (1986) أيضاً على الكثير من الجوانب التاريخية السردية، على الرغم من تركيزه على الأسس الإسلامية لفكر ابن خلدون ونظرياته. ينطلق كتاب الشكعة من تصور يرى أن "أكثر نظريات ابن خلدون السياسية والاجتماعية

والتاريخية انبثقت عن فكر إسلامي خالص، ومبادئ إسلامية أصيلة، وبنية إسلامية سليمة، ولم يكن ذلك بمستغرب من ابن خلدون العالم الفقيه المسلم، شأنه في ذلك شأن من سبقوه من العلماء المسلمين المبدعين، وهم من الكثرة بمكان ومن الوفرة بمقدار" (مصطفى الشكعة، 1986: 11؛ see: Gibb, 1933: 23-31).

كالعادة، يبدأ كتاب الشكعة بفصل عن ملامح شخصية ابن خلدون، يتناول من خلاله حياته وانتقالاته، إضافة إلى التركيز على عرض أهم ملامح مقدمته الشهيرة وسماتها. فيما يلي ذلك، ومن خلال خمسة فصول متتالية يحاول المؤلف أن يدلل على إسلامية خطاب ابن خلدون، من خلال التركيز على علم التاريخ، ونظرية العمران البشري، والإمامة، والعصبية عند ابن خلدون. ثم ينقطع خيط التواصل مع الفصول الثلاثة الأخيرة، فيتناول المؤلف موقف ابن خلدون من العرب، والكيفية التي تناول بها العلماء الغربيون خطاب ابن خلدون، وأخيراً التطبيقات المعاصرة لبعض نظريات ابن خلدون.

اللافت للنظر هنا، أن كتاب الشكعة لم يُضف ما يُعتد به في مجال الأسس الإسلامية لخطاب ابن خلدون، حيث أوصلته تحليلاته إلى سرديات تاريخية مختلفة حول ابن خلدون، مع مراعاة التركيز على الاقتباسات الدينية مثل الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة. والذي يمكن الانتهاء إليه هنا حول كتاب الشكعة، هو أن ماقام به يشبه في كثير من الأحيان ما يقوم به البعض الآن بخصوص أسلمة المعارف العلمية المختلفة، حتى ولو تم ذلك بشكلٍ قسري ومُفتعل، بحيث يمكن القول: إن كتاب الشكعة هو أسلمة مفتعلة لخطاب ابن خلدون، على الرغم من صعوبة إنكار هذه الأسلمة بالنسبة لجملة أعمال ابن خلدون. ويعني ذلك، أن ابن خلدون بحكم النشأة والتعليم، وبحكم السياق الإسلامي، لابد أن يرتكز جوهر خطابه على أسس إسلامية لا شك فيها، أما أن نقتبس آية من هنا، وحديثاً من هناك، للتدليل على إسلامية أعماله، فهذا هو ما نقصده بالأسلمة المفتعلة لخطاب ابن خلدون.

من الكتب المهمة التي حاولت تعرف الخطاب الخلدوني في ضوء الرغبة في إيجاد علم اجتماع عربي ذي أسس خلدونية، كتاب علي الوردي (1977) "منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته". ويدور منطق الكتاب "حول ناحيتين من نظرية ابن خلدون؛ الأولى دراسة المنطق الذي يجري عليه تفكير ابن خلدون عند إنشاء نظريته، والثانية دراسة العوامل الفكرية واللافكرية التي ساعدته على إنشائها"

(علي الوردي، 1977: 1). ويتسم الكتاب بشكلٍ عام بتعدد مواضيعه وقضاياه، على الرغم من تأكيد الكاتب منذ البداية على تقسيم كتابه إلى قسمين محددين. فالرغبة المسبقة التي استولت على الكاتب والتي انبنت بالأساس على أهمية ابن خلدون بالنظر لتأسيس علم اجتماع عربي معاصر، قادته إلى الكثير من الإسقاطات والتأويلات التي صبت في معظمها لمصلحة الخطاب الخلدوني من ناحية، ولمصلحة الاستفادة من بنيته المنطقية من أجل إنشاء علم اجتماع عربي معاصر.

من بواكير الكتب المهمة التي ظهرت عن ابن خلدون في العالم العربي كتاب محمد عبدالله عنان "ابن خلدون، حياته وتراثه" التي ظهرت طبعته الأولى عام 1933 بالقاهرة عن "دار الكتب المصرية" ثم تُرجم إلى اللغة الإنجليزية عام 1941[5]. وعلى الرغم من أن بعض الكتابات المغربية بالأساس قد تعاملت مع كتاب عنان بوصفه من الكتابات الناقدة لابن خلدون، المجحفة له ولمكانته الفكرية (انظر عبد الغني مغربي، 1987: 25؛ سالم حميش، 2001: 36-37)، فإننا نرى أن الكتاب – في مُجمله – يعدّ من الكتابات الرائدة التي استطاعت أن تقدم صورة شاملة وعميقة لابن خلدون وعصره وإنجازاته العلمية، إضافة إلى تعرضه للكتابات الغربية التي تناولت ابن خلدون بالنقد والتحليل. وعلى الرغم من انطلاق الكتاب من رؤية احتفائية وتقديرية لابن خلدون، فإنه قد تعامل مع ابن خلدون وخطابه من خلال رؤية تمحيصية جادة جمعت بين الإعجاب والموضوعية في الوقت نفسه. يقول محمد عنان في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه (1956)، التي يؤكد من خلالها وفاءه وتقديره للمفكر العظيم، وموضحاً الهدف من كتابه ومنهجية تناوله لابن خلدون:

(5) سوف نعتمد هنا على الطبعة الثالثة من كتاب عنان الصادرة عن دار مختار بالقاهرة عام 1991. ومن الكتابات التي قدمت قدراً كبيراً من التعريف بابن خلدون والدفاع عنه في الوقت نفسه كتابات ساطع الحصري. وقد طبعت هذه الكتابات تحت عنوان "دراسات عن مقدمة ابن خلدون" في مطبعة المعارف بمصر سنة 1953 في 655 صفحة من القطع الكبير، ثم نشرت في مكتبة الخانجي بعد ذلك. والكتاب - في مجمله - مجموعة من الأبحاث نشرها الحصري في سنتي 1943، 1944(انظرعلي وافي، 1973: 284). وكتاب الحصري لا تحكمه منهجية منظمة على الرغم من الكم الضخم والوافر من المعلومات التي يقدمها، حيث يتناول العديد من الموضوعات الخاصة بابن خلدون مثل تناول المقدمة، وفلسفة التاريخ، وعلم الاجتماع، والنظريات الأخرى الخاصة بابن خلدون (انظر سالم حميش، 2001: 38). ومن الجوانب المهمة في هذا الكتاب ما يقدمه الحصري في ما يقرب من مائة صفحة بخصوص نقد المؤلفات العربية والإفرنجية التي تناولت ابن خلدون، ومن بينها كتاب طه حسين السالف الذكر عن ابن خلدون.

> وقد عنيت بأن أتتبع حياة ابن خلدون بإفاضة، وأن أفصل الحوادث التي اشترك فيها واتصل بها. ولما كانت حياته قطعة من تاريخ الدول المغربية، في أواسط القرن الثامن، فقد رأيت أن أفصل تاريخ هذه الدول وتقلباتها في هذه الحقبة، وأن أشرح أوضاعها السياسية. كذلك عنيت بحياة ابن خلدون في مصر عناية خاصة، ففصلتها تفصيلاً وافياً، وشرحت علائق المؤرخ بالمجتمع المصري المفكر، وما وقع بينه وبين الكتّاب المصريين من صنوف الخصومة والجدل، شرحاً وافياً (1991: 3-4)

يتناول عنان ابن خلدون وحياته وعصره والقضايا التي تناولها بموسوعية كبيرة، وبقدرة فائقة على الربط بين حياته وعصره والقضايا الفكرية التي طرحها. وربما يمكن القول إن كتاب عنان – على الرغم من كونه من بواكير الكتب التي ظهرت عن ابن خلدون في القرن العشرين – قد فاق فيما تناوله عن ابن خلدون معظم الكتب التي ظهرت فيما بعد، كما أنه مازال يحتفظ بقيمته الفكرية فيما يتعلق بابن خلدون وحياته وعصره. واللافت للنظر هنا أن عنان قد التقى بابن خلدون من خلال اهتمامه الواسع بتاريخ الأندلس والمغرب العربي، الأمر الذي دفعه، وربما أغواه، للكتابة عن واحد من أبرز أعلام هذه الفترة التاريخية من الحضارة الإسلامية في القرون الوسطى ألا وهو ابن خلدون.

يشتمل كتاب عنان على جزء تاريخي كبير يتعلق بنشأة ابن خلدون في بلاد المغرب العربي، وتنقله فيما بينها، ثم فترة وجوده في مصر والمناصب المختلفة التي تقلدها هناك. وفي هذا السياق، وفي ضوء فترة الإقامة الطويلة لابن خلدون في مصر، التي قاربت ربع قرن من الزمان، وفي ضوء كون عنان ذاته مصرياً، فإنه يخصص فصلاً مهماً بعنوان "ابن خلدون والتفكير المصري" يتناول فيه علاقة ابن خلدون بالكتّاب المصريين خلال فترة إقامته بمصر، وبشكلٍ خاص علاقته بكل من ابن حجر العسقلاني والمقريزي.

إضافة إلى ذلك يتناول عنان العديد من القضايا الأخرى التي اشتمل عليها خطاب ابن خلدون ومنها فلسفة التاريخ، والاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، ثم ينهي كتابه بتلك الإضافة البديعة، وذلك الجهد القائم على الترجمة الذي يتعلق بتقديم ابن خلدون كما ورد في كتابات الكتّاب الغربيين. وعلى الرغم من أن التاريخ يمثل الرابط

الرئيس بين معظم فصول كتاب عنان، فإنه لا يمثل ذلك التاريخ الذي اعتدنا عليه في العديد من الكتابات السالفة الذكر من حيث الوصف من ناحية، والاقتباس المستمر والمتواصل من كتابات ابن خلدون من ناحية أخرى، وبشكلٍ خاص المقدمة، حيث يطالعنا التاريخ بوصفه خلفية لفهم ابن خلدون واستقراء جملة أعماله، والقضايا المختلفة التي تناولها، والعلوم التي اقترحها.

لقد أدت مجموعة الكتابات السابقة دوراً كبيراً ومهماً في استعادة الخطاب الخلدوني، وليس اجتراره. صحيح أنها لم تتخلص كليةً من نهج الاجترار الذي ارتبط بكتابات المجموعة الأولى، لكنها نجحت إلى حدٍّ كبير في تجاوز هذه الحالة الاجترارية، الأمر الذي منحها القدرة على استعادة الخطاب الخلدوني في ضوء التخصصات الفكرية للكتاب، وفي ضوء القضايا المعاصرة التي فرضت نفسها على القراءات الجديدة للخطاب الخلدوني. لكن الرغبة المسبقة في الاحتفاء بابن خلدون كانت هي القاسم المشترك بين معظم هذه الأعمال، وبشكلٍ خاص المغاربية منها، وهو ما جعل البعض يستعيد ابن خلدون من أجل مدحه وتعظيمه أكثر من التعامل النقدي معه. ولعل هذا الانبهار المسبق بابن خلدون هو ما جعل بعض هذه الكتابات يستخدمه كعامل إيديولوجي يمكن من خلاله تمرير بعض التصورات والرغبات الذاتية، مثل العمل من أجل إنشاء علم اجتماع عربي معاصر، أو الرغبة في إصلاح ما آل إليه العالم العربي والإسلامي الآن، أو حتى تأكيد إسلامية ابن خلدون، ومن ثم الرفع من شأن الحضارة الإسلامية في عيون أبنائها من ناحية، وفي عيون الآخرين من ناحية أخرى.

ثالثاً – التركيز على ملمح أساسي من ملامح الخطاب الخلدوني:

إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت خطاب ابن خلدون إما بشكلٍ اجتراري أو من خلال استعادته والوقوف على العديد من الملامح الخاصة به، هناك العديد من الدراسات التي ركزت على ملمح واحد فقط من ملامح هذا الخطاب. لقد ساعد عمق الخطاب الخلدوني وتعددية الموضوعات والقضايا التي يشتمل عليها من ناحية، والتطور الكبير الذي شهدته العلوم الإنسانية والاجتماعية في القرن العشرين من ناحية ثانية، وحجم المشكلات الفكرية والمادية التي نواجهها في واقعنا العربي المعاصر من ناحية ثالثة، في الانفتاح على خطاب ابن خلدون وتناوله في ضوء التخصصات الحديثة المختلفة. لذلك أصبح خطاب ابن خلدون حقلاً خصباً لعلماء

الاجتماع والتاريخ والسياسة واللغة والأدب والفلسفة والأخلاق والتربية والاستشراق..إلخ من التخصصات الأخرى. وعلى الرغم من أن هذه النوعية من الكتابات تركز على ملمح واحد من ملامح الخطاب الخلدوني، في ضوء تخصص الكاتب، فإن البعض منها يشوبه بعض المشكلات ذاتها التي انطوت عليها المجموعتان السابقتان سواء من ناحية الاحتفائية المفرطة بابن خلدون والرغبة المسبقة في الدفاع عنه، أو من ناحية التعميم القائم على عدم وجود تصور منهجي وتحليلي مسبق، أو من خلال الوقوع في حبائل السردية التاريخية الضحلة، وإغواء الاقتباس من الخطاب الخلدوني، وبشكلٍ خاص المقدمة الشهيرة. لكن الأمر الأكثر وضوحاً هنا أن هذه النوعية من الكتابات أقل دعائية، وأكثر استناداً إلى المنهجيات والنظريات الحديثة إبان تعاملها مع الخطاب الخلدوني.

تركز بعض كتابات هذه النوعية بشكلٍ رئيس على الجانب التاريخي من خطاب ابن خلدون، سواء من خلال جميع الأجزاء التي يشتمل عليها كتاب العبر، والتي تشمل المقدمة والأجزاء التاريخية ثم سيرته الذاتية التي يعرّف بها هو نفسه، أو من خلال تناول مقدمته أو أي من الأجزاء التاريخية الأخرى. وبالطبع لا يمكن لأي باحث يتناول خطاب ابن خلدون بالفهم والتحليل أن يتجاهل الجانب التاريخي منه؛ فالتاريخ هو المركز من خطاب ابن خلدون، وهو الرابط المحوري لجميع نصوص هذا الخطاب، إلى الحد الذي يدفع البعض إلى الجمع بين خطاب ابن خلدون التاريخي، وبين العصر الذي وُجد فيه (حسين عاصي، 1991: 78–85).

ويمكن القول بدرجة كبيرة من المعقولية إن أعمال ابن خلدون كانت تمثل مرآة للعصر الذي وجدت فيه، على الرغم من أنها في وحدتها الخطابية قد تقدمت بدرجة كبيرة من خلال رؤاها ومنهجياتها على الفترة الزمنية التي تناولتها، والعصر الذي رسمت خطوطه ومعالمه وحددت قضاياه. وتتقدم هذه النوعية من الخطابات درجة كبيرة على الخطابات السالفة الذكر من حيث تجاوزها لمرحلة وصف الخطاب الخلدوني والوقوف عند مدحه والاحتفاء به، وعرض القضايا المختلفة التي يشتمل عليها، حيث إنها تؤكد منذ البداية ضرورة الاشتباك النقدي مع هذا الخطاب، و تناول الجوانب التاريخية المختلفة التي يتناولها.

من خلال سلسلة "أعلام مؤرخي العرب والإسلام"، يتناول حسين عاصي (1991) دور ابن خلدون التأريخي. وعلى الرغم من أن عاصي (1991: 7– 58)

يخصص فصله الأول من أجل الوقوف عند سيرة حياة ابن خلدون، فإنه يربط هنا بين حياة ابن خلدون الشخصية وبين طبيعة العصر الذي وُجد فيه، الأمر الذي يجعله يخصص الفصل الثاني للحديث عن عصر ابن خلدون نفسه (59- 77). وهو الأمر الذي يعمق من فهمنا لشخصية ابن خلدون من ناحية، ويساعد على التحليل والنقد للقضايا المختلفة التي أوردها عبر خطابه التاريخي من ناحية أخرى. وهنا لا يقع كتاب عاصي في ذلك الشرك الذي يحلل خطاب ابن خلدون اعتماداً على عبقرية ابن خلدون ذاته، والاحتفاء بصفاته الخاصة. كما أن هذا التناول يساعد على الوقوف عند مناطق القوة في تحليلات ابن خلدون، ولا يتحرج من ذكر مواطن الضعف التي انتابت هذا الخطاب.

أهم ما يلفت عاصي الانتباه إليه أنه على الرغم من أهمية الجانب التاريخي في خطاب ابن خلدون، فإن تكوين ابن خلدون ذاته لم يكن تكوين مؤرخ:

> فالتقاء ابن خلدون بالتاريخ كان عرضياً ومفاجئاً، بقدر ما كان حاسماً وقد وصل إليه عن طريقين؛ طريق التجربة السياسية الغنية وطريق التأمل العقلي، ولعل الطريق الأولى أوصلته إلى الثانية؛ فقد انخرط بقوة وإلحاح في أحداث عصره وعاش تجربة سياسية غنية بالمفاجآت والتقلبات، بالنجاحات والإخفاقات، كما تنقل بين قصور الأمراء والملوك في كل من المغرب والأندلس والجزائر طالباً للحظوة والجاه حيناً، فاراً من الملاحقات والسجن حيناً آخر إلى أن انتهى به المطاف أخيراً إلى قلعة بني سلامة سنة 776 هـ، حيث التجأ فيها معتزلاً السياسة ومطامحها وأهوالها، عازفاً عن المناصب السياسية، مؤثراً السلامة والفراغ للانقطاع للعلم بعد أن فشل في تحقيق طموحاته السياسية التي تحولت إلى مطامح علمية. من هنا اتجه ابن خلدون إلى التاريخ، وانصرف إليه يستفتيه الدروس والعبر (عاصي، 1991: 79؛ وانظر أيضاً حول الفكرة نفسها الطالبي، 1980: 25-26)

ولا تقتصر هذه النوعية من الكتابات على الوقوف فقط عند تناول مقدمة ابن خلدون ولكن تتجاوز ذلك إلى تناول باقي أعماله التاريخية. وهو الأمر الذي سمح لعاصي في كتابه أن يقف على طبيعة منهجية ابن خلدون التاريخية، حيث يقول: "إن المقدمة أو علم العمران تنظر إلى التاريخ في عموميته وكليته، فهي بمثابة شرح

وتفسير لأحداث الماضي دون التقيد بالزمان والمكان. أما ما بعدها، أي التاريخ فهو تفصيل لوقائع الماضي حسب زمان ومكان وقوعها" (1991: 112).

وهذا التناول من جانب عاصي هو الذي سمح له بالتناول الموضوعي لخطاب ابن خلدون؛ فمن ناحية وقف عند جوانب ضعف هذا الخطاب وأبرزها، ومن ناحية أخرى لم يغمط جوانب قوة هذا الخطاب ويغفلها. لقد خصص المؤلف الفصل الرابع – وهو أطول فصول كتابه – من أجل تحليل كتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، وهو الأمر الذي سمح له بأن يرى كيف أن الخطاب التاريخي في الأجزاء التاريخية من كتاب العبر جاء مختلفاً عما بشر به ابن خلدون في مقدمته (174–175). وهذا التناول من جانب المؤلف جاء مصحوباً بالعديد من الأمثلة التي تكشف عن وقوع ابن خلدون فيما حذر منه في مقدمته، وعلى رأس ذلك الانحياز المذهبي أو العاطفي في كتابة التاريخ ونقل الأخبار(179–183).

إن أهمية هذا التناول أنه يضع ابن خلدون في إطاره الإنساني المعرفي من جانب، وفي إطاره المجتمعي التاريخي من جانب آخر. وهو الأمر الذي سمح لعاصي 1991 أن يصل إلى النتيجة الأقرب للقبول العلمي بخصوص الخطاب الخلدوني عن تلك التي تهدف إلى تمجيده وتعظيمه:

> على الرغم من أن المنهجية التي اهتدى إليها ابن خلدون سليمة في المستوى النظري، فإنه لم يستطع، في مستوى التطبيق، أن يتخلص من العوائق التي تحول عادة دون الموضوعية المطلقة، ومن الجزاف الجزم بأن استخدام هذه المنهجية كان دائماً سليماً، شأنه في ذلك شأن كل المؤرخين، في كل زمان ومكان؛ لأن الموضوعية والتجرد التام إنما هما غاية دونها عقبات كثيرة باطنية وخارجية، لا يتسنى للإنسان دائماً مهما اجتهد أن يتجاوزها وذلك إما بصفة غير شعورية، لميوله والتزاماته العقائدية، وإما بصفة شعورية ومقصودة لالتزاماته السياسية ومنافعه المادية (183).

ومن منهجية تاريخية مغايرة، يسعى علي أومليل 1985 في كتابه "الخطاب التاريخي" – وعلى عكس الدراسات التاريخية الأخرى لابن خلدون التي تفصل بين المقدمة والأجزاء التاريخية، كما في دراسة عاصي السابقة – إلى أن يدمج المقدمة

في مجموع التأليف التاريخي الخلدوني (1985: 5). والقصد هنا "هو إجراء قراءة للمقدمة من خلال كتاب العبر، أي التاريخ كما كان يعرفه ابن خلدون نفسه" (1985: 5). ويهدف أومليل هنا إلى عدم تأويل المقدمة والخروج بالقوانين النظرية الصماء بعيداً عن النصوص التاريخية لكتاب العبر، أو قراءة كتاب العبر بمعزل عن المقدمة، بل الدمج بينهما انطلاقاً من أن أحدهما يكمل الآخر؛ أو بكلمة أخرى تعظيم فهم كل منهما في ضوء قراءته في مرآة الآخر.

يحلل أومليل ابن خلدون في ضوء خلفية الأوضاع السابقة عليه، وما ارتبط بالتحليل الإسنادي في الحضارة الإسلامية القائم على الحفاظ على الأساس الديني للأمة الناشئة، ومراعاة كل ما يرتبط بالعوالم الدينية. كما يحلله في ضوء السابقين عليه من المؤرخين مثل الطبري،إضافة إلى الظروف التاريخية والثقافية التي عايشها ابن خلدون نفسه. ومن خلال ذلك، يصل إلى نتيجة مهمة مؤداها القطيعة التي شيدها ابن خلدون، مع ما سبقه من كتابات تاريخية أخرى، من خلال فهمه الواقعي للتاريخ القائم على الحقائق الواقعية، وليس على العوالم الغيبية.

ينهي أومليل كتابه بنتيجة منهجية على درجة كبيرة من الأهمية، لا نختلف معه بشأنها، ولكن نختلف معه في صعوبة وضع حدود صارمة لها، أو حتى تأطيرها بدرجة أوبأخرى. يقول أومليل:

> لا جدال في أن ابن خلدون من أقوى مفكرينا القدامى، ولا جدال في أصالة تفكيره، بيد أن الاختلاف هو بصدد ما يُعطى لأصالته من تأويلات، أما نحن، فقد حاولنا طوال هذا البحث أن نبرز الحدود التاريخية والثقافية لهذه الأصالة. ماعدا هذا، فهو خلط بين نُظم الفكر المحددة بالتاريخ وبالمنطق الخاص بكل ثقافة، وهو خلط خطير حين يتعلق الأمر باللجوء إلى مثل هذه التأويلات المتعسفة لإيجاد أجوبة عن إشكالية ثقافية راهنة (1985: 222).

المسألة المهمة هنا تتمثل في حدود التأويل الذي قال به أومليل والقواعد المرتبطة به. فإذا افترضنا مثلاً أن كاتباً آخر، قد استخدم حدوداً تاريخية وثقافية أخرى خاصة بالخطاب الخلدوني، فهل يصل إلى قراءة أخرى مغايرة ومختلفة لما وصل إليه أومليل بخصوص الخطاب التاريخي الخلدوني؟ وماذا لو استخدمت هذه الحدود التاريخية والثقافية في فترات زمنية مستقبلية أخرى، فهل نصل إلى نتائج

أخرى مختلفة؟ أليس التأويل ذاته، هو الذي جعل سالم حميش (2001)، يرفض معظم قراء ابن خلدون، في ضوء اقتباساته العمدية وقراءاته المبتسرة لهم، الأمر الذي جعله في النهاية يقف فوق هؤلاء جميعاً، وكأنه شاهد حي على موتهم جميعاً في سياق التراكمية السلبية التي اقترفوها، من وجهة نظره.

وإذا كانت بعض الكتابات السابقة قد حاولت الاشتباك مع القراءات التي تناولت الخطاب الخلدوني بالنقد والتحليل مثل كتاب كرو (1977) ضمن تناولها لموضوعات وقضايا أخرى، فإن سالم حميش يخصص موضوع كتابه "التراكم السلبي والعلم النافع عن قراء ابن خلدون" (2001)، من أجل الاشتباك مع الخطابات التي تناولت الخطاب الخلدوني. وفي محاولة منه لفهم طبيعة الكتابات التي تناولت ابن خلدون وكيفية اقترابها من أعماله فإنه يرى "ضرورة أن نسلط بعض الضوء على عينات من الكتب والأطروحات في الدراسات الخلدونية، متوخين فائدة مزدوجة: تحسين معرفتنا بالموضوع الخلدوني في اتجاه علاقته بالتاريخ الحاضر من جهة، وكشف بعض سمات الفكر العربي المعاصر بخصوص استعمال شبكة المناهج الجديدة في القراءة والفهم، من جهة أخرى" (سالم حميش، 2001: 24). من هنا يمكن القول: إن كتاب حميش هو قراءة نقدية وتحليلية للقراءات التي تناولت خطاب ابن خلدون بالنقد والتحليل؛ وفي كلمة فهو كتاب في نقد النقد.

ينقسم كتاب حميش إلى قسمين؛ يتناول أولهما كتابات التراكم السلبي حول الخطاب الخلدوني، وهي تلك النوعية من الكتابات التي لا تمنح الخطاب الخلدوني حقه من التصفح والتفهم، ولذلك فهي تتسم "بعادات الخمول النظري والتسطيح التحليلي، المقرونة عند البعض حتى بإرادة اللامعرفة، وكذلك الغفلة والعمى أمام النصوص ومدلولاتها المحسوسة" (سالم حميش 2001: 27). تشتمل هذه المجموعة من الكتابات، التي يُطلق عليها حميش العديد من الأوصاف، مثل كتابات التراكم السلبي، والتراكم اللامجدي، وكتابات التعنيف، على معظم الكتاب الذين تناولهم كرو مثل: طه حسين، وأحمد أمين، وسلامة موسى، والحصري، والوردي، والساعاتي، والجابري، ومحمود إسماعيل، وناصيف نصار، وعزيز العظمة، وأخيراً عبدالرحمن بدوي. وفي باقي أجزاء الكتاب يتناول الكتابات الأخرى ذات التراكم المجدي، المضادة والمفارقة بالطبع لمجموعة الكتابات الأولى، من وجهة نظره، والتي مثلت إضافة ما في مسيرة الإلمام بالخطاب الخلدوني مثل كتابات إيف لاكوست، والمؤرخين التونسي محمد الطالبي، والمغربي محمد القبلي.

من مفارقات كتاب حميش حول قراء ابن خلدون، أنه وقع فيما حذر منه في بداية كتابه؛ فحميش يرى أن العديد من كتّاب تيار ما أسماه بالتراكم السلبي:

> يعملون بمنهج تاريخ الأفكار المتسم بالرتابة والسكونية في العرض والمعالجة، بحيث تُعطى السيادة للفكرة كدال على حساب سياقها المضموني أو مدلولها، أو على حساب مرجعيتها التاريخية المحسوسة وسندها المخبري. والحاصل مع كل القراءات التعنيفية من هذا الضرب أننا نصبح حقاً وكأننا، بتعبير خلدوني أمام "صور تجردت عن موادها"، أي كأننا غدونا في حل من الاضطلاع المعرفي بالمتن الخلدوني المحسوس، الذي هو التاريخ أو مجموع الواقعات المحللة بدءاً من حجيتها كواقعات (2001: 28).

وقع حميش في ما حذر منه من ناحية استخدامه المنطق التعنيفي نفسه في مواجهة نقاد ابن خلدون، بل يمكن القول: إنه قد فاقهم في استخدام لغة أكثر تعنيفاً في مواجهتهم. فبالنسبة لطه حسين، استخدم دينامية التنقيص والنم (31)، كما أن تحليله يشتمل على نوع من الخلط الذهني والتضاد السلوكي (35)، وبالنسبة لمحمد عبدالله عنان، فهو محامٍ أصابه العمى عما في كتاب طه حسين من نواقص وتقصير (36- 37)، وبالنسبةً للحصري فهو صاحب ذهنية انطباعية ومنهج فسيفسائي ذري، كما أنه "مؤلف من دون قضية فكرية بارزة ولا ناظم علمي دقيق" (38)، كما أن ما كتبه علي الوردي عن ابن خلدون "لا يؤهله معرفياً ولا منهجياً للدعوة إلى إقامة علم اجتماع عربي جديد انطلاقاً من النظرية الخلدونية" (41). قد يكون كل ماقاله حميش حول هؤلاء الكتّاب صحيحاً وقد لا يكون، لكن الشيء اللافت للنظر هنا، أنه لم يستخدم التحليل الاجتماعي التاريخي الذي يربط نشأة الأفكار بسياقاتها وأطرها الزمنية والمجتمعية التي ظهرت من خلالها، كما أكد في مقدمة دراسته، بحيث يضع هذه الكتابات ضمن الأطر الزمنية التي ظهرت من خلالها، ويحدد طبيعة العلاقة بينها وبين المجتمعات التي ظهرت فيها.

تبدو أزمة الفكر العربي المعاصر جلية وواضحة من خلال تناول حميش لكتاب محمود إسماعيل (1976) "نهاية أسطورة، نظريات ابن خلدون مقتبسة من رسائل إخوان الصفا"، حيث مواجهة التعنيف بالتعنيف، واعتماد لغة الهجوم والانتقاص وسيلة للنقاش والحوار. فمن بداية عنوان الفصل تبرز ثقافة التعنيف التي حذر منها

حميش وانتقدها، حيث يعنون الفصل الذي يتناول فيه كتاب محمود إسماعيل "مجرد ملحق" لتعمد الانتقاص من الكاتب من جانب، وللتأثير على القراء من جانب آخر. وتكشف العناوين الفرعية لهذا الفصل عن لغة أيديولوجية لا تتناسب حتى مع مقام ابن خلدون الذي يكرس حميش كتابه من أجل تأكيد قيمته الفكرية سواء في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل. تشمل هذه العناوين: كتيب– فضيحة، ملخص وتنبيه، أم الفواحش، وفي فساد التفريعات والتقريعات، وهي لغة أبعد ما تكون عن التناول العلمي الرصين الذي نقد حميش جلّ الكُتّاب المشارقة بالأساس بسبب تجاهلهم له (انظر سالم حميش، 2001: 43–54).

اللافت للنظر هنا أن أم الفواحش من وجهة نظر حميش تمثلت في اعتماد محمود إسماعيل إخوان الصفا بوصفهم بداية الفكر الإنساني ونهايته في الوقت نفسه. يقول حميش ذلك، وينسى أن الكثير من الكتابات العربية، المغاربية والمشارقية على السواء، قد تعاملت مع ابن خلدون من المنطلق نفسه الذي يتهم به محمود إسماعيل. لا يمكن للمرء أن يدافع على الأقل عن الأسانيد الضعيفة التي ساقها محمود إسماعيل للنيل من ابن خلدون، فكتابه بشكلٍ عام مجرد فرقعة إعلامية لا أكثر ولا أقل، لكن اللافت للنظر هنا هو الطريقة التعنيفية التي تناول بها حميش كتابه، والتي اتسمت أيضاً بالرغبة في النيل من الرجل والزج به في حلبة الانتقاص والتشويه.

ولأن سالم حميش، وهو المفكر الكبير والعالم الموسوعي، قد شعر بالتأكيد بغلبة الجانب الأيديولوجي والدعائي في تناوله لكتاب محمود إسماعيل فإنه قد أنهى ذلك الجزء من كتابه باستدراكين مهمين؛ يؤكد أولهما عدم جدارة محمود إسماعيل بالانتماء لجامعة مصر العزيزة، ولا إلى ثلة علمائها الأفذاذ المستنيرين، ويؤكد ثانيهما أنه في كل كتاباته لم يتوان عن رصد ما رآه تقصيراً نظرياً وغلطاً علمياً في كتابات ابن خلدون (سالم حميش، 2001: 54)، وهو استدراك أو دفاع يخفف به حميش وطأة تناوله الأيديولوجي والتعنيفي لكتاب محمود إسماعيل. وبشكلٍ عام يمكننا تأكيد ما قاله الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش في معرض تعليقه على كتاب حميش "الخلدونية في ضوء فلسفة التاريخ" (سالم حميش، 2001: 95) بالجوانب التأويلية الواسعة لكتاب حميش عن نقاد الخطاب الخلدوني، وهي قراءة قد تصيب في بعض النواحي، وقد تخطئ في البعض الآخر، مثلما هو الحال مع جميع الكتابات التي تناولت الخطاب الخلدوني (انظر علي أومليل، 1985: 7).

إضافة إلى ما سبق هناك العديد من الدراسات المتخصصة الأخرى حول الخطاب الخلدوني نعرض لأمثلة منها في إطار الفكر الكلامي، والجانب الأدبي، إضافة إلى الاستشراق وأهدافه. وهي مجرد أمثلة بجانب ما سبق، من أجل التدليل على انفتاح المناهج الحديثة على الخطاب الخلدوني بهدف إعادة قراءته في ضوء التخصصات المعاصرة المختلفة، وإن كان ذلك يتم بدرجات متفاوتة من الدقة المنهجية والوضوح النظري.

في كتابها "الفكر الكلامي عند ابن خلدون" (1997) تحاول منى أبوزيد دراسة علم الكلام (علم أصول الدين) عند ابن خلدون، حيث تعتمد على توليفة منهجية تجمع بين المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، والمنهج النقدي. وهي ترى أن دراسة الموقف الخلدوني من علم الكلام له ضرورة من جانبين: "الجانب الأول، معرفة صورة علم الكلام كما ظهر في كتابات ابن خلدون، حتى يتسنى الإحاطة بإسهاماته فيه على وجه الخصوص. الجانب الثاني: هو تعرف علم الكلام في آخر مراحل تطوره قبل دخوله إلى مرحلة التدهور والجمود، ومعرفة أثر ما حل بالحضارة الإسلامية حينئذ من تفتت وتفكك سياسي وانحسار حضاري على العلوم الفكرية" (منى أبوزيد، 1997: 8).

ويمكن القول: إن الكتاب يمثل نموذجاً لتلك النوعية من الكتابات التي تنطلق في تناولها لابن خلدون من تخصص الكاتب نفسه أكثر مما ينطوي عليه الخطاب الخلدوني فعلاً. ويعني ذلك أنه يتم فرض موضوعات بعينها بشكلٍ أو بآخر على الخطاب الخلدوني، وتفسيره في ضوء هذه الموضوعات المحددة سلفاً، بغض النظر عن مدى ملاءمة الخطاب لهذه النوعية من الموضوعات. ينقسم الكتاب إلى ستة فصول، أقرب ما تكون إلى موضوعات علم الكلام وقضاياه، حيث يتم فرضها على الخطاب الخلدوني، بدرجات متفاوتة. تشمل هذه الفصول: مدخل إلى علم الكلام الخلدوني، الطبيعة عند ابن خلدون، الإلهيات، النبوة، الإمامة، وأخيراً الإنسان. ولذلك فإننا نجد أن العديد من النتائج التي انتهت إليها الكاتبة تمثل نتائج عامة ليس لها علاقة قوية بموضوع الكتاب من مثل: اهتمام ابن خلدون بالمعرفة الواقعية، واهتمامه بفكرة الحتمية، والتعاقب الدوري، والترف المُفسد.

ويركز غسان عبد الخالق جهوده من خلال كتابه "مفهوم الأدب في الخطاب الخلدوني" على "دراسة القضايا الأدبية في مقدمة ابن خلدون، بغية جلاء هذا

الجانب من المقدمة، الذي لا يقل أهمية بأي حال من الأحوال عن أي جانب اجتماعي أو فلسفي آخر" (1994: 7). لقد استند المؤلف في كتابه إلى قراءة نصوص ابن خلدون من خلال منهجية استقرائية، تحليلية تركيبية. وعلى الرغم من استفادته من النظريات الغربية الحديثة فإنه أكد أن الرؤية التحليلية التي استند إليها هي الرؤية التاريخية الاجتماعية. يقول غسان عبدالخالق حول هذه الرؤية: "إنها أملت علي ضرورة النظر إلى القضايا الأدبية في مقدمة ابن خلدون في سياقها الحقيقي، أعني سياق التراث النقدي والأدبي واللغوي في الحضارة العربية الإسلامية، وليس في أي سياق آخر. ومن ثم فقد احترزت – ما وسعني ذلك – من إسقاط أي مفهوم لغوي أو أدبي حديث على منطوق ابن خلدون" (1994: 9). يعني ذلك، أن مقاربة عبدالخالق الأدبية لخطاب ابن خلدون تتم في السياق التاريخي له، دون أية إسقاطات نظرية معاصرة، غريبة بالأساس على خطابه.

ينقسم كتاب غسان عبدالخالق إلى أربعة أقسام، يتعلق الأول والثاني منها بشخصية ابن خلدون، والبيئة التي نشأ فيها، ويتعلق الثالث بالقضايا اللغوية مثل قضية النحو وقضية اللغة، وأخيراً يأتي الفصل الرابع الذي يتعلق بالقضايا الأدبية حيث يتناول أربع قضايا هي: قضية النظم والنثر، وقضية اللفظ والمعنى، وقضية الشعر، وقضية الموشحات والأزجال. ويمكن القول إن الزج بموضوعات قد لا تكون هناك إمكانية واضحة لتناولها بالتحليل من خلال الخطاب الخلدوني قد أدى بالمؤلف إلى تناول العصر الأندلسي وعصر الموحدين والقضايا الأدبية التي ارتبطت بهما من جانب، والعلماء الذين ظهروا من خلالهما مثل ابن رشد وابن مضاء، إضافة للسابقين من المفكرين الإسلاميين من جانب آخر، أكثر من تناوله للخطاب الخلدوني ذاته. ولعل ذلك، هو ما يدفعنا إلى القول: إن هذه النوعية من الكتابات تدفع بالخطاب الخلدوني إلى حدود التخصص، أكثر من الالتقاء به في القلب من التخصص ذاته. كما أن هذه النوعية من الكتابات تثير مرة أخرى مسألة التأويل والمحددات المرتبطة بها، وهوالأمر الذي يدفع البعض إلى إلصاق قضايا بعينها بالخطاب الخلدوني والعمل من أجل إثباتها من خلال نصوصه المختلفة، بشكلٍ تأويلي مفرط.

أخيراً، يكشف لنا كتاب محمد الزيادي 1998، عن الكيفية التي تعامل بها المستشرقون مع الخطاب الخلدوني، حيث يقترب موضوعه من كتاب سالم حميش (2001) الذي تناول الكتابات العربية التي تناولت الخطاب نفسه بالنقد والتحليل. ينطلق الزيادي من هدف محدد يتمثل في الدفاع عن أعلام الفكر الإسلامي ضد

الهجمة الشرسة التي يقوم بها المستشرقون الذين يستغلون ضعفنا الحالي، محاولين النيل من قمم الأعلام الإسلاميين. وفي سبيل هذا الدفاع وتحقيقه فهو يركز على شخص ابن خلدون، محاولاً تعرف الطريقة التي تعامل بها هؤلاء المستشرقون الغربيون مع خطابه الفكري.

قبل أن يدخل الزيادي مباشرة في تحليله لتناول المستشرقين للخطاب الخلدوني، يأخذنا في جولة رتيبة في ما يقارب نصف كتابه البالغ عدد صفحاته ثلاثمائة وثلاثين صفحة، يعرض من خلالها لمفهوم الاستشراق وموضوعه وأهم مدارسه، متبعاً ذلك بتناول حياة ابن خلدون ونشأته وعصره وآثاره الفكرية، ثم يلي ذلك في النصف الثاني من الكتاب تناول أعمال المستشرقين الذين تناولوا الخطاب الخلدوني، والمناهج المختلفة التي استخدموها في تحقيق قراءاتهم لهذا الخطاب. أهم ما يلفت النظر في قراءة الزيادي لهؤلاء المستشرقين، أنها جاءت – مثلما هو الحال مع حميش – مزاجية، ومفرطة في تعميماتها، وغير ممنهجة.

وبسبب من العاطفة المشبوبة التي ينطلق منها الكتاب نحو مهاجمة المستشرقين، والدفاع عن ابن خلدون من جانب، والحضارة الإسلامية من جانب آخر، يضعنا المؤلف أمام عدد من النتائج المتضاربة في الوقت نفسه. فهو ينتهي من ناحية إلى حيازة المستشرقين قصب السبق في اكتشاف ما توصل إليه ابن خلدون من نظريات، لكنه يرى أنهم استغلوا بعض الآراء الجريئة في تراثه للنيل منه والحط من قدره. ومن هنا فهو يرى أن المستشرقين قد رسموا "صورة غير صحيحة لانتماءات ابن خلدون الدينية، وحاولوا من خلال هذه الصورة فصله عن بيئته ومجتمعه، مما كان له أكبر الأثر في عزوف المفكرين المسلمين عن دراسته والاهتمام به" (محمد الزيادي، 1998: 299).

تكشف لنا هذه النوعية من الكتابات عن مأزق العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي من ناحية، وعن مأزق الضعف المجتمعي من ناحية أخرى. فعلى الرغم من أن هذه النوعية من الكتابات هي الأكثر معاصرة والأكثر ارتباطاً بالمناهج والنظريات الحديثة، قياساً لكتابات الاجترار والاستعادة، فإنها مازالت تحمل قسمات الضعف الخاصة بهما. فمازالت هذه النوعية من الكتابات تنطلق من الرغبة في الدفاع عن ابن خلدون، وتأويل خطابه بما لا يحتمل، بل وإلباسه أردية التخصصات الحديثة، حتى ولو بدت هذه الأردية ضيقة وغير مناسبة للخطاب الخلدوني. كما أن

هذه النوعية من الخطابات تستخدم خطاب ابن خلدون كعامل يمكن من خلاله معالجة الكثير من المشكلات المعاصرة التي تواجهنا، سواء على مستوى البنيات الفكرية، أو على مستوى البنيات المادية. أخيراً يمكن القول بوجود علاقة طردية بين حالة الضعف العربي الراهن وزيادة هذا النوع من الدراسات وتنوعه، الذي يلتقي فيه الكثيرون عبر تخصصاتهم المختلفة مع الخطاب الخلدوني عوضاً عن انكسارات الحاضر وضخامة تحدياته.

وعلى الرغم من هذه الجوانب السلبية المرتبطة بهذه النوعية من الدراسات، فإن المرء لا يمكنه إغماط الطرف عما حققته من انفتاحات تخصصية على الخطاب الخلدوني. فلا يمكن في هذا السياق إهمال ما قدمته الدراسات التاريخية المتخصصة من إسهامات في فهم الخطاب الخلدوني وتحليله، كما لا يمكن التقليل من أهمية الدراسات المختلفة التي تمت في حقلي الفلسفة والبحوث الاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك، فإن أمام جميع هذه التخصصات أشواطاً أخرى يجب أن تقطعها بشكلٍ منهجي منظم من أجل فهم الخطاب الخلدوني وتحليله.

الخلاصة:

على الرغم من بعض السمات المشتركة التي تجمع بين الدراسات السابقة – على الأقل من حيث اعتمادها جميعاً بدرجات متفاوتة على مقدمة ابن خلدون – فإنها لا تشكل في النهاية تياراً فكرياً منسجماً تجمعه قسمات وأطر منهجية ونظرية واحدة. وهذه الدراسات - على الرغم من المحاولة التصنيفية الأولية التي قمنا بها – لا يوجد بينها رابط قوي وواضح، فداخل التصنيف الواحد تختلف الكتابات فيما بينها، وهو الأمر الذي جعلنا نستهل دراستنا بتأكيد الصعوبات التي تكتنف أي محاولة تصنيفية، وخصوصاً إذا ما تعلقت بالكتابات الموجهة نحو مفكر إشكالي في مرتبة ابن خلدون وحجمه.

لم تتشكل مدرسة فكرية سواء تاريخية أو فلسفية أو اجتماعية حول الخطاب الخلدوني، على الرغم من مرور فترة زمنية طويلة منذ ظهور كتاب طه حسين في الربع الأول من القرن العشرين. وربما يعود ذلك إلى أن معظم هذه الدراسات تعاملت مع ابن خلدون بوصفه عاملاً أيديولوجياً لتحقيق مآرب عملية غائية أكثر من تحقيق أهداف علمية مرتبطة ببنية الخطاب الخلدوني، ومتحققة من خلال السياقية التاريخية والاجتماعية للعصر الخلدوني.

مازال البعض يتناول ابن خلدون بمنطق الدفاع عنه، ولقد ظهر هذا التوجه بشكلٍ خاص بين الكتاب المغاربة، الذين تعامل البعض منهم مع ابن خلدون وخطابه بمنطق أن أي انتقاص منه هو انتقاص للمغرب العربي بعامة. ومن هذا المنطلق تحول الخطاب الخلدوني ذاته إلى ساحة للعراك يدافع من خلالها الكتّاب المغاربة عما يُوجه لابن خلدون وخطابه من أوجه نقد مختلفة، خصوصاً إذا جاء هذا النقد من قبل كتّاب المشرق.

وعلى الرغم من تطور الدراسات التي تتناول الخطاب الخلدوني، وبشكلٍ خاص في مجال الدراسات التاريخية والفلسفية، فإن العديد من الدراسات المتخصصة حول الخطاب الخلدوني تعاني ضعف التناول بسبب فرض هذه التخصصات لرؤاها المسبقة على حال الخطاب الخلدوني، مما يؤدي إلى الضعف الثاني المتمثل في تأويل الخطاب الخلدوني بما ليس فيه. ولعل ذلك ينبع من كون البعض مازال يتعامل مع الخطاب الخلدوني على نحو تقديسي يربط بين هذا الخطاب والحضارة الإسلامية ذاتها، والتطلع المشبوب نحو الإشادة بها والتعظيم بإنجازاتها.

المراجع:

أبوالقاسم محمد كرو(1977). **العرب وابن خلدون**. ليبيا، تونس: الدار العربية للكتاب.

- ج. ب براون؛ ج. يول (1997). **تحليل الخطاب**. ترجمة وتعليق. محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود.

حسن أحمد جغام (2004). **طه حسين وابن خلدون**. تونس: دار المعارف للطباعة والنشر.

حسين عاصي (1991). **ابن خلدون مؤرخاً**. بيروت: سلسلة دار الكتب العلمية.

خالد حداد (1987). **ابن خلدون**. دمشق: دار الكتاب العربي.

ديان مكدونيل (2001). **مقدمة في نظرية الخطاب**. ترجمة وتقديم عزالدين إسماعيل. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

زكريا بشير إمام (1985). **جوانب فلسفية في مقدمة ابن خلدون**. الخرطوم: الدار السودانية للكتب.

ساطع الحصري (1967). **دراسات عن مقدمة ابن خلدون**. القاهرة: مكتبة الخانجي.

سالم حميش (2001). **التراكم السلبي والعلم النافع عن قراء ابن خلدون**. المغرب: أفريقيا الشرق.

طه حسين (1973)، **فلسفة ابن خلدون الاجتماعية**. لبنان، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

عبدالغني المغربي (1987). **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**. ترجمة محمد شريف بن دالي حسين. تونس، الدار التونسية للنشر.

عبدالله شريط (1975). **الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

علي أومليل (1985). **الخطاب التاريخي، دراسة لمنهجية ابن خلدون**. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.

علي عبدالواحد وافي (1973). **عبقريات ابن خلدون**. القاهرة: عالم الكتب.

علي عبدالواحد وافي (1975). **عبدالرحمن بن خلدون، حياته وآثاره ومظاهر عبقريته**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

علي الوردي (1977). **منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته**. تونس: الشركة التونسية للتوزيع.

عمر فاروق الطباع (1992). **ابن خلدون في سيرته وفلسفته التاريخية والاجتماعية**. بيروت: مؤسسة المعارف.

غسان إسماعيل عبدالخالق (1994). **مفهوم الأدب في الفكر الخلدوني**. الأردن، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع.

محمد الطالبي (1980). "منهجية ابن خلدون التاريخية وتأثيرها في المقدمة، وكتاب العبر" : 25-66، في جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ابن خلدون والفكر العربي المعاصر. تونس: الدار العربية للكتب.

محمد طه الحاجري (1980). **ابن خلدون بين حياة العلم ودنيا السياسة**. بيروت: دار النهضة العربية.

محمد عابد الجابري (1980). **ما تبقى من الخلدونية: مشروع قراءة نقدية لفكر ابن خلدون**: 257-

306. في جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ابن خلدون والفكر العربي المعاصر. تونس: الدار العربية للكتب.

محمد عبدالرحمن مرحبا (1989). **جديد.. في مقدمة ابن خلدون.** باريس، بيروت: منشورات عويدات.

محمد عبدالله عنان (1991). **ابن خلدون، حياته وأفكاره.** القاهرة: مؤسسة مختار للنشر والتوزيع.

محمد فتح الله الزيادي (1998). **الاستشراق أهدافه ووسائله: دراسة تطبيقية حول منهج الغربيين في دراسة ابن خلدون.** د.م، توزيع دار قتيبة.

محمود عبدالمولى (1976). **ابن خلدون وعلوم المجتمع.** ليبيا، تونس: الدار العربية للكتاب.

مصطفى الشكعة (1986). **الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته.** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

منى أحمد أبوزيد (1997). **الفكر الكلامي عند ابن خلدون.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

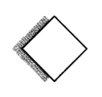
يوحنا قمير (1986). **ابن خلدون.** بيروت: المكتبة الشرقية.

Gibb, H. A. R. (1933). The Islamic background of Ibn Khaldun's political theory. *Bulletin of the School of Oriental Studies.*, University of London. Vol. 7, no.1.: 23-32.

Stubbs, M. (1983). *Discourse analysis: The sociolinguistic analysis of natural language*, Oxford: Basil Blackwell.

قدم في: إبريل 2006

أجيز في: يونيو 2006



Ibn Khaldoun in Contemporary Arabic Writings: An Analytical and Classified Study

***Saleh S. Abdelazim**

This study seeks to shed some light on the Arabic writings which deal with Ibn Khaldun's discourse. It aims to analyze these writings to see how they study Ibn Khaldun's writings, especially his well-known Muqaddimah, or "Prolegomena". The study classifies Arabic writings into three sections: the first section repeats and reproduces literally what Ibn Khaldun wrote; the second focuses on many issues of his writings; and finally, the third section gives more attention to only one issue of Ibn Khaldun's writings.

Keywords: Discourse analysis, Khaldunian discourse, Muqaddimah, "Prolegomena", Historical writings, Philosophy of history, Contemporary Arabic thought.

* Dept. of Sociology, College of Humanities And Social Sciences, United Arab Emirates University, United Arab Emirates.

تأثيث الشارع في مدينة الكويت
دراسة ميدانية لبعض العناصر

عـلاء شاهيـن*

ملخص: مدينة الكويت مدينة جميلة تطورت تطوراً كبيراً من مدينة صحراوية بسيطة إلى عاصمة عصرية من خلال عدة خطط عمرانية متلاحقة منذ بداية خمسينيات القرن الماضي حتى وقتنا الحاضر. إن جمال المدن تتحكم فيه عناصر أساسية، من أهمها عناصر تأثيث الشارع. وتنقسم عناصر تأثيث المدينة وتجميلها إلى قسمين رئيسين: عناصر طبيعية وعناصر صناعية. العناصر الطبيعية هي التي يستخدمها المصممون من الطبيعة مباشرة لتنسيق المدينة كالأشجار والنباتات والمياه والصخور وما شابه ذلك. أما العناصر الصناعية فهي عديدة كعناصر الأرضيات من أعمال رصف الطرق وتبليطات الأرصفة وحوافها حتى أغطية فتحات "البالوعات"، والعناصر الإرشادية كأعمدة الإضاءة وأعمدة المرور واللوحات الإرشادية ولوحات الإعلانات، وعناصر المنشآت البسيطة كدورات المياه وأكشاك الهاتف ومواقف الحافلات والمظلات وأسبلة المياه، وعناصر خفيفة كالمقاعد وصناديق التبرعات والحواجز والأسوار وسلات المهملات، وعناصر الأعمال الفنية والنصب التي تشغل الميادين والساحات، هذا فضلاً عن العناصر المهيمنة كوجود طابع موحد للمدينة أو لون للحي أو طراز للمباني أو طريقة إضاءة موحدة. ركز الباحث على ثلاثة من عناصر تأثيث الشارع، وقام بدراستها ميدانياً في هذا البحث، وهي: الأعمال الفنية في المناطق المفتوحة، أسبلة المياه، مواقف الحافلات. ومن خلال وصفها والتعليق عليها انبثقت من البحث عدة نتائج وتوصيات.

* أستاذ مساعد، كلية التربية الأساسية، قسم التصميم الداخلي، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت.

المصطلحات الأساسية: أثاث الشارع، عناصر تأثيث الشارع، الطابع الموحد للمدينة، الحداثة والتراث، تنسيق المواقع، مصممو الأعمال الفنية، التشريعات الجمالية.

مقدمة:

الكويت عاصمة جميلة، وعلى الرغم من أنها حاضرة صحراوية فإن الفضل الذي أنعم الله به على دولة الكويت من مصدر دخل قومي كبير أدره عليها البترول المتدفق من أراضيها جعلها تشهد تحولاً جذرياً من دولة صحراوية ساحلية بسيطة إلى دولة حضرية عصرية في شتى مناحي الحياة، وبخاصة ناحية العمران التي تعنينا في هذا البحث ولاسيما موضوع جمال المدينة وتجميلها وتأثيثها.

موضوع البحث وتخصص التصميم الداخلي:

موضوع البحث في تجميل المدن وبالأخص تأثيث الشارع وتجميله الذي هو أحد مجالات تجميل المدن، الذي يسهم فيه تخصص التصميم الداخلي بفاعلية وحضور قوي. يجمع تخصص التصميم الداخلي – وهو تخصص الباحث – في دراسته وممارساته بين الاتجاه الفني والهندسي ويحمل متخصصه لقب "مصمم داخلي" "Interior Designer" أو "مصمم ديكور" وإن كان الشائع اللقب غير الأكاديمي "مهندس ديكور". وعلى الرغم مما قد يوحي إليه مسمى التخصص من أنه يركز على التصميم الداخلي والأثاث فإن الأسس الفنية التي تصمم على أساسها العناصر الداخلية هي نفسها التي تصمم على أساسها عناصر تأثيث الشوارع وتجميلها بل أنه من صميم هذا التخصص القيام بتصميم الأعمال الإنشائية البسيطة والمنشآت الخفيفة كالنصب التذكارية، والأعمال الفنية التشكيلية، وأقواس النصر، والجداريات العظيمة، وأكشاك الهاتف، ومنافذ البيع، ومواقف الحافلات، واللافتات، وكثير من العناصر الأخرى (Ambrose & Harris, 2003 : 22).

وإن كان دور المصمم الداخلي في عالمنا العربي غير معروف للعامة من الناحية العملية فكذلك الأمر من الناحية النظرية، وربما يعزى ذلك إلى أن كتابة متخصصي التصميم الداخلي في مجال تأثيث المدن وتجميلها تكاد تكون معدومة، ومن ثم تكون الإشكاليات التخصصية والتوجهات الفكرية في هذا المجال مجهولة كذلك. ومن أهم هذه التوجهات ما هو محل طرح في هذا البحث مثال: التطلع نحو الطابع الموحد للمدينة، المواءمة بين الخطوط الحديثة للتصميم وخطوط التراث،

التضافر المطلوب بين التخصصات الهندسية والفنية في مجال التأثيث والتجميل، وهذا ما سوف يتعرض له الباحث في سياق بحثه كل في موضعه، وكذلك دور البلدية كسلطة تنفيذية ثم دور السكان في خطة التجميل.

عنوان البحث ومشكلته ومنهجه:

عنوان البحث: هو تأثيث الشارع في مدينة الكويت، الذي كان يمكن أن يكون تجميل الشارع إلا أن الباحث فضل لفظ "تأثيث" على لفظ "تجميل"، لا رغبة في الاختلاف عن اتباع المألوف ولكن تأكيداً لاتجاه عالمي يعزز استخدام هذا المصطلح "الجديد" الذي شاع في العقدين الأخيرين لما يحمل في طياته من معنى وظيفي وجمالي وليس جمالياً فحسب. وعلى سبيل المثال فأعمدة الإنارة ومقاعد الانتظار ومواقف الحافلات ليست عناصر تجميل بالدرجة الأولى قدر ما هي عناصر وظيفية يأتي جمالها في الدرجة الثانية. ومن ناحية أخرى فإن لفظ تأثيث – وهو خاص بتخصص التصميم الداخلي أو الديكور – يستدعي صورة تشبيهية للمدينة وكأنها بيت للمواطنين، وكأن شوارعها وطرقاتها ممرات هذا البيت، ومن ثم ينشئ لفظ تأثيث علاقة حميمية بين المواطنين وعناصر الشارع وقناعة بأن هذه العناصر لابد أن تؤدي وظيفتها على أكمل وجه، وأن تتحلى بالجمال "المنتقى" كما هو الحال في البيت الخاص (Design Council, 1974:16). كما أن اختيار الباحث للفظ الشارع لا يعني اقتصار عناصر التجميل على الشارع أو اقتصار البحث على العناصر الموجودة بالشارع فقط ولكن لأن الشارع يمثل عصباً حيوياً في المدينة، ويحمل كثيراً من عناصر التأثيث والتجميل، ومعظمها في مجال تخصص التصميم الداخلي، فهو معرض ثري لعناصر تجميل المدينة.

مشكلة البحث: هي افتقار البعض إلى المعرفة الكافية بأهمية عناصر تأثيث الشارع وتجميله، وكذلك المباحث المتعلقة بموضوع تجميل المدن وتأثيثها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى – وعلى صعيد البحث الميداني في مدينة الكويت – افتقار بعض عناصر التأثيث إلى مقومات جمالية تؤثر سلباً على جمال المدينة وطابعها العام.

منهج البحث: هو منهج ميداني استقصائي لثلاثة من عناصر تأثيث الشارع – كما سلف ذكره في عنوان البحث –، وهي الأعمال الفنية في الساحات المحدودة وأسبلة المياه ومواقف الحافلات مع الإفادة الضمنية من أدبيات أسس التصميم

والنقد الفني وكذلك تخطيط المدن وتجميلها وبعض تجارب الدول الأجنبية بخصوص العناصر المختارة. كما أن اقتصار البحث على ثلاثة عناصر إنما هو لضيق المجال عن تناول أكثر من ذلك واكتفاء بها لأن تكون نموذجاً في التناول لمثيلتها من العناصر الأخرى.

مدينة الكويت:

يشهد تاريخ تأسيس الكويت اختلافاً في القول؛ فبينما ظل التاريخ 1716م هو الأكثر شيوعاً (أحمد أبوجاسم، 1984: 17) فإن القول الأرجح أن نشأتها ترجع إلى عام 1613م استناداً إلى ما جاء في رسالة الشيخ مبارك الكبير إلى والي البصرة (عبدالله الحاتم، 1980: 9)، وإلى وصف الرحالة مرتضى علوان لمدينة الكويت عام 1709م (سعيد بن عمر، 1997م: 25)، في حين يتمسك القانونيون بتاريخ ثالث وفقاً للقانون الدولي من حيث اجتماع عناصر الدولة، وهو عام 1752م (حسين عيسى مال الله، 1999: 24).

ومنذ نشأة الكويت، فقد مرت بعدة مراحل في مسار تطورها العمراني، يمكن إيجازها في مرحلتين فاصلتين: مرحلة النمو العفوي، ومرحلة المخططات الهيكلية منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي.

مدينة الكويت القديمة:

مدينة الكويت القديمة هي مثال متكرر من أمثلة المدن العربية القديمة من حيث الشوارع الضيقة المتعرجة (الحارات) التي كانت تسمى "السكيك" و "الفرجان"، وهي نموذج للمدن العضوية العشوائية التي تلبي حاجات سكانها العفوية وظروفها المعيشية من غير تخطيط مستقبلي أو شكل هندسي محدد (أحمد حسن إبراهيم، 1982: 341).

مدينة الكويت الحديثة والمخططات الهيكلية العمرانية (بلدية الكويت، 1980):

أ - **المخطط الهيكلي الأول**، مخطط "مينو بريو وسبنسلي وماكفارلين" (1952 -1967): شهدت الكويت بهذا المخطط أول معايير علمية للتخطيط، وكانت أهم منجزاته شبكة الطرق الحديثة الشعاعية من وسط المدينة والطرق الدائرية المتقاطعة معها، وبلغ نطاق هذا المخطط حتى الدائري الثالث، وعمل على فصل استخدامات المناطق المختلفة وتحديدها من حكومية إلى صناعية، وتجارية، وإنشاء

مناطق جديدة للسكن والخدمات، ومواقع للحدائق والملاعب الرياضية والساحات المفتوحة، وأماكن التشجير، وتطوير المنطقة التجارية المركزية للمدينة وساحة الصفاة.

ب - **مخطط البلدية للتنمية** (1967 - 1970): أهم منجزات هذا المخطط استحداث الطرق الدائرية حتى الدائري السادس، وامتدادات الطرق الشعاعية الرئيسة، وتنظيم (40) منطقة سكنية، والمناطق التجارية والصناعية، وكذلك تنظيم الشريط الساحلي والقرى الساحلية.

جـ - **المخطط الهيكلي الثاني**، مخطط، "كولن بيو كانن" (1970 - 1995): احتوى المخطط على دراسة شمولية من أربعة محاور رئيسة:

1 - خطة بعيدة المدى: درست النمو السكاني ونمو العمالة وتزايد حركة المرور ومتطلبات الماء والكهرباء وقيام صناعات جديدة ووسائل النقل والمواصلات.

2 - الخطة الطبيعية القومية: درست تحديد الأراضي المخصصة للنمو العمراني ومناطق الترفيه والترويح وطاقة الموانئ والمطار والطرق الدولية والموارد الطبيعية (كولن بيوكانن، 1970).

3 - المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية للمدى القصير: درس مناطق النمو العمراني الجديدة وكثافات السكان والمراكز التجارية والإدارية وتوزيع مناطق الصناعة، واقترح شبكة من الطرق الرئيسة السريعة والثانوية، تشكل تقاطعات عمرانية وأحياء جديدة بأبعاد تقريبية تبلغ 2 × 3 كم (كولن بيوكانن، 1971: 3 أجزاء).

4 - المخطط الهيكلي لمدينة الكويت: درس المخطط مدينة الكويت بوصفها عاصمة الدولة ومركزها التجاري والثقافي والحكومي، وتوسعة القلب التجاري للمدينة حتى منطقة الحزام الأخضر، وأوصى باستخدام بعض المناطق للحدائق والساحات والملاعب ومواقف السيارات.

د - **تطوير المخطط الهيكلي الثاني**، مخطط "شانكلاند كوكس" (1977 - 2000): شملت الدراسة في هذا المخطط:

1 - المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية: درس المخطط توقعات النمو السكاني والعمالة وكثافات المناطق وطرق المواصلات والمناطق الصناعية الجديدة.

2 – المخطط الهيكلي لمركز المدينة: درس المخطط النهج المتوقع للتنمية، والحاجة لتوفير مساكن للعمالة من ذوي الدخل المحدود والمتوسط بالقرب من مركز المدينة، وتوفير الساحات الرئيسة والثانوية والعناصر التجميلية حول المجمعات الرئيسة للمباني، وتوفير العدد الكافي من مواقف السيارات ووسائل المواصلات العامة.

3 – الخطة الطبيعية القومية: درس المخطط تحديد مواقع المدن الجديدة والفائض السكاني المطرد، والموارد الطبيعية وحماية الأراضي الصالحة للزراعة.

وتستكمل حلقة المخططات الهيكلية الرابعة السابقة بالمخطط الأخير:

هـ – مخطط الإعمار وإعادة البناء بعد التحرير، بلدية الكويت – المرزوق – اتكنز (1991 – 2003): درس المخطط التوسعات ما بعد الدائري السابع والمدن والمناطق العمرانية الجديدة والمناطق الصناعية والتجارية ومناطق الترفيه والترويح.

تمخضت هذه المخططات عما تشهده الكويت الآن من معالم عمرانية تضعها في مصاف العواصم الحديثة، وحيث إن مجال البحث هو تجميل المدن وبالأخص تأثيث الشارع فإن الظواهر العمرانية والجمالية التي يخلص إليها الباحث من هذه المخططات التي يمكن أن تمثل مدخلاً لهذا البحث هي – على سبيل المثال لا الحصر – ما يلي:

1 – إن تخطيط مدينة الكويت الحديثة هو تخطيط أوربي يتميز بخطوطه المنحنية والدوارات جنباً إلى جنب مع الخطوط المستقيمة، وهو ما يعرف بنموذج التخطيط الإشعاعي ذي التقاطعات الدائرية Radial Concentric Plan الذي يسمى أيضاً بنسيج العنكبوت Wep–Spider Plan، ويمكن اعتبار مدينة الكويت القديمة – ككل – المركز الذي توسعت على أساسه خطة المدينة الحديثة في صورة أقواس نصف دائرية (الطرق الدائرية) موازية لخط الأسوار القديمة، وفي صورة إشعاعية متقاطعة معها هي امتداد للطرق الرئيسة للمدينة القديمة (أحمد حسن إبراهيم، 1982: 343).

2 – الدرجة العالية من التجهيز الإرشادي لهذه الطرق من علامات ولافتات الإرشاد وأعمدة الإضاءة والدراسة الجيدة للتقاطعات والميادين والجسور والأنفاق، مما يجعل هناك انسيابية في حركة المرور، هذا فضلاً عن سياسة "التشجير" و"التزهير" وتأثيث الشارع بعناصر جمالية تعطي طرق المدينة معلماً حديثاً متطوراً وجميلاً.

3 – التخطيط المحكم للأحياء العمرانية الجديدة بمساحات منضبطة، وتنسيق هذه الأحياء في سياسة واضحة تحكم درجة الكثافة البنائية في كل حي وارتفاعات المباني ونسقها، وتجهيز الطرق الداخلية وفقاً لمواصفات عالمية وتجميلها بعناصر تأثيث مناسبة.

4 – طريق ساحلي ممتد ورائع يمثل واجهة المدينة، ويجمع بين الممشى الرياضي التنزهي Promonad والمساحات الخضراء والتبليطات والأرصفة المتنوعة، وتتناثر على طوله المقاصف والمطاعم وعناصر التأثيث الجميلة.

5 – المعالم المعمارية البارزة مثل أبراج الكويت وبرج التحرير والمركز العلمي والمتاحف والمراكز التجارية الحديثة Malls والمباني الإدارية الشاهقة في وسط المدينة وحتى خزانات المياه الجميلة نهاراً وليلاً. هذا بعض من كثير يمثل الملامح الرئيسة الجمالية لمدينة الكويت، منها ما هو من بنيتها الأساسية وتخطيطها العمراني، ومنها ما هو من كتلة البناء وهيئتها المعمارية، والبعض الآخر من فراغاتها ومساحتها البينية.

جمال المدن:

يمكننا أن نعزو جمال أي مدينة، أو فلنقل الانطباع الجميل عن أي مدينة إلى عناصر رئيسة أربعة (محمد الإكيابي، 1991: 21–25):

1 – **الفراغ حول المدينة** city landscape أو الطبيعة الطبوغرافية المتاخمة والمتداخلة مع كتلة مباني المدينة؛ وهي هبة من الله يتضاءل دور البشر فيها. فهذه مدينة ساحلية وتلك نهرية وهذه جبلية وتلك صحراوية، وهذه يوصل إليها من سهل وتلك من بحر وهاتيك من بين تلال. وكلما كانت العلاقات التشكيلية بين العناصر المكونة للطبيعة حول المدينة ناجحة عظم إحساس المتلقي بالجمال، وتشكلت في ذاكرته ملامحها الرئيسة. وكلما اتخذت هذه الملامح والعلاقات الجمالية منحى خاصاً أو شكلاً فريداً كان الانطباع الأول في ذاكرة المتلقي ووجدانه متميزاً ومتفرداً.

2– **كتلة المباني** أو العلاقات بين المباني؛ بين الكتل والأحجام والأشكال والألوان ومواد البناء؛ أهي مدينة حديثة ذات ارتفاعات شاهقة وخطوط ومواد بناء عصرية أم هي كلاسيكية؟ أتتميز بطراز معين أم تجمع بين عدة طرز؟ أهي مدينة غنية أم فقيرة؟ أهي مدينة ناشئة أم قديمة؟ إلى كثير من مثل هذه التساؤلات.

3 – **الفراغات بين كتلة البناء** من شوارع وميادين وحدائق ومتنزهات وساحات

ومناطق مفتوحة وأخرى محصورة وممرات وحارات؛ ما أسلوب تخطيطها، والنظام الذي يحكمها أو يميزها؟ ما اتساعها؟ ما طولها؟ وما طبيعتها؟ ما علاقة هذه الفراغات بنشاط أهل المدينة الاجتماعي وثقافتهم وحضارتهم ؟ وكيف تتصل هذه الفراغات مع الفراغ الطبيعي حول المدينة ؟

إن فراغات المدينة بالنسبة لكتلة البناء لا تعد - بأي حال من الأحوال - مساحة سالبة أو تأتي في مرتبة ثانية من الأهمية بعد كتلة البناء، بل إنها النصف المكمل لمباني المدينة، ولا تقل حيوية في الاستخدام عن مباني المدينة إن لم تزد عليها، وهي تؤدي وظيفة نفسية وجمالية بالغة الأهمية. وكما تحدد المباني بأشكالها وأنماطها الهيئة الجمالية للمدينة كذلك تفعل الفراغات بوضعها الإستاتيكي أو الديناميكي من حيث هي مسرح للنشاط وحركة المارة والسيارات وسائر النشاطات اليومية.

4 - **أثاث الشارع** street furniture؛ ما المقصود بأثاث الشارع؟ وكيف يملأ فراغ المدينة؟ وما عناصره؟ ماذا يطالع قاطن المدينة من فراغها في غدواته وروحاته؟ وماذا يستخدم من عناصر التأثيث؟ وكيف يستخدمها؟ ما الأشكال والأحجام والألوان؟ وهل للمدينة طابع يميزها في عناصر تأثيث شوارعها؟ وهل توافق مواصفات قياسية عالمية، أو لها طابع محلي؟ وهل هو طابع سائد نمطي واضح؟ أو أن لكل منطقة طابعها بلا رابط ولا نظام مع غيرها من المناطق، ومن ثم لا طابع عاماً للمدينة؟ وهل أثاث الشارع في منظومة جمالية أو نسيج عضوي واحد مع باقي العناصر المعبرة عن جمال المدينة من فراغات وطبيعة وكتلة البناء؟ أم ماذا؟

هذه كانت نبذة عن العناصر الرئيسة المسؤولة عن جمال المدينة، وقبل أن ينتقل الباحث إلى تناول عناصر تأثيث الشارع، التي تمثل قلب هذا البحث يتوقف قليلاً عند فراغات المدينة لما لها من ارتباط وثيق بعناصر تأثيث الشارع، من حيث هي محله وبيئته، وكذلك عند شوارع المدينة وأنواعها التي هي محل الكثير من عناصر التأثيث والتجميل.

فراغات المدينة وكتلة البناء:

تتنوع الفراغات في المدينة بين كتل البناء وحولها وفقاً للتخطيط العمراني ومدى كبر المدينة أو صغرها وطبيعة نشاط أهلها والقوانين المنظمة لأعمال البناء، وبخاصة ما

يسمح بالتكدس أو الخلخلة والارتفاع بالمباني من عدمه. وبصفة عامة فإنه يمكن تقسيم فراغ المدينة تبعاً لنشاط سكانها إلى أقسام رئيسة أهمها: النشاط السكني، الترويحي، التجاري، الصناعي، وشبكة الطرق والمواصلات (Sato, 1992: 38).

ففي المنطقة السكنية تتميز عناصر تأثيث الشارع بتقديم الخدمات الوظيفية إلى جانب الجمال البصري والراحة النفسية، ولا بد أن تكون مقبولة من غالبية القاطنين تبعاً لثقافتهم وطبيعة نشاطهم. وفي مناطق الترويح كالحدائق والمتنزهات والممشيات الساحلية وأماكن الترفيه كالمسارح ودور السينما تكون الفراغات المتاخمة أكبر وأوسع، وتكون عناصر تأثيث الشارع أكثر ملاءمة لمخاطبة الذوق العام، ومن ثم أكثر عرضة للتقدير أو النقد. وفي المناطق التجارية يكون الفراغ عادة محدداً بصفين من المحالّ المستمرة والمتقابلة، وكلما راجت المنطقة التجارية زادت حركة رواد المنطقة، ومن ثم زاد الازدحام في فراغ المنطقة. وفي الأحوال التي تكون المناطق التجارية مراكز تجارية كبيرة فإن الفراغ داخل الحيز يكون عظيماً متسعاً، وقد تزيد أهمية تجميله ودرجته – بما فيه من عناصر تأثيث – على الفراغ الخارجي.

وفي المناطق الصناعية يكون الفراغ أكثر تحديداً، فهو إما أن يكون في منطقة صناعية مكدسة في وسط المدينة أو في منطقة مفتوحة في أطراف المدينة، وفي كلتا الحالتين فإن عناصر التأثيث تكون أقل عدداً وجذباً وأكثر عملية ووظيفية.

فراغ محطات الوصول والمغادرة في مناطق المواصلات – سواء كانت مطارات أم قطارات أم بواخر أم حافلات أم سيارات – من أهم الفراغات التي يؤدي التأثيث دوراً مهماً في التأثير على مستخدمي هذه الوسائل. ويعطي التأثيث في هذه الفراغات انطباعاً عن مدى التحضر والتجمل في المدينة، وعن درجة الترحيب بالزوار أو الاستعداد لهم. وتمثل شبكة الطرق شرايين المدينة وأعصابها، وهي تتنوع تنوعاً كبيراً بين طرق إقليمية ممهدة، وطرق دائرية، وطرق علوية، وأخرى سفلية، وطرق تخترق وسط المدينة، وطرق بالأحياء السكنية، وممرات "وسكك" هامشية لا تكاد تكفي شخصين متكاتفين. ومن ثم فإن الفراغ المتنوع لهذه الطرق يعطي أهمية كبيرة لعناصر تأثيثها ووظيفتها وما تحمله من انطباع جمال عند المتلقي. أما فراغ الساحات والميادين فهو من أهم الفراغات، حيث يسمح بإقامة النصب والتماثيل والنافورات والأعمال الفنية، وكلها من العناصر البارزة في تأثيث المدينة وتجميلها (ماهر استينو وليلى المصري، 1991: 8–13).

شبكة الشوارع:

وفقاً للدراسة التي قام بها أحمد علام وآخرون (أحمد خالد علام وآخرون، 1985: 358 – 367) فإن شبكة الشوارع بالمدن تنقسم بحسب مواصفاتها إلى أربعة مستويات (بخلاف الطرق خارج المدن)، وهي:

1 – **الشوارع المحلية** Local Streets: وهي التي يتوصل بها سواء مشياً أو بالسيارات إلى القطع الواقعة على حد الشارع.

2 – **الشوارع التجميعية** Collector Streets: وهي الشوارع الأساسية في المجاورة السكنية التي تصب فيها الشوارع المحلية، وتكون حلقة الوصل بينها وبين شوارع المرور الثانوية أو الرئيسة.

3 – **شوارع المرور الثانوية** Secondary Traffic Streets: وهي التي تتحرك فيها السيارات بكميات كبيرة ولكن أقل من الشوارع الرئيسة، وغالباً ما تقع فيما بين المجاورات السكنية أو فواصل بين الأحياء السكنية والصناعية والتجارية.

4 – **شوارع المرور الرئيسة** Primary Traffic Streets: وهي الحاملة لحركة المرور الكثيفة، ويمنع وقوف السيارات على جانبيها، وللسلطات الإشراف الكامل على الملكيات الخاصة الواقعة عليها.

الطرق السريعة خارج المدن Express Ways: تربط هذه الطرق بين المدن بعضها ببعض، وتحمل حركة مرور كثيفة، وتمتد من داخل المدن إلى خارجها، وهي بدورها تنقسم إلى ثلاثة مستويات رئيسة بحسب مستوى الخدمة والمواصفات الدولية:

– **الطرق القومية** National Roads: وهي التي تربط عاصمة الدولة بالمدن الأخرى، وتربط مدن الأطراف بعضها ببعض.

– **الطرق الإقليمية** Regional Roads: وهي التي تربط مدن الأقاليم بعضها ببعض، وللسلطات الإشراف على مداخلها ومخارجها.

– **الطرق المحلية** Local Roads: وهي التي تربط المدن بالقرى والقرى بعضها ببعض.

شوارع الكويت:

تحتوي الكويت – بوصفها مدينة حديثة – على معظم أنواع الشوارع السابق ذكرها، وبالرجوع إلى المخططات الهندسية لبلدية الكويت يمكننا أن نحصل على

بيانات تفصيلية لعروض الشوارع المختلفة وأرصفتها وفقاً للتقسيم السابق، وذلك على النحو التالي:

1 – الشوارع المحلية التي يطلق عليها أيضاً شوارع الخدمة (داخل المجاورة السكنية): تراوح عروضها بين 15 و20م وعروض أرصفتها بين 3,90 و5,50 م.

2 – الشوارع التجميعية (التي تصب فيها شوارع الخدمة): يبلغ عرضها 25م، وعرض أرصفتها 5,50م.

3 – شوارع المرور الثانوية (بين القطع بعضها وبعض وبين المناطق السكنية بعضها وبعض): تراوح عروضها بين 36 و40م وعروض أرصفتها بين 7 و9 م.

4 – شوارع المرور الرئيسة (الطرق الدائرية وبعض الإشعاعية): تراوح عروضها بين 50 و60م، وعروض أرصفتها بين 8 و14م.

5 – الطرق السريعة خارج المدن: عروضها 100م فأكثر، وعروض أرصفتها بين 14 و20م.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود المعايير والمقاييس العالمية لعروض الشوارع فإنها تتفاوت بحسب احتياجات كل مدينة والكثافة السكانية والمرورية بها، وكذلك بحسب التغيرات الطارئة بمرور الزمن (Worth & Joseph, 1997: 158).

عناصر تأثيث المدينة:

تكاد عناصر تأثيث المدينة لا تخضع لحصر من كثرتها وتنوعها، بين كبير وصغير، بين وظيفي بحت وجمالي بحت، وبين ما يجمع بين الوظيفة والجمال. أعمدة الإضاءة في الشوارع جزء من أثاث المدينة، وكذلك النصب والتماثيل في الميادين واللافتات والمظلات والمقاعد وسلات المهملات وحتى أغطية "بالوعات" الصرف الصحي، وعناصر أخرى كثيرة (Gibbons & Oberholzer, 1985: 11). ومثلما نعتني بتأثيث منازلنا ونصوغ الأحلام والأفكار في أذهاننا، ونضع لها التصميمات والمواصفات ونحن نخطط لتنفيذها بل ويستجلب القادرون الاختصاصيون لعمل "الديكورات" والمفروشات والعمل على أدق التفاصيل، فإن عناصر تأثيث المدينة تحتاج منا لمثل هذا الاعتناء وزيادة؛ لأن اختلاف الأذواق في بيوتنا أمر فردي يتبع ثقافة كل منا وهواه وإن نجح أو فشل أو راق للبعض أولم

يرق فتبعة ذلك على صاحبه. أما الشارع والميدان والساحة فهي ملك للمواطنين جميعاً، ومن ثم فلا بد من أن يحكم تصميم عناصر تأثيثها طابع عام أو رؤية فنية شاملة يرتضيها الذوق العام للمواطنين، وتحقق الوظيفة المطلوبة منها تبعاً لثقافة أهل المدينة وأنشطتهم، وتكون هي المظهر المعبر عن جمال المدينة، وحبذا لو يكون مظهراً خاصاً مميزاً، له مذاق خاص متفرد عن باقي المدن.

ويمكن تقسيم عناصر تأثيث المدينة إلى قسمين رئيسين: عناصر طبيعية وعناصر صناعية؛ ويقصد بالعناصر الطبيعية هي تلك العناصر التي يستخدمها المصممون من الطبيعة مباشرة لتنسيق المدينة كالأشجار والنباتات والزهور والمياه والصخور والأحجار وما شابه. أما العناصر الصناعية فهي كثيرة، غير أنه من الممكن تصنيفها إلى شرائح رئيسة على النحو التالي:

عناصر الأرضيات: كأعمال رصف الطرق وتبليطات الأرصفة وحوافها وأغطية فتحات الصرف وشبكات حماية الأشجار.

عناصر إرشادية: كأعمدة الإضاءة وأعمدة المرور واللوحات الإرشادية ولوحات الإعلانات وساعات الميادين والحافلات التي على جانبيها إعلانات.

عناصر منشآت بسيطة: كدورات المياه، و"أكشاك" الهاتف، وبيع الجرائد والمرطبات ومواقف الحافلات والمظلات وأسبلة المياه.

عناصر خفيفة: كالمقاعد وصناديق التبرعات، النصب والأعمال الفنية، وهي التي تشغل الميادين والساحات والمناطق المفتوحة والمساحات الصغيرة، وتعبر عن إبداعات فناني المدينة والسلطات والجمعيات والأفراد في تخليد ذكرى أو الإشادة بإنجاز أو شخص أو معنى معين.

عناصر رابطة أو مكملة: وهي وجود عنصر ما أو عدة عناصر تربط عناصر تأثيث المدينة في الحي الواحد أو الأحياء المجاورة كلون أو ملمس أو خامة أو طريقة إضاءة، وتجعل هناك طابعاً مميزاً ورؤية جمالية موحدة (Lyall, 1992: 26).

الطابع العام للمدينة:

شاع مصطلح طابع المدينة city identity واختصاره ci في العصر الحديث في كثير من بلدان العالم وبخاصة الأوربية، من بعد أن التفتت كثير من بلديات هذه المدن إلى أن لمدنها ميزة خاصة ومذاقاً مختلفاً عن مدن باقي الدول الأخرى، فسعت

كل منها إلى تكريس الجهود لضبط المعايير الجمالية لهذا التفرد من خلال تشريعات ولوائح تقنن الطابع المميز للمدينة. كيف يبنون؟ ما الارتفاعات؟ ما لون هذا الحي؟ ما هيئة ملابس الشرطة؟ ما هيئة ملابس عمال النظافة؟ ما الذي يبقونه على شكله قديماً وما الذي يطورونه؟ وما الذي ينبغي أن يكون عصرياً؟ وكيف يوحدون أقصى ما يقدرون عليه؟ وهكذا في كل عنصر من عناصر تأثيث المدينة على قدر ما تتفتق عنه جهود المسؤولين الواعين بأهمية طابع المدينة الموحد (Sato, 1992: 36).

إن عناصر تأثيث المدينة من أهم العناصر التي يقوم عليها طابع المدينة الموحد، ومسؤولية وضع التشريعات الجمالية أو اللوائح المنظمة لها لا يمكن أن تترك للأفراد أو الجمعيات وإنما إلى هيئة أو وزارة أو جهة عليا مزودة بالتخصصات اللازمة من مخططين معماريين ومصممين وفنانين تشكيليين وقانونيين وإداريين وأهل الخبرة المطلعين على تراث البلد وعلى خبرات البلاد الأخرى في المجال نفسه (Mangus, 1973: 15). ولا ينظر إلى الطابع الموحد للمدينة على أنه يمكن أن يحولها إلى قالب نمطي ممل بل ينظر إليه على أنه مزية محلية متفردة تحدد هيئة المدينة وملامحها في قالب متميز. ونسوق على ذلك أمثلة بسيطة من عناصر تأثيث المدن وكيف حافظ الإنجليز على عربات الأجرة المميزة في لندن والحافلات ذات الدورين بلونها الأحمر المميز، وكذلك كشك الهاتف التقليدي، وفي فرنسا حافظوا على تصميم أعمدة الإضاءة الكلاسيكية المميزة لمدينة النور، وعلى المظلات الحديدية المشغولة لمداخل المترو التي لا ينساها الزائر للعاصمة، وكذلك حافلة المدارس الشهيرة في الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه قوالب مميزة، لها جماليتها، قد تقبل التطور والتجميل ببعض اللمسات الفنية هنا وهناك، ولكن تبقى على أصالتها بوصفها عنصراً من عناصر تأثيث الشارع وجزءاً من روح البلد الذي يعتز به المواطنون على مر أجيالهم.

المواطنون المحليون لا ينتبهون تماماً إلى التفاصيل الصغيرة التي تجعل هناك ضرورة لوجود طابع عام لمدينتهم قدر ما ينظرون تحت أقدامهم ويهتمون بمجاورتهم السكنية فقط من حيث تلبية احتياجاتهم، وهل العنصر موجود أم غير موجود؟ جميل أم قبيح؟ ولا ينظرون لأبعد من الحي المجاور، ولو فعلوا فمن باب المقارنة والمنافسة التي لا حيلة لهم فيها غالباً، بينما عين السائح أو الزائر للمدينة ثاقبة وأكثر نقداً وأكثر إجمالاً وحيادية، فهو يأخذ انطباعاً عاماً عن المدينة، ويميز

- للوهلة الأولى - إن كان هناك فعلاً طابع موحد للمدينة أم أن هناك أخلاطاً كثيرة ولا شخصية مميزة ولا ملامح محددة لهذه المدينة.

يشير الباحث إلى ما سبق التنويه به في أول البحث من أن مجال البحث يضيق عن تناول كل العناصر أو جلها، ومن ثم فسيركز الباحث على بعض العناصر الصالحة من نماذج منتقاة تتفاوت في وظيفتها وشكلها، ومن خلال الوصف والتعليق والتحليل يحاول أن يحدد الملامح الفنية أو الطابع الجمالي لهذه العناصر والإشارة إلى الإيجابيات والسلبيات. وقد اختار الباحث العناصر الثلاثة التالية:

1- **الأعمال الفنية في المناطق المفتوحة.** Art works in open spaces

2 - **أسبلة المياه.** Drinking fountains

3 - **مواقف الحافلات.** Bus stations

ولا يرجع سبب اختيار الباحث لهذه العناصر؛ لأن له عليها بعض المآخذ بل لأنها متكررة، وتمثل ظاهرة، وذات حجم ملحوظ، ويلتفت إليها عدد ضخم من الناس، وهي مثال نموذجي لتحفيز الوعي الجمالي للمتلقي أو المواطن بخصوص عناصر تأثيث المدينة، وكذلك لأنها تجمع بين الإيجابيات والسلبيات، ومن ثم فبعض النقد يجدي في الارتقاء بها للأفضل، وإن لم يكن هناك محاولة وخطأ ونقد وتصويب فكيف تتحرك الأمور للأفضل؟ وكيف تتطور المدن في مجال التأثيث والتجميل وتتجمل إن لم تراجع سياستها الجمالية من آن لآخر؟

وفي تناول الباحث لهذه العناصر سوف يسوق الأمثلة الكافية حتى وإن كثرت بغية ألا يقود البحث من خلال انتقاء انحيازي - لنماذج بعينها- إلى نتائج مسبقة وإنما يكون عرضاً حيادياً لجميع النماذج بغية الوصول إلى نتائج موضوعية. إن الباحث ليرجو أن تقدم نتيجة بحثه فكرة موحية أو رؤية فنية لما يعنيه الطابع الفني لتأثيث المدينة، رؤية ذات معايير فنية واضحة قد تكون حافزاً لتشريعات جمالية ولوائح وقواعد لم يسقها الباحث نظرياً وإنما يرجو أن تتولد تولداً طبيعياً نتيجة للبحث الميداني لتكون أكثر واقعية وموضوعية. وقد تناول البحث الميداني أجزاء متفرقة من مدينة الكويت حتى نطاق الدائري السادس، وكان ذلك في عام 2006م.

1- الأعمال الفنية في المناطق المفتوحة Art works in open spaces:

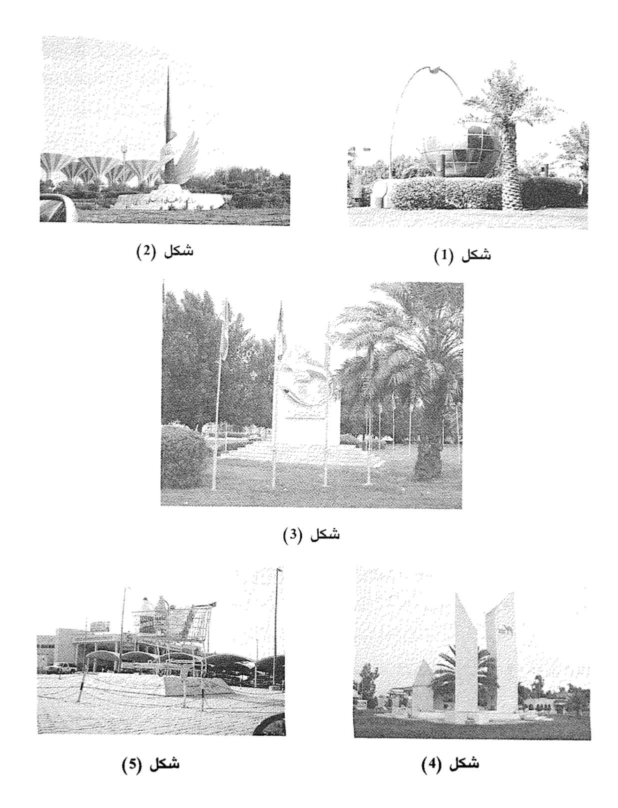
تمتلئ مدينة الكويت بالنصب والمجسمات والأعمال الفنية التي تجمل وتؤثث المساحات المفتوحة في أماكن كثيرة من العاصمة. وبداية، فإنه يمكن تقسيم عناصر

التأثيث أو التجميل بالمساحات المفتوحة بمدينة الكويت إلى عدة مجموعات افتراضية، من حيث شكلها أو موضوعها الفني:

مجموعة تمثل الحداثة، وأخرى تمثل التراث، وأخرى تجمع بين الحداثة والتراث، وأخرى رمزية، وأخرى طبيعية عضوية، وأخيرة قد تنتمي إلى هذه المجموعة أو تلك ولكن بها عيب فني قد يصل في بعض الأمثلة لأن يمثل اعتداء بصرياً على عين المشاهد!! إن هذا التقسيم للأعمال الفنية إلى مجموعات إنما هو تصنيف افتراضي لتخصيص التعليق على كل مجموعة على حدة واستخلاص النتائج من كل منها.

المجموعة التي تمثل الحداثة: (أشكال 1– 5) أحدها يمثل كرة أرضية تضاء ليلاً (شكل 1)، وهو نموذج ناجح، كما أن النماذج الأخرى جميلة أيضاً (أشكال2 – 4)، ويجمع بينها أنها لشركات وبنوك ومؤسسات، وواضح أنها قد اختيرت من خلال المسابقات الفنية، وكل منها يحمل شعار المؤسسة الممولة، كما يحمل التصميم رسالة رمزية تشير إلى طبيعة عمل كل مؤسسة. وخطوط الأعمال الفنية – وهي تمثل الحداثة – خطوط مجردة بسيطة تنطق بالحرفية والنجاح في توصيل الرسالة. أما الملاحظة السلبية التي يجدر الإشارة إليها فهي تداخل الأشجار مع العمل الفني بصورة متقاطعة وغير بناءة، و"تشوش" تماماً على العمل الفني وتحجبه عن عين المشاهد من أكثر من جهة. بل إنه في (شكل4) قد زرعت نخلة في وسط العمل الفني، كما أن الأمر يتساوى فنياً بحذف نخلة أو إضافتها أو باستمرارها في النمو، فإن هناك معياراً بصرياً مسبقاً للعمل الفني يجب احترامه.

تصميم طريف يمكن أن يضاف إلى مجموعة الحداثة، ويميل إلى الطرافة، fantasy (شكل 5) يمثل عربة الجمعية أو "السلة المتحركة" في حجم عملاق، ومثل هذه التصميمات تضفي البهجة على المكان وعلى المشاهد، وتؤثر تماماً في الأطفال، وحبذا لو كانت قاعدة مثل هذا العمل حديثة ومبهجة أيضاً من خامة حديثة وبلون لافت للنظر. وطرافة هذا العمل مميزة جداً لافتقار الكويت وكثير من البلدان العربية لروح الدعابة أو البهجة في الأعمال الفنية؛ فمعظم أعمالنا تميل إلى الرصانة وتمجيد الحدث أو الإعلان عن شيء ما.



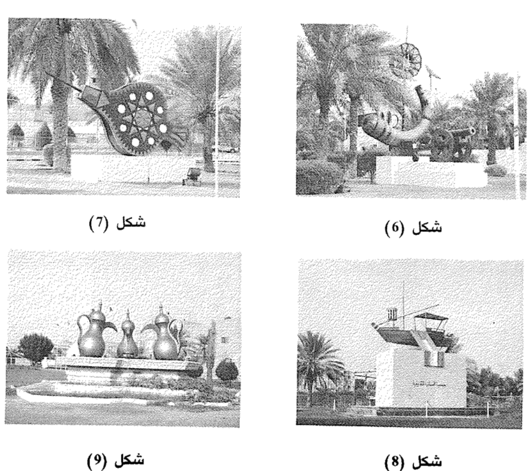
شكل (1)　شكل (2)

شكل (3)

شكل (4)　شكل (5)

مجموعة التراث (أشكال 6 – 14): تمثل هذه المجموعة عناصر تراثية مثل مجسم لمدفع وبوق ومنفاخ لموقد فحم ومركب صيد تقليدي ونافورة من أباريق ماء ونصبان يستخدمان لفظ الجلالة. النماذج الثلاثة الأولى (شكلا 6–7) ناجحة

جداً من حيث التصميم واللون والخامة، والملاحظة فقط على القواعد، فهي غير معتنى بها سواء مع المنفاخ أو المدفع، ومبالغ فيها بصورة غير متناسبة مع المركب. أما أباريق القهوة (شكل 9) فقد شاعت في تجميل مناطق العاصمة بل في سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي، وأصبحت شكلاً "مكرراً ومقرراً" على المواطنين، مثال النموذجين من أبو ظبي وجدة (شكلا 10- 11). استخدام لفظ الجلالة في النصبين (شكلا 12 - 13) جاء بصورة فجة، ويلفت النظر إلى مراجعة الرأي في استخدام لفظ الجلالة بهذه الصورة البارزة مع فراغ العمل من القيمة الفنية؛ مما يسيء إلى استخدام لفظ الجلالة. مرة أخرى تداخل الأشجار مع العمل الفني "يشوش" على العمل، ويطمسه كما اتضح في بعض الأشكال السابق تناولها. أما عن رشاشات العطر (شكل 14) التي يحار الزائر- غير العارف بتراث الكويت - في أمرها، فما أشبهها بالفزاعات المنتصبة في الهواء و ربما تشبيهها بعصا النرجيلة أقرب. نصب لا معنى له في علاقاته الجمالية ولا معنى لهذا التكرار النمطي في وحداته.

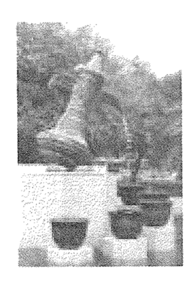


شكل (6) شكل (7)

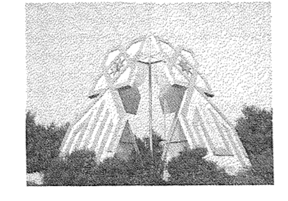
شكل (8) شكل (9)



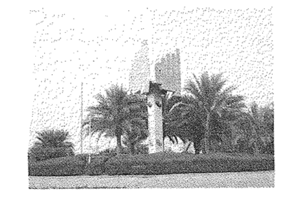
شكل (10)



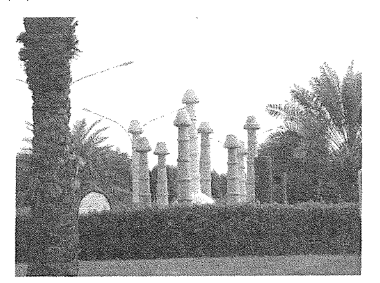
شكل (11)



شكل (12)

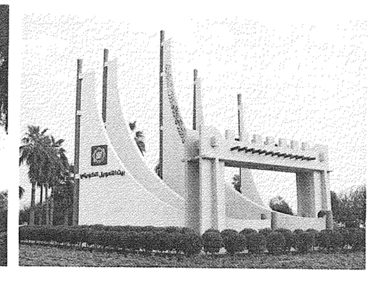


شكل (13)

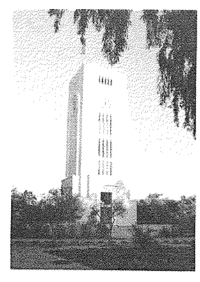


شكل (14)

مجموعة الحداثة والتراث: يجمع الشكلان (15 – 16) بين الحداثة و التراث في توليفة ناجحة جداً، أحدهما برج ساعة على هيئة بناء تقليدي قديم يحمل من عناصر التراث الفتحات المستطيلة الضيقة والمشرفات العلوية، بالإضافة إلى درجة اللون المميزة للبناء التقليدي، وكل ذلك قد خرج في خطوط حديثة بسيطة سلسة، والآخر أشرعة تنطلق إلى السماء، عليها شعار المالك "بيت التمويل" في خطوط تجمع بين المنحنى الذي يمثل الحداثة والخط المستقيم الذي يمثل بوابة قديمة لمبنى تقليدي.



شكل (15)



شكل (16)

المجموعة الرمزية: تمثل الأشكال (17 – 21) ما يمكن أن يطلق عليه مجموعة الرمز، ويعني الباحث بذلك أن الرمزية أسبق للإدراك عند المشاهد من عناصر التصميم والتكوين الفني، وكل الأمثلة الواردة هي من مخرجات فترة الغزو. (شكل 17) لسيارة الشيخ فهد الأحمد – رحمه الله – بطل المقاومة، تنبثق من أوسطها قبضة يده كما كان متعوداً أن يحيي محبيه. الرمز مقبول، والرمز – بصفة عامة – يحتاج دائماً من المتلقي إلى أن يكون فاهماً لمدلوله العالمي أو المحلي، وإن لم يكن فما عليه إلا أن يقترب من العمل، ويقرأ المسطور عليه. عناصر الموضوع الفني في هذا العمل هي اليد والسيارة والقاعدة، وهذه الأخيرة غير ناجحة مع العمل؛ إذ غاصت فيها السيارة بصورة غير مريحة. والعمل كله قريب جداً من السور الملاصق وكأن اختيار المكان المناسب لمثل هذه الأعمال ليس بذي

أهمية ولا يؤثر على العمل الفني !!. قاعدة العمل الفني، موقع العمل الفني، محيط العمل الفني، هي عناصر لا ينبغي أن تغفل؛ فهي أجزاء لا تتجزأ من العمل الفني. (الشكل 18) بسيط وواضح المعنى لحمامة السلام محاطة بأعلام الكويت، وهي رمز معروف وناجح في رسالته. أما (الشكل 19) فهو مركب من عدة عناصر وغير واضح الدلالة، وربما نميز فيه زهرة اللوتس غير ذات الشأن بالبيئة الكويتية! ومرة أخرى لا تتناسب القاعدة مع النصب من فوقها. أما (الشكل 20) فهو تكوين رمزي رائع لدبابة مصابة تعلو كثيبة رملية في وضعية فنية ناجحة جداً. ولكن أبى من أبى إلا أن يفسد هذا الجمال بساتر من بناء على هيئة قوس يحجب العمل الفني، ويعلو ارتفاع الكثيبة والدبابة معاً، ومن فوق هذا القوس مزيد من الإزعاج والتشويش البصري على العمل في صورة صف من صواري الأعلام مقحمة اعتباطاً مع العمل الفني. مرة أخرى مشكلة التداخل البصري و"التشويش" على العمل الفني؛ تارة في شكل أشجار وتشجير يحجب الرؤية، وتارة في صورة قاعدة لا تتناسب مع العمل، وتارة في صورة زيادة اعتباطية بعناصر دخيلة مثلما الحال مع هذا العمل. (شكل 21) يمثل تكويناً عضوياً بيئياً من الأحجار على هيئة نافورة يحيط بها سياج عضوي، كذلك يمثل التكوين شريحة من الأعمال الناجحة في وسط الحدائق والمتنزهات، وفي هذه الحالة لا يفسد تداخل المجموع الشجري العمل الفني.

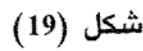


شكل (17)

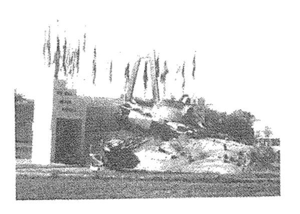


شكل (18)

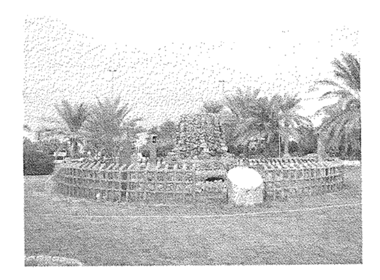




شكل (19)



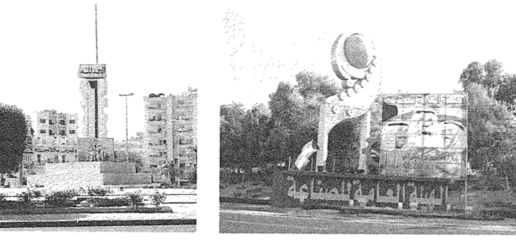
شكل (20)



شكل (21)

مجموعة تمثل إشكالية بصرية: بعض الأعمال تمثل مشكلة بصرية قد تنتمي إلى هذه المجموعة أو تلك مما ذكره الباحث، ولكن يعيبها نقص ما أو مشكلة ما. والأمثلة في المدينة كثيرة، ويكتفي الباحث بأربعة أمثلة للتدليل على هذه الظاهرة (أشكال 22-25). (الشكل 22) يمثل نصباً لمؤسسة صناعية إلى جانبه صورة لأولي الأمر: المغفور له الشيخ جابر الأحمد أمير البلاد الراحل والشيخ سعد العبد الله الأمير الوالد والشيخ صباح الأحمد الأمير الحالي، ثم لافتة كبيرة على الأرض مباشرة باسم المؤسسة المالكة للنصب. من المفترض أن العمل الفني في هذا التكوين هو النصب ذاته ولكن ألا يرغمنا هذا التداخل التكويني بين النصب والصورة واللافتة على اعتبارها موضوعاً واحداً؟ وأي إزعاج بصري هذا؟ وأي اشتباكية تشكيلية تلك؟ المشكلة مرة أخرى التداخل و"التشويش" على العمل الأصلي ومشكلة النسبة والتناسب وأمور فنية تخصصية

كثيرة لا بد أن يعيها صاحب القرار ومن يرخص لمثل هذه الأعمال ويسمح بمثل هذا التداخل أو يتغاضى عنه.



شكل (23)　　　　شكل (22)

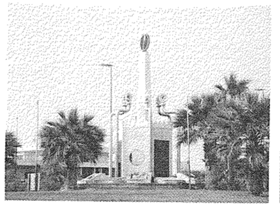
(شكل 23) نصب قائم عليه علم الكويت، وتعلوه لافتة كتب عليها "الحمد لله" وأسفله صورة لأولي الأمر على قاعدة من مصطبتين. أين رسالة العمل الفني؟ لا بد أن رسالة العمل الفني هي "الحمد لله" على التحرير. نعم، لا بد أن هذه هي الرسالة؟ ثم لنسأل عن الموضوع الفني للنصب وعناصره، كتابة غير مدروسة عليها لفظ الجلالة، وما دام عليها لفظ الجلالة فلا بد أن تعلو ولا يعلى عليها، ومن ثم وضعت صورة أولي الأمر أسفل التكوين ولا تكاد ترى! إذن، رأس هذا العمل مجرد كتابة بسيطة لا تتناسب مع ضخامة النصب ومن خط مفرد ومكتوب بسذاجة، وقلب العمل الفني وهو "الصورة الملونة" لا تكاد ترى! إذا كان الموضوع حمد الله ثم تعظيم أولي الأمر فليكن بصورة لائقة وفي عمل مدروس وبخاصة إذا كان المكان ميداناً فسيحاً جداً بهذا الشكل.

(شكل 24) يمثل تكويناً من ثلاثة أنصاف عقود مخموسة متلاقية من القمة. التنفيذ السيئ لمنحنيات العقود أفسد النسب المعروفة لنصب هذا العقد "الفارسي" فضلاً على غياب المدلول أو الموضوع الفني للنصب. ولم يخل الأمر أيضاً من تداخل اعتباطي لبعض الكتل وصناديق الكهرباء على جانبي "رجل" أحد العقود.

(شكل 25) قاعدة على هيئة مبنى تراثي بمشرفات، ولون المبنى غير تراثي تتوسطه شبه مسلة فارعة في السماء، تعلوها دائرة وأعمدة معقوفة تنتهي بدوائر. مثال واضح على التكوين غير الواضح المعالم والرسالة الفنية غير المفهومة، ثم تداخل خارجي من الأشجار مرة أخرى.



شكل (24)



شكل (25)

نماذج الاعتداء البصري: أما الاعتداء البصري على المتلقي فيسوق له الباحث مثلين. (شكل 26) تكوين غير مفهوم إما لقبة أو لعمامة أو لقنبلة عليها كتابات في مكعب ترتفع على أربعة أعمدة يربطها تقاطعات معدنية فجة. وإذا اقتربنا من هذا التكوين فسنرى أن الكتابات آيات قرآنية أو حكم أو أمثال، وكأن كل هذا التكوين وضع لتكتب عليه هذه الكتابات غير المقروءة عن بعد. أياً كان هذا الشكل وبغض النظر عما إذا كان له وظيفة أم لا فإن المتلقي لن يكلف نفسه عناء أن يقترب ليفهم أو يسأل فيجاب، وإنما ستصل إليه رسالة لا شعورية في لمح البصر – وأسرع من أي إجابة غائبة – بأن هذا "الشيء" قبيح.



شكل (26)



شكل (27)

(شكل 27) قاعدة على هيئة مبنى تراثي تخرج منه قراطيس ورقية للكتابة تعلوها أشرعة. وعلى هذه القاعدة كتابة فاقت كل تصور، وأغرقت المتلقي في بحر

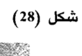
من العجب: "اصبر على كيد الحسود فإن صبرك قاتله، فالنار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله". ما العلاقة الموضوعية أو التشكيلية للمبنى التراثي بالشراع بالقرطاس؟ وما هذا الكلام عن كيد الحسود والنار؟! وما هذا السكوت الطويل - لقرابة عقدين من الزمان - عن هذه المشاحنة البصرية؟

2- أسبلة المياه Drinking fountains:

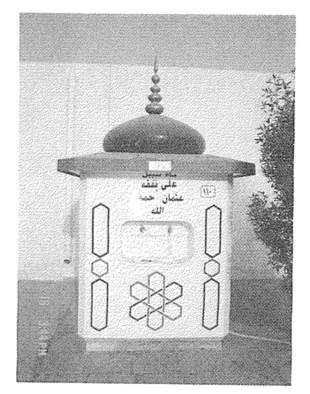
أسبلة المياه في مدينة الكويت هي عنصر شائع، نجده - تقريباً - في كل شارع من شوارع الكويت، يخصصها - غالباً - الأفراد لسقي الماء للعابرين. وهي في صورتها المبسطة مبردات مياه قد توجد في صورتها الصناعية المتعارف عليها، وقد تتجمل باتخاذها إطاراً أو غلافاً خارجياً. وهو سبب تناولنا لها في هذا البحث من حيث هي عنصر من عناصر تأثيث الشارع وتجميله. ويمكن تقسيمها إلى بعض مجموعات رئيسة على النحو التالي:

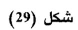
أولاً - مجموعة التراث: اختار الباحث سبعة أمثلة (أشكال 28- 34) تتنوع بين باب تراثي تعلوه نتوءات المشرفات التقليدية للبيوت العربية (شكل 28) ونموذج آخر يمثل مصغراً لبناء تراثي تعلوه قبة خضراء، وعليه بعض الزخارف الإسلامية (شكل 29). وثلاث جرات تراثية بأشكال مختلفة بين منتفخ على هيئة آنية (شكل 30)، ومخروطي على هيئة جرة (شكل 31)، ومستدق على هيئة قارورة (شكل 32)، ومعظم النماذج ترتكز على قاعدة إسمنتية بسيطة ومبهمة وغير معتبرة في التصميم. أما قاعدة (شكل 32) فهي مقلوب الجزء السفلي من جسم القارورة. وسبيلان آخران على شكل خزانة منزلية تراثية (شكلا 33-34) يعلوهما أوانٍ تراثية تقليدية لحفظ الماء واستخدامه. وبتعليق مختصر يسوقه الباحث من خلال السؤال الفصل في موضوع التجميل بصفة عامة وأثاث الشارع بصفة خاصة، هل هذه الأشكال جميلة؟ أو ليس تأثيث الشارع وتجميله موضوعهما وجوهرهما الجمال؟ هل يشفع لكل تراثي ألا يكون جميلاً؟ هل يشفع لعنصر يؤدي وظيفة مهمة ألا يكون جميلاً؟ هل يشفع لعنصر جميل في عين صاحبه ألا يكون أيضاً جميلاً في عين الآخرين؟ إن عنصر الأسبلة هو مثال نموذجي لإثارة موضوع أسلوب توظيف التراث في عناصر تجميل المدينة وتأكيد الهوية المحلية وكذلك موضوع الجمال النسبي والجمال المطلق.



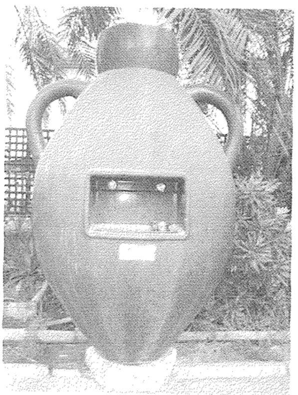


شكل (28)



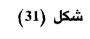


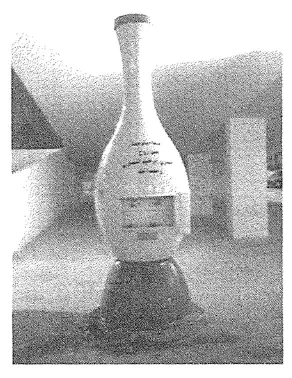
شكل (29)



شكل (30)




شكل (31)



شكل (32)



شكل (33)



شكل (34)

مما لا شك فيه أن هناك نواحي إيجابية كبيرة جداً في انتشار الأسبلة في مدينة الكويت؛ فهي أفضل الصدقة مصداقاً لحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "أفضل الصدقة سقي الماء"، وهي ظاهرة تدل على نزعة الخير لدى فاعليها وعلى التكافل الاجتماعي الموجود في هذا المجتمع، ولما كانت كل هذه الإيجابيات في هذا العنصر "الظاهرة" في مدينة الكويت كان لا بد أن يلبس ثوباً جميلاً بغض النظر عن كون هذا الثوب تراثياً أو غير تراثي، وكان لزاماً أن تكون هناك معايير جمالية عالية جداً مادام هو عنصراً بهذا الانتشار، ويتعرض لأعين الناس كل وقت، ويؤدي دوراً في مفهومهم لعناصر تأثيث المدينة وفي مفهومهم للجمال ونسب الجمال، ويلقي في وجدانهم وذاكرتهم صورة عاطفية عن ملامح مدينتهم. إن الأشكال التراثية للأسبلة غير مدروسة من الناحية الجمالية سواء من حيث النسب التشكيلية أو اللون أو الحجم أو من حيث علاقتها بالقاعدة. بحسب النية الطيبة في هذا التوظيف إن هذه بداية ومحاولة أولى، ومن ثم فينتظر إعادة تقويم وانتقاء الأفضل من هذه الأشكال والكف عن استجلاب غير الصالح من الذاكرة التراثية، وبذل الجهد في تطوير الجميل منها من حيث النسب وخامة التنفيذ والألوان المختارة.

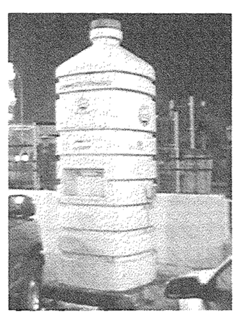
ولنحذر من أن يكون الجميل جميلاً في عيوننا فقط لأسباب عاطفية أو أسباب رمزية؛ فهذا جمال نسبي. فالطفل هو الأجمل في عين أمه، والوطن هو الأجمل في عين مواطنيه، والحرية هي الأجمل في عين المقيد، والتراث جميل عند صاحبه، ولكن ذلك جمال نسبي غير معتبر في عيون الآخرين ما لم تتوافر فيه أسس الجمال الحسية المادية المتعارف عليها من أهل الخبرة والدراية، ومن غير الدخول في التعريفات المطولة الفلسفية للجمال وأسس التصميم (زكريا إبراهيم، 1976: 16) (Ambrose & Harris, 2003). فالجمال في أبسط معانيه هو "ما يثير الإعجاب ولا يثير التساؤل عند عموم الناس". إن من رحمة الله بعباده أن أودع في فطرتهم فهم المعاني العظيمة من غير معلم، فالإنسان جبل على معرفة الصواب من الخطأ، والخير من الشر، والجمال من القبح. الطفل الصغير الذي لا يكاد يبين يرتفع حاجباه وتلمع عيناه لرؤية الجمال، والعاجز الضرير يشجن لسماع الصوت الجميل كما تميز أنامله الملمس الجميل. وبعبارة أخرى فإنك لا تسأل عن الجميل أجميل هو أم غير جميل؟ فالتساؤل يعني أن كفة الجمال غير راجحة. إن الجميل يستنطقك وإن لم تنطق، ويستثيرك من غير أن تبذل، وإن بصمة الجمال لدامغة.

مجموعة قنينات المياه: ثم ننتقل إلى مجموعة أخرى تعد أفضل من المجموعة

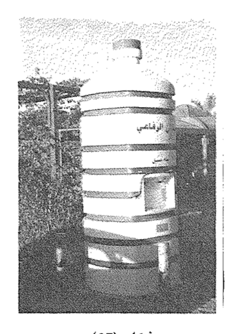
السابقة في مجملها، وتمثل نموذجاً شائعاً من أشكال الأسبلة في مدينة الكويت (أشكال 35– 38)، وهي تلك التي على هيئة قنينة مياه معدنية. والرسالة الرمزية هنا عصرية باتخاذ السبيل شكلاً من أشكال منتجات المدنية الحديثة، إلا أن هذه الأشكال لا تعدم المؤاخذات. هل هذه القنينات جميلة بنسبها وأشكالها وتباين ألوانها؟ في مجموعها وقواعدها والأماكن الموضوعة فيها وفي الفراغ؟ وهل وظيفة السبيل تستدعي كل هذا الحجم؟



شكل (35)



شكل (36)



شكل (37)

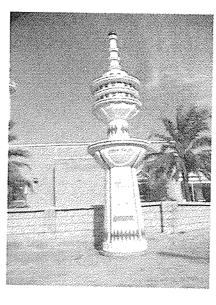


شكل (38)

المجموعة الأخيرة: هي أكثر عصرية، والرسالة الرمزية فيها الافتخار ببعض المنجزات ورموز العمارة الكويتية الحديثة وتقليدها في نماذج صغيرة، فمنها ما هو على شكل أبراج الكويت الشهيرة (شكل 39)، ومنها ما هو على هيئة برج التحرير (شكل 40)، ومنها ما هو على هيئة خزانات المياه (شكل 41)، ولا تعدم هذه الأشكال الجمال وإن افتقرت من خلال التقليد والمحاكاة لمزية الابتكار والإبداع المرجوين، ولننظر إلى حجم نموذج برج التحرير ونسبة طوله التي تزيد على خمسة أمتار إلى نسبة متناول الماء، وهل يستلزم شرب الماء كل هذا الحجم؟



شكل (39)



شكل (40)



شكل (41)

مجموعة برادات المياه: هذه المجموعة لا تخضع لما يمكن أن نطلق عليه نموذجاً مقصوداً للتجميل والتأثيث، وهي منتشرة أمام المساكن العادية والفيلات والقصور والمدارس والمصانع وكل مكان تقريباً (شكلا 42- 43)، ومعظمها محاط بسياج حديدي أو من داخل شبكة من القضبان لمنع الاستخدام السيئ أو السرقة أو ما شابه. من المفهوم أن من تكلف وضع هذا السبيل إنما يقصد وجه الله تعالى، غير أنه لا يلتفت إلى جماليات السبيل أو ما يمثله من عنصر أثاث في الفراغ المحيط، ومن ثم فإنه بقرار غير مدروس، أو فلنقل باجتهاد من صانع بسيط يقوم بعمل شبكة حديدية تفتقر إلى الخطوط الجميلة ومفهوم التصميم الناجح بل قد يزيد عليها بكتابات ولافتات تعرف العارف بأن هذا سبيل ماء قد أجراه لله فلان بن فلان فيما يشبه الإعلان. موجز القول في مثل هذه البرادات أنها مادامت منتشرة مثل هذا الانتشار، ومادامت تمثل عنصراً من عناصر تأثيث الشارع، ومادامت تتعرض لأعين المشاهد في الغدوة والروحة فلا بد أن تصمم، وتصنع وفق معايير ومواصفات جمالية – حتى وإن كانت مملوكة للأفراد – ترتفع بها إلى مستوى التصميم الناجح المثير للإعجاب لا المثير للنقد.



شكل (42)



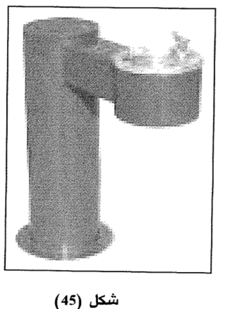
شكل (43)

وقبل ختام عنصر الأسبلة تجدر الإشارة إلى أن أسبلة الشوارع هي عنصر منتشر في كثير من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، ومن قديم الزمن، وتطلق عليها بعض الشعوب حرفياً "نافورات السقيا" drinking fountains، وبالطبع تختلف تصميماتها من بلد إلى آخر، ولكن الجدير بالملاحظة أن الأسبلة الحديثة أصبحت تأخذ خطوطاً بسيطة وحجماً مناسباً لوظيفتها من غير تعقيدات شكلية لا

لزوم لها. نلاحظ ذلك في المثالين (شكلا 44–45)، ومعظمها يسمح للمعوقين على القواعد المتحركة الاقتراب من صنبور المياه ببساطة شديدة (Walker, 1998 : 59).



شكل (44)

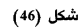


شكل (45)

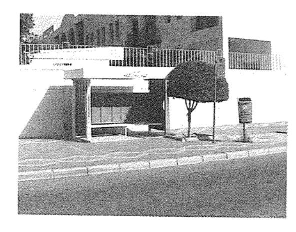
3– مواقف الحافلات Bus stations:

مواقف الحافلات من أهم عناصر التأثيث لانتشارها النمطي والمتكرر، ولأنها مملوكة للمجتمع بأسره، ويستخدمها أكبر عدد من الناس، ويطالعها كل زائر للمدينة، ومن ثم فإن مظهرها ووجود طابع مميز لها على درجة كبيرة من الأهمية. فهل نستطيع أن نميز ذلك الطابع أو رؤية جمالية محدودة فيما نشاهده من نماذج لمواقف الحافلات؟ (أشكال 46– 53) كلها نماذج مختلفة لم يخترها الباحث انتقاء من حي معين بحيث انتخب البعض وترك البعض، وإنما حدد مربعاً مساحياً لا يتعدى كيلو متراً مربعاً يقطع أربعة أحياء سكنية، وأورد كل النماذج الموجودة في هذه الأحياء، وهي أحياء "الروضة" و"النزهة" و"الفيحاء" و"العديلية"، وهي نماذج مختلفة ومتباينة كما هو واضح من الأشكال. قد يرى البعض أنه لا بأس في أن يتميز كل حي بمواقف حافلات ذات طابع يختلف عن طابعها في الحي الآخر. ولكن الواقع لا ينطق بذلك، إن أربعة من النماذج التي أوردها الباحث (أشكال 46–49) تقع في شارع واحد من شوارع حي "الروضة" لا يتعدى طوله خمسمائة متر. لا يعقل أن يكون في شارع واحد 4 نماذج لمواقف حافلات، أين الطابع الموحد ولو – على الأقل – داخل الحي الواحد؟!.





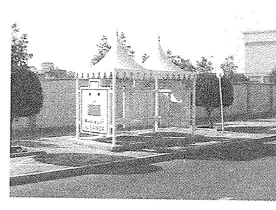
شكل (46)



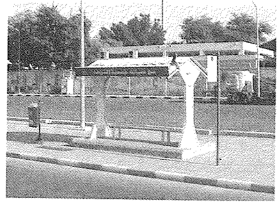
شكل (47)



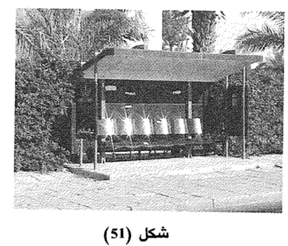
شكل (48)



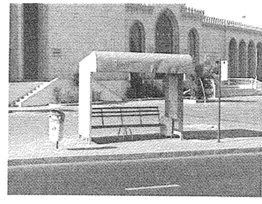
شكل (49)

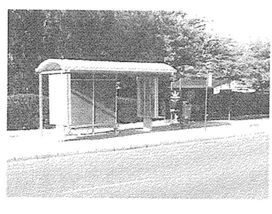


شكل (50)



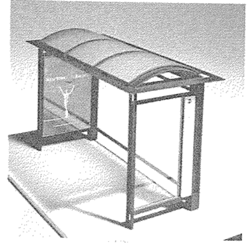
شكل (51)


شكل (52)

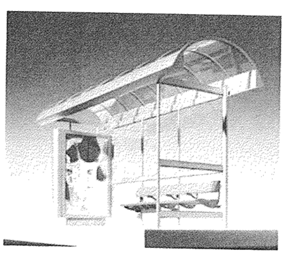

شكل (53)

إن للجمعيات التعاونية بالأحياء دوراً في هذا الاختلاف حيث تشارك من أرباح مساهميها في تجديد بعض هذه المواقف، ولكن مرة أخرى – ومع التقدير للروح الخيرية – أين روح تقدير الجمال؟ أين التشريعات واللوائح؟ وأين موقف البلدية من الطابع العام لمثل هذه المواقف؟ ولا يفوتني أن أنوه بأن أحدث هذه التصميمات هو المستوحى مرة أخرى من التراث على هيئة رؤوس خيام مخروطية(شكل 49).

ينظر الباحث إلى مواقف الحافلات على أنها عنصر تأثيث سيادي ينبغي أن يعامل بمنتهى الأهمية، ومن ثم فلا بد من طابع جمالي يوحدها، ولا بد أن يكون تصميمها على أعلى مستوى، ويكون لونها موحداً ومميزاً. وإن كان هناك مجال في اختلاف الألوان فيكون في جزء يسير من أجزاء هيكل الموقف ليدل على لون خط سير الحافلة التي ينبغي أن تحمل إشارة لونية هي أيضاً يستدل بها الزائر أو المقيم الذي لا يتكلم لغة أهل البلد على خط السير من درجته اللونية. أما إن كان هناك فريق يرى أنه لا بأس في تنوع تصميمات المحطات في الأحياء المختلفة على أن تكون موحدة داخل الحي فليكن ذلك في الشوارع الداخلية على أن تكون محطات الشوارع الرئيسة للمدينة موحدة. ويمكن أن يكون اختيار التصميم المناسب من خلال المسابقات الفنية بين المصممين وبين الشركات العاملة في هذا المجال، شأن المتبع في الخارج، مثال (شكلا 54 – 55)، وهما تصميمان في مسابقة لاختيار أفضل المحطات، ونلاحظ أن خطوطهما تميل إلى البساطة والخامات الحديثة والتقنية العالية في التنفيذ (The New York City Street Furniture Competition, 2006) ولا بأس من توريد نموذج ابتدائي من الخارج proto type يتم التنفيذ على أساسه، ومن خلال المنافسة أيضاً بين شركات المقاولات وشركات التنفيذ المتخصصة وليس من خلال الورش البسيطة كما هو واضح في النماذج المنتشرة حالياً في شوارع المدينة.



شكل (54)



شكل (55)

أما عن توظيف التراث في تصميم مواقف الحافلات فهذا أمر حساس ينبغي التعامل معه بحذق ومهارة شديدة حتى تخرج المواءمة بين القديم والحديث في صورة عصرية مقبولة، فالحافلات أصلاً آلة عصرية وبشكل عصري وخطوط حديثة وتقنيات عالية، ولا غضاضة في أن يكون موقف الحافلة حديثاً عصرياً مثل شأن الكثير من مخرجات العصر ومنتجاته، إنما كل الغضاضة في التشيع للتراث من غير رؤية جمالية سباقة.

بعد تناولنا العناصر الثلاثة من عناصر تأثيث المدينة وهي: عناصر تجميل المناطق المفتوحة، والأسبلة، ومحطات الحافلات فإن هناك بعض الإشكاليات الفكرية الفنية قد برزت من خلال التعليق والتحليل على هذه العناصر، وهذه الإشكاليات يظن الباحث أنها تؤثر على رؤية المشاهد لعناصر التأثيث، ومن ثم فإنه من الأجدر إلقاء مزيد من الضوء عليها. الإشكالية الأولى: الاتجاه العالمي الحديث في التصميم في مقابل اتجاه المحلية وإعادة توظيف التراث. ولقد رأينا كيف أن معظم النماذج في العناصر الثلاثة السابق تناولها تتمحور حول هذين الاتجاهين. الإشكالية الثانية: من يقوم بمهمة تأثيث المدينة وتجميلها؟ الإشكالية الثالثة: الجهات المسؤولة عن تأثيث مدينة الكويت وتجميلها. الإشكالية الأخيرة: مشاركة السكان والجمعيات الأهلية.

الاتجاه العالمي في مقابل المحلية:

إن الاتجاه الأكثر تقديراً عند المعماريين والمصممين والفنانين التشكيليين "الأكاديميين" هو ما يعرف بالاتجاه الحديث modern style أو العالمي

international style الذي يقف على طرف نقيض من الطرز الكلاسيكية التراثية classical style: الغربي منها والمحلي. وقد قدم هذا الاتجاه نفسه من خلال عدة شعارات قوية ما زال تأثيرها مستمراً حتى يومنا هذا، وأصبحت من المعالم الرئيسة لمفهومنا المعماري: "الشكل يتبع الوظيفة"، "الأقل هو الأكثر" "من الشيء لا عليه"، و"الصدق في المواد". وقد تأثر بالضرورة التصميم الداخلي والتصميم الفني بصفة عامة بهذه المفاهيم، وانعكس ذلك في أدائه من حيث: أولوية الأداء الوظيفي على المظهر الشكلي، استخدام النسب الإنسانية معياراً لتحجيم الحيز الداخلي وعناصر الأثاث، الميل إلى المساحات المفتوحة مع دراسة خطوط الحركة بين هذه المساحات التجريدية وبساطة الخطوط والبعد عن التفصيلات الشكلية والزيادات الزخرفية، استخدام المواد الحديثة والتطبيقات التقنية، التعبير الصحيح عن هوية المواد الداخلة في التكوين من حيث الشكل أو اللون أو الملمس سواء في البناء أو الأثاث، إلى جانب الكثير من الملامح التفصيلية الأخرى التي ليس هذا محل تفصيلها (عرفان سامي، 1978: ج 5، 92).

إننا مدينون للاتجاه العالمي الحديث بما لا حصر له من المنجزات، وهو الاتجاه الذي يعبر عن هذا العصر وحضارته، ومن ثم فإنه من المسلم به أن يتبناه معظم المصممين. وهو الذي تعلمناه في معاهدنا، وطبقناه في حياتنا العملية، ووجدناه يلبي معظم احتياجاتنا العصرية إلا حاجة أيديولوجية وجدانية لا يجد البعض في تطبيقه – كما هو – الصيغة الملائمة لاتجاه يعبر عن البيئات المختلفة والشخصيات المحلية للشعوب قدرما يعبر عن منجزات هذا العصر. إن سرعة الإنجاز لدى الدول المتقدمة والتطور التكنولوجي لا يمهل الشرق العربي الوقت الكافي للملاحقة أو المواءمة بين ما هو عالمي ومحلي، وبخاصة أن التراث غير مستنهض لمنافسه العالمي مما يجعل هناك سهولة في مرور العالمي إلى ساحة المحلي.

إن الاتجاه العالمي الحديث هو انعكاس طبيعي وتعبير حقيقي عن المجتمع الذي أنتجه من حيث المضمون والشكل. ويأتي بعد سلسلة من التطورات البنائية من الناحية الفنية والتقنية. وحين ينتقل هذا الاتجاه إلى البلاد النامية بصورة طفرية فإنه يخلق تناقضاً بصرياً وفكرياً شديداً بين العالمي والمحلي. مما يتطلب من البعض موقف مراجعة ومواءمة لهذا الاتجاه لاعتبارات بيئية واقتصادية واجتماعية وحضارية. وهذا الموقف ليس قاصراً على الشعوب النامية التي يقف تراثها موقفاً

متراجعاً أمام الصيحات الحديثة، بل في البلاد المتقدمة ذاتها فإن هناك مطالبة بضرورة الإبقاء على الروح التراثية – في الفن والعمارة – التي ترسخت في وجدان الشعوب لفترة طويلة، والرجوع في ذلك إلى الموروث الفني، ويسمى ذلك الاتجاه بـ "كلاسيكية ما بعد الحداثة" الذي يحتوي على كثير من قيم العمارة التقليدية في إطار من الخطوط المعمارية الحديثة (صلاح زيتون، 1984: 15).

ومن ثم، وحتى نوائم بين ما هو عالمي وما هو محلي – وتستمد الجذور من التراث – فإن نظرتنا إلى التراث يجب أن تكون نظرة مفتوحة غير مقيدة، ولا تقبل من التراث صوره الجامدة أو قوالبه الثابتة. إن لنا أن نقبل من التراث ما نشاء وندع ما نشاء وأن ننتخب منه العناصر الفعالة والصالحة للإحياء. وعلى قدر ما نأخذ من التراث على حساب الاتجاه العالمي تكون الصياغة أكثر تقليدية، وعلى قدر ما نقترب من الاتجاه العالمي تكون الصياغة أكثر عالمية. وكلتا الصياغتين تحتاج إلى نظرة فاحصة إلى التراث المحلي بعين الفنان الذي تختلف رؤيته عن رؤية الأثري والمؤرخ. رؤية تنقب عن الأصول التقليدية الفعالة في تراثنا من حيث المضمون والشكل، وتضعها في بوتقة انصهار مع العناصر الحديثة وصولاً إلى صيغة محلية متميزة.

وتجدر الإشارة إلى أن المواءمة بين ما هو عصري وما هو محلي هي صيغة "ديناميكية" غير ثابتة. إننا لا نستطيع أن نحتفظ بصورة ثابتة لهذه الصياغة؛ بمعنى أنها صياغة نسبية أو متغيرة، فما هو متوائم اليوم يصبح تراثاً غداً، وأنه مع مرور الوقت واستمرار عملية التطور التكنولوجي والتقارب الثقافي للشعوب تتغير باستمرار صورة الصيغة المتوائمة لصالح المستجدات الحديثة، وتفقد بعضاً من خلاياها التراثية القديمة. وفي الناحية المقابلة، وكما أن فكرة التغير النسبي لصورة التراث من جيل لجيل صحيحة إلى حد كبير كذلك فإن ثبات بعض العناصر التراثية على مر الأجيال صحيح أيضاً وفقاً لما تمثله هذه العناصر من حيوية وفاعلية تمكنها من الناحية التقنية والفنية من الثبات في مواقع مناسبة أمام الاتجاهات الحديثة.

وفي هذا الشأن فإن لآراء بعض المفكرين في موضوع "الأصالة والمعاصرة" دوراً مهماً في تعزيز مفهوم التراث وإعادة توظيفه. يقول شيخ الفلاسفة المصريين د. "زكي نجيب محمود" في مقدمة كتابه "تجديد الفكر

العربي" من بعد استعتابه لنفسه على ما أنفق من سنين في تحصيل الفكر الأوربي طالباً وأستاذاً وكاتباً على حساب تراثنا العربي: "وأخذته في أعوامه الأخيرة صحوة قلقة، فلقد فوجئ وهو في آخر سنيه، بأن مشكلة المشكلات في حياتنا الثقافية الراهنة، ليست هي: كم أخذنا من ثقافات الغرب وكم ينبغي لنا أن نزيد؟ إذ لو كان الأمر كذلك لهان، فما علينا عندئذ إلا أن نضاعف من سرعة المطابع، ونزيد من عدد المترجمين، فإذا الثقافات الغربية قد رصدت على رفوفنا بالألوف بعد أن كانت ترصد "بالمئين" لكن لا، ليست هذه هي المشكلة وإنما المشكلة على الحقيقة هي: كيف نوائم بين ذلك الفكر الوافد الذي بغيره يفلت منا عصرنا أو نفلت منه، وبين تراثنا الذي بغيره تفلت منا عروبتنا أو نفلت منها"؟ ثم ينتقل متحدثاً في موضوع آخر عن ماهية التراث وماذا نأخذ منه وماذا ندع: "وفجأة وجدت المفتاح الذي أهتدي به، ولقد وجدته في عبارة قرأتها نقلاً عن "هربرت ريد" إذ وجدته يقول: فماذا عسانا أن نأخذ من تراث الأقدمين؟ الجواب هو: نأخذ من تراث الأقدمين ما نستطيع تطبيقه اليوم تطبيقاً عملياً، فيضاف إلى الطرائق الجديدة المستحدثة" (زكي نجيب، 1993: 5).

ويقول جمال حمدان في هذا المعنى: "فالأمر راجع إلى نظرتنا وملكاتنا الإبداعية. فمن نظر إلى التراث على أنه صور قدسية ورموز أيقونية سجن في هذا الإطار وانقطع عطاؤه، ومن استوعب روح التراث وطرائقه أخرج منه التفعيلات والاشتقاقات الجديدة من غير أن يغير من جوهره شيء. وبينما يمثل الالتزام في الحالة الأولى قيداً على صاحبه يمثل في الحالة الثانية تحدياً ودافعاً ملهماً لثراء الأفكار الإبداعية" (جمال حمدان، 1993: 182).

من يقوم بمهمة تأثيث المدينة وتجميلها؟

إن التعامل مع الحيز الناتج بين المنشآت والمباني أو ما حولها بغرض التنسيق والتجميل هو أحد المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها عدة تخصصات بأدوار مختلفة بداية من المخطط العمراني والمعماري والمصمم الداخلي والمصمم الفني والفنان التشكيلي.

إن دور المخطط العمراني هو دور أولي وأساسي؛ حيث يحدد كتلة البناء والحيز المحيط بها أو بينها، وأسلوب توظيفه المحدد للحركة الإنسانية أو الحركة الميكانيكية من طرق أو ساحات وميادين أو مساحات خضراء أو ملاعب مفتوحة

خالية .. إلخ. ولقد جرى العرف أن يتولى المعماري عملية التعامل مع حيز الفراغ الخارجي فيما يعرف بتنسيق المواقع أو ترسيمها Landscaping فيكون دور المعماري حينذاك دوراً كبيراً وأساسياً؛ حيث يحول حيز الفراغ الصامت إلى هوية معمارية ناطقة. ثم يأتي بعد ذلك دور المصممين والفنانين التشكيليين في تصميم النصب التذكارية أو النافورات أو مداخل المدينة، وتناول عناصر تأثيث المدينة في مجموعات وتخصصات تتبع الهيئات المسؤولة عن تجميل المدينة أو من خلال المسابقات والمشاركات الخارجية.

إن اشتراك جميع تخصصات التصميم الفني إلى جانب المعماريين في التعامل مع حيز الفراغ الخارجي يحقق مصلحة العملية الإبداعية، ويخلق جواً من التكامل والتعاون في ساحة العمل المعماري لمصلحة المنتج الإبداعي ومصلحة المجتمع والوطن. وإننا إذا قبلنا مبدأ المشاركة هذا والبحث عن الاتفاق قبل الاختلاف بين التخصصات المختلفة والعمل فريقاً واحداً فإنه يمكن أن ننظر إلى الموضوع من وجهة نظر مفتوحة لا تقف عند إشكالية تحديد دور كل منهم أو أين يقف دور هذا، ويستمر دور ذاك قدرما نهتم بالنتيجة الإبداعية للعمل المشترك.

إن الأسلوب الأمثل في وضع خطط المشروعات الجديدة هو أن تتكون فرق عمل من تخصصات مختلفة واشتراكها معاً منذ بداية أي مشروع في وضع البرمجة السابقة للتصميم، وقد أثبت هذا الأسلوب فعالية وكفاءة، وهو اتجاه يتنامى باستمرار، ويثبت كفاءته في المشروعات التي يمثل عنصر الجمال والإبداع فيها أهمية كبيرة نظراً لاستخدامها بأعداد كبيرة من الناس، ومن ثم تحتاج إلى المزيد من العناية في الناحية الجمالية وتضافر عدة عقول إبداعية (Cottom, 1991 : 16).

الجهات المسؤولة عن تجميل مدينة الكويت:

بلدية الكويت:

وفقا للمادة (9) من قانون بلدية الكويت يمكن فهم دور البلدية في عمران مدينة الكويت على النحو الوارد في النص التالي: "تعمل البلدية بصفة عامة على تقدم العمران وتوفير الخدمات للسكان، وتتولى – على وجه الخصوص – مسح الأراضي وتنظيم المدن والقرى والجزر وتجميلها، ووقاية الصحة العامة بتأمين سلامة المواد الغذائية والمحافظة على الراحة العامة والنظافة (نجاة الجاسم، 1980: 19). وفيما يختص بموضوع هذا البحث فبلدية الكويت هي إذن الجهة الرئيسة المسؤولة عن

تجميل المدينة وإعطاء التراخيص والمحافظة على النظافة العامة والإشراف على الإنشاءات الجديدة وتنظيم المدينة عمرانياً وإنشاء الطرق الجديدة ورصفها وتزويدها بوسائل الإضاءة وإعطائها المظهر المناسب، وكذلك إنشاء الساحات العامة والحدائق وكل المشروعات ذات المنفعة العامة. ولإعطاء صورة عن دور البلدية فيما يختص بأعمال ترصيف الشارع وتجميله فإنها هي التي تقوم بأعمال تصميم الأرضيات والأرصفة، والتبليطات في الساحات والميادين، وتلوين حواف الأرصفة، وتزويد الطرق بدورات المياه والأكشاك المختلفة، وأعمدة الإضاءة، وأعمدة الإعلانات واللافتات والأسوار، ومواقف الحافلات، ولوحات الدعاية، ومقاعد الانتظار والمظلات، وسلال المهملات وأغطية الصرف الصحي وشبكات حماية الأشجار، وكثير من العناصر الأخرى. ولكن تجدر الإشارة إلى أن المسؤولية عن التنظيم العمراني والتخطيط والتجميل في صورة عامة شيء وافتقار المعايير أو التشريعات الجمالية واللوائح التنفيذية المنظمة لموضوع التأثيث والتجميل شيء آخر.

وكثيراً ما يعلل فقدان الجمال أو التناسق في عناصر تجميل المدينة – وبخاصة في بلدان الخليج – بأن المصممين أجانب على البيئة، ولكن بالنسبة لعناصر التأثيث المتناولة في هذا البحث وبعد التقصي المباشر مع مسؤولي البلدية فإنها تصنع محلياً وبواسطة شركات تسويق ودعاية تنتجها لمصلحة الهيئات والأفراد بلا ضابط فني أو مراجعة رسمية، ومن ثم فالتبعة لا تلقى على مصممي هذه الشركات فقط بل تلقى أيضاً على من يرخص ويصرح ويسمح بذلك من غير معايير جمالية أو لوائح تنفيذية.

مشاركة السكان:

إن اشتراك السكان في أي مخطط تجميل أو تأثيث عامل كبير في نجاح هذا المخطط؛ حيث تتوحد أهداف السلطات المحلية والسكان في هدف واحد. وبينما يكون دور السلطات هو عمل المخططات والمبادرة بالإشراف وتوعية السكان وتحفيزهم على المشاركة، فإن السكان قد يسهمون في تنفيذ هذه الخطة بالجهود الذاتية والمحافظة على دوران عجلة التأثيث واستمرار جهود التجميل. إن اشتراك السكان في أي خطة للارتقاء يخفف العبء عن الدولة، ويجعلها قادرة على أن تباشر مشروعات أخرى مماثلة في الوقت نفسه وبجهد أقل وتكلفة أقل. هذا فضلاً عن

استنهاض روح الاهتمام لدى السكان وزيادة ارتباطهم بالمكان وإحساسهم بالفخر بإسهاماتهم. ومن ناحية أخرى فهو ضمان لحسن استخدامهم للمكان والمحافظة على البيئة والخدمات المقدمة إليهم سواء من حيث الاستعمال أو الصيانة. ولكن مثل هذا الاشتراك يجب ألا ينشئ إشكالية بأن يترك للأفراد تحديد الشكل لعنصر التأثيث الذي يسهمون به أو حجمه أو لونه كما قد اتضح في العناصر الثلاثة التي ساقها الباحث.

واشتراك الشباب في مثل هذه المشروعات يعطي قوة دفع كبيرة لأي خطة نظراً لما للشباب من حماسة وطموح وحب للإسهام، بغض النظر عن العائد المادي. وإن تعليمهم المهارات البسيطة لأعمال التجميل المطلوبة لا يتطلب وقتاً كبيراً، كما أن استعدادهم لبذل الجهد الفعلي يؤدي إلى تكلفة أقل للمشاريع، وكذلك يعمل على استغلال طاقاتهم في العمل النافع وبخاصة في العطلات.

الخلاصة والتوصيات:

– تندرج معظم عناصر تأثيث الشارع تحت تصنيفين، إما تصميمات حديثة أو تراثية، وقد وضح الباحث كيف أن التراث العالمي والخطوط الحديثة هي لغة هذا العصر، وهي التي يوصى بأن يكون لها الشيوع والانتشار في تصميم معظم هذه العناصر، وإن كان ذلك لا يمنع من ضرورة تمثيل التراث ولكن بعناصر ناجحة ومنتقاة تنافس الاتجاه العالمي.

– ضرورة أن يكون هناك طابع موحد للمدينة في عناصر تأثيثها وتجميلها أسوة بالمدن العالمية الجميلة من خلال تشريعات جمالية ولوائح تنفيذية، وذلك بتوحيد نماذج نمطية لبعض العناصر أو ألوان أو ما شابه ذلك.

– ضرورة أن تشترك تخصصات هندسية وفنية في تصميم عناصر تأثيث المدينة وتجميلها من معماريين ومنسقي مواقع ومتخصصي تصميم داخلي وفنانين تشكيلين، وأن يكمل كل منهم دور الآخر. وإن مجال التأثيث والتجميل لحيز الفراغ بين المباني هو مجال مفتوح للمصممين والفنانين التشكيليين بخاصة لكي يثبتوا أقدامهم فيه، وعليهم أن يؤكدوا دورهم في هذا المجال من خلال الدراسة والممارسة العملية حتى يبرزوا في ساحة الأعمال بوصفهم منسقين للمواقع landscape designers ومؤثثين لحيز الفراغ والشوارع Street Furnishing designers ومنشئين لحدائق عظيمة ومصممين لنصب تذكارية.

- تمثل البلدية السلطة الرئيسة في تجميل المدينة وتأثيثها، ومن ثم فإن عليها الاضطلاع بهذا الدور من خلال المعايير والتشريعات واللوائح الجمالية لا من خلال القرارات الفردية وإعطاء الأهمية الكافية لمثل هذا الأمر. وألا تصرح للأعمال دون المستوى بالتنفيذ، وأن يكون دورها في الإشراف على التنفيذ دوراً فعالاً وحقيقياً.
- دور السكان مهم في استكمال خطة التجميل في المحافظة على عناصر تأثيث الشارع والإسهام في بعضها على ألا يكون ذلك بتدخل فردي ووجهة نظر جمالية تشذ عن الطابع الموحد واللوائح والمعايير الجمالية المصرح بها.
- إن النصب والأعمال الفنية في المساحات المفتوحة من أكثر العناصر أهمية في أعمال تأثيث المدينة، ومن ثم لا بد من التدقيق في اختيار تلك الأعمال من خلال المسابقات والمنافسات، وأن تكون اللجان المحكمة على أعلى مستوى من الخبرة والدراية، وكذلك الأمر بالنسبة لمواقف الحافلات والأسبلة ومبردات المياه. ويجب ألا يسمح بالتدخلات الثانوية التي تؤثر على عناصر تأثيث الشارع من تشجير غير مخطط له أو كتابات غير مدروسة أو عناصر هامشية تفسد المظهر العام.

المراجع

أحمد حسن إبراهيم (1982). **مدينة الكويت – دراسة في جغرافية المدن**. الكويت.

أحمد أبوجاسم (1984). **تاريخ الكويت الحديث**، الكويت: منشورات السلاسل.

أحمد علام وسميرسعد ومصطفى الديناري (1985). **التخطيط الإقليمي**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

بلدية الكويت (1980). **التطور والعمران في الكويت**، الكويت: مطابع مؤسسة فهد المرزوق الصحفية، بمناسبة مرور 50 عاماً على بلدية الكويت.

جمال حمدان (1993). **شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان**، القاهرة: كتاب الهلال.

حسين مال الله (1999). **نشأة دولة الكويت وفقاً للقانون الدولي**. الكويت.

زكريا إبراهيم (1976). **مشكلة الفن**. دار مصر للطباعة. مكتبة مصر.

زكي محمود نجيب (1993). **تجديد الفكر العربي**، القاهرة: دار الشروق، الطبعة التاسعة.

سعيد بن عمر (1997) **رحلة مرتضى بن علوان إلى الأماكن المقدسة والأحساء والكويت والعراق**. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت.

صلاح زيتون (1984). **عمارة القرن العشرين "دراسة تحليلية"**. مطابع الأهرام التجارية.

عبدالله الحاتم (1980). **من هنا بدأت الكويت**. الكويت: مطبعة دار القبس، الطبعة الثانية.

عرفان سامي (1978). **عمارة القرن العشرين**– ج الخامس، القاهرة: دار نافع للطباعة والنشر– الطبعة الثانية.

كولن بيوكانن (1970). **دراسات المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية والخطة الحضرية لدولة الكويت**، التقرير الأول، الكويت: بلدية الكويت.

كولن بيوكانن (1971). **دراسات المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية والخطة الطبيعية القومية لدولة الكويت**، التقرير الثاني، ثلاثة أجزاء، الكويت: بلدية الكويت.

ماهر ستينو، وليلى المصري (1991). **الساحات العمرانية - الفراغ المفقود في مدينة القاهرة**. عالم البناء، العدد 125: 8 - 12، القاهرة.

محمد الإكيابي (1991). القيم الوظيفية والجمالية للنبات في الفراغات العمرانية، **مجلة عالم البناء**، عدد 124: 21-25.

نجاة الجاسم (1980). **بلدية الكويت في خمسين عاماً**. الكويت: بلدية الكويت.

Ambrose, G. & Harris, P. (2003) *The fundamentals of creative design. New York Ava academia.*

Cottom, W.M. (1991). *International landscape design.* PBC, International Inc., New York.

Design Council (1974). *Street furniture.* 6th ed. London: design council.

Gibbons, J.& Oberholzer, B. (1985). *Urban street scrapers, A work book for designers,* BSP Professional Books, Great Britain.

Lyall, S. (1992). *Designing the new landscape.* London: Thames & Hudson Ltd.

Mangus, D. (1973). *Kunsgt & Natur Lands Chaften.* Goethe Institute and German Commission for Unesco.

Sato, M. (1992). *Community Design, Elements of modern environmental Landscape and Design, Graphic-* Sha Publishing Co. ltd. Japan.

Walker, Th.D. (1998). *Site design and construction detailing*, Van Nostrand Reinhold, New York.

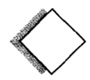
Worth, M.S. & Joseph, E.B. (1997) *Streets and shaping of towns and cities.* Hill, New York: Mc Graw

WWW. Fsck.it,shake your world, *The New York city street furniture competition,*12/2/2006.

The New York City Street Furntiure Competition.
www.Fsck <http://www.Fsck>. It, shake your world, 12/2/2006.

قدم في: مارس 2006

أجيز في: يونيو 2006



Street Furnishing in the City of Kuwait: A Fieldwork Study of Some Elements

Alaa Shaheen

Kuwait is a charming capital. Since the beginning of the 1950s it has undergone several successive urban schemes to become the beautiful modern city of today. The elements of street furnishing and decor are of great importance to the beauty of any city. Despite the undisputed charm of the city of Kuwait, there are some points to be made concerning the street furnishing. This research addresses these three elements regarding the street furnishing of Kuwait: art works in the open spaces, drinking fountains, and bus stations. Through fieldwork and the study of these elements, the following points are raised for discussion:

(1) The seeming conflict between modernism and heritage, and how most of the discussed elements are classified under these two categories.

(2) The need to maintain an indigenous identity for the city that combines the various elements of the street furnishings with specific coherent images.

(3) The need for a streamlined coordination between the different specializations that participate in planning the street furnishing elements, e.g. urban planners, architects, designers, landscapers, and artists.

(4) The basis that the city municipality is the pivotal authority that should have a comprehensive plan for street furnishing elements including aesthetic criteria for these elements and specific regulations for controlling them. It should also have effective supervision of the execution of the street furnishing elements to prevent any disorder or random interfering by subsidiary elements.

(5) The concept that people of the city have their own role in participating in the city furnishing plan; however, this role should follow certain aesthetic criteria and should be exercised through the specific regulations of the municipality.

Key words: Street furnishing, Decor, Street furnishing elements, City identity, Modernism and heritage, Landscape design, Art work designers, Aesthetic, Regulations.

* Dept. of Interior Design, College of Basic Education, The Public Authority for Applied Education and Training, Kuwait.

المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان
دراسة سوسيولوجية - ميدانية للمرشحات للانتخابات

حسين عمر الخزاعي*

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تعرف التحديات التي تواجه المرأة الأردنية في نجاحها في الانتخابات ووصولها إلى البرلمان. استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي الشامل للواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية لعام2003، وبلغ عددهن (54) مرشحة؛ حيث أعد استبانة خصيصاً لهذا الغرض، مكونة من (21) فقرة موزعة على ثلاثة أجزاء. وبعد تحليل نتائج الدراسة ومقارنتها مع النتائج العامة للانتخابات البرلمانية تبين أن أهم التحديات تتعلق بالتنافس والتعصب العشائري، وعدم وجود أحزاب سياسية فاعلة ذات برامج مقنعة للمواطن الأردني، وعدم إقبال المرأة على المشاركة في هذه الأحزاب، وكثرة عدد المرشحين والمرشحات للانتخابات، وعدم وجود الخبرة عند المرأة الأردنية في إدارة الحملات الانتخابية. أما البرامج التي تحد من تأثير هذه المعوقات فتتمثل بتغيير قانون الانتخاب الحالي، وتغيير طريق حساب الكوتا النسائية، والتركيز على النفوذ الاجتماعي والعشائري، والواقعية وعدم المبالغة في الدعاية والبرامج الانتخابية، وتدريب المرشحات للانتخابات على إدارة العملية الانتخابية ومهارات التواصل مع المرشحين، والتركيز على أن تقوم المرأة بمخاطبة المجتمع كله، وعدم التركيز على مخاطبة المرأة للمرأة لدعمها في الانتخابات البرلمانية.

المصطلحات الأساسية: التحديات، الأردني، الانتخابات النيابية، الناخب، المقترع، المرشح أو المرشحة، الدائرة الانتخابية، الكوتا النسائية.

---

* أستاذ علم الاجتماع المساعد، جامعة البلقاء التطبيقية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الأميرة رحمة الجامعية، الأردن.

مقدمة:

استقر الرأي في الأردن – أخيراً – على أن تحتل المرأة مقعدها في البرلمان من خلال نظام الكوتا (الحصة النسبية). ومنذ الوقت الذي لم تستطع فيه المرأة الأردنية الحصول إلا على مقعد واحد في انتخابات الدورات البرلمانية السابقة بعد استئناف الحياة البرلمانية عام 1989 وحتى عام 2003 – وهذه القضية تحتل مكاناً بارزاً في الحوار الوطني الذي يدور حول مشكلة التنمية السياسية في الأردن.

لقد واجه الأردن ضعف الإقبال على المشاركة السياسية من مختلف فئات المجتمع، بوجه عام، والمرأة بوجه خاص؛ إذ أجريت الانتخابات النيابية أربع مرات في الأعوام (1989، 1993، 1997، 2003)، ولم تستطع المرأة إثبات وجودها على الساحة السياسية، ولم تحصل إلا على مقعد واحد خلال انتخابات عام 1993، على الرغم من مشاركتها الفاعلة في عملية الاقتراع والترشيح.

إنّ الباحثين والدارسين في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية يلاحظون أن المرأة الأردنية حققت إنجازات مرموقة على المستوى التعليمي والاجتماعي والصناعي، وتقلدت منصب السفيرة في المحافل الدولية، والوزيرة على المستوى المحلي، ورئيسة الجامعة، والناطق الرسمي باسم الحكومة، وعضوية مجلسي الأعيان والنواب، ورئيسة اتحاد الكتاب والأدباء، ولا يوجد مهنة في الأردن لا تمارسها المرأة حتى الشاقة، والصعبة (كالطب الشرعي وتشريح الجثث، وتدريب السواقة، والشرطة النسائية، والدفاع المدني، والقوات المسلحة، والعمل في البناء والتشييد، وقيادة الطائرات). أما على المستوى السياسي فإن نسبة مشاركة المرأة في الهيئات التأسيسية للأحزاب عند تشكيلها لا تتجاوز (6,5%)، وتوجد خمسة أحزاب من أصل ثلاثة وثلاثين حزباً ليس للمرأة وجود أو تمثيل في هيئاتها التأسيسية (أملي نفاع، 2004). أما نسبة حضورها في عضوية الأحزاب فتبلغ (20%)، ولا تتجاوز (3%) في بعض الأحزاب (إنصاف الخوالدة، 2004). وباستثناء جبهة العمل الإسلامي يمكن القول إنه لا توجد أحزاب سياسية بمعنى الأحزاب في الأردن، بل يوجد أصوات سياسية وليس أحزاباً بالمعنى الكامل (UNIFEM, 2006).

وعلى الرغم من عدم وجود أي نص قانوني يعوق الانتساب للنقابات المهنية فإن مشاركة المرأة في هذه النقابات مشاركة رقمية أكثر منها مشاركة فاعلة، حيث تبلغ نسبة مشاركتها (21%) من مجموع المنتسبين للنقابات (نور الإمام، 2004). أما

العضوية في مجلسي النواب والأعيان فتمت عن طريق تدخل الحكومة في إصدار التشريعات التي مكنت المرأة من المشاركة بهما. (حسين الخزاعي، 2004 أ).

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها المرأة الأردنية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بفضل الدعم الكامل من القيادة السياسية والحكومة من خلال منح المرأة الأردنية حقوقها متساوية مع الرجل، للمشاركة في المجالات التنموية كافة، وصدور العديد من الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تدعم مسيرة المرأة، والتي يتصدرها الدستور الأردني الذي صدر منذ أكثر من نصف قرن – فإنّ مشاركة المرأة في القضايا السياسية لا تزال دون الطموحات، ولم تستطع إثبات وجودها على الساحة السياسية والحزبية والنقابية أو في مجلس النواب.

أهداف الدراسة:

1 – تعرف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للإناث اللواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية للمجلس الرابع عشر التي أجريت في الأردن عام 2003.

2– تحديد المعوقات التي تحول دون فوز المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات لهذه الانتخابات التي أجريت عام 2003.

3 – تحديد الخطوات والبرامج العملية التي تساعد وتدعم عملية فوز المرأة في الانتخابات ووصولها إلى البرلمان.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول أول انتخابات تجرى بعد تطبيق نظام الكوتا النسائية في مجلس النواب، من خلال إقرار الحكومة لقانون الانتخاب المؤقت رقم (11) لسنة 2003 الذي فتح المجال أمام النساء للترشح والتنافس الجدي للفوز في مقاعد مضمونة لست نساء في البرلمان في انتخابات عام 2003.

المسيرة البرلمانية في الأردن:

مازال الأردن في طليعة الدول العربية بل دول المنطقة التي اتخذت من الديمقراطية ركناً رئيساً في عملية إدارة شؤون الدولة وبنائها، وترجم ذلك فعلاً من خلال الدستور الأردني والقوانين والتشريعات المتعاقبة، وعملياً من خلال الحياة البرلمانية التي بدأت مع تأسيس الدولة الأردنية وولادتها عام 1921.

شُكل أول مجلس تشريعي في الأردن في 2 نيسان 1929 (دائرة المطبوعات والنشر، 1999). وفي الفترة الواقعة بين 1929- 1947 أجريت الانتخابات خمس مرات. وقد استبعدت المرأة كلياً من العملية السياسية، ولم تشكل مسألة المساواة بين الرجل والمرأة قضية سياسية أو ذات أولوية خلال تلك الفترة؛ حيث كان المجتمع الأردني مجتمعاً ريفياً يعيش 95% من سكانه في المناطق الريفية (شبيب أبو جابر، 1974).

وخلال الفترة (1947 – 1971) أجريت الانتخابات مرتين فقط، وقد توقفت الانتخابات البرلمانية بعد ذلك التاريخ لأسباب من أبرزها: احتلال إسرائيل للضفة الغربية في حرب 1967، واعتراف مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط عام 1974 بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، حيث كان أعضاء مجلس النواب ينتخبون مناصفة بين ضفتي الأردن. وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية لم يعد بالإمكان إجراء انتخابات في الضفة الغربية، ومن ثم تعطلت الانتخابات (سائد درويش، 1990)

وفي محاولة من الحكومة لسد الفراغ الدستوري الذي نشأ عن تعطيل الحياة البرلمانية بعد آخر مجلس منتخب، جدد للمجلس النيابي الأخير عدة مرات، وشكلت في الأردن في الفترة ما بين 1978 – 1984 ثلاثة مجالس استشارية وطنية من أجل تقديم المشورة للسلطة التنفيذية، وقد تألف المجلس من ستين شخصاً يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية والاجتماعية، وشاركت المرأة في هذه المجالس (وزارة الإعلام، 1985). وفي عام 1982 ارتفع العدد إلى خمسة وسبعين شخصية أردنية (علي الفتلاوي، 1996). ويرى بعض المعنيين أنّ مستوى أعضاء المجلس الاستشاري كان أعلى وأفضل مما يمكن أن تفرزه انتخابات عامة؛ حيث إنّ المجالس النيابية المنتخبة في الأردن تكون – في الغالب – قائمة على تحالفات عشائرية ومراكز القوى والنفوذ (عبد العزيز الخزاعلة، 1996).

وفي 18 نيسان 1989 وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الأردن بسبب تضاؤل المساعدات العربية، وتزايد حدة الديون الخارجية، وعجز الموازنة، وارتفاع تكاليف المعيشة بسبب الإجراءات التي قام بها البنك الدولي، والنقد الدولي، التي تمثلت برفع أسعار المواد التموينية، وترخيص السيارات، اندلعت اضطرابات اجتاحت مدن جنوب الأردن، وانتقلت إلى باقي محافظات المملكة، هذه الاضطرابات

دفعت القيادة الأردنية إلى الاستجابة للمطالب الشعبية، وعقد الانتخابات النيابية، ومحاربة الفساد، ومحاكمة الوزراء الفاسدين؛ لتعزيز أسس المشاركة في عملية صنع القرار، وفعلاً أجريت انتخابات نيابية عامة بتاريخ 1989/11/18، اقتصرت على الضفة الشرقية. ومنذ ذلك التاريخ أجريت الانتخابات النيابية أربع مرات في الأعوام (1989، 1993، 1997، 2003).

مكانة المرأة في التشريعات الأردنية:

حرص النظام السياسي الأردني على منح المرأة جميع حقوقها في مجالات الحياة كافة، وقد أكد ذلك دستور الدولة والقوانين والتشريعات الأردنية المختلفة، ومن خلال الانضمام للاتفاقيات المبرمة على مختلف المستويات، وتدعيم حقوق المرأة؛ حيث جاء في الدستور الأردني لعام 1952، ما يضمن للمرأة حق ممارسة حقوقها السياسية على قدم المساواة مع الرجل، ويعطيها حق التصويت والترشح على مستوى الانتخابات المحلية والبرلمانية، ويوفر لها فرصة كبيرة للقيام بدور فاعل في مختلف المجالات الاجتماعية والتنموية؛ حيث نصت الفقرة (1) من المادة السادسة على ما يأتي: "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق، أو اللغة، أو الدين"، كما نصت الفقرة (2) من المادة نفسها على ما يأتي: "تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين" (الدستور الأردني، 1952) ويلاحظ هنا غياب كلمة (الجنس)، وهذا الغياب يشير إلى العدالة والمساواة بين الأردنيين.

وشاركت المرأة الأردنية في المجلس الوطني الاستشاري على مدى ثلاث دورات في الفترة من 1978 – 1982، وكانت مشاركتها فيه بمعدل ثلاث إلى أربع سيدات من أصل (60) عضواً، أي ما يعادل 5% إلى 6,7% من عضويته، وهذا ما يعكس اهتمام الأردن بإشراك المرأة في عملية التنمية السياسية (لؤي بركات، 2003). وشاركت المرأة في الانتخابات التكميلية عام 1984 (نهى المعايطة، 2001). وأكد القانون الانتخابي رقم (22) لسنة 1986 أنّ الرجل والمرأة في الأردن متساويان في التمتع بالحقوق السياسية وبخاصة الحق في الانتخاب، أو الترشح للانتخابات (وزارة الداخلية، 1986).

وأكد الميثاق الوطني الأردني الصادر في كانون الأول عام 1990 تحقيق

المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين؛ رجالاً ونساءً دون تمييز (لميس ناصر، 2004). وفي عام 1992 انضم الأردن إلى اتفاقية منح الحقوق السياسية للمرأة دون تحفظات (محمد العكور، 2003).

وبتاريخ 2002/10/30 صدرت وثيقة "الأردن أولاً"، وتضمنت عشرة مفاهيم تفسر الشعار، وتوضح مقاصده في السعي إلى فتح الأبواب لسياسات وبرامج في التنمية والتربية والثقافة والإعلام، ودعت المفاهيم الأول والثاني والثالث إلى: "تنمية طاقات شباب الأردن وشاباته، وتحفيز عملهم المبدع"، وتحقيق توافق اجتماعي بين الأردنيين والأردنيات أفراداً وجماعات (جريدة الرأي، 2002). وفي عام 2003 صدر القانون المؤقت رقم (11) الذي خصص نصيباً "كوتا" للنساء في مجلس النواب (وزارة الداخلية، 2003).

مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية الأردنية:

شاركت المرأة الأردنية فعلياً لأول مرة في تاريخها في الانتخابات النيابية عام 1989، حيث ترشحت اثنتا عشرة سيدة، ولم يحالف الحظ أياً منهن، وفي انتخابات 1993 التي شهدت تغيير نظام الانتخاب من القائمة المفتوحة إلى نظام الصوت الواحد، فازت سيدة واحدة من بين ثلاث سيدات ترشحن في تلك الانتخابات، وذلك عن المقعد الشيشاني، والشركسي في الدائرة الثالثة في عمان، وقد شهدت انتخابات عام 1997 مشاركة نسائية أكثر مما كانت عليه سابقاً، حيث ترشح سبع عشرة امرأة، لم يحالف الحظ أياً منهن، فيما فازت السيدة نهى المعايطة في الانتخابات التكميلية للمقعد الشاغر في مجلس النواب الثالث عشر التي جرت في شهر آذار عام 2001، وذلك عن طريق اقتراع النواب.

أما ما يتعلق بالانتخابات البرلمانية للمجلس الرابع عشر 2003، فبلغ عدد الإناث اللواتي ترشحن للانتخابات النيابية (54) مرشحة مقابل (711) مرشحاً من الذكور، وقد ترشحت النساء في (27) دائرة انتخابية من أصل (45) دائرة انتخابية، تنافسن فيها مع (516) ذكراً، أي بنسبة 7,6 % من مجموع المرشحين. ويلاحظ أن المرشحة الواحدة كانت تنافس ما يزيد على (30) ذكراً في بعض الدوائر الانتخابية، إضافة إلى منافستها للإناث المسجلات في الدائرة نفسها. وقد أسهم هذا الوضع بتشتت الأصوات، وحرمان المرأة من الفوز في الانتخابات، وبخاصة في المناطق التي يغلب عليها الطابع العشائري في الريف والبادية. وقد بلغ عدد النساء اللواتي

ترشحن للمرة الأولى (43) مرشحة، أي ما نسبته (88%) من مجموع المرشحات. أما اللواتي ترشحن للمرة الثانية فكن (4) مرشحات، في حين بلغ عدد اللواتي ترشحن ثلاث مرات (مرشحتين)، ولم يحالف الحظ أياً منهن في الفوز.

وأظهرت النتائج أنّ الإناث الـ (54) اللواتي ترشحن في جميع الدوائر الانتخابية قد حصلن على (38122) صوتاً في الانتخابات؛ أي ما نسبته 4 % من مجموع أصوات الناخبين، في حين حصل الذكور على (942078) صوتاً؛ أي ما نسبته 96% من مجموع الأصوات. وكشفت النتائج أيضاً أن متوسط عدد الأصوات في الدوائر الانتخابية التي ترشحت فيها الإناث قد بلغ (36116) صوتاً، أما متوسط عدد الأصوات في الدوائر التي لم تترشح فيها الإناث فقد بلغ (16667) صوتاً؛ مما يعني أنّ مشاركة المرأة وترشحها واقتراعها قد أحدث تفاعلاً وزيادة ملموسة في الإقبال على التصويت في هذه الدوائر؛ حيث بلغت الزيادة في عدد المقترعين والمقترعات (19,449) ألفاً على عدد المقترعين في الدوائر الانتخابية التي لم تترشح فيها النساء واقتصر الترشيح فيها على الذكور فقط. (حسين الخزاعي، 2005).

هذا، وعلى الرغم من عدم فوز الإناث في الانتخابات البرلمانية، فإنّ بعضهن حصل على نتائج متقدمة من حيث الترتيب في الدوائر الانتخابية، وفزن من خلال الكوتا النسائية؛ فمن خلال تحليل نتائج الانتخابات تبين للباحث أن مرشحة حزب جبهة العمل الإسلامي في محافظة الزرقاء حصلت على الترتيب الرابع من بين تسعين مرشحاً، ولم يسعفها الحظ في دائرتها الانتخابية في الفوز علماً بأنّ الفارق بينها وبين النائب الذي فاز في الانتخابات واحد وخمسون صوتاً فقط. أما الدكتورة فلك الجمعاني فقد حصلت على الترتيب السادس في دائرتها الانتخابية (لواء ذيبان)، وتقدمت على أحد عشر مرشحاً من الدائرة نفسها، أما المرشحة أدب السعود فقد حصلت على الترتيب التاسع من بين ثلاثة وثلاثين مرشحاً للانتخابات في محافظة الطفيلة، وحصلت ناريمان الروسان على الترتيب السابع من بين ثلاثة عشر مرشحاً في الدائرة الانتخابية نفسها (حسين الخزاعي، 2004 ب).

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1 – ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للإناث اللواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية للمجلس الرابع عشر التي أجريت في الأردن عام 2003.

2 – ما المعوقات التي تحول دون فوز المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات للانتخابات البرلمانية للمجلس الرابع عشر التي أجريت في الأردن عام 2003.

3 – ما الخطوات والبرامج العملية التي تساعد عملية فوز المرأة وتدعمها في الانتخابات ووصولها إلى البرلمان.

الدراسات السابقة:

نالت دراسة مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في معظم دول العالم، ونظراً لأهميتها في إعطاء صورة عن هذا الموضوع فإننا نتناول بعض هذه الدراسات مرتبة من العالمية إلى العربية، فالأردنية على النحو التالي:

– دراسة (El-Bakri, 1983). وهي بعنوان "مظاهر مشاركة النساء في الحياة السياسية في السودان "كشفت الدراسة أن هناك فروقاً في مشاركة المرأة في الحياة السياسية بحسب الأقاليم؛ حيث إن المرأة في الإقليم الشمالي حصلت على حقوقها السياسية، وتشارك بفعالية في الحياة السياسية، أما في الإقليم الجنوبي فلا تشارك في ذلك.

– دراسة سكارد (Skard, 1983). هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تقف عائقاً دون زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية. واستخدمت العينة (3000) امرأة من العاملات في مهن مختلفة.

وخلصت الدراسة إلى أنّ أهم العوائق التي تقف أمام زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية تتمثل في عدم ترشيح المرأة للعمل في المراكز الحكومية الرفيعة، والمجالات السياسية المختلفة، والأحزاب السياسية، وفي وجود نقص في وعي المواطنين بأهمية دور المرأة في الحياة الديمقراطية، وغياب الدعم المالي للمرأة.

– دراسة سينيو (Seneau, 1989). وشملت الدراسة كل دول أوروبا الغربية، وهدفت إلى تحديد الطرق التي تشجع من خلالها النساء لإثبات وجودهن، ووضع الضمانات اللازمة التي تصون حقوقهن ومشاركتهن في الحياة السياسية. وخلصت الدراسة إلى اقتراح بعض الأساليب لتحقيق توازن القوى بين الرجال والنساء في السياسة، منها:

1- الاهتمام بتثقيف المواطنين لكي يعرفوا حقوقهم وواجباتهم ويؤمنوا بتقسيم الأدوار، والحرية بين الجنسين.

2- إحداث التغيير في السياسة الانتخابية لكي تكون أكثر عدلاً وديمقراطية وإتاحة الفرصة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة، وخلق الكوادر الوطنية لخدمة الديمقراطية، وإتاحة الفرصة للمرأة لتولي المناصب السياسية العالية.

- دراسة محمد سيد فهمي، (1994). وهي بعنوان "معوقات مشاركة المرأة في النشاط السياسي". هدفت الدراسة إلى تعرف المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط السياسي، وتقدير درجة حدتها وشدتها في مصر.

شملت عينة الدراسة (100) عضوة من عضوات لجان المرأة في الأحزاب السياسية بمحافظة الإسكندرية، وهن على النحو الآتي: (68) سيدة من الحزب الوطني، (13) سيدة من حزب الوفد، (4) سيدات من حزب الأحرار، (8) سيدات من حزب التجمع، (6) سيدات من حزب الأمة، وسيدة واحدة من حزب الخضر. كما اختيرت (100) سيدة من غير المشاركات في النشاط السياسي، ليصبح مجموع العينة (200) مفردة. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- العادات والتقاليد المصرية تقف عائقاً أمام مشاركة المرأة في النشاط السياسي. وكان ذلك رأي 90% من المشاركات، و 57% من غير المشاركات، وكشفت الدراسة أن 43%من المشاركات، و24% من غير المشاركات يعتقدن أنّ العادات والتقاليد تعد المرأة ربة منزل، وتحصر العمل السياسي في الرجل.

2- أجمع 70% من المشاركات وغير المشاركات على وجود تفرقة بين الرجل والمرأة داخل المجتمع المصري؛ مما انعكس بصورة سلبية على مكانة المرأة، وضعف مشاركتها في الانتخابات النيابية.

3- خلصت الدراسة إلى أنّ (83%) من المشاركات وغير المشاركات أكدن أنّ الأزواج لا يمنعون مشاركة المرأة في النشاط السياسي.

- دراسة نادر سعيد، (2004). وهي بعنوان "النساء الفلسطينيات والانتخابات". هدفت الدراسة إلى مقارنة نتائج أول تجربة انتخابات تشريعية فلسطينية تجرى على أرض فلسطين عام 1996، مع نتائج التجربة الأردنية في الانتخابات. وخلصت الدراسة إلى أنّ تجربة الانتخابات الفلسطينية التشريعية تناقض مقولة " النساء عدوات النساء " التي يتخذها البعض وسيلة لتبسيط عمق

المعوقات في وجه النساء في مجال الانتخابات. واستناداً إلى ذلك فقد ترشح للانتخابات (27) امرأة فلسطينية، فاز منهن خمس مرشحات بعضوية المجلس التشريعي، وهن: حنان عشراوي، ودلال سلامة، وانتصار الوزير، وراوية الشوا، وجميلة صيدم، أما في حالة الانتخابات الأردنية فقد فازت امرأة واحدة فقط على حساب الأقليات (الشركس)، وهي توجان فيصل، من بين ثلاث نساء ترشحن للانتخابات في عام 1993.

– دراسة حمد العجمي، (1999). وهي بعنوان "المرأة الكويتية والمشاركة السياسية". وهي دراسة نظرية وميدانية، تناولت مفهوم المشاركة الشعبية والسياسية، والأبعاد الاجتماعية لموضوع المشاركة السياسية ودوافعها وأشكالها المباشرة وغير المباشرة، كما تناولت لمحة عامة عن مكانة المرأة في العصور القديمة والمشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر الإسلام، والمشاركة السياسية للمرأة العربية. وأجريت الدراسة الميدانية على عينة من طلاب جامعة الكويت ذكوراً وإناثاً. لذلك نستطيع أن نتلمس ذلك الحس النوعي (gender) الذي يعكس التباين بين اتجاهات النساء والرجال نحو المشاركة السياسية والقضايا المتصلة بها.

وخلصت الدراسة إلى أن المرأة الكويتية عبرت – من خلال عينة الإناث في البحث – عن قضايا كثيرة مثل: التمتع بالحقوق السياسية، وضرورة المشاركة الاجتماعية والسياسية؛ حيث بينت النتائج أن المرأة الكويتية لا تمارس الآن دوراً فعالاً في المشاركة، لذلك تطمح إلى دخول البرلمان، وتفضل أن تتعدى المشاركة السياسية حق التصويت إلى الترشح وتقلد المناصب السياسية، وأن طبيعة المرأة لا تتعارض مع العمل في المجال السياسي، بل إن مشاركتها السياسية ذات آثار إيجابية على المجتمع الكويتي، وبينت نتائج الدراسة أيضاً أن إجابات الذكور تختلف اختلافاً ملحوظاً عن الإناث؛ حيث إن 74% من الذكور لا يوافقون على ضرورة دخول المرأة إلى البرلمان، كما ينظرون إلى أن طبيعة المرأة تتعارض مع ممارسة العمل السياسي. ولكن بشكل عام يرى معظم أفراد عينة الدراسة ضرورة المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة، وإن كانت الإناث أكثر إدراكاً لهذه الضرورة، وذلك يعني أن المشاركة السياسية للمرأة تمثل مطلباً أساسياً عند أفراد عينة البحث. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات تتناول اتجاهات صفوة المثقفين في المجتمع تجاه المشاركة السياسية للمرأة، وبخاصة حول اتجاهات الفئات الاجتماعية المختلفة

نحو المشاركة السياسية للمرأة، والعمل على تطوير المناهج الدراسية لتسهم في تنمية الوعي السياسي، وتعزيز دور المرأة في الجمعيات والنقابات.

– دراسة وضحى السويدي، (1999) . وهي بعنوان "المرأة القطرية والتجربة الديمقراطية". هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشاركة المرأة القطرية في أول انتخابات تجرى في دولة قطر، لأول مجلس بلدي مركزي منتخب، من واقع دراسة حالة لتجربة شخصية خاضتها الباحثة، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1 – شكلت نسبة النساء المقيدات في جداول الناخبين 45%، وهذا يبين مدى تفاعل المرأة القطرية مع تجربة الانتخابات، وشكلت نسبة المقترعات 77,4% من مجمل المسجلات، مقابل 81% من الذكور.

2 – شكلت نسبة المرشحات 3% من جملة أعداد المرشحين.

3 – أدت منظومة القيم، والتقاليد، والعادات الاجتماعية، التي تتلاقى مع خصائص الثقافة السياسية في المجتمع القطري دوراً مهماً ومؤثراً في مدى قبول المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة، وكانت السبب في عدم فوز المرأة القطرية في الانتخابات، على الرغم من حصولها على مركز متقدم، حيث حققت الترتيب الثاني مع المنافسين لها في الدائرة الانتخابية.

– دراسة مركز البحرين للدراسات والبحوث، (2004). وهي بعنوان "تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية: اتجاهات المجتمع البحريني". هدفت الدراسة إلى تحديد اتجاهات المجتمع البحريني نحو المشاركة السياسية للمرأة، ورصد تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية، وتحديد أسباب إخفاق التجربة الانتخابية التي خاضتها المرأة البحرينية سنة 2002. شملت الدراسة عينة مكونة من (1000) مفردة من المتطوعين (ذكوراً وإناثاً)، سحبت باستخدام أسلوب العينة العنقودية من المحافظات الخمس في البحرين، وهي دراسة وصفية تحليلية استخدمت أسلوب المسح الاجتماعي، وتوصلت إلى النتائج التالية:

1 – ذكر (72%) من أفراد العينة عدم موافقتهم على أن التمثيل السياسي يعد مطلباً وطنياً، وهذا يدل على عدم إدراك أهمية دور المرأة في المشاركة السياسية جنباً إلى جنب مع الرجل.

2 – ذكر (78%) من الذكور عدم موافقتهم على أن تصويت المرأة يجب أن يكون قراراً شخصياً، وأكدوا أن الرأي والتوجيه يجب أن يكونا من الرجل.

– دراسة حلمي ساري، (1993). وهي بعنوان "الجماعات المرجعيّةُ ودَورُها في السّلوك الانتخابي". هدفت الدراسة إلى تحليل بناء الجماعات المرجعيّة وقوتها في المجتمع الأردني من خلال تأثيرها على تشكيل اتجاهات الناخبين، وتوجيه سُلوكهم الانتخابيّ في الحملة الانتخابية لعام 1989. اختار الباحث عينة حصصية تألفت من (650) طالباً وطالبة من كليات الجامعة الأردنية ممن شاركوا فعلاً في عملية الانتخابات، ويمثلون جميع القطاعات الاجتماعية التي يتألف منها المجتمع الأردني: (الحضري، والريفي، والبدوي). وخلصت الدراسة إلى تأثير الوالدين في جميع القطاعات؛ إذ كان أقوى هذه التأثيرات، وتلاه تأثير الإخوة الأكبر سناً في الأسرة، ثم تأثير وجهاء القرية. أما على مُستوى الجنس فإن امتثال الإناث للجماعات المرجعية كان أقوى من امتثال الذكور في القطاعات كافة.

– دراسة شتيوي والداغستاني، (1994). وهي بعنوان "المرأة الأردنية والمشاركة السياسية". هدفت الدراسة إلى تعرف اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو دور المرأة الأردنية في المجتمع وفي الحياة السياسية. وتكونت عينة الدراسة من (1000) أسرة، شملت (2050) مستجيباً، منهم (1018) من الذكور و (1032) من الإناث، تمثل سكان المملكة. وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

1– 77% من الذكور و78,39% من الإناث يعتقدون أنّ الرجل لديه قدرة أكبر من المرأة على العمل السياسي.

2– 52% من المبحوثات أفدن أنّ اختيار المرشح كان قرارهنّ دون التأثير عليه من أحد، في حين أفادت (35%) بأنّ القرار كان بيد أحد أفراد الأسرة، و(6%) بأنّ القرار كان بيد الأقارب من غير أفراد الأسرة.

3 – في حال تساوي مرشحين أو تنافسهما في الدائرة الانتخابية؛ أحدهما رجل والآخر امرأة علماً بأنّ كلاً منهما يتمتع بالكفاءة، والقدرة، أفاد (68,5%) من المستجوبين بأنهم سيختارون الرجل، و (21,6%) أنهم سيختارون المرأة.

– دراسة بارعة النقشبندي، (2000). وهي بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية لطالبات قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية". وبينت نتائج الدراسة، التي شملت (160) طالبة، أن المشاركة السياسية للطالبات خارج الجامعة ما زالت محدودة، وأن المناخ الديمقراطي، والاستقرار السياسي في الأردن، لم يدفعا بالطالبات إلى زيادة

المشاركة السياسية، ويعزى ذلك إلى التحفظ والحذر، وضعف انتماء الطالبات للأحزاب السياسية في الجامعات الأردنية، وضعف تأثير المناهج الدراسية التي تدرس للطلبة في أقسام العلوم السياسية.

– دراسة فاطمة الصمادي (2004). وهي بعنوان "نساء في معترك السياسة". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وجهة نظر النساء المنتسبات للأحزاب وآرائهن، ومعرفة دور المرأة في الأحزاب السياسية الإسلامية، من خلال حزبين بارزين على ساحة العمل السياسي الإسلامي، وهما: حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني، وحزب الله اللبناني، وطبقت الدراسة على عينة شملت (100) امرأة؛ بواقع (50) امرأة لكل حزب، اخترن باستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة، وكانت طريقة المقابلة الشخصية والملاحظة والاستبانة أهم أدوات الدراسة، واستخدمت الباحثة منهج تحليل المضمون لمعرفة توجهات النساء في كلا الحزبين، والمنهج التاريخي لرصد نشأة هذين الحزبين والظروف التي أحاطت ورافقت كلاً منهما، وخلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن القول بوجود رأي فقهي واحد تجاه مشروعية العمل السياسي للمرأة ومجالاته، وبقدر ما تشكل الآراء الفقهية المحرمة لمشاركة المرأة معوقاً رئيساً لحركتها ونشاطاتها، تكون الآراء الفقهية التي تبيح المشاركة وتنظر لها داعماً قوياً تستند إليه النساء اللواتي يحملن الرؤية الإسلامية تجاه الكون والحياة. وإن مشكلة المرأة لا تكمن في النص الديني، وإنما في بعض المرجعيات الفقهية التي تفسر النص وتصدر أحكاماً تأخذ صفة القطع والإلزام بناء على اجتهادات فقهية، هناك من يخالفها بصورة واضحة. وعن الهدف من الانخراط في الأحزاب السياسية أظهرت الدراسة أن إرضاء الله تعالى جاء في المرتبة الأولى، والإيمان بمبادئ الحزب في المرتبة الثانية، وضرورة بناء مجتمع إسلامي جاء في المرتبة الثالثة، والإيمان بضرورة العمل السياسي للمرأة احتل المرتبة الرابعة، وأن (12%) من المنتسبات لهذين الحزبين لا يوجد لديهن تجارب حزبية مسبقة، و(71%) منهن راضيات عن موقع المرأة في الحزب، وترتفع نسبة الرضا عند النساء في حزب الله إلى (86%) مقابل (56%) عند حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني، وأظهرت النتائج أيضاً أن (68%) من النساء في كلا الحزبين يؤيدن ترشح المرأة للانتخابات. ويتفق الباحث مع هذه النتائج؛ لأنها ترجمت عملياً في الانتخابات البرلمانية في الأردن، ومكنت المرشحة الإسلامية حياة مسيمي مرشحة حزب جبهة العمل الإسلامي من الحصول على المرتبة الأولى في عدد الأصوات بين النساء

اللواتي ترشحن للانتخابات. وهذه النتيجة تؤكد أن حزب الإخوان المسلمين أقوى حزب في الأردن من حيث التنظيم والإدارة والالتزام (جريدة الشاهد الأسبوعية، 2006 أ).

الإطار النظري:

يستند الإطار المرجعي لهذه الدراسة إلى نظريتين، هما:

أولاً – نظرية الصراع الثقافي Culture Conflict Theory:

انطلقت هذه الدراسة من أبجديات نظرية الصراع الثقافي لتحليل طبيعة الصراع بين المفاهيم الثقافية والقيم الاجتماعية القديمة وتلك الحديثة المحددة لدور المرأة. "فقد ساد المجتمع لفترة طويلة قيم اجتماعية ومفاهيم ثقافية تمجد دور المرأة كأم وزوجة " (Sorokin, 1947). وعلى الرغم من أهمية هذا الدور فإنه اقتصر على المحيط الأسري فقط وأُغفلت أدوارها في الحياة الاجتماعية، وعلى الرغم من انتشار تعليم المرأة وتقلدها مناصب قيادية اجتماعية واقتصاديـة، وتقبل دورها في الحياة الاجتماعية من جانب الكثير من الرجال والنساء، فإن النظرة القديمة إليها مازالت راسخة في أذهان بعض أفراد المجتمع (محمد عاطف غيث، 1987). وقد أثرت هذه النظرة على تقبل بعض النساء والرجال مشاركتها السياسية التي كفلها لها الدستور الأردني والقوانين والتشريعات في مختلف المجالات التنموية، والتي أصبحت لاحقاً حقاً تدعمه المنظمات الدولية والإقليمية لأهميته في تحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة، وتؤكد أن أدوارها الحديثة لا تتعارض مع أهمية دورها بوصفها أماً وزوجة بل تزيد من كفاءتها لممارسة هذه الأدوار.

هذا الصراع بين المفاهيم الثقافية والقيم الاجتماعية القديمة المحددة لدور المرأة وتلك الحديثة سيزول تدريجياً، إذا ما بذلت الجهود من قبل الجمعيات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني، لتوضيح عدم التعارض بين هذه الأدوار، واتجه التركيز إلى أن تقوم المرأة بمخاطبة فئات المجتمع كافة.

ثانياً – نظرية المشاركة Citizen Participation: ويمكن أن نستفيد منها في دراستنا على النحو التالي:

تستمد مشاركة أفراد المجتمع في الحياة السياسية والاجتماعية أساسها النظري من النظرية الديمقراطية الكلاسيكية، وتتضح جذور مشاركة المواطنين من

خلال قيمة الحرية الفردية، وحق تقرير المصير. والمنطق الكامن وراء مساعدة الناس في أن يصوغوا حياتهم من خلال صياغتهم للمجتمع الذي يقيمون فيه يرجع إلى الأيديولوجية الديمقراطية التي تتيح الفرصة أمام الناس للمشاركة في اتخاذ القرارات المؤثرة في حياتهم. وإنّ مشاركة المواطنين تزيد من ثقة المجتمع في نفسه، ويأتي ذلك من خلال الممارسة، حيث تتيح عملية المشاركة نفسها تنمية القدرة على التضامن، وتزيد من روح التعاون في المجتمع (Seneau, 1989).

إنّ مشاركة المرأة في الحياة السياسية تؤدي إلى تنمية المجتمع؛ لأنها عملية ذاتية تبدأ من الداخل متمثلة في الاستعداد الفطري والرغبة الكامنة في تحقيقها، ومن ثم تحقيق الأهداف العامة للمجتمع والمشاركة في اتخاذ قراراته المصيرية (Guerin, 1971). فالقرارات التي تنبع من داخل المجتمع، وتعبر عن احتياجات أفراده ومشكلاتهم يتحمل أعضاؤه مسؤولية تنفيذها (محمد قاسم، 1989).

ويشير البعض إلى أنّ من بين مقومات المشاركة توافر درجة مناسبة من الوعي الاجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع بمشكلاتهم وقضاياهم واحتياجاتهم غير المشبعة، كذلك توافر الرغبة لدى أهالي المجتمع في العمل الجماعي المشترك دون تفرقة وتحمل مسؤولية قراراتهم المصيرية (علي الفتلاوي، 1996).

منهجية الدراسة:

مجتمع الدراسة:

اعتمدت الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي الشامل لمجتمع الدراسة المتمثل في الإناث اللواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية لعام 2003 والبالغ عددهن (54) مرشحة، يمثلن مختلف محافظات المملكة. كما اعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية التي نشرتها أو تحتفظ بها وزارة الداخلية الأردنية حول نتائج تلك الانتخابات، حيث قام الباحث بدراسة هذه البيانات الكمية، وتفريغها، وتبويبها، ومقارنتها بالتحديات التي أوردتها المرشحات للانتخابات البرلمانية، التي حالت دون فوزهن ووصولهن إلى البرلمان.

أداة الدراسة وثباتها:

للحصول على المعلومات والحقائق ووجهات النظر المختلفة، استخدم الباحث الاستبانة أداة لدراسة المشكلة موضوع البحث، وتضم الاستبانة (21) فقرة، وزعت

على ثلاثة أجزاء؛ يتضمن الجزء الأول البيانات الأساسية، وهي (العمر، المهنة، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية، مكان الإقامة، الديانة). فيما يتضمن الجزء الثاني (13) فقرة لمعرفة مدى مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، ويتضمن الجزء الثالث فقرتين أساسيتين، تسلطان الضوء على التحديات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان، والبرامج العملية المقترحة من وجهة نظر اللواتي ترشحن للانتخابات لتحقيق ذلك.

وللتحقق من صلاحية الاستبانة للدراسة عرضت في مراحل الإعداد على خمسة محكمين مختصين في مجالات (العلوم السياسية، دراسات المرأة، علم الاجتماع السياسي، الدراسات الاجتماعية، رئيس اتحاد المرأة الأردنية)، وأخذ بالملاحظات التي أبديت، وأجريت بعض التعديلات قبل إقرارها بصورتها النهائية وإجراء المقابلات مع مجتمع الدراسة (راجع الملحق). واستخدم الباحث للتحقق من صدق الأداة وثباتها أسلوب الاختبار وإعادة الاختبار؛ فقد وزع منها (10) استبانات، وبعد أسبوعين وزعت الاستبانات مرة أخرى، واستخرج معامل الارتباط (بيرسون) حيث بلغ (89%)، وهذا يدل على معامل ثبات مرتفع للاستبانة، ويحقق أغراض الدراسة. (الاستبانة بعد التعديل النهائي مرفقة بالملحق).

تحليل الدراسة الميدانية ونتائجها:

نتائج السؤال الأول: ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية للمجلس الرابع عشر؟

دلت النتائج – كما يتضح من جدول (1) – على تقارب العمر بين المرشحات، حيث إن نصفهن (51,9%) أعمارهن في الفئتين العمريتين (40–44) (45–49)، وإن المتخصصات بالآداب والمحاماة يشكلن (52%) تقريباً، وشارك بالانتخابات مرشحات مستواهن التعليمي ثانوية فأدنى (بدون تخصص). كما دلت النتائج على أن المرشحات اللواتي مستواهن التعليمي (بكالوريوس) يشكلن أعلى نسبة تعليمية (40,7%)، وهناك مرشحات مستواهن التعليمي دكتوراه وماجستير ودبلوم عال، وتوضح النتائج أيضاً أن فئة المتزوجات أكثر الفئات الاجتماعية ترشحاً للانتخابات (68,5%)، تليها فئة العازبات، ثم الأرامل، فالمطلقات. ونستنتج من بيانات هذا الجدول أن الباب كان مفتوحاً للمشاركة في مختلف الأعمار والفئات والتخصصات

والمستويات التعليمية، وهذا مؤشر إيجابي على مشاركة جميع فئات المجتمع وخصائصه.

أما بخصوص المشاركة السياسية فالبيانات الواردة في جدول (2) تبين أن نسبة المنتسبات للأحزاب السياسية متدنية جداً؛ حيث تبلغ (7,4%)، وهذا يتطابق مع حجم مشاركة الأردنيين في الأحزاب، وهي مشاركة متدنية جداً، في حين أن نسبة المنتسبات للمنظمات غير الحكومية وذات الصبغة الاجتماعية والتطوعية والتنموية كانت في المرتبة الأولى (تجمع لجان المرأة 48,1%)، ويلاحظ وجود مرشحات غير منتسبات لأي حزب أو تجمع نسائي، وهن يشكلن (24,2%)، وهذا يقلل من إمكانية التصويت للمرأة كونها غير معروفة، ولا تشارك في النشاطات العامة والتطوعية. وتبين البيانات أيضاً أن (88,9%) اشتركن لأول مرة بالانتخابات، وأن (93,6%) لا يوجد لديهن خبرة ومهارة في إدارة العملية الانتخابية والاتصال مع الناخبين، ويبين جدول (3) أن (88,9%) ترشحن للانتخابات بدافع شخصي، وأن الرجل شارك في إدارة العملية الانتخابية والاقتراع للمرأة. وأن (62,5%) لم يواجهن معارضة للترشح، أما اللواتي واجهن معارضة من قبل الإخوة والأخوات وأفراد الأسرة فكانت المعارضة تنبع من الخوف عليهن من الفشل فقط، وتبين نتائج الجدول أن (74,1%) يؤيدن بقاء قانون الكوتا إذا تغيرت طريقة حسابها لتكون أكثر عدالة ومساواة وتمثيلاً للأردن من خلال جعل الأولى على كل محافظة هي المقياس لحساب الكوتا وزيادة عدد المقاعد إلى (12) مقعداً للنساء في البرلمان. وعارض بقاء الكوتا (25,9%) من المرشحات للانتخابات. ولاحظ الباحث أن نائبتين من اللواتي عارضن الكوتا هما عضوتان في البرلمان، وفازتا وفق نظام الكوتا. ويعود السبب في موقفهما إلى ارتباطهما المعلن بالأحزاب السياسية التي لا تؤيد نظام الكوتا.

جدول (1)
الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسيدات اللواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية

المتغير			المتغير		
العمر بالسنوات	العدد	النسبة	المهنة	العدد	النسبة
30 – 34	1	3,5	طبيب أسنان	1	3,5
35 – 39	7	13,0	محامية	9	16,7
40 – 44	13	24,1	آداب	14	25,9
45 – 49	15	27,8	علوم	3	5,5
50 – 54	10	18,5	زراعة	1	3,5
55 – 59	5	9,3	إدارة ومحاسبة	5	9,3
60 فأعلى	3	5,5	تربية	6	11,1
المجموع	54	%100	علوم سياسية	1	3,5
المستوى التعليمي			صيدلة	1	3,5
أقل من الثانوي	2	3,7	(بدون تخصص)	10	18,5
ثانوي	7	13,0	علم اجتماع	1	3,5
دبلوم متوسط	9	16,7	صحافة	1	3,5
بكالوريوس	22	40,7	هندسة	1	3,5
دبلوم عال	2	3,7	المجموع	54	100,0
ماجستير	8	14,8			
دكتوراه	4	7,4	الحالة الاجتماعية		
المجموع	54	100,0	أعزب	12	22,2
الديانة			متزوج	37	68,5
مسلم	51	94,5	مطلق	2	3,7
مسيحي	3	5,5	أرمل	3	5,5
المجموع	54	100,0	المجموع	54	100,0

جدول (2)

توزع المرشحات للانتخابات البرلمانية بحسب المشاركة في الأحزاب والتجمعات النسائية وعدد مرات الترشح

اسم الحزب أو التجمع النسائي	العدد	النسبة	عدد مرات الترشح	العدد	النسبة
تجمع لجان المرأة	26	48,2	مرة واحدة	48	88,9
الاتحاد النسائي	8	14,8	مرتين	4	7,4
اتحاد المرأة الأردنية	2	3,7	ثلاث مرات	2	3,7
اتحاد الكتاب	2	3,7	المجموع	54	100
غير منتسبة لأي حزب أو تجمع نسائي	13	24,2	**وجود خبرات حول العملية الانتخابية**		
منتسبة لحزب سياسي	4	7,4	يوجد	4	7,4
كانت منتسبة وانسحبت	1	1,9	لا يوجد	50	93,6
المجموع	54	100,0	المجموع	54	100

جدول (3)

توزع المرشحات للانتخابات البرلمانية بحسب الدافع للترشح ومشاركة الرجل في الاقتراع للمرأة ومشاركته في الحملة الانتخابية والجهات التي كانت تعارض الترشح

دوافع الترشح للانتخابات البرلمانية	العدد	النسبة	مشاركة الرجل في الحملة الانتخابية	العدد	النسبة
دافع شخصي	48	88,9	شارك	52	96,3
قرار حزبي	1	1,9	لم يشارك	2	3,7
إجماع عشائري	5	9,2	المجموع	54	100
أخرى	–	–	**مشاركة الرجل في انتخاب المرأة**		
المجموع	54	100	شارك	33	61,1
وجود معارضة للترشح			لم يشارك	21	38,9
يوجد	20	37,1	المجموع	54	100
لا يوجد	34	62,9	**الجهة التي عارضت الترشح**		
المجموع	54	%100	الزوج	4	7,4
هل تؤيدين الكوتا النسائية			الإخوة والأخوات	10	18,5
نعم	–	–	الوالد والوالدة	1	1,8
لا	14	25,9	العشيرة	5	9,2
أؤيد بقاء الكوتا مع تغييرها للأفضل	40	74,1	لا توجد معارضة	34	62,9
المجموع	54	100	المجموع	54	100

نتائج السؤال الثاني: ما المعوقات التي تحول دون فوز المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات للانتخابات البرلمانية؟

استناداً إلى تحليل نتائج الدراسة تبين أن المعوقات تتمثل فيما يلي:

أولاً – التنافس والتعصب العشائري: تولي العشائر الأردنية اهتماماً كبيراً لموضوع الانتخابات، سواء على المستوى البرلماني أو المحلي (البلديات) إلا أن اللافت للانتباه هو الاهتمام غير المسبوق للعشائر الأردنية في انتخابات عام 2003؛ فقد اتسم بتحرك سريع للعشائر في هذه الانتخابات يلخصها الباحث بالخطوات التالية:

1 – اتباع المنهج الديمقراطي من قبل العشائر الكبيرة، لإقرار المرشح الكفء القادر على المنافسة وتمثيل العشيرة بصورة مشرفة في البرلمان؛ فقد تغير الزمن الذي كان فيه شيخ العشيرة يسيطر على توجهات العشيرة، وأخذت عملية الفرز العشائري شكلاً ديمقراطياً؛ حيث لجأت العشائر إلى إجراء انتخابات فرعية تمهيدية غير رسمية بين أبنائها الراغبين في الترشح، ومعظمهم من الذكور، وغالباً ما ينصاع أبناء العشيرة إلى دعم المرشح الذي أفرزته الانتخابات الداخلية في العشيرة، ويقدمون له الدعم الانتخابي الذي يمكنه من الوصول إلى قبة البرلمان، وحضر الباحث عمليتي فرز عشائري؛ الأولى كانت في محافظة إربد في شمال الأردن بتاريخ 2003/6/15، والثانية يوم 2003/6/16 في محافظة الكرك في جنوب الأردن، وبهذه الطريقة الديمقراطية قطع الطريق أمام الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمرأة الأردنية، ولا سيما أن هذه المرحلة بدأت مبكرة (قبل سنة من إجراء الانتخابات). إضافة إلى عدم تقبل الرجل – وبخاصة في المناطق الانتخابية ذات البعد العشائري – لخروج صوت المرأة خارج نطاق العشيرة، ويوجد حسابات دقيقة، ومتابعة من قبل المرشحين للمقترعين، وحصر عدد الذين لم يشاركوا في التصويت، أو تخلفوا عنه لمصلحة مرشح العشيرة. فالسيدة التي لا تشارك، أو تمنح صوتها لمرشح خارج العشيرة، تعرض نفسها للوم والعتب، وساعد زواج الأقارب وانتشاره في المناطق الريفية والعشائرية برصد الأصوات ومتابعتها من قبل المرشحين، وتتجاوز نسبة زواج الأقارب (60%) في هذه المناطق و(41%) على مستوى المملكة، وذكر لي المرشح للانتخابات النيابية زيد الزريقات – من محافظة جرش – أن جميع المسجلين للاقتراع الذين سيمنحوني أصواتهم قد حضروا لمراكز الاقتراع باستثناء سيدة واحدة موجودة الآن في

المستشفى (زيد الزريقات، 2003). ويرى علي الشرعة نائب بدو الوسط في الأردن " أنّ طبيعة المجتمع الأردني عشائري، ولا يمكن له أن يفرز سيدة أنثى لتكون نائباً (جريدة المحور الأسبوعية، 2004). ويؤكد كل من محمد ومنذر الدجاني قوة الروح القبلية والعصبية والعشائرية في الأردن (محمد ومنذر الدجاني، 1993). في الوقت الذي لم تزل فيه المرأة العربية أسيرة النظرة الذكورية والثقافة التمييزية، وما زالت مكاسبها – وإن أصبحت وزيرة هشة – معرضة للانتكاسة بإرادة الرجل وحده، وما زالت المرأة محكومة بموروث ثقافي ينتقص منها، وينظر إليها على أنها قاصر وبحاجة إلى ولي ووصي يراقبها ويوجهها ويحميها (عبد الحميد الأنصاري، 2006). وبتاريخ 15/6/2003؛ أي قبل الانتخابات النيابية بثلاثة أيام وخلال زيارة الباحث لمحافظة عجلون، شاهد عملية حشد لجميع أفراد إحدى العشائر من محافظة عجلون في قاعة كبيرة، وطلب منهم أن يعيدوا القسم الذي يلقيه عليهم أحد شيوخ العشيرة، المتمثل في التصويت فقط لابن العشيرة، ثم قام الشيخ بتلاوة القسم واضعاً يده على القرآن الكريم والجميع يردد القسم من بعده.

2 – أسهم القانون الانتخابي (الصوت الواحد) في وضع الناخب أمام خيار واحد، فإما أن يكون حزبياً، أو يعلن انتماءه للعشيرة، وكان الاختيار للعشيرة؛ لما تتمتع به من قوة تصويتية، وهناك مرشحون أخفوا حزبيتهم وتجاهلوها؛ لأن ترشيحهم من قبل العشيرة أقوى، والعشائر لا تفضل الأحزاب السياسية، وتنفر من المنتسبين لها.

3 – استطاعت العشائر أن تقدم مرشحين على مستوى عال من الثقافة والعلم؛ فكان هناك (13%) حملة دكتوراه، (16%) ماجستير، (48%) بكالوريوس ودبلوم عال، واتجه التركيز إلى الكفاءة، والخدمة في مجال العمل العام، وبخاصة العسكري، والأمني، والحكومي، وإلى من شغلوا مراتب عليا في الدولة، وكان الكثير منهم على سعة من الثقافة السياسية (جريدة الرأي الأردنية، 2005). وهذه المتطلبات يبحث عنها أي ناخب، لذلك لم يكن هناك مخرج لكثير من الناخبين العشائريين إلا اختيار مرشح العشيرة.

ويؤكد كل من Jureidini and Mclaurin " أنّ استقرار الأردن يعتمد على الطبيعة العشائرية للعلاقات الاجتماعية، والسياسيّة، وعلى الرغم من أنه في عام 1975 ألغي قانون العشائر الصادر في عام 1924، فإنه مازال له دور كبير في أجهزة الدولة،

حيث تلجأ الحكومة إلى العشائر عندما ترغب في حل أزمة، وأدت العشائر دوراً رئيساً في تحقيق الاستقرار، ودعم الأسرة الحاكمة، ولها تأثير داخل الجيش، وخارجه (Jureidini & Mclaurin. 1984). ويؤكد السيد الحسيني أن الإطار التاريخي للأحداث السياسية هو الذي يمكّننا من فهم الأحداث السياسية وكيفية نشأتها والتطورات التي خضعت لها، لذا لا يمكن تجاهل هذا التطور (السيد الحسيني، 1981). وتتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من حلمي ساري، ومركز البحرين للدراسات والبحوث، وموسى شتيوي، والداغستاني، ودراسة منتدى الشرق الأوسط للأمن الإنساني، ونظرية الصراع الثقافي، التي تؤكد أنّ قرار الانتخاب لم يزل بيد الأسرة والجماعة المرجعية التي تقرر لمن يكون التصويت، وأكد هذا عدم نجاح المرأة في الانتخابات، وهو ما كشفت عنه جداول الفائزين في الانتخابات وأسماؤهم؛ حيث إن (70%) منهم، هم من رجال العشائر، والقبائل الأردنية (خالد الزعبي، 2003).

وأسهمت العشائرية أيضاً في إنجاح أربع سيدات في الانتخابات البرلمانية، على الرغم من تشدد العشائر تجاه قضية مشاركة المرأة في الانتخابات، إلا أنّ بعض العشائر قد تجاوزت هذه الأعراف والتقاليد، عندما وجدت نفسها غير قادرة على منافسة العشائر الكبيرة في الانتخابات، فلجأت إلى طرح مرشحة أنثى للانتخابات ودعمها للحصول على مقعد من خلال الكوتا النسائية، وهذه نقطة مهمة استخدمتها المرأة بذكاء في الانتخابات. وتؤكد ناريمان الروسان نائب الدائرة الخامسة في لواء بني كنانة في محافظة إربد، أنه لولا إجماع عشيرة الروسان عليها ودعمها في الانتخابات، وانسحاب المرشح المنافس لها، لما كان للعشيرة نائب في البرلمان حيث إن فرصة الرجل من العشيرة نفسها كانت ضعيفة في منافسة العشائر الأخرى (ناريمان الروسان، 2004). ويعد هذا بحد ذاته فوزاً متقدماً، وخطوةً حضاريةً غير مسبوقة في الدول العربية بإجماعها على مرشحة بدلاً من مرشح، ولجأت عشائر أخرى إلى هذه الطريقة؛ حيث أجمعت على المرشحتين أدب السعود، وإنصاف الخوالدة من عشائر السعود والخوالدة في محافظة الطفيلة (جريدة الرأي الأردنية، 2004 د). وأكدت النائب أدب السعود للباحث إجماع العشيرة على ترشيحها (أدب السعود، 2004). كما أجمعت عشيرة الشمايلة على المرشحة زكية الشمايلة في محافظة الكرك – الدائرة الأولى (جريدة الرأي الأردنية، 2004 د). وأجمع حزب جبهة العمل الإسلامي على الدكتورة حياة مسيمي عضو مجلس الشورى (جريدة الرأي الأردنية، 2004 ج).

وفي الاتجاه نفسه حاربت العشائر النساء اللواتي ترشحن دون موافقة

العشيرة، ورفضهن الانسحاب لصالح المرشح (الذكر) الذي أجمعت عليه العشيرة، ولعل المرشحة المحامية سحر الشيشاني عن المنطقة الأولى في محافظة الزرقاء قد واجهت عقبات كبيرة، وإغراءات كثيرة للانسحاب، لكنها أصرت واستمرت بالترشح، ولم يحالفها الحظ في الانتخابات، وكانت تواجه بنقد وعتب خلال حملتها الانتخابية، حيث يقال لها: إن أصواتنا للمرشح الذكر (سحر الشيشاني، 2006). وتفسر المرشحة نهى المعايطة النائب السابق عن محافظة العاصمة قوة تأثير الثقافة الذكورية وتفضيل الرجل، بأن الرجل عمل في المجالات العامة والدولة، وله علاقات ومعارف وامتدادات في الوزارات والمؤسسات الحكومية، ولا يخجل من زيارة الوزراء والمسؤولين وطلب تقديم خدمات مختلفة ومتنوعة، في حين لا تقدم المرأة على مثل هذه الأعمال. (نهى المعايطة، 2006).

ثانياً – عدم وجود أحزاب سياسية فاعلة ذات برامج سياسية مقنعة للمواطن الأردني: ولعل السبب في ذلك يعود إلى الموروث الاجتماعي والثقافة الاجتماعية والسياسية السائدة، التي تكرس الخوف من العمل الحزبي، وكذلك النظام الاجتماعي القبلي والعشائري الذي يعرقل فرصة الأحزاب السياسية في فرض نماذجها القيادية في المجتمع، وشخصنة الأحزاب وميلها إلى الاستبداد، وتسخيرها لإرادة قياداتها (محمد مصالحة، 2006). ويؤكد الشيخ حمزة منصور أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمين) أن الأحزاب التي تنشأ لاعتبارات آنية لا سبيل لها إلى السلطة (حمزة منصور، 2006). ولعل نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2003 تؤكد ذلك؛ حيث إنه لم ينجح مرشح حزبي باستثناء أعضاء جبهة العمل الإسلامي. ولم تهتم الأحزاب السياسية في الأردن بقضايا المرأة وإشراكها في جميع الهيئات والقرارات الحزبية وتشجيعها على زيادة نشاطاتها الحزبية؛ لأن لهذه المشاركة أهمية خاصة في تطوير الحياة السياسية والحزبية (جريدة الشاهد الأسبوعية، 2006 ب). ولعل الهدف الوحيد الذي يدفع المرأة الأردنية للمشاركة في الأحزاب السياسية الإسلامية هو إرضاء الله تعالى في المرتبة الأولى، والإيمان بمبادئ الحزب في المرتبة الثانية، وضرورة بناء مجتمع إسلامي جاء في المرتبة الثالثة، والإيمان بضرورة العمل السياسي للمرأة احتل المرتبة الرابعة (فاطمة الصمادي، 2004). ويتفق الباحث مع هذه النتيجة؛ لأنها ترجمت عملياً في الانتخابات البرلمانية، وتمكنت المرشحة الإسلامية حياة مسيمي مرشحة حزب جبهة العمل الإسلامي من الحصول على المرتبة الأولى في عدد الأصوات بين النساء اللواتي ترشحن للانتخابات.

ثالثاً – عدم دعم المرأة للمرأة في الانتخابات البرلمانية: وهذا السبب يتطابق مع نتائج الانتخابات البرلمانية؛ حيث يلاحظ تدني نسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحات؛ إذ بلغت 4% فقط من إجمالي الأصوات في العملية الانتخابية، وهذا ناتج عن عدم ثقة النساء في قدرة الإناث على المشاركة بفعالية في البرلمان، وتؤكد الناشطة في مجال قضايا المرأة المحامية مرام المغالسة أن النساء اللواتي تقلدن مناصب عامة في السابق لم يخدمن قضايا المرأة، لهذا عندما ترشحن للانتخابات لم يتلقين الدعم من النساء، ومنحت النساء أصواتهن للمرشحين الذكور (مرام المغالسة، 2006). وتشير مها الخطيب مستشارة جلالة الملكة رانيا العبد الله إلى عدم وجود حركة نسائية نشطة تمسك بآليات واضحة على الساحة الأردنية، لهذا فإن مسيرة المرأة الأردنية بطيئة (جريدة العرب اليوم، 2005). وتتطابق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الداغستاني وشتيوي التي أشارت إلى أنّه في حال توافر الصفات نفسها، والمؤهلات، والقدرات فإن (68,5%) من النساء يفضلن انتخاب الرجال؛ لأنّ الرجال أقدر من النساء على العمل السياسي. ويلاحظ أن هذا المعوق موجود في معظم الدول العربية، حيث إن هذه النتيجة تطابقت مع دراسة مركز البحرين للدراسات الذي بين أن (78%) من الذكور أبدوا عدم موافقتهم على أن تصويت المرأة يجب أن يكون قراراً شخصياً، وأن الرأي والتوجيه يجب أن يكونا من الرجل، وتتطابق أيضاً مع نتائج الانتخابات البلدية التكميلية التي جرت للمرة الأولى بمشاركة المرأة في دولة الكويت بتاريخ 2005/4/3، وفي هذا الصدد تؤكد الناشطة الكويتية فاطمة العبدلي أن المرأة بحاجة إلى دعم المرأة. (تلفزيون الجزيرة، 2006). وتؤكد دراسات أخرى أنّ (20%) من الرجال لا يريدون للمرأة أن تمارس حقها الانتخابي ولا حتى الذهاب إلى مراكز الاقتراع للتصويت (جريدة الرأي الأردنية، 2003ج). وفي لقاء مع المحامي عاكف المعايطة الناشط في مجال الدفاع عن قضايا المرأة ومدير الحملة الانتخابية للسيدة ناديا بشناق مرشحة الدائرة الأولى في الزرقاء، قال: إن المرأة تحسد المرأة، وإن (50%) من الأصوات التي حصلت عليها المرأة كانت من الرجال (عاكف المعايطة، 2006).

رابعاً – عدم التنسيق بين المرشحين والمرشحات: لقد كان من الواجب أن يكون هناك اجتماع يضم مرشحي الدائرة يتفقون من خلاله على اختيار الأفضل والإجماع عليه، والتعاون على توزيع الأصوات بينهم، وبسبب افتقاد التنسيق فإنك

تجد الفارق بين مرشح ومرشح آخر (10,000) صوت، ولو تم التعاون على إعطاء هذه الأصوات لأي سيدة في الدائرة الانتخابية لتمكنت من الفوز، وبهذا الصدد تقول المرشحة المحامية سعودة مطر: (واجهنا منافسة غير شريفة) حتى من قبل الزميلات المرشحات (سعودة مطر، 2006).

خامساً – كثرة عدد المرشحين والمرشحات: تميزت انتخابات عام 2003 بكثرة عدد المرشحين والمرشحات؛ حيث كان العدد فور الإعلان عن الانتخابات (67) مرشحة لينخفض إلى أربع وخمسين مرشحة بعد انتهاء الفترة المحددة للانسحاب (فتحية الزعبي، 2003). أما الذكور فكان العدد (765) مرشحاً، وكانت كل مرشحة أنثى تنافس على الأقل (30) رجلاً في الدائرة الانتخابية، وخمس نساء. وقد أدى هذا إلى تشتيت الجهد وعدم التمكن من متابعة الناخبين وذلك لكثرة الجولات والبرامج التي كان يقوم بها المرشحون. وأدت العوامل الشخصية دوراً في النتائج، ويتضح ذلك من خلال حصول إحدى وعشرين مرشحة على أقل من 200 صوت لكل مرشحة، وهذا يعني ضعف قواعدهن وإسهامهن في تشتيت أصوات المقترعين لهن حيث ضاع (4200) صوت على المرشحات. وتؤكد السيدة جليلة الصمادي مرشحة الانتخابات البرلمانية عن محافظة جرش: إن الغالبية العظمى من المرشحات لم يكن يفهمن طريقة حساب الكوتا النسائية وخضن الانتخابات دون معرفة تفاصيل حسابها (جليلة الصمادي، 2004). وتؤكد الدكتورة أمل الصباغ الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة أن المرشحات لم يستمعن للنصائح والإرشادات التي كانت تقدم لهن من مؤسسات المجتمع المدني، حيث إننا عندما كنا نجلس مع كل مرشحة كانت تقول لنا إن نجاحي مضمون، وأنا لي ثقل ودعم في دائرتي الانتخابية، ونحن في اللجنة لم نتدخل؛ لأن الترشيح عملية شخصية بالدرجة الأولى (أمل الصباغ، 2004). ويلاحظ أن بعض الدوائر كان فيها خمس مرشحات، وبعض الدوائر فيها مرشحتان من العشيرة نفسها ومن بنات عمومة. وتؤكد المرشحة مريم المومني من محافظة عجلون أنّ المرأة الأردنية لم تحصل من القواعد الانتخابية إلا على الابتسامة والوجه الباسم (مريم المومني، 2003).

سادساً – عدم وجود الخبرة: وبرز ذلك في الافتقار إلى القدرة على إدارة الحملات الانتخابية، ووضع برامج ونشاطات لها، والافتقار إلى مهارات الاتصال مع الناخبين. والنتائج تبين أن ثلاث مرشحات فقط من أصل (54) مرشحة لديهن هذه

الخبرة. وهذا المعوق يتوافق مع نتائج الانتخابات النيابية؛ إذ إن السيدات حصلن على (4%) من أصوات الناخبين. فالانتخابات النيابية بحاجة إلى متابعة، وتنظيم، واتفاقيات جانبية، وتربيطات سرية، وتحتاج هذه الأمور إلى مال ووقت وخبرة وسهر متواصل ومتابعة في الانتخابات. والسيدة الأردنية بحكم العادات والتقاليد والأعراف لا تستطيع أن تقوم بهذا العمل؛ لذا فقد كان هذا الموضوع سبباً أساسياً لعدم نجاح أي امرأة في الانتخابات خارج إطار الكوتا النسائية.

سابعاً – عدم الملاءمة الاقتصادية: ويقصد بها وجود مرشحين أثرياء جداً، وبالمقابل يوجد مرشحات وضعهن الاقتصادي لا يواكب هؤلاء الأثرياء، وهذه العوامل الاقتصادية أدت دوراً كبيراً في جذب الناخبين إلى المقار الانتخابية الوثيرة لدى الأثرياء، وإنفاقهم غير المحدود على الطعام والشراب والحلوى، وتوزيع بعض المعونات بطريقة غير مباشرة أو مباشرة على الفقراء في مناطقهم الانتخابية، حيث كان يعمل مع هؤلاء المرشحين كوادر لجمع المعلومات والبيانات عن الناخبين، وزياراتهم في منازلهم، وتقديم الدعم المالي والعيني لهم مثل (المدفأة، الأرز، الزيت، منح مبالغ نقدية) وهذه عرفت بعملية شراء الأصوات. بالنسبة للفقراء كانت هذه فرصة لهم لن تتكرر إلا في الانتخابات القادمة بعد أربع سنوات. وحدثتني إحدى السيدات قائلة: (مش فارقة مين ينجح بدي فلوس أشتري ملابس للأولاد، وصوبه (مدفأة) تحمينا من البرد، هذا المهم عندي). وهناك اتفاقيات كانت تجري بين المشرفين على الحملة الانتخابية للمرشح والناخبين، ويتم ذلك عن طريق الإغراء المالي؛ حيث يدفع نصف المبلغ للناخب قبل الاقتراع والنصف الآخر بعد الاقتراع، ووصل ثمن الصوت الواحد في بعض الدوائر الانتخابية في العاصمة إلى (200) دينار أردني؛ أي (300) دولار أمريكي، وهناك طرق كثيرة كان يتبعها ويمارسها مشرفو الحملات الانتخابية للتأكد من صدق الناخب في الاقتراع للمرشح الذي دفع له المال. وبالمقابل هناك مرشحات لم يقمن بأي حفل غداء أو توزيع حلوى أو معونات أو شراء أصوات بهذه الطريقة؛ لأن هذا السلوك مرفوض قطعياً من قبل المرشحات، وكوني متابع للعملية الانتخابية أستطيع أن أؤكد أنه لا توجد مرشحة قامت بهذا السلوك. وتؤكد فريدة النقاش الناشطة المصرية في مجال قضايا المرأة أن الفقر يعمل على تهميش دور المرأة في الأسرة أولاً ثم في المجتمع؛ لأنه لا يوجد لديها الوقت الكافي للعمل السياسي، فالوقت مرسخ للتدبير المنزلي والاعتناء بالأبناء وتوفير مستلزماتهم الضرورية (فريدة النقاش، 2005).

ثامناً – دخول أصحاب الشركات والمؤسسات الكبيرة للمنافسة في الانتخابات عن طريق ترشيح أنفسهم: وفي هذه الحالة يُصوّت لأصحاب هذه المصالح الاقتصادية من قبل العاملين في شركاتهم ومؤسساتهم، نظراً للحاجة الماسة إلى العمل والحوافز التي يقدمها أصحاب العمل لهم ولأقاربهم. وهذا يلاحظ من خلال نجاح بعض المقاولين وأصحاب الشركات ورؤوس الأموال الكبيرة أيضاً في الانتخابات. وهناك مرشحون تجاوزت تكاليف حملاتهم الانتخابية (100,000) دينار أردني (جريدة الرأي الأردنية، 2004 هـ)، بينما بلغت تكاليف الحملة الانتخابية للبعض الآخر نحو (20,000)، دينار وهي ديون من البنوك (جريدة الحدث الأسبوعية، 2004). وبلغت تكاليف حملة زكية الشمايلة (11,000) دينار أردني (جريدة الرأي الأردنية، 2004 د).

تاسعاً – القانون الانتخابي (الصوت الواحد): وقد حسم هذا الموضوع؛ حيث إن الصوت هو للذكر المنتمي (للعشيرة) أو للحزب (القوي). لهذا فقد فشلت الأحزاب السياسية في الفوز في الانتخابات، باستثناء حزب (جبهة العمل الإسلامي)؛ حيث فاز (91%) من مرشحي هذا الحزب. وهذا يدل على مستوى تنظيم عال وانتماء كبير للحزب (جريدة الشاهد الأسبوعية، 2006 أ). ويبين العجلوني أنّ قانون الصوت الواحد في الانتخابات وضع الناخب أمام خيار واحد؛ فإما أن يصوت للمرشح الحزبي، أو ابن العشيرة، وأمام هذا الوضع يرجح الناخب كفة ابن العشيرة (صلاح العجلوني، 2003). وتعد آمنة الزعبي أنّ: "قانون الانتخاب جسّد العشائرية والفئوية وأولوية الرجل على المرأة؛ بحيث كانت العشيرة الفاعل الأكثر حظوة للوصول إلى البرلمان (جريدة الغد الأردنية، 2004). وبعد إقرار نتائج الانتخابات النيابية عقدت مؤسسات المجتمع المدني والتجمعات النسائية العديد من الندوات والمؤتمرات التي طالبت بإلغاء قاعدة الصوت الواحد، وحضر الباحث خمسة مؤتمرات مهمة برعاية رئيس الوزراء أو رئيس مجلس النواب أو وزراء في الحكومة طالبت بإلغاء قانون الصوت الواحد. (جريدة الرأي الأردنية، 2004 ب). وتتفق معظم الكتل النيابية في البرلمان الأردني على ضرورة تغيير نظام الانتخاب الحالي، وبخاصة نواب جبهة العمل الإسلامي والتجمع الديمقراطي وعدد كبير من النواب المستقلين.

عاشراً – عدم العدالة في توزيع الدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع: فبعض الدوائر يوجد بها (250) مركز اقتراع، وبعض الدوائر لا يوجد بها أكثر من 30 مركز اقتراع، وهذه المراكز بحاجة إلى أكثر من موظف من العاملين في الحملة الانتخابية لمتابعة عملية فرز الصناديق، والدوائر التي يوجد بها مراكز اقتراع كثيرة هي المدن، والمرشحات للانتخابات

واجهن صعوبات في إيجاد موظف لهن في كل مركز اقتراع. وتتضح هذه الصعوبة من خلال كثرة عدد مراكز الاقتراع؛ فقد بلغ مجموع هذه المراكز 1471 مركزاً، منها 589 مركزاً للذكور، و596 مركزاً للإناث، و 230 مركزاً مختلطاً. أما ما يتعلق بعدد الصناديق فقد بلغ مجموعها 4104 صناديق، منها 2023 صندوقاً للذكور، و2081 صندوقاً للإناث. وهذه بحاجة إلى عدد كبير من الكوادر العاملة للمتابعة.

حادي عشر – استخدام أساليب التزوير من خلال ما عرف بـ «كوي البطاقات»:
وهذا يعني أن بعض المرشحين استخدم أسلوب كيّ البطاقة (الهوية) الشخصية، وذلك بوضع قطعة قماش على المكان الذي تم ختمه في أثناء الانتخاب ووضع المكوى الكهربائي على قطعة القماش فتعود البطاقة الشخصية كما كانت في السابق، ويذهب صاحبها إلى مركز اقتراع آخر داخل الدائرة الانتخابية، ويتم انتخاب المرشح مرة أخرى، وهكذا، ولعل الأمر الذي سهل القيام بهذه العملية هو تسجيل المقترعين بناء على الدوائر الانتخابية وليس بناء على مراكز الاقتراع، وأكد قفطان المجالي وزير الداخلية الأسبق اكتشاف (43) شخصاً قاموا بالتزوير وتم إحالتهم إلى القضاء (جريدة الرأي الأردنية، 2003 ب). وأجمع عدد من المرشحين للانتخابات أن "كوي" البطاقات جرى في بعض الدوائر، وبخاصة قبل إغلاق المراكز بخمس ساعات. المرأة بطبيعة الحال لا تستخدم هذه الطرق التزويرية، ولم تسجل أي حالة تزوير للمرأة المرشحة أو لأي من مناصري المرأة. لذا يجب استخدام بطاقة إلكترونية أو ممغنطة لضبط أي عملية تزوير ومنعها وعدم التصويت أكثر من مرة. وفي لقاء مع الباحث والخبير المختص في قضايا المرأة حسين أبو رمان ذكر لي أن" عوني يرفاس، مدير دائرة الأحوال المدنية والجوازات قد أكد له في لقاء بعد فترة من انتهاء العملية الانتخابية وجود (200) حالة تزوير من خلال كوي البطاقات الانتخابية». (حسين أبو رمان، 2006).

ثاني عشر – عدم نضج المجتمع سياسياً: فالنظرة للنائب لم تزل نظرة نائب خدمات، والمواطن لا يعرف واجب النائب ودوره ومهامه في مجلس النواب. وأسهم النائب في تكوين هذه الصورة النمطية من خلال ما يقدمه من خدمات للمواطنين في دائرته الانتخابية، في بعض الأحيان تكون هذه الخدمات بسيطة جداً ولكنها تمارس وتعود عليها المواطن، فقد ذكر لي النائب مازن ملكاوي نائب من محافظة إربد (أكثر من 20 مواطناً يراجعونني شهرياً لمساعدتهم في دفع فواتير الكهرباء والماء؛ لأنه لا

يوجد معهم نقود لدفع هذه الفواتير، هذا غير المراجعين من أجل النقل والتوظيف والبعثات الحكومية (مازن ملكاوي، 2006). لذا يجب إعداد برامج توعية حول هذا الموضوع للمجتمع بجميع شرائحه وبيان دور النائب الرقابي والتشريعي والتنموي. ويؤكد ممدوح العبادي رئيس كتلة التجمع الديمقراطي في مجلس النواب أن المجلس فقد شعبيته بسبب تراجع دوره الرقابي، وأن الأداء النيابي كان مفاجئاً ومحبطاً، وأن المواطنين شكلوا صورة قاتمة عن المجلس أظهرته وكأنه مجلس (بصمجية)؛ أي يبصم ويوافق على القرارات، وذلك بسبب طغيان المصالح الشخصية وسهولة الابتزاز والخضوع (جريدة العرب اليوم، 2006 أ).

ثالث عشر – اللامبالاة (عدم المشاركة) في الانتخابات والاكتفاء بالتفرج على مجريات الأحداث المهمة في المجتمع: ولعل الهم المعيشي الاجتماعي للمواطن الأردني أهم من المشاركة السياسية (محمد العوران، 2006). ويلاحظ أنّ عدد الذين كان يحق لهم الانتخاب ممن هم فوق سن 18 سنة قد بلغ (2,843,483)، شكلوا ما نسبته (53,36%) من إجمالي مجموع السكان في المملكة الأردنية الهاشمية البالغ (5,329,000) (دائرة الإحصاءات العامة، 2002). وبلغ عدد البطاقات المثبت عليها اسم الدائرة الانتخابية (2,325,496)، وهذا يعني أنّ عدد الذين لم يسجلوا في الدوائر الانتخابية ولم ينتخبوا بلغ (517,987) فرداً؛ أي نصف مليون، وبلغت نسبة البطاقات المثبت عليها اسم الدائرة الانتخابية (للذكور) 48,7%، في حين كانت نسبة البطاقات المثبت عليها اسم الدائرة الانتخابية (للإناث) 51,3% (جريدة العرب اليوم، 2004). والنتائج تبين أن (58,9%) فقط من المسجلين في الدوائر الانتخابية قد شاركوا في الاقتراع والإدلاء بأصواتهم، وأنّ نسبة مشاركة أبناء الريف والبادية بها كانت أكبر من المناطق الحضرية؛ إذ بلغت (83%) في البادية وبعض المناطق خارج عمان، ويعود ذلك لطبيعة الصراع، والتنافس العشائري على المقاعد الانتخابية حيث تمثل بالنسبة إلى أبنائها شيخة ووجاهة ومكانة اجتماعية، أما المناطق الحضرية – ومنها العاصمة عمان – فقد بلغت نسبة الاقتراع بها (43,1%) فقط، ومحافظة الزرقاء (48%) من الأردنيين (وزارة الداخلية، 2003). ولعل السبب في ذلك يعود إلى ضعف الأحزاب السياسية وعدم الاكتراث للانتخابات النيابية. لذا يجب نشر الثقافة الديمقراطية، والحرص على المشاركة بالانتخابات بوصفها واجباً وطنياً وليس حزبياً أو عشائرياً.

نتائج السؤال الثالث: ما الخطوات والبرامج العملية التي تساعد عملية فوز المرأة وتدعمها في الانتخابات ووصولها إلى البرلمان؟

من خلال تحليل نتائج الدراسة نستطيع تلخيص البرامج التي تساعد على تذليل الصعوبات التي تقف في طريق تقدم المرأة في المجالات السياسية وبخاصة الانتخابات النيابية، فيما يأتي:

أولاً – تغيير قانون الانتخاب الحالي (قانون الصوت الواحد)، والاستبدال به قانوناً عصرياً وتقدمياً يضمن التمثيل العادل للمواطنين، ويراعي الابتعاد عن تصغير الدوائر، واعتماد التصويت على أساس القائمة، وتقسيم الدوائر بصورة عادلة بحيث تتناسب مع أعداد السكان، وهذا مطلب جميع الأحزاب السياسية والكتل البرلمانية في مجلس النواب، ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات والتجمعات النسائية في الأردن. وهذه الرغبة تتلاقى مع رغبة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين؛ حيث طلب من الحكومة إصدار قانون انتخاب عصري ومتطور (حسين الخزاعي، 2005ب). ويوافق 36,5% من الذكور على أنّ قانون الانتخاب الحالي عائق أمام وصول المرأة للبرلمان، و أيدّ ذلك 42,2% من الإناث (منتدى الشرق الأوسط للأمن الإنساني، 2004).

ثانياً – تغيير طريق حساب الكوتا في الانتخابات البرلمانية واعتماد أسلوب أكثر عدالة في تمثيل المناطق الجغرافية، ورفع عدد المقاعد إلى (12) مقعداً؛ أي أن يكون لكل محافظة مقعد.

ثالثاً – استثمار النفوذ الاجتماعي والعشائري؛ فيتضح من النتائج أن النساء اللواتي فزن في الانتخابات النيابية كان عليهن إجماع من عشائرهن، وذلك لضمان الحصول على عدد كبير من الأصوات (أدب السعود، ناريمان الروسان، زكية الشمايلة، إنصاف الخوالدة، حياة المسيمي "إجماع حزبي")، وعملت عشيرة كل واحدة منهن على دعمها بالاقتراع والحملات الانتخابية. ويؤكد حسين أبو رمان الباحث والخبير في قضايا المرأة أنه لا يوجد مرونة في الانتخابات، والمواطن ينتخب بناء على إفرازات عشائرية وليس بناء على برامج سياسية، لذا فالنفوذ العشائري أساسي وجوهري في الانتخابات (حسين أبو رمان، 2006). لذلك يجب التركيز على البعد الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والتواصل مع المواطنين من خلال الأعمال الاجتماعية التطوعية، وعدم التركيز على هذا الموضوع أيام الحملات الانتخابية فقط، والمحددة مدتها (شهر) بحسب القانون. وذكرت لي إحدى

المرشحات قائلة: إنني عندما ترشحت للانتخابات لم يكن يعرفني أحد في الدائرة الانتخابية، والآن أصبحت معروفة لديهم؛ لأنني دائمة الاتصال مع المواطنين على الرغم من مرور ثلاث سنوات على الانتخابات (سعودة مطر، 2006).

رابعاً – التركيز على أن يكون البرنامج الانتخابي واقعياً، وعدم المبالغة في الشعارات والوعود، وأن تكون المصداقية هي الانطلاقة الفعلية للمرشحات، وخلال متابعتي للشعارات والبرامج الانتخابية وجدت هناك وعوداً لا تستطيع الدولة بكامل أجهزتها وموازناتها تنفيذها، والبرنامج لا يقل عن خمس صفحات من الوعود الرنانة حتى إن بعض البرامج الانتخابية لبعض المرشحات تطرقت إلى حلّ مشكلات بعض الدول العربية.

خامساً – أن تقوم المرأة بمخاطبة المجتمع في حملاتها وبرامجها الانتخابية، ولا تركز على مخاطبة المرأة، فليس بالضرورة أن تدعم المرأة زميلتها المرأة في الانتخابات؛ لأنه يوجد لكل شخص قناعات واهتمامات وضمير، البرنامج الانتخابي هو الذي يدعم المرأة، ويجب على المرأة ألا تنتظر دعم المرأة لها.

سادساً – تعديل قانون الأحزاب السياسية بحيث يشتمل على نساء في القوائم الانتخابية البرلمانية، وتفعيل دور النساء في النقابات المهنية والمجالس المحلية لأنها الحصن الأول لبروز قيادات نسائية.

سابعاً – توفير الدعم المادي للمرأة ومساعدتها في تهيئة الأجواء المناسبة في الانتخابات، ولا سيما أنّ القرار الاقتصادي لا يزال بيد الرجل، حتى لو كانت المرأة تملك المال، وذلك من خلال إنشاء صندوق وطني يموله القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال المرأة. ويذكر (61,6%) من الذكور أنّ تقديم الدعم المالي للمرأة عامل أساسي في وصولها إلى البرلمان، وأيّد ذلك (71,7%) من الإناث (منتدى الشرق الأوسط للأمن الإنساني، 2004).

ثامناً – تفعيل دور القطاع النسائي الكبير الصامت، ومشاركته في جميع البرامج التنموية والاقتصادية، والإفادة من وجود (1,016,754) فتاة أردنية تجاوزت أعمارهنّ (25) سنة (دائرة الإحصاءات العامة، 2002). علماً بأنّ عدد اللواتي يشاركن في المنظمات والاتحادات النسوية وتجمع لجان المرأة يتجاوز (200,000) أنثى (جريدة الرأي الأردنية، 2003 أ). ويؤكد الباحث أنّ (80%) من الفتيات الأردنيات اللواتي تجاوزن (25) عاماً لا يشاركن في النشاطات العامة التي تقوم بها

المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى وجود (5000) سيدة تتقاعد سنوياً من الوظيفة، وتبقى بلا عمل (حسين الخزاعي، 2006).

تاسعاً – تأكيد الرقابة القضائية التامة على سير العملية الانتخابية بجميع مراحلها بمشاركة ممثلي هيئات المجتمع المدني، وذلك بعد ثبوت حالات تزوير وشراء أصوات في الانتخابات.

عاشراً – التركيز على وسائل الإعلام، للحديث عن هموم المرأة وواقعها وتطلعاتها وإنجازاتها، وضرورة توسيع قاعدة المشاركة في البرامج الإعلامية من قبل معظم الشرائح النسائية، وعدم التركيز على النخب النسوية في العاصمة، فالمرشحات اللواتي فزن في الانتخابات (الكوتا) كن بعيدات كل البعد عن الأضواء، والظهور المتواصل على شاشات التلفاز، والإذاعة ولكنهنّ كن معروفات في العمل الاجتماعي، والتنموي في مناطقهن الانتخابية ولهنّ خبرة في العمل الاجتماعي، والتطوعي والإنساني.

حادي عشر – استغلال الخبرات والكفاءات التي يتمتع بها الرجال في إدارة الحملات الانتخابية والاتصال بالمواطنين، وإعداد البرامج والزيارات واللقاءات مع المواطنين، فالسيدات اللواتي شاركن في الانتخابات البرلمانية 2003 اعتمدن بشكل كبير على مساعدة الرجل في العملية الانتخابية. وهناك قضايا ما زالت بيد الرجل مثل قرار التصويت في الانتخابات، لذا يجب التركيز على توعية الرجل بأهمية مشاركة المرأة في العملية الانتخابية ومنحها حرية الرأي والتعبير في انتخاب المرشح الذي تريد، ومساعدتها ومساندتها في ذلك. وبخاصة أننا نعلم أنّ (75%) من النساء الأردنيات يتعرضن لعنف الرجل في مصادرة رأي المرأة (حسين الخزاعي، 2001). وأنّ (20%) من الرجال لا يريدون للمرأة أن تمارس حقها الانتخابي (رحاب القدومي، 2003). وأنّ (35%) من الإناث أفدن بأنّ قرار الانتخاب بالنسبة لهنّ لم يزل يتحكم به أحد أفراد الأسرة (موسى شتيوي، أمل الداغستاني، 1994). ووافق (36%) من الذكور و(42%) من الإناث على أنّ المرأة لا تملك حرية اختيار المرشح دون تدخل أو تأثير من الآخرين: الوالد والزوج والأخ (منتدى الشرق الأوسط للأمن الإنساني، 2004).

التوصيات:

في ضوء النتائج توصي الدراسة بما يلي:

1 – تدريب المرشحات للانتخابات البرلمانية وتأهيلهن في مجال إدارة الحملات الانتخابية وإعداد البرنامج الانتخابي، وفتح المقارّ الانتخابية، ومخاطبة الجمهور تمهيداً لاستقطاب الناخبين (ذكوراً ونساء).

2 – تقليل عدد المرشحات للانتخابات البرلمانية، والإجماع على اختيار الأفضل، والتنازل للمصلحة العامة، لوصول قيادات قادرات وذات كفاءة عالية لتمثيل النساء في المجلس البرلماني؛ إذ إن كثرة عدد المرشحات يشتت الأصوات، ويضيع الجهد، ويقلل فرص الفوز.

3 – إنشاء صندوق وطني لتوفير الدعم المادي للمرأة في العملية الانتخابية، وهذا الصندوق يكون ممولاً من القطاع الخاص والتطوعي وليس الحكومي.

4 – تغيير نظام الانتخاب المعمول به حالياً، وهو (الصوت الواحد لكل مواطن)، الذي يمنح الفرصة للمواطن للانتخاب مرة واحدة فقط.

المراجع:

أملي نفاع (2004). المرأة والأحزاب السياسية. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المرأة والتنمية السياسية، الأردن، عمان، 23–25/3/2004.

إنصاف الخوالدة (2004). مشاركة المرأة في التنمية السياسية، ورقة عمل مقدمة لندوة المرأة والسياسة، مجلس الأمة، 26/5/2004.

بارعة النقشبندي (2000). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية. دراسة ميدانية لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 15(6)، 2000. الأردن، الكرك: 8 – 14.

جريدة الحدث الأسبوعية (2004). لقاء صحفي مع النائب مازن الملكاوي، نائب من محافظة إربد، ع 441، 2 آب: 3.

جريدة الرأي الأردنية (2005). لقاء صحفي مع الباحث حسين الخزاعي حول المرأة والانتخابات والبلديات. ع 12994، 23 كانون ثاني: 3.

جريدة الرأي الأردنية (2002). تقرير عن "وثيقة الأردن أولاً "، ع 11736، 31 تشرين أول: 40.

جريدة الرأي الأردنية (2003 أ). تقرير عن لقاء سمو الأميرة بسمة بنت طلال مع فضيلة قاضي القضاة ووزير الأوقاف والمفتي العام، ع 12019، 14 آب: 2.

جريدة الرأي الأردنية (2003 ب). تصريح صحفي لوزير الداخلية السيد قفطان المجالي حول التزوير في الانتخابات البرلمانية من قبل بعض الأشخاص الذين قبض عليهم وحولوا إلى القضاء، ع 12331، 25 حزيران: 3.

جريدة الرأي الأردنية (2004 ج). لقاء صحفي مع النائب حياة مسيمي، مرشح جبهة العمل الإسلامي، ع 12264، 19 نيسان: 16.

جريدة الرأي الأردنية (2004 د). لقاء صحفي مع النائب زكية الشمايلة، نائب من محافظة الكرك، ع 12370، 12 تموز: 14.

جريدة الرأي الأردنية (2004 هـ). لقاء خاص مع النائب عبد الحفيظ الحيت، نائب من محافظة العاصمة، ع 12333، 27 حزيران: 44.

جريدة الشاهد الأسبوعية (2006 أ). لقاء صحفي مع رئيس الوزراء الأردني الأسبق عبد السلام المجالي، ع 369، 10 أيار: 10.

جريدة الشاهد الأسبوعية (2006 ب). لقاء صحفي مع عضو مجلس الأعيان السيدة نوال الفاعوري حول دور المرأة الأردنية في الإصلاح السياسي. ع 302، 3 أيار: 115.

جريدة العرب اليوم (2006 أ). مؤتمر صحفي للنائب الدكتور ممدوح العبادي رئيس كتلة التجمع الديمقراطي في مجلس النواب لتقويم أداء مجلس النواب، ع 3247، 1 أيار: 4.

جريدة العرب اليوم الأردنية (2005). لقاء صحفي مع السيدة مها الخطيب مستشارة جلالة الملكة رانيا، ع 3028، 19 آذار: 14.

جريدة العرب اليوم الأردنية (2004). لقاء صحفي مع الباحث حسين الخزاعي بعنوان المرأة الأردنية أنجحت الانتخابات ولم تنجح. ع 2559، ملحق اليوم السابع، ع 16، 7 حزيران: 16.

جريدة الغد الأردنية (2004). مقابلة صحفية مع السيدة آمنة الزعبي، رئيس اتحاد المرأة الأردنية حول موضوع آليات الديمقراطية، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية. ع 14، 14 آب: 3.

جريدة المحور الأسبوعية (2004). لقاء صحفي مع النائب علي الشرعة. نائب بدو الوسط في الأردن، ع 85، 12 آب: 9.

حسين الخزاعي (2001). العنف ضد المرأة، **جريدة شيحان الأسبوعية**، ع 159، 23 حزيران 2001: ص 35.

حسين الخزاعي (2004 أ). دوائر الحيتان في الانتخابات البرلمانية، **جريدة الرأي الأردنية**، ع 12267، 1 أيار: 14.

حسين الخزاعي (2004 ب). أرقام ووقائع ومعطيات التنمية السياسية للمرأة... من أين نبدأ؟. **جريدة الرأي الأردنية**، ع 12250، 5 نيسان: 28.

حسين الخزاعي (2005أ). السكان والتنمية والمشاركة الشعبية، ورقة عمل في الملتقى الوطني الثاني للسكان والتنمية حول الشباب والتحديات السكانية، الأردن، عمان، 11 – 12 كانون الثاني 2005: 12.

حسين الخزاعي (2005ب). ملامح ومرتكزات الحكومة الجديدة، مقال تحليلي، **جريدة الدستور الأردنية**، ع12994، 23 كانون الثاني: 64.

حسين الخزاعي (2006). العمل الاجتماعي التطوعي الأردني – ميادين جديدة، **جريدة العرب اليوم**، ع 3252، 6 أيار: 8.

حلمي ساري (1993). الجماعات المرجعيّة ودورها في السّلوك الانتخابي. دراسة ميدانية تحليليّة في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي. **مجلة دراسات**، المجلد العشرون (أ)، ملحق، الجامعة الأردنية، الأردن، عمان: 141.

حمد العجمي، (1999). **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية**. بيروت، دار الجديد.

حمزة منصور (2006). الجانب الاجتماعي للأحزاب السياسية. **المجلة الثقافية**، الجامعة الأردنية، العدد (66)، كانون الثاني: 109.

خالد الزعبي (2003). أضواء على العملية الانتخابية وإفرازاتها لمجلس النواب الرابع عشر لسنة 2003: نظرياً وتحليلياً. **مجلة رسالة مجلس الأمة**، 12(20)، حزيران، الأردن، عمان: 37.

دائرة الإحصاءات العامة (2002). **النشرة الإحصائية السنوية**. مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، الأردن: عمان.

دائرة المطبوعات والنشر (1999). **الوثائق الأردنية**. منشورات دائرة المطبوعات والنشر، مطابع الدستور التجارية، الأردن: عمان.

الدستور الأردني (1952). **الجريدة الرسمية**. العدد 1093، تاريخ 8 كانون الثاني 1952.

رحاب القدومي (2003 ج). تجربة المرأة النائب، **جريدة الرأي الأردنية**، ع 11982، 8 تموز: 33.

سائد درويش (1990). **المرحلة الديموقراطية الجديدة في الأردن**. مؤسسة دانة للعلاقات العامة والنشر والترجمة، الأردن: عمان.

السيد الحسيني (1981). **علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا**، القاهرة، دار المعارف.

شبيب أبو جابر (1974). **المجتمع الأردني – دراسة اجتماعية تربوية**. الأردن: عمان.

صلاح العجلوني (2003). دور العشيرة في انتخابات مجلس النواب الرابع عشر لعام 2003، **مجلة رسالة مجلس الأمة**، 12(50) الأردن: عمان: 46.

عبد الحميد الأنصاري (2006). وضعية المرأة في التشريعات والمجتمعات العربية، ورقة عمل مقدمة في ندوة حقوق المرأة، جامعة قطر، كلية الحقوق، 8 آذار 2006.

عبد العزيز الخزاعلة (1996). **المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية في الأردن. دراسة تحليلية لرأي النخبة**. أبحاث مركز الدراسات الأردنية، منشورات جامعة اليرموك: الأردن، إربد.

علي الفتلاوي (1996). الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن. دراسة تحليلية في ضوء مفهوم التوازن (رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية: 1996) الأردن، عمان: 191–205.

فاطمة الصمادي (2004). **نساء في معترك السياسة**. منشورات البنك الأهلي الأردني، الطباعون العرب، الأردن: عمان.

فتحية الزعبي (2003). قراءة في واقع الخريطة الانتخابية لمجلس النواب الرابع عشر. **مجلة رسالة مجلس الأمة**، 12(50)، أيلول 2003، الأردن، عمان: 3.

قناة تلفزيون محطة الجزيرة القطرية (2006). مقابلة مع الناشطة الكويتية في مجال قضايا المرأة فاطمة العبدلي خلال تقرير إخباري لتلفزيون الجزيرة حول نتائج الانتخابات البلدية في دولة الكويت، الساعة الثامنة والربع يوم 2005/4/3.

لؤي بركات (2003). المرأة الأردنية وتجربة انتخابات مجلس النواب الرابع عشر، **مجلة رسالة مجلس الأمة**، 12(50)، حزيران 2003 الأردن: عمان: 52.

لميس ناصر (2004). المرأة والتنمية السياسية في الوثائق المرجعية الرسمية والأهلية الأردنية. ورقة عمل قدمت في مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، المعهد الدولي لتضامن النساء، الأردن، عمان، تاريخ 23 – 25 آذار 2004.

محمد الدجاني، منذر الدجاني (1993). **المدخل إلى النظام السياسي الأردني**. دار بالمينوبرس، الأردن: عمان.

محمد رفعت قاسم (1989). معوقات مشاركة مواطني الريف والحضر في التنمية المحلية، المؤتمر العلمي الثالث، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.

محمد سيد فهمي (1994). معوقات مشاركة المرأة في النشاط السياسي. في كتاب: **مقدمة في بحوث الخدمة الاجتماعية**. المكتبة الجامعية، الإسكندرية: 324 – 326.

محمد العكور (2003). دور وثيقة الأردن أولاً في تنمية الحياة السياسية للمرأة الأردنية. **مجلة رسالة مجلس الأمة**، 12(48)، حزيران 2003، الأردن: عمان: 38.

محمد العوران (2006). دور الأحزاب في التنمية السياسية، **المجلة الثقافية**، الجامعة الأردنية، (66)، كانون الثاني، ص 96.

محمد المصالحة (2006). التجربة الحزبية الأردنية 1992 – 2001. **المجلة الثقافية**، الجامعة الأردنية، العدد (66)، كانون الثاني 2006، ص 68.

محمد عاطف غيث (1987). **علم الاجتماع، النظرية والمنهج والموضوع**. جزء (1)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 92 – 104.

مركز البحرين للدراسات والبحوث (2004). **تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية، اتجاهات المجتمع البحريني**. البحرين: المنامة.

مريم المومني (2003). واقع المرأة في عجلون والانتخابات. **جريدة شيحان الأسبوعية**، ع 978، 12 آب: 18.

منتدى الشرق الأوسط للأمن الإنساني، المعهد الدبلوماسي الأردني (2004). المرأة والانتخابات النيابية. ورقة عمل قدمت في مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، المعهد الدولي لتضامن النساء، الأردن، عمان تاريخ 23 – 25 آذار 2004.

موسى شتيوي، وأمل الداغستاني (1994). **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**. مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، الأردن: عمان: 13–16.

موقع وزارة الداخلية على الإنترنت مع تاريخ الدخول للموقع, (http://www.moj.gov.jo/election, 19 June 2003).

نادر سعيد (2004). النساء الفلسطينيات والانتخابات، موقع مع تاريخ الدخول للموقع، 3 July 2004www.Islamonline.net <http://www.Islamonline.net>

نهى المعايطة (2001). **المرأة في الأردن**، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، وزارة الإعلام، الأردن: عمان. 22-23.

نور الإمام (2004). المرأة والنقابات والتنمية السياسية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المرأة والتنمية السياسية، الأردن، عمان، 23-25/3/2004.

وزارة الإعلام (1985). نشرة خاصة حول إنجازات وزارة الإعلام، مطبوعات وزارة الإعلام، الأردن، عمان: 2.

وزارة الداخلية (1986). **نشرة خاصة حول قانون الانتخابات النيابية رقم (24) لسنة 1986.**

وزارة الداخلية (2001). **قانون الانتخاب لمجلس النواب.** قانون مؤقت رقم (34) لسنة 2001 وتعديلاته، نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها، نظام رقم (42) لسنة 2001، نشره خاصة.

وزارة الداخلية (2003). قانون معدل لقانون الانتخاب. قانون مؤقت رقم (11) لسنة 2003 الذي خصص بموجبه كوتا للنساء في مجلس النواب، نشرة خاصة: 3.

وضحى السويدي (1999) . المرأة القطرية والتجربة الديمقراطية – دراسة حالة. ورقة عمل مقدمة في "ندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية"، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الدوحة – قطر، 9 – 10 مارس 2002 م.

El- Bakri.Z. (1983). Aspects of Women's Political Participation in Sudan *International Social Science Journal*, Vol.35, No.4: 605-623.

Guerin.A. (971). Social Planning and Community organization. Encyclopedia of Social Work. XVI issue, Vol.11. N.U.N. NASW.p. 1331.

Jureidini & Mclaurin (1984). The Impact of social change on the tribes, published with (C. S. I. S) D.C., Georgetown Univ, Washington Papers, No. 108,Vol. X11, P. 37.

Sineau. M. (1989). *Ways and means of improving the position of women in Political life.* European Committee for Equality between and men.. P.36.

Skard. T. (1983). Women in the political life of the Nordic Contrite, *International Social Science Journal.* Vol.35, No.4: (635-656).

Sorokin.p. (1947). *Society culture and personality.* J.B.Lippincott company,Philadelphia and London. p 14.

UNIFEM (2006). Toward political empowerment of Jordanian women, United Nations development Fund for women, Arab states Regional Office, Amman.

المقابلات الشخصية:

أدب السعود (2004). مقابلة للباحث مع النائب أدب السعود، نائب في البرلمان، عمان 14 آيار 2004.

أمل الصباغ (2004). مقابلة للباحث مع الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتاريخ 18 نيسان 2004.

جليلة الصمادي (2004). مقابلة للباحث مع جليلة الصمادي مرشح للانتخابات البرلمانية عن محافظة جرش، 23 نيسان 2004.

حسين أبو رمان (2006). مقابلة للباحث مع الخبير في قضايا المرأة. باحث في مركز الأردن الجديد للدراسات، 28 نيسان 2006.

زيد الزريقات (2003). مقابلة للباحث مع السيد زيد الزريقات، مرشح محافظة جرش، بتاريخ 17 آذار 2003.

سحر الشيشاني (2006). مقابلة للباحث مع المحامية سحر الشيشاني مرشح محافظة الزرقاء، بتاريخ 22 شباط 2006.

سعودة مطر (2006). مقابلة للباحث مع المرشحة للانتخابات المحامية سعودة مطر. مرشحة الدائرة الأولى في محافظة العاصمة بتاريخ 28 كانون الثاني 2006.

عاكف المعايطة (2006). مقابلة للباحث مع المحامي والناشط في قضايا المرأة عاكف المعايطة. بتاريخ 4 آذار 2006.

فريدة النقاش (2005). مقابلة للباحث مع الإعلامية والمفكرة والناشطة المصرية فريدة النقاش على هامش مؤتمر الإعلاميات العربيات الرابع، الأردن، عمان، تاريخ اللقاء 5 أيلول 2005.

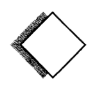
مازن الملكاوي (2006). مقابلة للباحث مع النائب مازن الملكاوي، نائب من محافظة إربد، شمال الأردن، 21 شباط 2006.

مرام المغالسة (2006). مقابلة للباحث مع المحامية والناشطة في مجال الدفاع عن قضايا المرأة. عضو اتحاد المرأة الأردنية، يوم 11 آذار 2006.

ناريمان الروسان (2004). مقابلة للباحث مع ناريمان الروسان، نائب في البرلمان عن محافظة إربد، بتاريخ 13 حزيران 2004.

قدم في: يناير 2006

أجيز في: يونيو 2006



Jordanian Women and Challenges to Enter into the Parliament: A Sociological Field Study Regarding Female Electoral Candidates

Hussein O. Al - Khozahe*

This study seeks to identify the main challenges facing Jordanian women and their success in the elections of parliament. The researcher has employed the comprehensive number of women (n = 54) who became candidates for parliamentary elections in 2003. He has prepared a questionnaire consisting of twenty one items, all divided into three main categories. After analyzing the study outcomes and comparing them with the general results of the parliamentary elections, it was realized that some of the main challenges which prevent the women from taking part in the parliamentary elections include, but are not limited to the following: competition, tribal fanaticism, lack of effective political parties which can provide convincing and reasonable programs for the Jordanians, lack of participation of women in such parties, non-coherence and non-harmony among candidates, the large number of men and women candidates, and lack of experience of Jordanian women to run election campaigns. Programs that can eliminate the impact of such obstacles include the following: changing the existing electoral laws, changing the method of calculating the female quota, concentration on the social and tribal influence, adoption of realistic methods that detour exaggeration in the advertising of electoral programs, training female candidates to run the election process including enhancing the skill of communication with the candidates, encouraging the woman to communicate with the total community, and avoiding the focus on woman-to-woman communication to support women in parliamentary elections.

Key words: Obstacles, Jordanian, parliamentary elections, Electorate, Voters, Candidate, Electoral district, Quota.

* Dept. Of Social Sciences, College of Princess Rahma, AL-Balqa Applied University, Jordan.

مراجعات الكتب:

اقتصاد

التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها

تأليف: إبراهيم العيسوي
الناشر: دار الشروق، الطبعة الثالثة، القاهرة: 2003
عرض: نيللي كمال الأمير*

تعددت الكتابات التي تناولت مفهوم التنمية وتعريفاته المختلفة سواء داخل الأدبيات العربية أو الأدبيات الأجنبية، إلا أن محورية قضية التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية لدى العديد من الدول، وبخاصة الدول النامية، جعلت من الضرورة بمكان التطوير المستمر للدراسات التي تتناول ذلك المفهوم المهم (التنمية). ويمكن القول إن مفهوم التنمية قد عرف موجته الأولى على يد مجموعة من الاقتصاديين الأمريكيين، منهم روستو، وهيرشمان، أرثر لويس. وفي مرحلة لاحقة – وتحديداً خلال عقد الستينيات من القرن العشرين – بدأ التفكير التنموي ينبع من داخل الدولة النامية. ومن المتفق عليه أن نقطة البداية لهذه الدراسات كانت نظرية «القلب والتخوم»، التي صاغها كبير اقتصاديي العالم الثالث راؤوول بريتش. وكان في منطق هذا المفهوم أن القلب يفوز بالنصيب الأكبر من المكاسب والمنافع على حساب التخوم.

وفي هذا الإطار، يأتي كتاب «التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها»، الذي يحاول الاقتراب من وضع عملية التنمية في الدول العربية من خلال تناوله للمؤشرات التي يمكن تطبيقها في تلك الدول لقياس عملية التنمية، وذلك إضافة إلى الشق النظري في تعريف مفهوم التنمية؛ حيث طرح هذا الكتاب عدداً من التساؤلات التي حاولت أجزاؤه المتتالية الإجابة عنها، ومن أهمها: ما تعريفات مفهوم

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

التنمية؟ وكيف تطور؟ وما أهم التغيرات التي طرأت على هذا المفهوم؟ ما القضايا التي أصبحت أكثر ارتباطاً بعملية التنمية (مثل حماية البيئة)؟ ثم ما المؤشرات المثلى لقياس عملية التنمية؟

بمعنى آخر، يتألف الكتاب من قسمين؛ الأول منهما يتوفر على دراسة تطور مفهوم التنمية، أما القسم الثاني فهو تطور مؤشرات التنمية والتنمية في الدول العربية. وبذلك تغطي محاور الكتاب عدة عناصر، أهمها: التنمية والنمو الاقتصادي، وتطور المفهوم في ضوء الخبرات المكتسبة، والعناصر الرئيسة في مفهوم التنمية والقضاء على الفقر، والتنمية وسد الفجوة، والتنمية والتحرر الإنساني، والتنمية المستقلة والتنمية البشرية، ثم إعادة صقل مفهوم التنمية في ضوء الأزمات والمستجدات من خلال التعرض لقضية الثورة العلمية والتكنولوجية وقضية الحفاظ على البيئة واطراد التنمية، وقضية الحريات والمشاركة الديمقراطية، وقضية تنمية البشر ومفهوم التنمية البشرية، وقضية الحكم وإداة شؤون المجتمع والدولة، والتنمية الليبرالية الاقتصادية الجديدة، والتنمية والعولمة الاقتصادية، والدولة والتنمية، ومؤشرات التنمية في الدول العربية، والتنمية بين التخطيط واقتصاد السوق والبنك الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن منظور تحديد مفهوم التنمية ودراسة خبرة التنمية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين قد جعل الاهتمام يتحول من النمو الاقتصادي إلى قضايا التفاوت والعدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على التعطل. وبعد ما كان النمو الاقتصادي هو المهيمن في أثناء الحديث عن عملية التنمية، اشتد الهجوم على ذلك الاتجاه، والمطالبة بالالتفات إلى الأبعاد الأخرى للتنمية مثل الجانب الاجتماعي والثقافي للتنمية.

التنمية والتحرر الإنساني:

من الجوانب غير الشائعة في الحديث عن عملية التنمية الربط بين التحرر الإنساني والتنمية. وفي هذا المجال، يرى الكاتب أن أهداف التنمية بمفهومها الواسع أو المركب متعددة، لا تقتصر على الأهداف الاقتصادية بل تتعداها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية، والسعي لتحقيق التنمية يعني العمل على جبهات متعددة في الوقت نفسه لتحقيق هذه الأهداف المتعددة. ومن أهم هذه الأهداف: 1 – زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، وهو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض. 2 – رفع مستوى الحياة البشرية، إضافة إلى التحسين في مستوى إشباع الحاجات الأساسية (شاملة

الحاجات إلى العمل)، والقضاء على الفقر والتفاوتات الكبيرة في توزيع الدخول والثروات، من خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل البشر وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم على العطاء والإبداع، وبما يحقق لكل إنسان الشعور بالكرامة الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين واحترام الذات. 3 – تحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة، من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها.

الاهتمام الجديد أو المتجدد بعدد من القضايا ذات الصلة بالتنمية:

من الضروري الإشارة إلى أنه قد تزايد الاهتمام العالمي بعدد من القضايا التي تتصل اتصالاً وثيقاً بقضية التنمية. وهي قضايا لم تكن مجهولة تماماً من قبل، ولكنها أيضاً لم تكن تظفر باهتمام كبير بالقياس إلى القضايا الاقتصادية التي عادة ما يجري التركيز عليها في تناول التنمية. ومن أهم هذه القضايا قضية الثورة العلمية والتكنولوجية، قضية الحفاظ على البيئة، اطراد التنمية، قضية الحريات والمشاركة الديمقراطية، قضية تنمية البشر ومفهوم التنمية البشرية، وقضية الحكم: إدارة شؤون المجتمع والدولة.

وتعرف التنمية البشرية على أنها ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل إنها إضافة إلى ذلك تعني انتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات فيها سواء في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ. فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج، بل إنه الهدف أيضاً من التنمية؛ بمعنى أن التنمية تستهدف تحقيق رفاهية البشر في نهاية المطاف.

التنمية والعولمة الاقتصادية:

تطورت مفاهيم التخلف والتنمية وشهدت تعريفاتها عدة تغيرات. حيث كان التعريف الأكثر استخداماً للبلاد النامية مع أواخر عقد الأربعينيات من القرن العشرين حتى أواخر عقد الستينيات أنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيراً بالقياس إلى مستواه المتحقق في البلاد المتقدمة. كما كان مفهوم التنمية يعرف على أنه الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي. وعلى الرغم من اقتران الحديث عن تخفيف التنمية بضرورة تحقيق محو الأمية والقضاء على الأمراض ونشر التعليم فإن النظرة الغالبة كانت اقتصادية نظراً لأنها تركز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات والمعونات الأجنبية؛ بمعنى أن التنمية مرادف للنمو الاقتصادي السريع.

وبالتأكيد، فقد تغيرت نقاط التركيز في أثناء الحديث عن التنمية بعد بزوغ ظاهرة العولمة. حيث يقصد بالعولمة الاقتصادية تلك المجموعة من التغيرات التي طرأت مؤخراً على تنظيم معظم الاقتصادات الوطنية وإدارتها، ولا سيما اقتصادات الدول النامية، وكذلك التغيرات التي حدثت في تنظيم العلاقات الاقتصادية وإدارتها فيما بين الاقتصادات الوطنية. ومن أهم هذه التغيرات التي تسارعت وتيرتها في التسعينيات في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الشؤون العالمية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية مع انضمام الغالبية العظمى من دول العالم إليها ما يلي: 1 – التحرير المتزايد للاقتصادات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية، والتحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالي في إطار الأخذ ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في دول الجنوب، وفي سياق إعادة بناء الرأسمالية في دول المعسكر الاشتراكي سابقاً، والتراجع عن مفهوم دولة الرفاه في كثير من الدول الرأسمالية المتقدمة، 2 – التسارع في معدلات نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات، والنمو الضخم في حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول، وبخاصة الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ليس بغرض الاستثمار في أصول إنتاجية، وإنما بغرض اقتناص فرص الربح السريع من خلال عمليات المضاربة، 3 – بروز دور الشركات متعدية الجنسيات كفاعل أساسي في الإنتاج والتجارة عبر الحدود، وفي البحث والتطوير التكنولوجي، وفي ابتداع نظام جديد لإدارة الإنتاج الذي يجري في مواقع متعددة من العالم، 4 – ظهور تقسيم جديد للعمل على المستوى الدولي، وازدياد درجة التكامل أو الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، وإن كان تكاملاً يفتقر إلى التكافؤ، وبخاصة عندما تكون أطرافه دولاً نامية من جهة ودولاً متقدمة من جهة أخرى، 5 – نمو الاتجاه إلى تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية ينظر البعض إليها على أنها أداة للحماية من أخطار *العولمة*، 6 – ظهور مجموعة من *المؤسسات والهياكل التنظيمية* عبر *القومية*، والتوسع في الاتفاقات والمعاهدات الدولية الرامية إلى تنظيم أوضاع الاقتصاد العالمي، مع تزايد الإدراك بوجود مشكلات عالمية الطابع (بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي وإن كانت له صلات غير مباشرة بالممارسات الاقتصادية). ومن ثم، تتطلب معالجتها مؤسسات وآليات عبر وطنية حكومية وغير حكومية، 7 – تقلص سلطة الدولة الوطنية، وانكماش قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها من منظور وطني خالص، وذلك مع تحول بعض صلاحياتها إلى

المؤسسات الدولية أو إلى القطاع الخاص المحلي، 8 – انتشار أنماط الاستهلاك الشعبي والثقافة الشعبية السائدة في دول الغرب، وهو ما يسمى أحياناً بالغزو الثقافي.

مؤشرات قياس التنمية في الدول العربية:

يرصد الكتاب محاولة فريق من الباحثين ببرنامج الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية صياغة مقياس عام للتنمية بوصفه بديلاً للمقياس التقليدي، والمقياس المقترح هو مقياس مركب من 18 مؤشراً من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، اختيرت من بين 73 مؤشراً كمجموعة مكونة من 58 دولة من دول العالم النامية والمتقدمة. وقد انتقي ثمانية عشر مؤشراً من بين ثلاثة وسبعين مؤشراً بحسب القيمة المتوسطة لمعامل الارتباط بين كل مؤشر وباقي المؤشرات في المجموعة الأصلية. فقد اعتبر أن المؤشرات ذات الارتباط المرتفع في المتوسط مع بقية المؤشرات تصلح أكثر من غيرها مؤشرات لعملية التنمية في مجموعها.

وهذه المؤشرات التي يمكن استخدامها للوقوف على حالة التنمية في الدول العربية هي: توقع الحياة عند الميلاد، نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات من 20 ألف نسمة فأكثر، متوسط الاستهلاك اليومي للفرد من البروتين الحيواني، نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي والثانوي معاً، نسبة الملتحقين بالتعليم الفني أو المهني، ومتوسط عدد الأفراد لكل غرفة، ومتوسط توزيع الصحف لكل 100 ألف من السكان، ومتوسط عدد التليفونات لكل 100 ألف نسمة من السكان، متوسط عدد أجهزة الراديو لكل ألف من السكان، نسبة السكان الذين يحصلون على كهرباء، غاز، مياه نقية، الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي (للذكور فقط)، نسبة الذكور البالغين الذين يعملون في الزراعة، متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء، متوسط استهلاك الفرد من الصلب، متوسط استهلاك الفرد من الطاقة، نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية، نسبة من يعملون بأجر أو راتب إلى جملة السكان.

ومن ثم، فإن الخروج بعدد معقول من المؤشرات واستعمالها في تقويم مسيرة التنمية في البلدان العربية، يتطلب فرز ما هو متاح من مؤشرات، والمفاضلة بينها طبقاً لهذا المعيار، بحسب درجة تقدمها وبحسب الخصائص المميزة للدولة حضارياً أو ثقافياً، وذلك فضلاً عن الاختلاف في محتوى قواعد البيانات ونوعيتها. وبعد ذلك

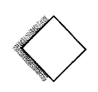
يتعين على الباحث اختيار الصياغة الملائمة لكل مؤشر، وتوفير المعلومات الضرورية عن سلوك المؤشر في صياغته المختارة. وأخيراً، تأتي مرحلة دمج المؤشرات الدالة على أحوال التنمية في الدول العربية بطريقة تراعي الوزن النسبي المناسب لكل مؤشر، وتتيح قدر الإمكان الفرصة للتفاعل بين المؤشرات، وذلك في ضوء التصور النظري للعلاقات بينها. والتعامل مع هذه الأمور يطرح تحديات كثيرة لا تتوافر بشأنها دائماً حلول جاهزة، وغالباً ما تقتضي القيام باجتهادات خلاقة من أجل التوصل إلى حلول غير تقليدية.

إن هذا الكتاب الذي يتوفر أساساً على دراسة مفهوم التنمية وتطوره ثم السبل المثلى لقياس عملية التنمية في الدول النامية – ومنها بالطبع الدول العربية – يطرح عدداً من الدروس المهمة في أثناء دراسة عملية التنمية في أي بلد. ومن أهم هذه الدروس **أولاً** – يصعب على قوة واحدة في المجتمع أن تحرز التنمية بمفهومها الشامل والواسع. بل إن الأمر يقتضي تنشيط أطراف وقوى متعددة في المجتمع وتفعيلها وإشراكها على نحو جاد في اتخاذ قرارات التنمية وتنفيذها ومتابعتها. فلم تعد التنمية مرهونة بجهود الحكومة وحدها، وإن كان عبء الريادة والقيادة، بل وجانب من العبء الاستثماري والإنتاجي يقع على كاهلها بحكم الظروف السائدة في أغلب الدول النامية. ولكن التسليم بهذا الدور للحكومة لا يقلل من أهمية تنشيط دور القطاع الخاص المنتج وتفعيل دور القطاع الأهلي. **ثانياً** – إن اتساع مفهوم التنمية وتعدد أبعاده وعناصره، وما يترتب على ذلك، من تعدد في أهداف التنمية وتعدد في السياسات التنموية؛ يعني أن المتابعة الجيدة لجهود التنمية وأهدافها يجب أن تستند إلى عدد كبير من المؤشرات التنموية. فلم يعد يكفي النظر إلى مؤشر واحد ولو كان مؤشراً مركباً. بل إن هناك حاجة إلى النظر في مجموعة مؤشرات تتضافر معاً لرسم صورة جيدة عن مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية، أو حتى عن مدى التقدم في تطبيق بعض الوسائل التي تؤدي إلى هذه الأهداف.

وختاماً، يعد هذا الكتاب إضافة للأدبيات العربية في مجال دراسات التنمية ومؤشرات قياسها في الدول النامية؛ وذلك لأنه تخطى الجانب النظري في تعريف مفهوم التنمية، من خلال دراسته لعدد من المؤشرات التي طرحها خبراء المنظمات الدولية والبحثية وعلى رأسها الأمم المتحدة لقياس عملية التنمية، كما استعرض تطور بناء تلك المؤشرات، التي يمكن من خلالها معرفة مستوى التنمية في الدول العربية أو قياسها. إلا أنه في الوقت نفسه يمكن إدراج بعض الملاحظات، وهي على

النحو الآتي: **أولاً** – أخفق الكتاب في التعرض للأدبيات أو الإسهامات المختلفة في تعريف مفهوم التنمية، حيث تعددت الأدبيات التي تناولت مفهوم التنمية، وبخاصة داخل الأدبيات الغربية، ولكن الكتاب لم يتناول هذه التعريفات بالدراسة والنقد.

ثانياً – من خلال حديثه عن العولمة ومناهج التعامل الإيجابي معها قدم الكتاب عدداً من المقترحات الإيجابية التي يساعد تطبيقها على تكيف الدول النامية مع ظروف ظاهرة العولمة، ولكن الكتاب لم يوضحها بشكل تفصيلي؛ على الرغم من غموض بعض مصطلحاتها ومنها رؤية الكتاب لضرورة «توافر الحد الأدنى من قوى الدفع الذاتي في التنمية» أو «تنمية القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية»، وهذه مصطلحات ورؤى متخصصة، وكانت تحتاج إلى تفسير وشرح حول طرق أو استراتيجيات تنفيذها.



اجتماع

أثر العولمة في الثقافة العربية

تأليف: حسن عبدالله العايد
ترجمة: دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004
عرض وتقديم: عبدالعالي أحمد نبلة*

عبر هذا الكتاب يقترح علينا الباحث: «حسن عبدالله العايد» جولة في عالم العولمة المليء بالرموز والألغام، فعبر خمسة فصول يحاول أن يفك شفرة العولمة في علاقاتها وتجلياتها ومظاهرها السياسية والاقتصادية والثقافية، ولعل هذه الأخيرة هي أبرزها، وبخاصة في هذه المرحلة.

والكتاب، عموماً، يعالج أحد الموضوعات المهمة المطروحة للنقاش على الفكر العربي في العقود الثلاثة الأخيرة «العولمة وتأثيراتها على الثقافة العربية»، وموضوع هذا الكتاب ليس جديداً، فالمكتبة العربية تحوي كثيراً من الكتب والأبحاث التي تطرقت إلى هذا الموضوع ناهيك عن المؤتمرات والندوات، ولكن هذا الكتاب يحاول أن يعمق النقاش في هذا الجانب، وبخاصة التأثيرات المحتملة للعولمة على الثقافة والفكر العربيين في هذا الظرف التاريخي الصعب الذي تمر به «الأمة العربية». فالثقافة العربية حالياً في وضع لا يسمح لها أن تكون في وضع منافس لثقافة العولمة، ومع هذا يجب ألا نستسلم ونسلم بالأمر الواقع بل يجب أن نقاوم وأن نعي الأخطار والرهانات الحقيقية في هذا الجانب ورسم استراتيجيات واقعية جدية نابعة من خصوصياتنا الثقافية والتاريخية.

الكتاب في مجمله يعالج العولمة ومظاهرها المختلفة وتأثيراتها الثقافية خصوصاً الثقافة العربية، وهذا ما يمنح هذا الكتاب الجدية ولا سيما أنه يقدم في

---

* أستاذ علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

الأخير العديد من الاقتراحات العملية التي يمكن أن تسهم – على الأقل – في الحد من آثار العولمة على العالم العربي في الجوانب الثقافية والفكرية.

يحوي الكتاب خمسة فصول، وخاتمة تناولت عرضاً تلخيصياً لأهم نتائج هذه الدراسة.

الفصل الأول:

يحمل هذا الفصل عنوان: مفاهيم العولمة وتاريخ نشأتها، ويتناول بشيء من التفصيل مفهوم العولمة ومفهوم الثقافة، وذلك من خلال تعريفات بعض المفكرين والباحثين العرب «الجابري، صادق جلال العظم، برهان غليون، ليلى شرف، وغيرهم، بالإضافة إلى تعريف بعض المنظمات الإقليمية والدولية «وزارة الثقافة الأردنية، اليونسكو»، وعند تعرضه للبعد الإسلامي للثقافة فهو يعرفها من خلال مفكرين غربيين ومستشرقين مثل «أجنتس كولدزيهر وبرننارد لويس».

وفي آخر الفصل يعرض الباحث لتاريخ نشأة العولمة، ويتناول هذا العنصر كما فعل مع العنصرين السابقين من خلال آراء العديد من الباحثين، ويبدأ باستعراض الأحداث الرئيسة التي مهدت للعولمة مثل الاستكشافات العلمية والتكنولوجية بداية من 1866 أول خدمة دولية للتغراف، وأول نظام للاتصال التلفزيوني، وأول مطعم للماكدونالدز، ولكن الباحث لا يقوم هنا بتحليل هذه الأحداث وعلاقتها بالعولمة، وينتهي في هذه النقطة من الفصل إلى أن العولمة الاقتصادية مرت بثلاث مراحل هي: الزراعية، الصناعية، ثورة المعلومات الحالية. ومن الناحية السياسية: بدأت بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي.

من خلال هذا الفصل نرى الكاتب لا يقوم بتحليل هذه المفاهيم تحليلاً نقدياً، بل يستعرض آراء العديد من المفكرين، وفي مفهوم نشأة العولمة يبدو أن الكاتب لم يعط هذا العنصر حقه، وبخاصة عندما يربط بين العولمة وظهور بعض الاختراعات العلمية.

الفصل الثاني:

تناول فيه الباحث مظاهر العولمة؛ حيث صنفها إلى خمسة مظاهر: المظهر التكنولوجي، الذي يعده أهم عوامل العولمة والأداة الرئيسة والذراع التنفيذي لها. والمظهر الاقتصادي الذي يتجلى في الجانب المالي الذي هو عصب العولمة، ويتعرض الباحث في هذا الفصل إلى انهيار النموذج الاشتراكي، وهيمنة القطب الواحد «القطب الرأسمالي»، ويبرز مظاهر تبادل السلع، تنشيط الاستهلاك، تكثيف

المنافسة، زيادة الطلب على الادخار في البلدان الأقل نمواً. وفي المظاهر السياسية يرى الكاتب أن النظام الدولي الجديد الراهن يختلف عما سبقه، ويورد بعض الوقائع التي شكلت تاريخاً فاصلاً بين مرحلتين مختلفتين لتطور العلاقات الدولية، ومن أهم هذه الوقائع: أحداث الكويت وإخراج القوات العراقية منها، انهيار الاتحاد السوفياتي، ويبرز الباحث هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم حيث أصبحت القوة العظمى، وتراجع باقي القوى التقليدية الأخرى، فرنسا، إنجلترا، الاتحاد السوفياتي، الصين.

ويبرز الباحث في هذا العنصر تراجع الدولة القومية؛ حيث أجبرت على تفكيك نفسها وعلى أن تسلم مهامها ووظائفها الواحدة تلو الأخرى لتتولاها الشركات العملاقة أو المؤسسات الدولية. فالدولة أصبحت مفرغة من مضمونها السيادي القومي الكلاسيكي كما كانت خلال القرون الثلاثة الماضية. الحقيقة أن هذا الكلام يحتاج إلى دقة أكثر، فالدولة على الرغم من كل التغيرات التي حدثت ما زالت هي العامل الرئيس في العلاقات الدولية وما زال دورها أساسياً داخلياً وخارجياً.

يتعرض الكاتب بعد ذلك إلى مظاهر العولمة إعلامياً وثقافياً، ويبين التطور المذهل لوسائل الإعلام والاتصال من خلال الشركات الاحتكارية التابعة للدول الكبرى؛ حيث تتمركز هذه الوسائل في الثلاثي الرأسمالي المهيمن بنسبة 90%: الولايات المتحدة الأمريكية 37%، الاتحاد الأوروبي بنسبة 29%، اليابان 24%.

ويبرز الباحث كيف أن هذه الشركات أصبحت تتحكم في توجيه الرأي العام، وتزايد نفوها إلى درجة أنها أصبحت تقرر نجاح شخص أو فشله.

أما المظهر الثقافي للعولمة – كما يرى الباحث – فالمقصود منه هو تغيير منظومة القيم الاجتماعية والثقافية للشعوب، ويرتبط هذا العنصر مباشرة بعدة أمور أخرى مثل صراع الحضارات وحوار الثقافات والثقافة الوطنية. ويعد هذا العنصر تمهيداً للفصول القادمة التي ركزت بشكل خاص على العولمة وآثارها الثقافية على الثقافة العربية.

الفصل الثالث:

وهو معنون «الثقافة العربية والعولمة»، بدأه الكاتب بقوله: «الأمة العربية الآن تقف على مفترق طرق، فلقد انتهى قرن وبدأ قرن جديد، فلم يختلف على الوطن العربي شيء، فالحال كما هو عليه..».

فالثقافة العربية حالياً تتعرض لخطر كبير بفعل ظاهرة العولمة؛ إذ تمثل العولمة الثقافية أخطر التحديات المعاصرة للثقافة العربية، لذلك يرى الباحث أن توحيد الجهود والعمل الثقافي المشترك والخطط الثقافية وحدها كفيلة بالنهوض بالعمل الثقافي العربي الموحد، أو على الأقل المنسق عربياً. ويناقش الباحث العديد من الموضوعات والطروحات التي لها علاقة بهذا الجانب: صراع الحضارات، حوار الثقافات، غزو العولمة الثقافي، العولمة والهوية الثقافية، العولمة والثقافة الاستهلاكية.

الفصل الرابع:

يكرسه الباحث لتحليل أثر العولمة في الثقافة من خلال مظاهرها: التكنولوجية، الاقتصادية، السياسية، الإعلامية.

ويورد في الجانب التكنولوجي كثيراً من المعطيات والحقائق المتعلقة بهذا الجانب، ويقارن بين ما تنفقه الدول الغربية والدول العربية في جانب البحث والتطوير ولا سيما في جانب المعلوماتية وثقافة الاتصالات والإنترنت، ويلاحظ أن هناك فجوة كبيرة جداً، فاستخدام الفرد العربي هو 1% حالياً من استخدام الولايات المتحدة الأمريكية، و2,2% من استخدام الاتحاد الأوروبي، هذا إذا وضعنا في الاعتبار أن ثورة الاتصالات وثورة الإلكترونيات هي العمود الفقري لظاهرة العولمة.

وفي المظاهر الاقتصادية يورد إحصاءات وتقارير دولية توضح الفرق الكبير والشاسع بين الدول النامية والدول الصناعية الكبرى من ناحية الدخل والناتج الإجمالي الداخلي، ويرى الباحث أن الدول العربية تمتلك من القدرات الاقتصادية ما يؤهلها لأن تؤدي دوراً اقتصادياً عالمياً، وذلك من خلال إعادة رؤوس الأموال العربية إلى بلادها وتشغيلها في قطاعات زراعية وصناعية وخدماتية واتصالات، ونقل التكنولوجيا.

أما في الجانب السياسي، فيبرز أثر العولمة على الدولة وعلى السياسة ودور الشركات متعددة الجنسيات، ويدعو الباحث إلى عولمة عربية نتيجة لتنوع موارد العالم العربي وتوفر القوى البشرية والعملية وتكافل جميع عناصر الإنتاج والصناعة والتجارة، وقدرة العالم العربي على بناء عولمة عربية تقوم على:

* بناء نموذج سياسي ديمقراطي وعربي:

- فتح الأسواق العربية أمام المنتوجات العربية.
- تفعيل دور الجامعة العربية والعمل على حل المشكلات العربية.

– تماسك المواقف العربية وانسجامها في المسائل الخارجية، والعمل على إيجاد مقعد دائم في مجلس الأمن.

أما إعلامياً فيورد الباحث الكثير من الأرقام والإحصاءات الخاصة بالإنترنت، وشراء الكتب عبر الإنترنت وعدد المشاركين في الإنترنت والشركات الإعلامية الثقافية وتكلفة الإعلانات، وطبيعي أن نجد الدول الغربية – وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية – تقف في المقدمة، ويرى الباحث أن إعلام العولمة هو الوسيلة الرئيسة، وهو الذي يمهد الطريق أمام فرض النظام الاقتصادي العالمي، ويبين كذلك مميزات وصفات هذا الإعلام المعولم الذي يعتمد على القيم والعادات الثقافية الخاصة بالعولمة وتنميط منظومة القيم والعادات، وتشجيع الأفراد على الاستهلاك، والعمل على إضعاف وسائل الإعلام الوطنية وخدمة الأهداف الصهيونية التي تقف وراء العولمة.

ويرى الباحث في آخر هذا الفصل أن الدول العربية تستطيع أن تحصن نفسها ومواطنيها من خلال اتجاهين:

الأول: من خلال عمل عربي مشترك يسعى إلى إعادة الروح في القومية العربية والتعاليم الإسلامية، وذلك من خلال:

- ترسيخ روح المواطنة.
- المحافظة على نشر اللغة العربية الفصحى.
- وضع خطة عمل واستراتيجية إعلامية بعيدة المدى.

أما الاتجاه الثاني: فهو على مستوى الدولة القطرية، ويتمثل في:

- دراسة الواقع الإعلامي الحالي دراسة علمية تُظهر مواطن الخلل.
- وضع استراتيجية إعلامية تنهض بمستوى الإعلام الوطني.
- العمل على إنتاج الصناعات الثقافية.
- إطلاق الحريات والإبداعات.

الفصل الخامس والأخير:

يكرسه الباحث لظواهر العولمة الثقافية التي هي المحور الرئيس لهذا الكتاب، ويوضح خطورة هذا الجانب؛ إذ إن أخطر جانب من جوانب العولمة هو الجانب الثقافي.. ومع هذا يرى الكاتب أن العولمة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ثقافتنا، وجزءاً من حياتنا.

ويظهر ذلك من خلال تأثر برامجنا التليفزيونية بالثقافة الأمريكية والغربية، وحتى لغتنا، ومن خلال كثرة استعمال المصطلحات الإنجليزية في أثناء الكلام باللغة العربية. ولذلك فهو يدعو العرب إلى إيجاد مشروع عربي يعيد للثقافة العربية مجدها. ثم يعرج على موضوعات محددة مثل صراع الحضارات، وحوار الثقافات، والغزو الثقافي، والعولمة والثقافة الاستهلاكية، ويتناول كل هذه الاتجاهات بأسلوب نقدي تعرض من خلاله لما تحاول العولمة أن تفرضه، والخطورة التي تشكلها العولمة على ثقافتنا وهويتنا العربية، وينتهي إلى أن مؤسسات الثقافة في الوطن العربي يجب أن تعمل على إيجاد قاعدة تعزز الاستثمار في الصناعات العربية، وتوعية المواطن العربي بضرورة دعم هذه السلع، وينتهي الكتاب الذي يقع في 169 صفحة (بدون مراجع) إلى خاتمة احتوت على أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وبين فيها أثر العولمة على مجتمعاتنا العربية والفروق الشاسعة والكبيرة بين العالم الغربي والعالم العربي في جميع المجالات.

ويختم الباحث كتابه بتوصيات رآها مناسبة وضرورية من أجل الحفاظ على الثقافة الوطنية من أثر العولمة، وذلك من خلال تجسير الهوة التكنولوجية واستغلال رؤوس الأموال العربية والمصادر الطبيعية، وتعزيز النظام الديمقراطي وتوحيد الجهود الإعلامية العربية للوقوف أمام الهجمة الثقافية الغربية، وتعزيز الثقافة الوطنية والعودة إلى التراث الأصيل، وبدء حوار ثقافي مع جميع الثقافات الموجودة في العالم.

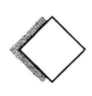
الكتاب في عمومه يعد محاولة جادة لمعالجة وتحليل موضوع غاية في الأهمية في عالمنا العربي وبخاصة في هذا الوقت وفي الظروف التي يمر بها.

فموضوع العولمة وتأثيراتها الثقافية تحتاج من المفكرين والباحثين العرب إلى مزيد من التحليل والنقد؛ إذ إن الأمر يتعلق بأهم عنصر من عناصر حياتنا ووجودنا وشخصيتنا، وهو ثقافتنا العربية التي يجب أن نحافظ عليها وندافع عنها ونقاوم كل التأثيرات التي تتعرض لها.

ولسنا وحدنا في هذا الجانب، فالأوروبيون - على الرغم من تفوقهم علينا وإمكاناتهم المادية المعتبرة - يشكون بدورهم من آثار العولمة، ويبدون مخاوف جدية منها، وربما تكون فرنسا إحدى هذه الدول التي تعلن صراحة مقاومتها لثقافة العولمة والهيمنة الثقافية الأمريكية. فكيف بنا نحن وفي هذه الظروف المتردية التي

يعيشها عالمنا العربي. ومن هنا يأتي هذا الكتاب ليلقي الضوء على هذا الموضوع الحيوي بلغة علمية شيقة، وبشجاعة في طرح الأفكار ومناقشتها مقدماً بعض الحلول ولا سيما في المجال الثقافي على الرغم من أن البعض منها يعد طموحاً ولكنه طموح مشروع.

الكتاب - في الأخير - جدير بالقراءة من طرف المثقفين والمهتمين بالشأن الثقافي والعولمة نتيجة للمعلومات القيمة التي احتواها والرؤية الواضحة التي عالج بها الكاتب هذا الموضوع.



اجتماع

الدولة والمجتمع المدني

تأليف: شاهر أحمد نصر
الناشر: دار الرأي للنشر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2005، 208 صفحات
عرض: عبدالخالق يوسف الختاتنة*

يعالج الكتاب موضوعاً مهماً في علم الاجتماع السياسي، ويقع في ثلاثة أبواب، ضمت اثني عشر فصلاً، وهو يثير مجموعة من القضايا الراهنة والحساسة في التفكير العربي، ويعد جزءاً من الاستحقاقات التي تواجه المنطقة العربية في ظل التداعيات الخطيرة وأزمة العلاقة بين المجتمع والدولة التي تمثل إشكالية عميقة ومتجذرة تاريخياً في الحياة العربية، منذ مرحلة ما بعد الاستقلال، وصولاً إلى مرحلة التحولات الديمقراطية، والتدخل الأجنبي المباشر والقوى في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الوطن العربي، في ظل مفهوم الاختزال الرسمي لمفهوم الوطن والمواطن والمجتمع والدولة، وما ينتج عن ذلك من إشكاليات متأزمة ومتصاعدة تفرض ذاتها على الواقع الرسمي والشعبي العربي. لقد شكلت قضية الدولة والمجتمع بشكل عام والدولة ومؤسسات المجتمع المدني بشكل خاص، حالة خلافية تعددت فيها الآراء ووجهات النظر والكتابات، وجاءت هذه الخلافات والتعدد في وجهات النظر من منطلقات ومرتكزات أساسية مختلفة، إلا أن هناك نوعاً من الإجماع على الاعتراف بإشكالية العلاقة، وليس على طبيعة العلاقة، مع اتفاق على ضرورة إحداث تغييرات وإصلاحات تنسجم وروح العصر، وازدياد حالات الوعي، وانتشار الثقافة والمعرفة بين معظم قطاعات الشعب العربي، وتأثر الكثيرون بالحياة المنفتحة على الآخر، بما في ذلك التجارب السياسية والديمقراطية

* قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

والاقتصادية، وخصوصاً التداول السلمي للسلطات بعيداً عن الخوف والقهر والحرمان.

لقد جاء الكتاب الحالي «الدولة والمجتمع المدني» في سياقات وطروحات العلاقة بين الدولة والمجتمع، وانطلاقاً من التحديات العميقة والملحة التي تواجه العرب بغض النظر عن الكيانات القطرية، بما تمليه المرحلة الراهنة من فوضوية وعبث في المقدرات والأقدار والمقومات، وانعكاس ذلك على المستقبل العربي بكل أبعاده، وخصوصاً القضايا المصيرية التي يستشعر بها السواد الأعظم من العرب، بمن في ذلك جزء من المثقفين المتنورين بقضايا الوطن والأمة، بعيداً عن المصالح الآنية الفردية التي يلتزمها البعض الآخر.

تناول الكاتب «**شاهر أحمد نصر**» في الفصل الأول من الكتاب «ظهور الدولة» وعد الدولة نتاجاً للتطور التاريخي للسلطة، فظهرت الدولة مع تطور عملية الإنتاج ونموها، وتطور مختلف أشكال العلاقة بين المجموعات البشرية، التي تطلبت وجود هيئة تنظم هذه العلاقة، وقد تجسدت في بدايات التأسيس، بنموذج سلطة الفرد الواحد، وصولاً إلى مرحلة دولة المؤسسات التي تنظم العلاقات في المجتمع، وتجعل من مسألة الحكم وظيفة تتم وفق آليات قانونية يقرها ويقبلها المجتمع، بعيداً عن الاستئثار بالسلطة من خلال القوة وفرض الأمر الواقع، حيث تتميز الدولة عن سلطة الفرد بأنها تبنى على أسس قانونية، تضمن الاستمرار لدولة المجتمع.

ويفرد **الكاتب** جوانب مهمة لمتابعة تحليلية لظهور الدولة، تبدأ في مسيرة أوروبا التاريخية نحو دولة الحق والقانون، والماركسية، والدولة في مفهوم علم الاجتماع الحديث، والعرب وأسس استكمال الدولة، ففي أوروبا نحو عام 1120م قدمت الكنيسة مثالاً استفادت منه الحكومات الدنيوية لتنظيم أوروبا، وتأسيس محاكمها واختيار موظفيها وتنفيذ قوانينها، من أجل السيطرة على الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فشجع انفصال البابوية عن السلطة الدنيوية تطور البنى القانونية الدنيوية المماثلة، كما قادت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر وكذلك الثالث عشر، إلى تغييرات عميقة، في طبيعة القانون، بصفته مؤسسة سياسية ومفاهيم فكرية، فأدت الإصلاحات القانونية التي عمت أوروبا إلى إعادة بناء النظام السياسي الإقطاعي والتجاري في القرون الوسطى على أسس جديدة، أسست للعمل بمبدأ المؤسسات

الذي يسهم في خلق التقدم الاجتماعي والاقتصادي العام، وبالمقابل انتهت الحالة الاغترابية للمواطنين في مجتمعاتهم وداخل دولهم. وبناء عليه، فإن دولة القانون والمؤسسات في أوروبا، كانت نتاج مخاض تاريخي عسير خلق نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تميزت بصراع العقل والعلم مع الأفكار الغيبية المحافظة التي كانت تغذيها الكنيسة، والتي انتهت بالقطيعة المعرفية مع كل ما يعوق التطور والحداثة.

أما في تفسيراته لجانب الماركسية والدولة، فقد انطلق من التعريف الماركسي لها، الذي عدّ الدولة التنظيم السياسي للطبقة السائدة في الاقتصاد، وهدفها حماية النظام القائم وقمع مقاومة الطبقات الأخرى، باعتمادها على السلطة العامة، بجميع مفرداتها: الجيش، وقوات الأمن، وجميع أنظمة القهر والاستبداد الأخرى. ففي المجتمعات التي تسيطر فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، تكون الدولة دائماً أداة قمع في أيدي الطبقة المستغلة لقهر الجماهير الكادحة. فالدولة تعد أداة تمكين للرأسماليين من السيطرة وإخضاع إرادة الأمة، إلا أن الدولة في رأي الفلاسفة هي المجال الذي ينبغي أن تتحقق فيه الحقيقة والعدالة الأزليتان. ومنه انبثقت الفكرة الخرافية للدولة، إلا أن حقيقة الدولة، ما هي إلا جهاز قمع طبقة لطبقة أخرى، سواء في الدولة الديمقراطية أو الملكية، وبالاتجاه المقابل فإن الدولة أيضاً شر تضطر إلى استلامه الطبقة العاملة، لقد كانت النظرة الماركسية للدولة، في جميع أشكال تطور الدولة، في شكلها العبودي أو الإقطاعي أو الرأسمالي، أداة في يد الطبقة المنفذة. إلا أنها في الشكل الرأسمالي المتأخر آلة تساعد الرأسماليين على إخضاع فقراء الفلاحين والطبقة العاملة. وتقر الماركسية ضرورة الدولة وسلطة الدولة خلال المرحلة الثورية بوجه عام، وخلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بوجه خاص، وتعترف لهاتين المرحلتين، بقيام دولة لا تكون جمهورية برلمانية برجوازية عادية، وإنما «كومونة باريس». فكانت نظرة الماركسيين للدولة، النظرة التي قادت إلى قيام ما عرف بالدولة الديمقراطية الشعبية في أوروبا وبعض الدول الآسيوية والأفريقية والعربية.

أما مفهوم الدولة في مفهوم علم الاجتماع الحديث، فإنه يتميز بثلاثة عناصر، هي: السكان، مساحة من الأرض، والسلطة العامة، بما فيها من مؤسسات وقوانين يتم التوافق عليها، فتعترف الدولة السليمة والعادلة بالتنوع اللغوي والعرقي والديني والقومي، وتؤمن للجميع الحقوق القانونية والثقافية، وتعتمد مبدأ المساواة القانونية

للجميع، حيث يشكل السكان الأمة، غير أن الأمة والدولة لا تتطابقان بالضرورة، فيحكم الناس وتتم إدارة شؤون دولتهم وفق قواعد وأنظمة قانونية تضبط إيقاع الحياة الاجتماعية، من خلال مؤسسات تعرف بالسلطة، ويطلق على مسألة الخضوع للسلطة سواء بالطريقة القسرية أم الطوعية، بجميع مفرداتها ما يعرف بالسيادة، ولهذا فإن للسلطة مجموعة من الصفات والشروط كي يعترف بها، ولتمتاز بالشرعية والديمومة، ومن أهم هذه الصفات: الرضا والقبول من أبناء المجتمع، والتداول السلمي للسلطات، والمساواة القانونية والحرية، وسلطة الدولة لجميع المواطنين، فالأسس السليمة لبناء الدولة القابلة للحياة هي الأسس الديمقراطية القانونية التي تجعل السلطة تمارس من قبل أبناء الشعب الذين يتداولون الحكم فيها وفق آليات ديمقراطية.

أما فيما يتعلق باستكمال العرب لأسس الدولة، فإن العناصر والشروط الأساسية اللازمة لوجود الدولة المجردة من الناحية البنائية متوفرة، إلا أنه من ناحية الوظائف والشروط فإنها تفتقر إلى الصفات الشرعية والعمومية والتوافق والرضا والقبول، وإمكانية الاستمرار والبقاء.

أما الباب الثاني من الكتاب فقد أفرده الكاتب للديمقراطية، وضمنه سبعة فصول هي: أنظمة الحكم الديمقراطي عبر التاريخ، مسيرة الديمقراطية الشعبية في الغرب، الماركسية والديمقراطية، الأنظمة الديمقراطية الشعبية، تاريخ ونشاط الجمعيات والأحزاب السياسية والصحافة في البلدان العربية – سوريا نموذجاً –، والديمقراطية في دولة الحق والقانون ضرورة للتطور ومواجهة التحديات. يستعرض الكاتب من خلال هذه الفصول نظرة تاريخية على أشكال الحكم المختلفة التي عرفتها المجتمعات البشرية وأشكال الحكم الديمقراطي ومثالبها والتحفظات عليها، بالإضافة إلى نظرة مختلف المفكرين الليبراليين والاشتراكيين إلى الديمقراطية، مستنتجاً أن الديمقراطية ليست تجربة غربية، وإنما تجربة إنسانية، هدفت إلى حياة أفضل للبشرية، وتجربة إنسانية عامة، يفرضها العقل البشري والأخلاق والضرورات الاجتماعية، من أجل الحفاظ على كرامة الإنسان وقيمه العليا في الحياة، وتميزت مسيرة الديمقراطية في المجتمعات الأوروبية بالتنوع من ناحية الفكر والممارسة، ابتداءً من الديمقراطية في الجمهوريات اليونانية القديمة التي أخذت شكلاً للدولة يناقض الارستقراطية، وصولاً إلى الدعوة للديمقراطية في القرن الثامن عشر، مع نمو حركة التنوير في أوروبا، مع أن تجارب الشعوب الأوروبية

متباينة من فرنسا وإنجلترا وسويسرا وألمانيا وروسيا، وتباينت معها التوجهات من ليبرالية وماركسية ورأسمالية إمبريالية، إلا أن تطور الديمقراطية والحركة العمالية في مطلع القرن العشرين، قد فرض نوعاً من الإيقاعات الجديدة في مدلولات التعاطي مع العملية الديمقراطية في دول أوروبا الاشتراكية، ولهذا عانت الحركة الديمقراطية انتكاسات عديدة، وانهارت بعض أشكالها، فالتجربة التاريخية تفيد أن الديمقراطية تراجعت داخلياً وفي علاقاتها الخارجية الدولية، إلا أن أحد أسباب قوتها هو العودة إلى الاحتكام إلى الديمقراطية، من خلال امتلاكها ديناميات تصحيح وتطور ذاتي.

أما الوجه الآخر للديمقراطية الذي عرفته المجتمعات الأوروبية، فهو نظام الديمقراطية الشعبية، الذي يتجاوز – بحسب المنطلقات الاشتراكية – الديمقراطية البرجوازية، وتعرف وفقاً لذلك «بديمقراطية الفقراء» التي تفضي إلى مناخ اجتماعي جديد، وإلى تغيير كامل في الحياة العامة، وارتقاء مجمل الشعب إلى الغالبية السياسية، وإلى المواطنية الحقيقية، أي المشاركة في القرار والإدارة. هذا الأسلوب في روسيا ودول أوروبا الشرقية يسمى «ديكتاتورية البروليتاريا»، واتسمت هذه المرحلة بقيادة وسيطرة للحزب الواحد، ذي النظرة الشمولية، الذي لا يعترف إلا بالحركة الشيوعية وأحزابها «القائدة للدولة والمجتمع»، فحجر العمل السياسي والحزبي الآخر، وتجاوزت بناء على ذلك كل خصوصيات المكان والزمان، وخلقت إشكاليات اجتماعية واسعة، مرجعها غياب التعامل العلمي مع الطاقات البشرية وضعف مقومات تجاوز الأزمات، فالتجارب التاريخية للمجتمعات التي استطاعت أن تتجاوز أزماتها، كشفت أنها اعتمدت توظيفاً ناجحاً لممكناتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي سمحت لها بالتطور والتجدد، وفق أسس ديمقراطية سليمة، متجاوزة النظرة الأحادية والحزب الواحد.

ويتفق علماء الاجتماع على أن خصوصية المجتمعات تنعكس في تجاربها الحياتية، بما يتوافق مع حياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فتأخذ الديمقراطيات أشكالاً متعددة ومتنوعة؛ فعرفت أساليب حكم ديمقراطي متعدد ومتنوع ضم البرلماني، والرئاسي، والبرلماني الاستفتائي، والديمقراطي الشعبي، ولهذا شهدت المجتمعات الأوروبية، أشكالاً عديدة من الديمقراطية؛ فأخذت بريطانيا نظام الحكم ذا الأغلبية البرلمانية، الذي يعتمد على قيام الحزب الذي فاز بالأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة من البرلمانيين الفائزين في الانتخابات، واستندت

الولايات المتحدة إلى نظام الحكم الرئاسي والاتحادي، ويمتاز نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بوجود سلطتين منتخبتين بالاقتراع العام ومستقلتين، هما الرئيس، والكونغرس. ويجمع الرئيس بين وظيفتين مختلفتين، فهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة والقائد الأعلى للجيش. أما الكونغرس فإنه يتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ويجتمع الكونغرس في دورة سنوية واحدة. وفي سويسرا تعتمد ديمقراطية التوافق والاستفتاء، وهي انعكاس للتجربة الاجتماعية التي تتعايش فيها جماعات متعارضة وفق مبادئ التوافق وأسسه، شكلت الكونفدرالية للدولة. أما نظام الحكم الديمقراطي البرلماني والعمل الحزبي السياسي (ألمانيا)، فإنه يسمى الأسلوب الديمقراطي الخاضع للمراقبة، ويعتمد على ديمقراطية الأغلبية في الانتخابات البرلمانية، ويعترف الدستور بالتعددية الحزبية؛ ينتخب النواب في ألمانيا لمدة أربع سنوات بطريقة اقتراع خاص، تسمى طريقة الانتخاب المختلط والمزدوج، حيث يتمتع كل ناخب بصوتين، الأول يختار النائب بالاسم، وهو مخصص إلى نصف النواب، وفي الصوت الثاني يختار الناخب إحدى قوائم الأحزاب المقدمة في إطار كل مقاطعة، ويضيف الكاتب إلى هذه الأشكال من الديمقراطيات عدداً آخر مثل ديمقراطية إقطاعية ورأسمالية في اليابان، والنظام الديمقراطي البرلماني وحكم الأحزاب في إيطاليا، ونظام الحكم الملكي الديمقراطي في إسبانيا.

أما الفصل السادس من الباب الثاني فيخصصه الكاتب لتاريخ الجمعيات والأحزاب السياسية والصحافة ونشاطاتها في البلدان العربية، ويأخذ سوريا نموذجاً، ويبدأ الكاتب في توطئة تاريخية منذ أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية وبداية الإصلاح فيها 1839م، وأوائل النهضة العربية في القرن التاسع عشر، ودور المفكرين العرب فيها، وفي طليعتهم عبدالرحمن الكواكبي والشيخ طاهر الجزائري وناصيف اليازجي وإبراهيم اليازجي وبطرس البستاني وأحمد الشدياق. وبسبب تطور الوعي في بلاد الشام، تأسست الجمعيات الأدبية والسياسية التي أدت دوراً مهماً في اليقظة العربية، مثل جمعية العلوم والفنون، التي تأسست في مدينة بيروت عام 1847م، والجمعية الشرقية، والجمعية العلمية السورية التي تأسست في بيروت عام 1857م، والجمعية السرية في بيروت، وجمعية الإخاء العربي العثماني، والعربية الفتاة، وحزب اللامركزية الإدارية العثماني. كما أدت الصحافة دوراً مهماً في الحياة السياسية، في الفترة السابقة لانتهاء الحكم العثماني وبداية التحرك العربي قبل ما يسمى بالثورة العربية الكبرى وبعدها، وبداية القرن العشرين، وبعد ذلك ظهرت

مجموعة من الأحزاب والتكتلات السياسية في سوريا، مثل حزب الاستقلال العربي الذي تأسس عام 1918م، والحزب الوطني السوري، والحزب الشيوعي في لبنان وسوريا، والكتلة الوطنية، ثم توالت الحركات السياسية في الظهور، وأسهمت جميعها في تنشيط الحياة السياسية في سوريا الطبيعية، وكان لها دور فعال في تحريك السوريين ضد الاحتلال الفرنسي.

واستعرض الكتاب ظهور العديد من الأحزاب السياسية في سوريا، وأهمها وأكثرها تأثيراً الأحزاب ذات الفكر القومي في بلاد الشام، وبعد استقلال سوريا في 17 نيسان 1946م، ظهرت مهام جديدة لم تكن معهودة إبان الاحتلال، وفي مقدمتها بناء المؤسسات الداخلية، ومؤسسات العلاقات الدولية؛ فشهدت سوريا حركة سياسية واسعة ونشطة، وازداد تدخل العسكر في الحياة السياسية، بسبب انضمامهم إلى مجموعة من الأحزاب السياسية، أو بسبب الطموح السلطوي، فتوالت الانقلابات العسكرية، وتداخلت جوانب العمل الوطني الحزبي والصحفي، فشهدت سوريا ظهور العديد من المنظمات والحركات، وهيمن الجيش على الحياة السياسية لفترات طويلة، وتأثرت مؤسسات المجتمع المدني بذلك.

الفصل السابع والأخير في الباب الثاني أفرده الكاتب للديمقراطية في دولة الحق والقانون لمواجهة التحديات، وفي رأيه فإن الديمقراطية هي السبيل للخروج من الأزمات التي تواجه المجتمع على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتأسيس مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية، وتقوى فيه عوامل مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فتجدد البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتنشط وتفعل مؤسسات المجتمع المدني، من أحزاب سياسية ونقابات مهنية، وتتلاشى الحالات الاغترابية عند المواطنين، وتتعمق مع ذلك قيمة الإنسان وكرامته وإنسانيته، وشعوره بالانتماء إلى الوطن والأمة، وتغيب حالة اللامسؤولية، وتفعل مراقبة المؤسسات الاجتماعية، ومحاسبة منتهكي القواعد القانونية والاجتماعية، فالديمقراطية تساعد على معالجة الأزمات الاجتماعية والسياسية، وتساعد في حماية السلوك والأخلاق وتصون حقوق الإنسان، وتفيد التجارب الإنسانية أن الديمقراطية في دولة الحق والقانون ضرورة وطنية وقومية، للوصول إلى أفضل النتائج، بدءاً من التربية الأخلاقية والحصول على رغيف الخبز، وتسهم في تقدم المجتمع وتطوره الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي.

أما الباب الثالث والأخير من الكتاب، فقد تناول المجتمع المدني، ويحتوي على فصلين؛ الأول: المجتمع المدني ضرورة اجتماعية ووطنية، والفصل الثاني: مؤسسات المجتمع المدني ضرورة موضوعية للتطور السليم في المجتمعات البشرية. فقدم الكاتب لذلك توطئة تاريخية عامة، ثم انتقل إلى المجتمع المدني في الفكر الغربي، باعتبار أن فكرة المجتمع المدني انتشرت ونضجت في عصر النهضة الأوروبية، التي أسست عملياً المجتمع الأوروبي الحديث، الذي ظهرت بذوره الأولى في كتاب العقد الاجتماعي، عند «جان جاك روسو»، إبان الثورة الفرنسية عام 1789. وعند «روسو» الحياة المدنية مشروطة في الدولة، ففكرة المجتمع المدني تكونت بواسطة العقد الاجتماعي بين المواطنين والحكام في دولة القانون، ويستنتج «هوبز» أن الإنسان اضطر إلى تكوين المجتمع المدني بدافع مصلحته في المحافظة على نفسه، ومع ذلك تطورت المجتمعات الأوروبية، وارتقت وتعقدت البنية الاجتماعية السياسية، مما أكد أهمية ارتقاء المجتمع المدني، فأخذ هذا المفهوم ومفهوم الدولة يحتلان حيزاً مهماً من اهتمام المفكرين في القرن التاسع عشر، وفي مقدمتهم «هيغل» و«ماركس»، وبحسب رأي «هيغل»، فإن المجتمع المدني يشكل جزءاً أساسياً من النظام الأخلاقي، الذي يتألف بدوره من المؤسسات الموجودة في العالم الخارجي، وهي الأسرة والمجتمع المدني والدولة، ويرى «هيغل» أن المجتمع المدني يمر في ثلاث مراحل، هي: 1 – نظام الحاجات System Wants، 2 – الهيئة القضائية (القانون) Law، 3 – الشرطة والنقابات Police & Corporation. أما الفكر الماركسي فقد نظر إلى المجتمع المدني في إطار المجتمع الطبقي كله، ورأى الماركسيون أن الصراع الطبقي هو المخرج من كل تناقضات المجتمع الرأسمالي، ولهذا تجاهلوا مسألة المجتمع المدني. ومع ظهور التطورات الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا – وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين – أخذت تتشكل منظمات وهيئات ومؤسسات اجتماعية، تعمل داخل الدولة ولكن ليس بإمرتها، فنشطت مؤسسات المجتمع المدني، وأسهمت في خلق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

أما بدايات فكرة المجتمع المدني في الوطن العربي، فقد ظهرت في تباشير فكر رفاعة الطهطاوي، إلا أن الشكل المشوه الذي اعتمدته السلطات الحاكمة في البلاد العربية، من خلال استبعادها لمقومات النمو السليم لمؤسسات المجتمع المدني، قد أوصل المجتمع العربي في أقطاره المختلفة إلى مآزق عميقة وكبيرة، في الداخل وفي علاقة العرب مع الخارج. وفي البحث عن أسباب الخلل يتبين أن غياب

مؤسسات المجتمع تدخل في صلب الخلل، فالدولة التي تتعمق فيها مؤسسات المجتمع المدني تكون السلطة فيها أقل عرضة للخطر، وأكثر حصانة من الأخطار والكوارث، فتكون الحالة تبادلية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، فالدولة من وجهة نظر، نظرية العقد الاجتماعي ونظرية القانون الطبيعي، هي تعبير عن مصالح الناس الحيوية، لا فوق الناس، فهي لهم ومن أجل مستقبلهم وحياتهم، لا من أجل تعاستهم وبؤسهم وحرمانهم وإضعافهم.

الفصل الأخير في الباب الثالث تناول فيه الكاتب «شاهر أحمد نصر» الضرورة الموضوعية لتطور المجتمعات البشرية، وعرض من خلاله واقع المجتمع العربي، ووضع مؤسسات المجتمع بشكل عريض بعيداً عن التفصيل، مع التركيز على بعض الجوانب المهمة التي تحكم المجتمع والدولة العربية وعلاقتها بالمجتمع المدني، حيث يتميز واقع المجتمع العربي، بسيادة علاقات الإنتاج ذات الصفة الخاصة، فيما قبل مرحلة الصناعة، التي تشرعن تقديس مؤسسات اجتماعية وسياسية، فهيمنت الأنظمة، وكيفت المجتمع والمؤسسات لصالحها، ففشلت التنمية الاقتصادية، وتشوهت البنى الاجتماعية والسياسية، وتعرضت الأمة من جراء ذلك إلى انتكاسات وكوارث قومية، ترجمت فشل دولة الأنظمة وعجزها. وفي جانب آخر يعرض الكاتب للحضارة والمجتمع المدني في المنطقة العربية من زاوية تاريخية، مستعرضاً حضارات الحوض الشرقي والجنوب الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، مصر الفرعونية والكنعانيين، والأكادية، والبابلية والآشورية في بلاد الرافدين، ودويلات شبه الجزيرة العربية؛ حمير والأنباط والغساسنة والمناذرة وتدمر. وبعد ذلك يصل الكاتب إلى الإسلام والمجتمع في المدينة بين المهاجرين والأنصار، ونظام المؤاخاة، وتعد «الصحيفة» المعاهدة الأولى المهمة في تكوين الوضع القائم على أسس قانونية تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية لسكان المدينة، وأول دستور لإقامة الدولة، وجاءت الخلافة لتؤسس المجتمع السياسي العربي، وفيما بعد الخلافة اتسم الطابع العام لأنظمة الحكم الإسلامية بالشمولية، التي لا تعترف بالمعارضة، ولم يسمح النظام السياسي العربي بتداول السلطة. ومع مرور الزمن لم تظهر عند العرب مؤسسات مجتمع مدني على الرغم من التغييرات التي ظهرت في حياتهم.

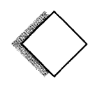
وفي مراحل متأخرة تعرضت البلاد العربية للاحتلال والغزو الصليبي والعثماني، فافتقد العرب عناصر الحراك الاجتماعي والسياسي، إلا أن الأحوال

تغيرت من خلال الاحتكاك مع الغرب، فظهر مشروع النهضة العربية مع محمد علي، وبعض المفكرين في القرن التاسع عشر، واقترنت النهضة العربية بالاستقلال عن الدولة العثمانية، وأسهم ذلك في ظهور بوادر اليقظة القومية العربية. واستمر الوضع العربي بالتردي في عهد الاستعمار الجديد، وبعد بروز ملامحه وتقسيمه للوطن العربي، وظهور الدولة القطرية التي لم تأت عبر النشوء والتطور الوطني المستقل، كانت البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية متخلفة وتابعة للاستعمار، وظهر من جراء ذلك حركات سياسية تلمست الواقع العربي، ودعت إلى الخلاص من التبعية، وطرحت فكرة الاستقلال السياسي والاقتصادي. وبعد الاستقلال اتسم واقع الدولة العربية بالقطرية والانعزالية وغياب دولة القانون، واختزلت الدولة القطرية إلى أنظمة عائلية، وبسبب الهجرة اليهودية وتأسيس دولة صهيونية، برزت المجتمعات العسكرية وشبه العسكرية، فتعكسر المجتمع العربي من قبل الأنظمة والانقلابيين العسكريين، وحرّمت مؤسسات العمل المدني من قبل الأنظمة المحافظة، وألغى العسكر والانقلابيون الأحزاب، وصودرت الحريات المدنية العامة.

وفي النهاية يلقي الكاتب نظرة متفحصة على الواقع العربي الراهن والحالة الصعبة التي تعيشها الأمة العربية، حيث الضعف الاجتماعي والسياسي وازدياد حالات التبعية وانعدام التضامن والتوحد العربي، ويتلمس الكاتب ضرورة ترسيخ البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السليمة، التي تسمح بتفتح إبداعات العرب وبناء مشروع خاص بهم، من خلال مؤسسات المجتمع قانونياً وشرعياً، وبناء مؤسسات المجتمع المدني، وإرساء دولة الحق والقانون، التي تعتمد أسس الحق والديمقراطية وإلغاء جميع الامتيازات غير الشرعية، ولهذا فإن بناء المجتمع العربي المتحضر، وفق الأسس المدنية والديمقراطية والقانونية، هو المخرج من الأزمة الحالية، لكي تتحقق الأهداف الوطنية والقومية العليا، ويشيد مجتمع وأمة قابلان للحياة والتطور والتقدم، واسترجاع الحقوق، وتحقيق الكرامة والرفعة للأمة.

جملة القول: إن الكتاب يشكل محاولة جريئة وصبورة، ويتلمس بإيمان بعض معضلات العرب، وإحدى أهم مشكلاتهم المستمرة، التي تتحدد في الدولة الأبوية المختزلة، والمحددة الوظائف والمنفعة، التي هدفت إلى تعطيل طاقات الجماهير وإبداعاتها، فصادرت الحريات العامة، وصادرت الآخر، فتعمقت الأزمة وحالات الاغتراب والحرمان، وازداد ضعف العرب، وتبددت أموالهم بمظهرية شكلية خادعة، وتعمقت الهوة بين أنظمة الاختزال والإقصاء من جانب، والجماهير من جانب آخر.

عموماً، من الملاحظات التي يمكن أن تسجل على الكتاب، الاقتضاب حتى في تناوله لمؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي؛ فلم يتعرض لمؤسسات المجتمع المدني في مصر ولبنان والجزائر وتونس والأردن واليمن على غرار ما عرضه عن المجتمعات الأوروبية، مع اعترافنا بالفارق في التجربة بين المجتمع العربي والمجتمع الأوروبي، ولعله يضيف ذلك في الطبعات القادمة.



علم نفس

سيكولوجية الموت والاحتضار

تأليف: أحمد محمد عبدالخالق
الناشر: جامعة الكويت، لجنة التأليف والتعريب والنشر، 2005.
عرض: جيمي بشاي*

هذه دراسة شاملة متكاملة لسيكولوجية الموت والاحتضار معاً، وفي حين صدر الكتاب السابق للمؤلف نفسه حول قلق الموت فقط عام 1987 في 245 صفحة من القطع الصغير، فإن «سيكولوجية الموت والاحتضار» ورد في 492 صفحة من القطع الكبير، وعلى ذلك يعد هذا الكتاب المرجع الأخير لعام 2005، نظراً للدراسات الوفيرة التي أوردها الكتاب، وأنجزها باحثون عرب في مختلف البلدان العربية حول قلق الموت والانفعالات الأخرى بالإضافة إلى الأبحاث الأمريكية والأوروبية؛ بحيث يمكن اعتبار هذا الكتاب النفيس مرجعاً على مستوى عالمي، وجدير بالترجمة إلى الإنجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية.

ويشتمل هذا الكتاب على سبعة عشر فصلاً على النحو الآتي: الدراسة العلمية للموت، والاحتضار، وتطور مفهوم الموت، والانفعالات المرتبطة بالموت (القلق والاكتئاب والوساوس)، ومفهوم قلق الموت، وقياسه، وأسبابه، ومتعلقات قلق الموت من مثل: العمر، والتدين، والمهنة، والعوامل الاجتماعية والموقفية، والشخصية، والصحة والمرض، والفروق الثقافية، والخبرات القريبة من الموت، ومواجهة قلق الموت.

وكما يقول الكاتب (ص21): «إن الحياة والموت هما القطبان الأساسيان

* دكتوراه في علم النفس، اختصاصي نفسي في مستشفى المحاربين القدماء، لبنان، الولايات المتحدة الأمريكية.

والعلامتان البارزتان في حياة كل إنسان، فبعد أن تفيض روح الإنسان ويموت يظل يشار إليه بتاريخ مولده ويوم وفاته». وأضيف إلى هذه العبارة ما قاله الفيلسوف الفرنسي «جان بول سارتر» في المضمار نفسه:

«إن رسالة الإنسان أو مشروعه في الحياة (Project) ما هي إلا رسالة مفتوحة لا تعرف تماماً إلا بعد اكتمالها.. أي بعد الموت»؛ ذلك لأن الإنسان ذو إمكانات متعددة الجوانب، وهو في حالة صيرورة مستمرة بحيث إن إمكانات المستقبل قد تعدل مسيرة الإنسان في لحظة، فلا تبدو رسالة الإنسان واضحة إلا في المراحل الأخيرة التي تسبق الموت، وهذه هي مرحلة الاحتضار»، التي أوردها المؤلف في الفصل الثاني. وفي الباب الخامس أورد تطبيقات لعدة بحوث حول الموت والاحتضار، أطرفها وأغربها «الخبرات القريبة من الموت».

ومع أن أكثر بحوث الكتاب جاء من أبحاث أمريكية فإن هناك محاولات عربية جديرة بالاهتمام والترجمة؛ لأنها تقدم وجهة نظر جديدة للأمريكان مثل دراسة إيمان زايد (1996) التي حصل فيها المدمنون على متوسط أعلى من الأسوياء في اكتئاب الموت بعكس ما ورد في الدراسات الغربية، كما تكشف دراسات حول المدمنين عن أنماط مختلفة للإدمان، وأبرزها نوعان: المدمنون بمستوى «جاما» Gamma وهم من فقدوا التحكم في سلوكهم نحو الكحول ويعانون قلق الموت بأقل مستوى، بينما النوع الثاني – وهم المدمنون بمستوى «دلتا» Detla ممن لا يقدرون على الامتناع عن الشرب – يعانون قلق الموت بأعلى مستوى. وهذه البحوث تشكل عينة صغيرة من الأبحاث العربية التي نشرت متفرقة في دوريات عالمية، ولم تحصل على إعلامٍ كاف في الغرب يكفل لها التأثير على مجرى الأبحاث الأمريكية التي تسيطر حالياً على أفكار العلماء في جميع أنحاء العالم.

والكتاب الذي نعرض له محاولة لسد هذا النقص في المعلومات والإعلام إلى حد ما؛ لأنه يورد المراجع الكثيرة التي استخدمها، كما أنه يترجم النتائج في النهاية إلى اللغة العربية، وقد توصل إلى نتائج قريبة مما توصل إليه دونالد تمبلر في المقابلة التي نشرتها مجلة العلوم الاجتماعية (عام 2004، مجلد 32، عدد 4، الصفحات 973–992)، حيث قدم تمبلر عشر نتائج للبحوث الأمريكية، وهي جديرة بالنشر مرة أخرى لما فيها من أوجه شبه بين نتائج الباحثين تمبلر وعبدالخالق:

1 – توجد فروق ثقافية عميقة الغور، وهي في حاجة إلى المزيد من البحث الإمبريقي.

2 - الحاصلون على معدلات عالية في التدين أقل قلقاً من الموت من الحاصلين على معدلات منخفضة في التدين، ويرتبط قلق الموت بالإيمان أو العقيدة أكثر مما يرتبط بالمواظبة على ممارسة الطقوس الدينية.

3 - توجد ارتباطات جوهرية بين أفراد الأسرة الواحدة في قلق الموت؛ مما يعني أن مفهوم قلق الموت يتأثر كثيراً بالأسرة.

4 - هناك ارتباط موجب بين قلق الموت والجوانب أو الأعراض المرضية في الشخصية، وارتباط سلبي بين قلق الموت والتكيف الاجتماعي للفرد.

5 - لا توجد ارتباطات دالة بين قلق الموت والعمر من سن المراهقة حتى منتصف العمر، ولكن كبار السن يحصلون على معدلات منخفضة.

6 - الحاصلون على معدلات منخفضة في قلق الموت يكونون في الغالب أكثر تكيفاً مع المتغيرات الوجودية.

7 - النساء يحصلن على معدلات في قلق الموت أعلى من الرجال.

8 - أسفر التحليل العاملي لمقياس «تمبلر» TDAS عن عدد يراوح بين أربعة عوامل وستة عوامل.

9 - كشفت الأبحاث التي استخدمت مقياس تمبلر في بلاد مختلفة من العالم أن هناك أوجه شبه كبيرة بالنسبة للجنس والعمر والشخصية والتدين وعدد العوامل، وأوجه شبه بين أفراد الأسرة الواحدة.

10 - لم يكشف مقياس تمبلر عن انخفاض قلق الموت في جوانبه السلوكية بعد تلقي برنامج للتربية المتصلة بالموت.

لقد أحدثت أبحاث عبدالخالق تطوراً كبيراً في المجال. والإضافة الأساسية التي قدمها هذا المؤلف تتلخص في أمرين؛ **أولهما** اكتشاف مفهوم وسواس الموت Death Obsession بوصفه عنصراً مهماً في الضيق من الموت، وتقديم مقياس له، والبرهنة على وجوده في عينات من دول وثقافات مختلفة. وقد رأى الأستاذ تمبلر - وهو رائد هذه الدراسات - أن هذا الاكتشاف يعد واحداً من أهم الاكتشافات المبدعة في هذا المجال. **والأمر الثاني** توسيع مفهوم قلق الموت بتقديم مفهوم الضيق من الموت Death Distress الذي يشمل كلاً من القلق والاكتئاب والوساوس، والبرهنة على وجوده واستخراج عامل وحدوي له في ثقافات مختلفة.

والقلق العام في المقياس العربي لقلق الموت – من تأليف عبدالخالق – دراسة جادة مستقلة عن الدراسات الأجنبية كما يبدو من التحليل العاملي للمقياس الذي استخرج منه أربعة عوامل سميت: 1 – الخوف من الموتى والقبور. 2 – الخوف مما بعد الموت. 3 – الخوف من الأمراض المميتة. 4 – الانشغال بالموت وأفكاره. ويرتبط هذا المقياس ارتباطاً دالاً إحصائياً بكل من قلق الموت، واكتئاب للموت، وسمة القلق، والوسواس القهري، والاكتئاب، والعصابية. ويتاح للمقياس نتائج مصرية وكويتية وسورية ولبنانية وأمريكية وبريطانية وأسبانية تشير إلى ارتفاع ثباته وصدقه. وللمقياس صيغ عربية وإنجليزية وأسبانية.

وقد جمع هذا المقياس العربي بين الخصوصية والأصالة؛ بمعنى أنه مقياس عربي، بنوده عربية وليست مترجمة، أصالته بمعنى العودة إلى الأصول الإسلامية التي لا تتعصب ولا تنحاز لمذهب معين، كما تعترف بالأديان السماوية، وتعبر عن الضمير الجماعي لكل نطاق باللغة العربية سواء أكان مسلماً أم مسيحياً، مثل البند: «يزعجني مشاهدة جنازة»، وهذا مشهد عام في ذاكرة كل طفل، وهذا ما لا يرمي إليه العقل الجماعي للأمريكي أو الغربي عموماً. ثم هناك الطابع الإقليمي العقائدي كالخوف من عذاب القبر أو السير بين المقابر، وهو أمر يختلف تماماً عن عذاب الاحتضار في المقاييس الأمريكية. وشتان ما بين المدافن الإسلامية في مصر مثلاً والمدافن المسيحية في أوروبا التي بلغت قمة الفن في مدافن جينوا وروما وفلورنسا في إيطاليا في عصر النهضة.

هذا مقياس عربي أصيل على الرغم من أوجه الشبه الواضحة بينه وبين مقياس تمبلر. ولكن أوجه الخلاف موجودة أيضاً في الخوف من «عذاب القبر» الذي تنكره المسيحية إلى حد ما، وفي بعض التفسيرات الدينية عن طريق مفهوم القيامة أو التسامي بالموت عبر الإبداع الفني كما هو الحال في مختلف اللوحات الرائعة لصلب المسيح في متاحف (اللوفر وبارادو Louvre & Parado) وفي رسوم «دي لاكروا» De La Croix الشهيرة مثلاً لموت سقراط. وهذا يفسح المجال العربي لدراسة جديدة حول مدى صدق هذه الأفكار المتضاربة، ويكون السؤال المطروح للبحث الآن: هل هناك فروق جوهرية بين المسيحيين والمسلمين العرب في مفهوم «عذاب القبر»؟ وهذا ما نأمل أن نراه في البحث القادم لتمبلر وعبدالخالق الذي يحمل بنوداً جديدة قد تكشف عن عامل ثالث وجودي يقوم على علاقة الإنسان بالعالم. وهذه العلاقة بالعالم تجمع بين الخصوصية والأصالة؛ بمعنى أن الخصوصية في المسيحية تحمل

المستجيب على الاستعانة بشخصية المسيح في صلبه وموته، بينما يسترشد المسلم باحتضار الرسول - صلى الله عليه وسلم -، كما أن المسيح «قام من الأموات» فإن محمداً يعيش في وجدان كل مسلم، ومحمد بالنسبة للمسلمين هو الهوية: الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك يقول المسيحيون عن السيد المسيح:

«أنا هو الحق والحياة»، وهناك أوجه شبه واضحة بين العقيدتين، ولكنها لم تطرح بعد على بساط البحث الإمبيريقي، وهنا أيضاً أوجه خلاف في عملية الاحتضار، ولا أظن أن هذا البحث العلمي سوف يثير حزازية أو تعصباً من القراء العرب، وإنما قد يحمل على التسامح وعدم الامتهان لشخصية المسيح أو للرسول. إن دراسات قلق الموت باستطاعتها اختراق تحيزات القارئ الغربي، والأمريكي على وجه أخص، الذي يتهم أتباع محمد بالإرهاب. ولا بد لعلماء النفس في العالم العربي من الإسهام في دحض الأفكار والمفاهيم المغلوطة إزاء الآخر، و«الآخر» حالياً هو الإسلام، إننا بحاجة لتحويل الآخر في الاستشراق إلى استغراب؛ أي أن الغرب يصبح «آخر».

انفعال الاكتئاب المتعلق بالموت ليس انفعالاً مرضياً ولا ذهانياً يؤدي عادة إلى الانتحار، وإنما هو خبزة التهديد والوعي بإمكانية دنو الأجل، وحدوث تغيرات شاملة وشيكة في أحد الأبنية المعرفية ذات الدور الأساسي لدى الفرد (ص176)، وهو أيضاً حزن وانقباض من الاحتضار، ومن موت الآخرين الأعزاء لدى المستجيب، ومن الموت المبتسر (قبل الأوان).

ودرس المؤلف مع بعض زملائه في جامعة الكويت هذا الانفعال وعلاقته بالرضا عن الحياة Life Satisfacvtion، والإحساس بالغاية من الحياة Purpose in Life، والتفاؤل والتشاؤم Optimism-Pessimism. ونتائج هذه الأبحاث عبر الحضارية لم تصل بعد إلى علاقة واضحة تماماً، وربما يرجع تضارب النتائج لعدة أسباب منهجية يفصلها المؤلف بأسلوب علمي موضوعي وموثق، هادئ النبرة واضح التفصيل، ويختم بالقول: «وليس من اليسير ترجيح نتائج مجموعة من الدراسات على أخرى». ولكني بحكم خبرتي الطويلة مع الجنود والمحاربين الأمريكان أشعر بأن الاكتئاب أكثر انتشاراً في المجتمع الأمريكي بثرائه العريض عنه في المجتمع العربي الذي يمر بأخطر مراحل التاريخ التي تهدد كيانه. وأذكر على سبيل المثال البحث الذي قدمه باحث إسرائيلي هو أريل ميراري Ariel Merari

بعنوان الانتحار الإرهابي Suicide Terrorism* يقول فيه: إن أبحاثه بوصفه ضابط مخابرات في الجيش الإسرائيلي أثبتت له أن الاكتئاب هو السمة الغالبة لعينة مكونة من 34 فدائياً فلسطينياً درست حالاتهم من قبل السلطة الإسرائيلية بين عامي 1993 و1998. وبعضهم ممن طاش سهمهم في عملية الانفجار ونجوا، وأمكن دراستهم، والتحري عن مدى إصابتهم بالاكتئاب قبل ذلك، واعتمد أيضاً على دراسة أسرة كل فدائي في العينة، وتوصل إلى نتائج تربط بين الاكتئاب والفقر والانتحار.

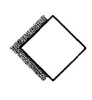
وهناك باحث أمريكي اقتبس بحثاً من بحوث عبدالخالق حول الدراسة التي حققت وجود الاكتئاب في البناء الداخلي لقلق الموت، وقرر أيضاً أن ما يقوم به الفدائيون إن هو إلا النتيجة الحتمية للاكتئاب عند العرب، ولهذا لا بد من الإشارة إلى هذا التضليل وتصحيحه في الدراسات القادمة.

وهنا يحسن أيضاً لفت النظر إلى أن عنصر الوسواس في الضيق من الموت ليس مرضياً ينجم عن صدمات عنيفة في الطفولة تنتج عنها ميول تفكيكية مفتوحة كالهستيريا أو مغلقة كالوسواس القهري. إن المؤلف لا يقصد بالوساوس Obsession تلك الأعراض المرضية التي سردها «فرويد» في علاجه لحالة استعار لها اسم "The Rat Man"، وتتلخص في سمات العناد الذي يستعصي على العلاج، والحرص الشديد في اتخاذ قرار حاسم، والخوف من الإفصاح عن المشاعر، والإحساس بالاشمئزاز من الروائح الكريهة التي أرجعها فرويد إلى المرحلة الشرجية Anal Stage في النمو. ولكن هذه الانفعالات المرضية لا دخل في البناء الأساسي لوسواس الموت، وقد تؤول إليه في بعض الحالات النادرة، إلا أن المقصود بالوساوس هنا ما ذكره الغزالي من الترغيب في الإكثار من ذكر الموت عند المؤمن، «وذكر الموت يدفع إلى الزهد في الدنيا، والاستعداد للآخرة، أما الغفلة عنده فتدعو إلى الانهماك في شهوات الدنيا». والمنهمك في الدنيا لا يذكر الموت، وإن ذكره فإنه يحزن ويكتئب، ولا يقتصر هذا الانفعال على العربي الذي يمسك بالمسبحة ويردد آيات قرآنية؛ لأن هناك في الغرب أيضاً من يحمل المسبحة ويردد آيات من الكتاب المقدس، ولكن الأبحاث الغربية لم تهتم بهذا الجانب من الضيق من الموت، وقد تكون هناك فروق عبر حضارية في مدى الاهتمام بطقوس العبادة في علاج الضيق من الموت.

* Yufit & Lester (2005). Assessment, Tratment and Preventions of Suicidal Behavior. New York: Wiley.

وتبدو الناحية الإيجابية للوسـاوس في النسـق الجميل لكتاب «سيكولوجية الموت والاحتضـار» في أن القارئ العربي قد يستعذب «تنضيد» الكتاب بحيث يرى صفحة تحمل آية قرآنية كريمة إلى جانب جدول علمي دقيق بالأرقام والاحتمالات الإحصائية.

وأرى أن المؤلف وفق تماماً في هذا الخطاب الرائع الذي يخاطب وجدان القارئ وعقله في الوقت نفسه. والكتب الغربية في قلق الموت نادراً ما تحاول هذا النسق التكاملي الذي يجمع بين العلم والأدب والدين، ولم أر في كتب «تمبلر» أو «لستر» شعراً رصيناً كما وجدته في هذا المرجع العربي الشائق. إني أعتبر هذا الكتاب موسوعة بحثية مهمة، وإن كانت نسبة البحوث العربية للبحوث الإنجليزية أو الأمريكية واحداً إلى عشرة أو 304:34، ونحن في حاجة إلى متابعة الدراسات الإمبيريقية واستخدامها في ردع الظلم ومواجهة العدوان الذي يهدد الواقع المأساوي للعالم العربي كله. إن دراسات سيكولوجية الموت والاحتضار هي المنطلق للجهاد والنضال المستمر من أجل تحقيق السلام في العالم، وإسعاد البشرية جمعاء بانتهاج منهج العلم في البحث واستقصاء الحقائق.



علوم سياسية

حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي

تأليف: محمد السيد سليم
الناشر: مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة: 2005
عرض: خديجة عرفة محمد أمين*

موضوع هذا الكتاب هو الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي؛ إذ يقع الكتاب في 296 صفحة يناقش من خلالها مثقفون عرب ويابانيون شروط إنجاح الحوار ومتطلباته واستراتيجياته بين اليابان والعالم الإسلامي، وهو الحوار الذي عقدت له جولات ثلاث حتى الآن، عقدت الجولة الأولى في البحرين في أكتوبر سنة 2002، وعقدت الجولة الثانية في اليابان في شهر أكتوبر أيضاً من عام 2003. أما الجولة الثالثة فكانت في نوفمبر من عام 2004 بإيران.

بدأ الكتاب بفصول عامة – من الأول إلى الثالث – عن بدايات الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي ومسوغاته؛ إذ تناول د. عصام حمزة في الفصل الأول «أصول حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي»، ومطامح هذا الأخير سواء أكانت مطامح مشتركة أم مطامح لكل طرف على حدة، ثم شروط إنجاح الحوار وآلياته. لكن غاب عن هذا الفصل طرح سؤال مهم وهو هل كانت هناك مبادرات إسلامية أو عربية لطرح حوار حضاري مع اليابان؟ وإن لم يكن فما السبب؟

وفي الفصل الثاني استعرض د. محمد السيد سليم متطلبات نجاح الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي، فأي حوار حضاري له أسس يقوم عليها، وأهداف يسعى إلى تحقيقها، بحيث يكون حواراً منتجاً لمعرفة جديدة وليس مجرد وسيلة دعائية. حيث تناول الكاتب في هذا الفصل إشكاليات حوار الحضارات في

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

عالم القطبية الأحادية، والشروط اللازمة لفعالية حوار الحضارات ونموذج الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي. وعرض في الأخير لبدايات اهتمام الطرفين بإجراء حوار حضاري بينهما وتطور هذا الحوار، لكن ربما كان من الملائم اختبار مدى انطباق الشروط التي حددها الكاتب بشمولية ودقة على الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي.

أما مسوغات الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي فقد حددها أ. مدحت أيوب في الفصل الثالث، واستعرض فيه موقف اليابان من القضايا التي تهم العالم الإسلامي وهي القضية الفلسطينية، وأمن الخليج، والقضية الكشميرية وموقف اليابان من تلك القضايا دون أن يعرض لمسوغات فعلية تقتضي الحوار بين الطرفين، وربما كان من الملائم تغيير عنوان الفصل ليصبح «الموقف الياباني من قضايا العالم الإسلامي». أو الإبقاء على عنوان الفصل كما هو، ويعرض لمتطلبات فعلية تقتضي حوار الطرفين، منها نهاية الحرب الباردة، وكذلك الأهمية التي يشكلها كل طرف للطرف الآخر، والأهم من ذلك كله هو رؤية كل طرف للطرف الآخر.

وقد حاول الكتاب التركيز على استعراض القضايا المشتركة التي تهم كل طرف ورؤية كل طرف لتلك القضايا بهدف تعرف مدى ما يسهم تقارب مواقف كل طرف أو تباعدها من تلك القضايا في بلورة استراتيجية مشتركة للحوار بينهما. وقد ركز الكتاب على قضايا العولمة، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والديمقراطية، والأمن الإنساني، وقضايا تحرير التجارة التي يلاحظ عليها أنها القضايا المطروحة والأكثر بروزاً في عصر العولمة. فيما يتعلق بالعولمة تناولها الكتاب في الفصلين الرابع والخامس من خلال التركيز على الرؤية اليابانية للعولمة، فركز في الفصل الرابع على كل من الرؤية اليابانية الرسمية وغير الرسمية للعولمة. أما رؤية العالم الإسلامي للعولمة، فقد استعرضها د. مصطفى منجود في الفصل الخامس إلا أنه ركز على عرض رؤيته الشخصية للمفهوم وإشكاليات تعريفه، في حين هناك رؤى من العالم الإسلامي متميزة وثرية لمفهوم العولمة، منها رؤية الدكتور محاضير محمد، ورؤية السيد محمد خاتمي.

أما رؤية اليابان للإرهاب الدولي فقد خصص لها الفصل السادس، وتناول فيه أثر أحداث 11 سبتمبر على رد الفعل الياباني لظاهرة الإرهاب، والجدل الياباني حولها، والموقف الياباني من الإرهاب الإسرائيلي دون أن يعرض لانعكاسات التحول

في الموقف الدولي بعد 11 سبتمبر على الموقف الياباني من قضايا المجاهدين في الشيشان وكشمير الذين أصبح يطلق عليهم جماعة إرهابية، وذلك بوصفه أحد الأمثلة التي يمكن أن تطرح في هذا الصدد. أما أسلحة الدمار الشامل ورؤية الطرفين لها فقد تناولها أ. السيد صدقي عابدين في الفصل السابع؛ إذ ركز على تناول رؤية اليابان والعالم الإسلامي لحيازة أسلحة الدمار الشامل، ورؤيتهما لاتفاقيات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزعها، كما اهتم بعرض تقويمه لرؤية الطرفين لهذه القضية بوصفها واحدة من أخطر القضايا المطروحة بشدة على الساحة الدولية.

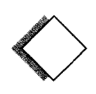
وركز الفصلان الثامن والتاسع على استعراض موقف كل طرف من القضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، فاستعرضت د. ماجدة صالح العلاقة بين الديمقراطية والإسلام في العالم الإسلامي من خلال التركيز على الاتجاهات النظرية والاتجاهات الحركية في العالم الإسلامي للعلاقة بين الإسلام والديمقراطية، لكن ربما كان من الملائم توسيع نطاق البحث ليشمل كل ما تثيره الديمقراطية من إشكاليات في العالم الإسلامي وليس بينها وبين الإسلام فحسب. أما رؤية اليابان لقضايا التحول الديمقراطي فقد تناولها د. عبدالغفار رشاد؛ إذ ركز على سياق تجربة التحول الديمقراطي في اليابان، ومحاور التحول الديمقراطي، وتقويم التجربة اليابانية في التحول الديمقراطي.

واستعرض د. محمد كمال في الفصل العاشر رؤية كل من اليابان والعالم الإسلامي لمفهوم الأمن الإنساني؛ إذ يقوم الأخير على جعل الإنسان الفرد وحدة التحليل الأساسية انطلاقاً من أن أي سياسة تنموية رشيدة يجب أن يكون هدفها الأساسي تحقيق أمن الأفراد، وقد عرض د. محمد كمال لرؤية اليابان للمفهوم، وهي من أوائل الدول التي تبنت المفهوم واتخذته إحدى أدوات سياستها الخارجية، وفي عرضه لرؤية العالم الإسلامي ركز فقط على عرض رؤية الأردن، وهي ليست الدولة الوحيدة من العالم الإسلامي التي طرحت المفهوم؛ إذ لم يشر إلى المبادرة الأفريقية للأمن الإنساني، أو تبني دول الآسيان للمفهوم بعد الأزمة المالية.

وفي الفصل الحادي عشر تناول د. حجازي الجزار موقف الطرفين من قضايا تحرير التجارة الدولية، إلا أنه بدأ باستعراض التبادل التجاري بين الطرفين بصورة موسعة دون أن يخدم ذلك موضوع الفصل. واختتم الكتاب بفصلين لاثنين من الخبراء اليابانيين؛ ففي الفصل الثاني عشر تناول د. يوزو إيتاجاكي – وهو من أبرز

الخبراء اليابانيين المهتمين بالحوار الحضاري مع العالم الإسلامي – الرؤية اليابانية للحوار بين الحضارات؛ إذ استعرض الرؤية اليابانية للحضارة العربية – الإسلامية، ورؤيته للاستراتيجية الحضارية لتحسين الحوار بين العالم الإسلامي واليابان. وفي الفصل الأخير، تناول د. كازيو أهوتساكا رؤية يابانية لمسوغات الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي، وركز على ضرورة الانتقال من الحوار إلى الاتصال الكامل بين الطرفين Total communication من خلال التركيز على ضرورة التواصل الكامل بين الحضارتين العربية والإسلامية، وهو ما يتطلب فهم كل طرف لحضارة الآخر وثقافته، بما يسهم في الانتقال إلى مرحلة التفاهم المشترك بين الأفراد من الحضارات والثقافات المختلفة.

في واقع الأمر، يمثل الكتاب إضافة أساسية لموضوع غاية في الأهمية ولا سيما في ظل الادعاءات بوجود صدام بين الحضارات بعد أحداث 11 سبتمبر، وأهم ما في الكتاب هو مشاركة كتّاب يابانيين؛ بحيث يطرح رؤية مشتركة في قضية مشتركة. إلا أنه غاب عن الكتاب بعض الأمور، منها أنه بعد أن عرض الكتاب لموقف كل طرف من القضايا المطروحة على الساحة الدولية لم يعرض كيف يمكن الاستفادة من هذا الأمر؛ بمعنى آخر كيف يمكن العمل على الحد من آثار سوء الفهم حول بعض القضايا، وكيف يمكن العمل على تفعيل المواقف المشتركة في تحسين الحوار الحضاري بين الطرفين والاستفادة من هذه المواقف. وكان من الملائم أيضاً أن يختتم الكتاب بتناول رؤية مستقبلية لما يمكن أن يسفر عنه مثل هذا الحوار، وكيف يمكن الاستفادة منه على الأصعدة المختلفة، منها على سبيل المثال البدء في حوار حضاري بين الصين والعالم الإسلامي، والهند والعالم الإسلامي بحيث تأخذ الدول الإسلامية المبادرة في هذا الصدد، بغية إزالة أي مواقف من سوء الفهم بين الأطراف المختلفة.



التقارير:

مؤتمر إشكالية الخصوصية الثقافية وحقوق الإنسان في مصر

المنعقد في القاهرة من 8 – 2006/3/9

إعداد: رشا عبدالعظيم محمود*

تعد قضية التنازع بين العالمية والخصوصية الوطنية في الحقوق الإنسانية من القضايا المهمة التي تشغل بال الباحثين والنقاد بل جميع المهتمين بقضايا حقوق الإنسان والإصلاح السياسي. من هذا المنطلق كانت هذه القضية هي محور المؤتمر العلمي الذي عقده مركز الكنانة للبحوث والدراسات بالقاهرة بالاشتراك مع مؤسسة كونراد أديناور بالقاهرة على مدى يومي 8 و9 مارس (آذار) 2006. وقد عالج المؤتمر الإشكالية المطروحة في ظل قناعة فحواها أن التصدي لهذه القضية الشائكة بالبحث والتحليل هو أحد المداخل الأساسية لترسيخ حقوق الإنسان، وعلى مدى ست جلسات كانت محاورها ومناقشاتها على النحو الآتي:

اليوم الأول – الأربعاء (8) مارس 2006م:

المحور الأول – مفهوم حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية عبر ورقتين:

الورقة الأولى: مفهوم الخصوصية الثقافية وحقوق الإنسان لنبيل عبدالفتاح مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

الورقة الثانية: الاتجاهات والرؤى الجديدة في حقوق الإنسان للدكتور عمرو الشوبكي الخبير بالأهرام.

المحور الثاني – حقوق الإنسان في العلاقات الدولية عبر ورقتين:

الورقة الأولى: حقوق الإنسان في العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة للدكتور أحمد الرشيدي أستاذ القانون الدستوري بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

---

* باحثة بمركز الكنانة للبحوث والدراسات، القاهرة، مصر.

الورقة الثانية: الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان في مصر بين العوامل الداخلية والخارجية للدكتور عبد العظيم محمود حنفي مدير عام مركز الكنانة للبحوث والدراسات.

المحور الثالث – الرؤية الإسلامية لحقوق الإنسان عبر ورقتين:

الورقة الأولى: حقوق الإنسان: رؤية إسلامية للدكتور سيف الدين عبد الفتاح، أستاذ النظرية السياسية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.

الورقة الثانية: المواثيق الإسلامية لحقوق الإنسان للدكتور إبراهيم بيومي والدكتور إمام حسنين.

اليوم الثاني – الخميس (9) مارس 2006:

المحور الرابع: حقوق الإنسان في مصر بين المجتمع المدني والأحزاب.

المتحدثون:

د. جابر عوض سيد: تجربة منظمات حقوق الإنسان المصرية.

أ. هاني رسلان: حقوق الإنسان في برامج الأحزاب والقوى السياسية المصرية.

المحور الخامس: حقوق الإنسان في مصر في الممارسة العملية.

المتحدثون:

د. سمير مرقص: الشأن القبطي من منظور المواطنة.

فاروق بداري: الشرطة المصرية وحقوق الإنسان.

المحور السادس: حقوق الإنسان وأدواره الجديدة في مصر.

المتحدثون:

د. جلال البنداري الباحث بمجلس الشعب المصري عن تجربة المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر.

أ. أيمن عبدالوهاب: حقوق المرأة ودور المجلس القومي للمرأة في مصر.

وقد تناولت **الجلسة الأولى** المحور الأول من محاور المؤتمر، وهو مفهوم حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية. ترأس الجلسة د. أسامة الغزالي حرب الذي يرأس مجلة السياسة الدولية وعضو مجلس الشورى المصري، وقد تحدث عن أهمية تلك المؤتمرات في لحظة فارقة من تاريخ مصر الحديث مشدداً على أهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان والإصلاح السياسي في مصر، وأنه لا تقدم ولا دور

إقليمياً لمصر بدون الإصلاح السياسي. وتحدث نبيل عبد الفتاح مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عن مفهوم الخصوصية الثقافية وحقوق الإنسان، واستهل ورقته عن حقوق الإنسان في ظل النظام الدولي الجديد مشيراً إلى أن قضايا حقوق الإنسان صارت مرتبطة بنظام المعونات والقروض الخارجية للدول الأقل تطوراً في جنوب العالم، وهذا يمثل في ذاته تغيراً مهماً، وإن كان ذا أبعاد أخرى، كاستخدام حقوق الإنسان أداة من أدوات إعادة تشكيل النظم السياسية السائدة في الجنوب. ومن ثم ممارسة العديد من الضغوط الخارجية القاسية لإحداث تغييرات سياسية في هذه النظم. ثم طرح تصوره للإشكاليات الخاصة بموضوع العالمية والخصوصية ولخصها في:

الصراع حول مفهوم العالمية، وإشكاليات حقوق الإنسان والخصوصية في الثقافة العربية.

وفي هذا الشأن أوضح أ. نبيل عبدالفتاح أن لكل ثقافة – بما تعكسه من قيم وخبرات وتقاليد وأعراف ورؤى – خصوصيتها، التي تنبع من مجموعة الرؤى التي استطاعت هذه الثقافة أن تبلورها، وتدور حول مفهوم الإنسان وموقفه ومكانته إزاء الكون والعلاقة بين الوضعي والميتاوضعي – سواء تشكل في أنظمة دينية وأخلاقية سماوية أو وضعية – أو غيرها.. إلخ، ومفهوم القانون، ومصدره، وموقع الدولة والفرد إزاءه، ومفهوم المواطنة، وقبل ذلك وبعده مفهوم الفرد بوصفه كياناً مستقلاً ذا شخصية قانونية وواقعية ذات حرية وإرادة، والنظرة للآخر المختلف سواء داخل ذات الثقافة أو خارجها؛ بمعنى النظر إلى الآخرين، وثقافاتهم. من مجمل هذه الرؤى – بما تستند إليه من أنماط قيمة وسلوك، وتقاليد وأعراف – تشكل النظرة إلى الذات وإلى العالم. من هنا تشتق المعايير والخصائص المميزة لثقافة ما إزاء الثقافات الأخرى، وتشكل ما يمكن أن نطلق عليه «الخصوصية».

وبهذا المعنى فإن لكل ثقافة بعض الخصوصية، ومن ثم فالخصوصية قد تكون سمة من سمات كل ثقافة عامة أو فرعية، وليست حكراً على ثقافة دون أخرى، والسؤال الذي طرحه عن إشكالية تطبيق نظام حقوق الإنسان في الثقافة العربية – حالة مصر نموذجاً – أهي إشكالية ثقافة أم إشكالية نظام وسلطة سياسية؟ وأجاب عن التساؤل بالقول: إن التحولات الجديدة في النظام العالمي الذي تتسارع وتائره

سوف تجعل الحديث عن الخصوصيات، مسألة أقرب إلى الأطروحات الدفاعية، للهروب من الاتفاقيات الدولية التي تحمي الإنسان في دول الجنوب، ومحاولة للتغطية على الانتهاكات المنظمة لهذه الحقوق على أيدي الأنظمة التسلطية والعسكرية في هذه البلدان؛ لأن مثل هذه الأنماط الممنهجة للانتهاكات ستكون تحت بصر الرأي العام، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة في عالمنا كله، وهو ما يشكل نقطة تحول إيجابية في أنظمة هذه الأجهزة، وفي مجال إيلاء عناية خاصة بأوضاع حقوق الإنسان في هذه النظم التسلطية، أو من الجماعات غير الحكومية التي تمارس انتهاكاً منظماً لحقوق الإنسان في بلدانها على أسس دينية أو طائفية أو لغوية أو سلالية أو قومية، وفي مواجهة هذه الأنماط المختلفة من الأقليات المضطهدة التي تمارس ضدها انتهاكات من الأغلبية، أو من قوى سياسية أو دينية أو حزبية في دول الجنوب ومجتمعاته.

أما **الورقة الثانية** فقد تناول فيها د. عمرو الشوبكي الخبير بالأهرام موضوع الاتجاهات والرؤى الجديدة في حقوق الإنسان، وطرح رؤيته بأن الخصوصيات الثقافية المختلفة لا تخصم من عالمية حقوق الإنسان وإنما توفر لها المسوغ المحلي الذي يضمن انتشارها وتوطنها داخل المجتمعات المحلية المختلفة، أو يمكن القول إن الخصوصيات الثقافية للشعوب هي الباب الذي تدخل منه المبادئ العالمية لحقوق الإنسان إلى المجتمعات المحلية، فلا بد أن نجد في جميع الثقافات الموجودة في العالم جذوراً لحقوق الإنسان تلتقي والمبادئ التي أقرت عالمياً. وهكذا، فالخصوصيات الثقافية تتكامل مع الفهم العالمي لحقوق الإنسان ولا تعارضه، ولكن تبقى دائماً إشكالية التعريف والتوصيف لما هو عالمي كلي وما هو محلي جزئي، دون حسم.

أما **الجلسة الثانية** فكانت عن حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، وهي تمثل المحور الثاني من محاور المؤتمر، ورأس الجلسة د. محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وكانت **الورقة الأولى**: حقوق الإنسان في العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة التي قدمها أ. د. أحمد الرشيدي أستاذ القانون الدستوري بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فأوضح أن هناك اتجاهين في موضوع الخصوصية والعالمية، هما:

الاتجاه الأول: يكاد يكون هو الراجح لدى العديد من المهتمين بحقوق الإنسان ونشطائها، ويذهب إلى التوكيد على المنشأ العالمي لهذه الحقوق وما يرتبط بها من حريات أساسية.

الاتجاه الآخر: يتبنى أصحابه موقفاً مناقضاً لموقف أصحاب الاتجاه الأول سالف الذكر. فالأصل في حقوق الإنسان – لدى هذا الفريق من الباحثين – هو أنها مسألة وطنية أو ذات منشأ داخلي. ثم تناول موضوع التدخل الدولي الإنساني، ورأى أن الحديث عن «تدخل دولي إنساني»، أو «التدخل الدولي لأغراض إنسانية»، قد أضحى أمراً وارداً في الوقت الحاضر، وله ما يسوغه قانوناً وواقعاً، مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط الآتية:

1 – أن هذا النوع من التدخل الدولي يجب أن ينظر إليه، دوماً بوصفه يمثل استثناء من الأصل العام، وهو مبدأ عدم التدخل.

2 – أنه حتى مع التسليم – في حدود معينة – بإمكان حدوث «تدخل دولي» معين لاعتبارات خاصة في شؤون دولة ما، فإنه يظل معلوماً، بالقدر ذاته من الوضوح واليقين، أن مثل هذا التدخل يجب أن يكون آخر البدائل أو الاختيارات المتاحة؛ أي يجب عدم اللجوء إليه إلا بعد استنفاد الوسائل الأخرى كافة التي تحترم فيها السيادة الوطنية للدولة المستهدفة، ومع الالتزام بألا ينتج التدخل في هذه الحالة آثاراً أكثر ضرراً أو أشد خطورة، مما لو ترك الأمر برمته ليدار داخلياً.

3 – التدخل الدولي الفردي، أي التدخل الذي يتم من جانب دولة واحدة أو حتى من جانب عدد محدود من الدول، يجب رفضه بإطلاق، ولا ينبغي قبوله بأي حال من الأحوال، حتى ولو كان ذلك بدعوى حماية الوطنيين أو إنقاذ الرعايا، مما قد يتعرضون له من مخاطر حقيقية أو متصورة.

4 – وأخيراً، فإننا نرى أنه مع تسليمنا بأن التدخل الدولي الإنساني «المقبول أو المبرر» هو ذلك الذي يجب أن يتم من خلال إحدى المنظمات الدولية العالمية أو الإقليمية التي ينعقد لها الاختصاص بذلك واستناداً إلى قرار صحيح قانوناً وشكلاً وموضوعاً، إلا أننا نرى – في المقابل – أن ما تردد خلال العقد الأخير من القرن العشرين من حديث عن جواز تدخل المنظمة الدولية لحماية موظفيها، إنما هو أمر بالغ الخطورة ويجب رفضه بقوة.

فالمنظمة الدولية، لديها من الوسائل القانونية مايمكنها من توفير الحماية الواجبة لموظفيها واقتضاء حقوقهم إذا ما وقع عليهم ضرر أو ظلم في أثناء أدائهم لمهامهم، وذلك من دون الحاجة إلى التدخل القسري. وأي قول آخر بخلاف ذلك، يشكل – من وجهة نظرنا – إخلالاً جد ظاهر بأحد المبادئ القانونية العامة ذات الصلة، ونعني به مبدأ المساواة بين الخصوم.

وفي ورقة الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان في مصر بين العوامل الداخلية والخارجية للدكتور عبدالعظيم محمود حنفي مدير مركز الكنانة للبحوث والدراسات ورئيس المؤتمر، شدد على العلاقة الطردية بين حقوق الإنسان والإصلاح السياسي وأن كليهما يزدهر مع ازدهار الآخر، وأن هناك عوامل داخلية ضاغطة في اتجاه إقرار حقوق الإنسان والإصلاح السياسي، وهي عوامل ثلاثة هي: التحديات الاقتصادية، التوجهات الديموغرافية، المساءلة والفساد، وأن كل فئة من هذه الفئات الثلاث لها إمكانية توليد الضغوط لإحداث الإصلاح السياسي مستقبلاً، والاتجاهات في كل فئة قد تصبح أكثر قوة بتبادلها التعزيز والدعم مع الفئتين الأخريين. فالأداء الاقتصادي الباهت يسبب إحباطات شعبية تجاه قيادة النظام، ويفاقم نمو السكان من خطورة تلك المشكلات الاقتصادية ليجعل من الأشق على الأنظمة أن تحافظ على مستويات المعيشة الراهنة، ناهيك عن أن ترفع تلك المستويات. كذلك فإن الفساد الواسع النطاق يولد المزيد من الإحباطات، ولكن التعبير عن أي من تلك الإحباطات لن يكون ممكناً من خلال هياكل حكومة المشاركة، وهذا بحد ذاته قد يتسبب في إحباطات إضافية تجاه الجهاز الحكومي. ويصبح الاحتمال الأكثر وروداً هو أن تؤدي تلك الإحباطات إلى ازدياد المطالبات بالإصلاح السياسي الذي يسمح للمواطنين بأن يكون لهم – على الأقل – صوت في عملية صنع القرار. والأنظمة الحاكمة يمكنها أن تستجيب لتلك المتطلبات بإحدى طريقتين: فهي بإمكانها إما أن تزيد من حجم الإسهام الشعبي بهدف نزع فتيل الاستياء المتنامي، أو أن تلجأ إلى المزيد من القسر والإكراه. وقد اختار العديد من دول المنطقة العربية استراتيجية تجمع بين عناصر من كلا الخيارين، وذلك باتخاذ إجراءات محدودة للإصلاح السياسي بينما يشن في الوقت نفسه هجوم على المعارضة التي تتجاوز الحدود المقبولة التي أقرها النظام. وقد لاقت هذه الاستراتيجية نجاحاً كبيراً؛ لأنها مكنت

الأنظمة الحاكمة من أن تسيطر على شكل الإصلاح السياسي وإيقاعه. ومع ذلك فإنه ليس من الواضح بعد إن كان من المستطاع الثبات على هذه الاستراتيجية على المدى البعيد. وتناول د. حنفي العوامل الخارجية ووصل إلى استنتاج تمثل في أنه لا يمكن التعويل بصفة أساسية على الخارج، وبخاصة الخارج الأمريكي؛ لأن الأمريكي يعاني إشكالية بين القيم الأمريكية التي تنزع إلى الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وبين مصالحه التي تنزع نحو دعم النظم القائمة الحليفة.

المحور الثالث – الرؤية الإسلامية لحقوق الإنسان:

الورقة الأولى – حقوق الإنسان: رؤية إسلامية للدكتور سيف الدين عبدالفتاح أستاذ النظرية الإسلامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، والفكرة الأساسية في هذا البحث: أن يصدر عن حامد ربيع (رحمه الله) في بحث غير منشور له حول «الخبرة الإسلامية ونظرية حقوق الإنسان ودلالاتها المنهجية»، نقد حيال المفاهيم الغربية وتبنيها وتقليدها من دون دليل أو برهان، ومن دون تبين عناصرها ومقتضياتها ونقدها نقداً علمياً ومنهجياً «..فكل من أرخ للتراث الإنساني لم يكن إلا غربياً، وانطلق من المفاهيم الغربية، والإنسانية المتقدمة فقط هي تلك النابعة من الحضارة الأوروبية، والتقدم السياسي هو أسلوب الحياة الديمقراطية في نموذجه الغربي، لا يتجزأ أي منهما عن الآخر، مجموعة من المفاهيم المشوهة آن لنا أن نعيد النظر في جوهرها، لا بمعنى أنها غير صادقة – ولكن على الأقل – بمعنى أنها غير مطلقة، هذه المفاهيم المختلفة كان لا بد أن تفرض إطاراً معيناً في فهم التاريخ السياسي والخبرة الإنسانية، حيث التقاليد العلمية تعودت أن تنطلق في فهم أي خبرة سياسية من الإطار الفكري المجرد الذي رسبته لنا المفاهيم الغربية...».

وإذا كان من المسلم به أن هذا العدوان العالمي على حقوق الإنسان يرجع إلى ما فطر عليه الإنسان وما ركب فيه من نوازع تستهدف إلى تحصيل المصالح والقوة إلى الحد الذي يجعل المصلحة أنانية واستئثاراً، والقوة بغياً واستكباراً، ناهيك عن أن هذه الحقوق بوضعها الراهن – وعلى ما اكتسبته من رواج وانتشار – لا تمثل رمزاً عالمياً يبلغ من القوة بحيث يحمل الناس على فهمه والاتفاق عليه،

وأن حقوق الإنسان – ظاهرة وفكرة ومفهوماً – لا بد أن تكون محلاً ومجالاً للحوار والاتصال بين الثقافات المختلفة، وبما يؤكد أن تلقيح الأفكار أمر ضروري، ولكن شروط الحوار لا تتوافر أحياناً؛ لأن هناك شروطاً ضمنية لا تتوافر في معظم المشتركين فيه، ومن الأمور التي يسهل تلمسها أن الصياغة الحالية لحقوق الإنسان هي ثمرة حوار جزئي للغاية بين الثقافات العالمية. إن التساؤل (هل فكرة حقوق الإنسان من المفاهيم الغربية؟) يدلنا على ضرورة البحث في مختلف الثقافات بغية الوصول إلى مفهوم شامل لحقوق الإنسان، ومن الخطأ في منهج البحث أن نبدأ بهذا السؤال: هل توجد فكرة حقوق الإنسان في ثقافات أخرى؟ إن هذه الفكرة لازمة لزوماً مطلقاً لضمان كرامة الإنسان، يجب أن نبحث عن الظاهرة لا في الكلمات، بعبارة أخرى يجب أن نبحث في المقابل المشابه، وهو في هذه الحالة حقوق الإنسان، ولا يقصد بالتشابه هنا المطابقة من كل الوجوه وإنما يقصد التشابه الوظيفي. ولذا فنحن لا نهدف إلى ترجمة حقوق الإنسان إلى اللغات الثقافية الأخرى فقط، ولا نبحث عن مجرد أوجه الشبه بل نحاول أن نجد المقابل المشابه، فإذا رأينا – مثلاً – أن حقوق الإنسان هي أساس احترام كرامة الإنسان في إحدى الثقافات، وجب أن نبحث كيف تقوم ثقافة أخرى بهذه الوظيفة، وهذا لا يتحقق إلا إذا وجدت أرضية مشتركة بين الثقافتين، أو يجب أن نسأل كيف تصاغ فكرة إيجاد نظام اجتماعي عادل في إحدى الثقافات، نبحث هل مفهوم حقوق الإنسان وسيلة مناسبة للتعبير عن هذا النظام؟

ومن غير هذا النهج ستظل مركزية المفهوم الغربي لحقوق الإنسان من جهة، وكذلك المعايير الظاهرة والكامنة فيه، وفي كل الأحوال سنجد مجموعة من الاتجاهات تتحيز حينما تدرس حقوق الإنسان في الظاهرة والرؤية الإسلامية، تتمثل هذه الاتجاهات المتحيزة في أربع رؤى:

الأولى: تنفي – وبشكل قاطع – وجود أية رؤية لحقوق الإنسان في الإسلام، فهي؛ – أي تلك الرؤية – تؤكد أن مفهوم حقوق الإنسان ارتبط في نشأته بحضارة الغرب، ومع استحداث هذا المفهوم – حقوق الإنسان – كترجمة لـ "Human Rights"، فإن كل الخبرات والثقافات والحضارات والأطر المرجعية والفكرية

السابقة عليها لا تعرف هذا، وإذا عرفته فإن ذلك ليس إلا مجرد مأثورات شعبية (فولكلور) لا يمكن اعتبارها أو تعميمها، وأن المفهوم الغربي هو الجدير بالتعميم وإرساء قواعد عالميته.

الرؤية الثانية: تستقي رأياً بعدم وجود حقوق الإنسان، وذلك من خلال البحث المتحيز في الخبرة التاريخية الإسلامية، فهي تدرس في كتابات عن حقب غلب عليها الانحطاط والتدهور السياسي والاجتماعي، وتضرب المثل لذلك بانتهاك كل حق للإنسان بكونه إنساناً، مثل الحجاج بن يوسف الثقفي وما شابه هذه الفترة من تعسف واستبداد، ينتهك الحقوق انتهاكاً واضحاً. ووجه التحيز في هذا الاتجاه أنه يبحث عن حقوق الإنسان في دائرة واحدة من المصادر، وهي كتب التاريخ، وهو يركز على مظهر واحد من البحث عن جوهر ظاهرة حقوق الإنسان، وهو الممارسات التاريخية، والواقع أن الدراسة المتكاملة لحقوق الإنسان يجب أن تمتد إلى الفكر والنظم والرموز فضلاً عن الممارسة والحركة.

الرؤية الثالثة: وهي تمثل الاتجاه الذي يرى في وجود رؤية لحقوق الإنسان في الإسلام إلا أنها قاصرة وغير كاملة، ولا شك أن هذا التوجه يرتبط بالاتجاه السابق وإن كان أقل منه حدة، ولا بد من الناحية المنهجية أن نوضح مكامن القصور وعدم الاكتمال ونرد على منطقه، فهل القصور في التنظيم أم في الممارسة؟ وهل ذلك على مستوى التأصيل والتنظير أم لا؟ فمن الناحية المنهجية يجب ألا تحال أخطاء الممارسة في تاريخ المسلمين السياسي وخبراتهم المتعددة إلى رؤية الإسلام ذاتها المبثوثة في نصوص الوحي (القرآن والسنة الصحيحة)، وإن أي ممارسة لا تتفق مع هذه القواعد المقررة والمؤصلة في الرؤية الإسلامية، يجب أن تسمى انحرافاً بلا مواربة، وأي ممارسات تتفق معها كذلك فهي من صميم الرؤية الإسلامية وأصولها ومقاصدها.

الرؤية الرابعة: وهي تمثل الاتجاه الذي لا يرى جديداً في حقوق الإنسان في الرؤية الإسلامية سوى البحث عما يتفق مع الرؤى الغربية، ولا بأس في هذا المقام أن تدبج هذه الرؤية لإقرار تلك الحقوق الغربية بحذافيرها ورؤاها في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ويوضع ذلك جميعه تحت العناوين المشهرة ذاتها في حقوق الإنسان. وواقع الأمر أن هذه الرؤية على ما تتميز به من حسن المقصد في إثبات أن

الرؤية الإسلامية لا تختلف عن الرؤية الغربية بل هي تؤكدها، فإنها لا تحاول أن ترى ذلك ضمن رؤية نظرية وفلسفية متميزة، ولكن غاية أمرها أن تؤكد مناطق التشابه بين الرؤيتين الغربية والإسلامية.

وأكد د. عبدالفتاح أن مقاصد الشريعة من أهم عناصر تأسيس الرؤية الإسلامية لحقوق الإنسان، فإنه من استقراء الأحكام الشرعية المتعددة خلص الإمام «أبو إسحاق الشاطبي» المتوفى سنة (790هـ) في كتابه الموافقات، إلى أن «تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: أحدها أن تكون ضرورية، والثانية أن تكون حاجية، والثالثة أن تكون تحسينية. فأما الضرورية فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا؛ بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج (فوضى) وفوت حياة (المصلحة).. والحفظ لها يكون بأمرين؛ أحدهما: ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها وذلك يتمثل في مراعاتها من جانب الوجود، والثاني: ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك يتمثل في مراعاتها من جانب العدم.

ومجموع الضروريات خمسة، وهي حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال، وقد قالوا إنها مراعاة في كل ملة، وأما الحاجيات فمعناها أنها مفتقرة إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراع دخل المكلفين – على الجملة – الحرج والمشقة، ولكن لا يبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة.. وأما التحسينات فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال التي تأنفها العقول، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق..».

واقتضت حكمة الشريعة ما أرادته من حفظ هذه المراتب الثلاث أن توجد من الأحكام التي تعتبر مكملة لها في تحقيق هذه المقاصد.

الورقة الثانية: المواثيق الإسلامية لحقوق الإنسان للدكتور إبراهيم بيومي والدكتور إمام حسنين الأستاذين بجامعة الإسكندرية. الفكرة الأساسية التي دافع عنها وسعى إلى البرهنة عليها أصحابها في هذا البحث هي: أن الخصوصية الكبرى لمفهوم حقوق الإنسان في الرؤية الإسلامية تتمثل في «الشمول والعالمية»؛ حيث

جاءت الشريعة بتقرير كل أنواع الحقوق المدنية والدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، الجماعية منها والفردية، وجاء الخطاب باحترام هذه الحقوق وحمايتها وضمانها شاملاً لكل بني آدم، أو لكل إنسان بوصفه إنساناً، وبوصفه إنساناً فقط لا أكثر من ذلك ولا أقل. بعبارة أخرى يمكن القول: إن خصوصية حقوق الإنسان في النظرية الإسلامية هي في «عالميتها»؛ إذ إن خطاب التكليف بها وبحمايتها موجه للآدمي بموجب كونه إنساناً، وليس ثمة حق واحد دينياً كان أو مدنياً، سياسياً أو اجتماعياً مقرر للمسلم وحده ومحظور على غيره، وهذه الخصوصية أيضاً هي في شمولها لكل أنواع الحقوق التي عرفتها المواثيق والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان في صيغها الحديثة والمعاصرة. ويشير مصطلح حقوق الإنسان - المستعمل في الخطاب المعاصر - إلى مجموعة الحقوق والمطالب الواجب الوفاء بها لكل البشر على قدم المساواة دونما تمييز فيما بينهم لأي سبب كان. ولكن هذا التعريف العام ليس مسلماً به لدى المجتمعات المختلفة؛ ذلك لأن نوع هذه الحقوق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتصور الأساسي عن الإنسان ذاته، فإذا كان الإنسان فرداً حراً ذا كرامة وقيمة ويمتلك العقل والضمير، ويمتلك القدرة على الاختيار الأخلاقي والتصرف السليم، ويملك أيضاً الحكم الصائب على ما هو في مصلحته، فإن حقوق هذا الإنسان سوف تتبنى على أساس هذا التصور. والواقع يشهد بوجود كثير من صور التمييز الفعلي بين بني البشر، إضافة إلى انتهاك أبسط حقوقهم، وليس ذلك إلا نتيجة الثقافات الاستبدادية والعنصرية كتلك التي ظهر فيها من يقول: «إنه شعب الله المختار»، أو إن شعباً من الشعوب فوق الجميع، أو إنه يحمل عبئاً تجاه الأجناس الأخرى البدائية المختلفة باعتباره جنساً أرقى، وكلها نزعات ظهرت وترعرعت في الثقافة الأوروبية، وتركت آثارها على علاقاتها مع أصحاب الثقافات الأخرى، وفي مقدمتها الثقافة العربية الإسلامية.

المحور الرابع - حقوق الإنسان في مصر بين المجتمع المدني والأحزاب:

الورقة الأولى: تجربة منظمات حقوق الإنسان المصرية للدكتور جابر عوض عميد معهد الخدمة الاجتماعية بأسوان، وجاء في الورقة البحثية أن هناك ثلاثة اتجاهات معرفية حاولت فيها المرجعية الليبرالية اتخاذها في حد ذاتها معياراً

لعضوية الجماعة الدولية أو لتقويم الممارسات الدولية بالشكل الذي يرادف فكرة التمدين والحضارة، فهي تنطلق ابتداء من افتراض الصلاحية العالمية للنموذج الليبرالي الذي يشكل الأساس الذي يقاس به مدى وفاء الدول الأخرى بمتطلبات العضوية أو استمرار التزامها بشروطها.

الاتجاه الأول - قانون الشعوب:

ويمثله الدراسات الرائدة لجون رولز حول قانون الشعوب عام 1993، التي أثارت من وجهات النظر المؤيدة والمعارضة ما يجعل منها بحق تحولاً في النموذج المعرفي للدراسات الأكاديمية في مجال حقوق الإنسان.

الاتجاه الثاني - «الكوزمولوجية» الليبرالية:

وتمثله مدرسة الأخلاقيات العالمية، التي تقوم على افتراض أن حقوق الإنسان المعترف بها على نطاق عالمي قد تشكل الأساس الكافي لهذا النظام الأخلاقي، فهو يعنى بإيضاح ماهية الاختلافات بين المفاهيم الليبرالية والمفاهيم غير الليبرالية لحقوق الإنسان، ثم الدفع بوجود إجماع حول الليبرالية السياسية الدولية في شكل من الإدراك المشترك لحقوق الإنسان من وجهة نظر الأنظمة القيمية الغربية وغير الغربية[1].

الاتجاه الثالث - معيار التمدين والحضارة:

وتمثله الدراسات التي نسجت على منوال جاك دونللي لحقوق الإنسان واعتبارها المعيار الجديد والمعاصر للتمدين، والمعيار الذي كان يحكم قبول الدول داخل الجماعة الدولية منذ منتصف القرن التاسع عشر، والذي طورته مراكز البحوث المتخصصة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان بالذات[2].

(1) John Charcet, The Possiblitiy of a Cosompoliatan Ethical Order Based on the Idea of Universal Human Rights, Millennum: Journao of International Studies, 1988, Vol. 27, No. 2 pp. 523-541.
John Charcet, The Idea of an Ethical Community, (Ithace: NJ: Cornell Univ. Press, 1995).
Charles Beitz, Cosmompolitan Liberalism and the States System, in Chris Brown (ed), Political Restructioning in Europe: Ethical Perspectives, (London: Rourldge: 1994, p.p. 124-125).
Brian Barry, A Cosmopolitan Perspective, in David Mapel, Terry Nardin (eds)m International society and Ethics, (New Jersy: Princeton Univ. Press, 1998, p. 141-162).

(2) Kack Donnlly, op.cit., pp. 1-24.

فهي كتابات تؤكد الطبيعة العالمية الأخلاقية والمعيارية لحقوق الإنسان، بمعنى القبول العالمي واسع النطاق لها، على الرغم من افتراض خصوصية العلاقة ما بين حقوق الإنسان والخبرة الغربية، وأن الجماعة الدولية - في اختزالها الحالي في الجماعة الأوروبية - تملي شروطها الممثلة في قيم حقوق الإنسان وأعرافها على الدول التي ترغب في دخول هذا المجال.

وحاول الفقه الدولي وضع الإطار المفاهيمي والقانوني الذي يحكم وجود المنظمات غير الحكومية وعملها، وهو الأمر الذي نلاحظه في ثلاثة اتجاهات معرفية أساسية:

أولها: الاتجاه الذي يتبنى منح المنظمات غير الحكومية الشخصية القانونية الدولية أسوة بالمنظمات الحكومية، واستناداً إلى توافر عناصر هذه الشخصية فيها وأهمها:

1 - المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار الدولي ومراقبة مدى التزام الدول وامتثالها قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

2 - مدى قبول الجماعة بوجود هذه المنظمات من خلال تخويلها الحقوق وتحميلها الالتزامات في إطار القانون الدولي المعاصر.

ثانيها: الاتجاه الذي يرى أن شرط المشاركة الفعالة في عمليات صناعة القرار الدولي قد يترتب عليه استبعاد عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الناشطة في ميدان أو مجال بعينه من مجالات صنع القرار الدولي كحقوق الإنسان أو المرأة أو البيئة أو نزع السلاح، حيث لا تستوفي هذه المنظمات شرط المشاركة الفعالة في كل المجالات الدولية، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة النظر إلى القانون الدولي على أنه ليس مجرد قواعد نهائية، تحتوي دائماً على قيم ومبادئ غير محددة بشكل ثابت، وإنما تستجيب لحاجات النظام وأنه لا يوجد عناصر نهائية من حيث الأطراف ولا موضوعات التعامل.

ثالثها: الاتجاه الذي يدعو إلى تطوير فكرة المجتمع المدني العالمي تعبيراً عن الوجود الفعال للمنظمات غير الحكومية، وبعيداً عن الإطار القانوني الدولي، فهي بمنزلة قياس لموقف المجتمع المدني الوطني إزاء الدولة، وتشكيل موقف مواز لا يحتاج إلى اعتراف الدول به ولا للدخول في إطارها، بشرط أن تتوافر فيه عناصر الوجود المقابل أو الموازي للدولة.

دور منظمات المجتمع المدني في تكريس ثقافة حقوق الإنسان والإصلاح السياسي:

وأكد د. عوض أن المنظمات المدنية يمكن أن تؤدي دوراً حساساً في إدامة الديمقراطية.. والمنظمات المدنية غالباً هي التي تملأ الفراغ الناشئ عن كون الأحزاب السياسية تشكيلات غير شرعية أو غير ممثلة تمثيلاً تاماً، حيث أصبحت هذه المنظمات منابر للنشاطات السياسية مثل مناقشة الشؤون السياسية، وتطوير البدائل السياسية، والضغط على صناع القرارات. وقد توسعت أعداد المنظمات الخاصة خلال العقود القليلة الماضية، حيث ازداد عدد المنظمات المدنية العربية من 20000 منظمة في منتصف الستينيات إلى نحو 70000 في أواخر الثمانينيات. إلا أن هذه الأرقام وحدها قد تكون مضللة؛ ذلك أن العديد من هذه المنظمات أصغر من أن تكون ذات أهمية. ففي مصر، على سبيل المثال، توجد أكثر من 20000 منظمة غير حكومية، ولكن النشطة الفعالة منها قد لا تعدو 40 بالمائة. أضف إلى ذلك أن هذه المنظمات لا تمثل جميع شرائح المجتمع؛ فالفلاحون والمدنيون الفقراء – عادة – لا يتم تمثيلهم في أي من هذه المنظمات، مما يعني أن مصالحهم وهمومهم سوف تبقى خارج نطاق المناقشات السياسية المحدودة.

وتعد الجمعيات المهنية نوعاً مهماً وفعالاً من أنواع المنظمات المدنية في منطقة الشرق الأوسط؛ لأنها تجمع الأطباء والمحامين والمهندسين وغيرهم من أصحاب الاختصاصات من أجل وضع المعايير وتوفير الخدمات وتمويل نشاطات التطور المهني وخلق شعور الجماعة بين أعضائها. وهذه المنظمات غالباً ما تضطلع بدور شبه سياسي ممكنة أعضاءها من مناقشة الأفكار وتبيّن مصالحهم في دول تقل فيها الفرص لممارسة مثل هذه النشاطات. وبعض هذه الجمعيات تنتخب قياداتها بأنفسها فيجعلها ذلك من بين أكثر عناصر المجتمع ديمقراطية. وتميل الجمعيات المهنية والمنظمات المدنية لأن تكون منظمة وفق مبادئ التعاونية لا التعددية. فهي إما أن تكون مرتبطة بالدولة أو منشأة من قبلها أكثر من كونها منظمات طوعية شعبية لها قدرة البقاء مستقلة عن الدولة. والدولة هي التي تمارس سيطرتها في تقرير مَن مِن هذه المنظمات يبقى، وذلك عن طريق مطالبتها باستحصال تراخيص رسمية أو بتجديد تلك التراخيص، وغالباً ما تقوم بتقديم إعانات مادية للجماعات التي تساند سياسات النظام.

ثم تناولت الورقة أهم القضايا والتفاعلات لجمعيات حقوق الإنسان المصرية.

الورقة الثانية: وتناولت حقوق الإنسان في برامج الأحزاب والقوى السياسية

المصرية، وهي للأستاذ هاني رسلان الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية الذي قام باستعراض موقع حقوق الإنسان في البرامج الخاصة بالأحزاب المصرية، ولاحظ أنها تحتل أهمية قليلة في تلك البرامج وكذلك في الحملة الرئاسية لانتخاب رئيس الجمهورية، وتوصل إلى أن حقوق الإنسان داخل أي مجتمع يجب أن تقوم على ثلاث دعامات: الأولى: الحرية الاقتصادية، والثانية: الحرية السياسية، والثالثة: النظام الديموقراطي.

فغياب الحرية الاقتصادية يمكن أن ينشئ عدم حرية اجتماعية تماماً، كما تؤدي عدم الحرية الاجتماعية أو السياسية إلى عدم حرية اقتصادية. فحقوق الإنسان غير قابلة للقسمة، وكما أكد إعلان فيينا عام 1993 أن كل حقوق الإنسان عالمية غير قابلة للتقسيم، اعتمادية، متداخلة، مترابطة، ومنبثقة من حق الجميع في الحياة في ظروف تحافظ على كرامة الإنسان وآدميته. وقد استطاع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 أن يتناول كل أنواع حقوق الإنسان في وثيقة واحدة.

ودون الحرية السياسية لا يمكن قيام ديمقراطية اجتماعية واقتصادية، لهذا كانت الديمقراطية السياسية هي الأساس الوحيد الذي يمكن أن يقام عليه بناء حقوق الإنسان الكاملة. فالديمقراطية تتميز بخاصتين جوهريتين هما:

الأولى: محاولة قيام المساواة في الحقوق والواجبات بين كل أفراد المجتمع.

الثانية: محاولة الربط بين الحقوق والواجبات، ومحاولة المساواة في الحقوق والواجبات بين الجميع، وانعدام هذه المساواة دليل حاسم على أن المجتمع غير ديمقراطي.

ومن الضروري لأي نظام ديمقراطي قائم على نظام متقدم لحقوق الإنسان أن توجد فيه حكومة قائمة على حكم القانون، وتضمن تحقيق المساواة في المعاملة وحفظ الحقوق لمواطنيها.

المحور الخامس – حقوق الإنسان في مصر في الممارسة العملية عبر ورقتين:

الورقة الأولى: الشأن القبطي من منظور المواطنة.. المسار التاريخي.. الإشكاليات الحالية.. وخيار الاندماج الوطني للأستاذ سمير مرقص الناشط في حقوق الإنسان.

وفي تناوله للشأن القبطي حاول أن يطرح الموضوع من منظور المواطنة التي تعني الآتي:

1 - التزام السياق التاريخي لحركة المواطنين المصريين، المسلمين والأقباط؛ فبغير ذلك تكون الرؤية مبتورة. وسوف يتم التعامل مع الأقباط وكأنهم يتحركون في فضاء اجتماعي وسياسي منفصل عن الواقع كله، وأتصور الحال كذلك بالنسبة للمواطنين المسلمين، فعلى سبيل المثال، إذا أردنا الحديث عن ظاهرة «عزوف» الأقباط عن المشاركة السياسية فإننا لا يمكننا الحديث عنها وكأنها ظاهرة تخص الأقباط وحدهم من دون قراءة الظاهرة في إطار سياقها التاريخي العام كونها إشكالية مصرية عامة.

2 - أن الأقباط مواطنون في المقام الأول وأعضاء في الجماعة الوطنية المصرية لا يشكلون «جماعة مستقلة» أو «كتلة مغلقة»، وهو ما نبهنا عليه مبكراً عشية انتخابات 1984، فالأقباط غير متماثلين من حيث الانتماء الاجتماعي والسياسي، فهم منتشرون في جسم المجتمع رأسياً، ومنهم العامل والفلاح والمهني والحرفي ورجال الأعمال والتجار، ولا يربط بينهم سوى الانتماء إلى مصر من جانب، والانتماء الديني من جانب آخر، وبين هذين الانتماءين تفترق المصالح والتحيزات والرؤى.

3 - أن المواطنة التي هي تعبير عن حركة المواطن على أرض الوطن تتجاوز مفاهيم الطائفة والملة والذمة، حيث إن الوطن يستوعب كل ما سبق، كما تتجاوز المواطنة مفهوم الأقلية بتداعياته.

الورقة الثانية: الشرطة المصرية وحقوق الإنسان للواء فاروق بداري، وهو ضابط متقاعد في الشرطة المصرية ومحاضر بمعهد الشرطة. وقد أكد دور الشرطة المصرية في حماية حقوق الإنسان؛ لأن مبادئ حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ. فهي مجموعة حقوقه في: التعليم والتنمية والتغيير والتطوير والتحديث... كذا الأمن والاستقرار.

وجهاز الشرطة المصرية يعمل على تحقيق الأمن والاستقرار بربوع البلاد، ويكفل الأمن والطمأنينة للمواطنين، ويسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب.

ويحرص في أداء وظائفه على التزام القوانين دون إهدار حقوق المواطنين وحرياتهم، وتأتي تصرفاته في إطار الشرعية.

ويبرز دور الشرطة نحو حماية حقوق الإنسان في:

- حماية حقوق الإنسان خلال مرحلة جميع الاستدلالات.

- حماية حقوق الإنسان في مرحلة التنفيذ العقابي.
- حماية حقوق الإنسان للمفرج عنهم وأسرهم.
- دور الشرطة في حماية الأحداث.

المحور السادس - "حقوق الإنسان وأدوار جديدة للدولة في مصر":

الورقة الأولى: تناول فيها د. جلال البنداري الباحث بمجلس الشعب المصري تجربة المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر في حين تناول أ. أيمن عبدالوهاب الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية موضوع: حقوق المرأة ودور المجلس القومي للمرأة في مصر. والملاحظ أن التناول عبر الورقتين البحثيتين تناول مجلسين تم استحداثهما في مصر ولم يكونا موجودين فيها تعبيراً عن الأدوار الجديدة للدولة المصرية عبر محاولة التكيف مع المتغيرات الجديدة في البيئة الدولية التي أضحت تولي اهتماماً كبيراً لحقوق الإنسان عالمياً وفي مختلف جميع الأقطار، وكذلك اهتماماً متزايداً ومتنامياً بموضوع حقوق المرأة حيث إن تقدم حقوق المرأة يسير يداً بيد مع تقدم الحرية الإنسانية.

وفي هذا السياق تناولت ورقة د. جلال البنداري ظروف نشأة المجلس القومي لحقوق الإنسان من حيث هو مجلس له الشخصية الاعتبارية، ويتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، لكي يصبح آلية وطنية فاعلة لصيانة حقوق الإنسان وبلورة سياسة قومية لتعزيز مجالات حقوق الإنسان في مصر بمختلف أبعادها، ووضع الخطط والبرامج الهادفة لتدعيم جهود الدولة في هذا الصدد، ويتبع المجلس لمجلس الشورى المصري، وهذا يعني تأكيد استقلاليته وحيدته. وتناول أهداف إنشائه، ومن أهمها، وضع خطة عمل قومية لتعزيز حماية حقوق الإنسان وتنميتها في مصر، واقتراح وسائل تحقيق هذه الخطة، بالإضافة إلى مسؤولياته العديدة الأخرى. كما يختص المجلس بتقديم المقترحات والتوصيات إلى الجهات المختصة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، ودعمها، وتطويرها إلى نحو أفضل. كما أن للمجلس حق تلقي الشكاوى في مجال حقوق الإنسان، ودراستها وإحالة ما يرى إحالته منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها.

أما **الورقة البحثية الثانية** للأستاذ أيمن عبدالوهاب، فقد طرحت تساؤلاً رئيساً

مفاده، هل ما نشهده من خطط وسياسات حول وضع المرأة في المجتمع المصري يعد تمكيناً حقيقياً، أم أن هذه السياسات يقتصر دورها على سد الاحتياجات فقط.

من حيث متطلبات عملية التمكين فهي تقتضي القضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة، والاعتراف بدورها وموقعها في أي خطط تنموية، وأن تشتمل هذه العملية على آليات واضحة لبناء قدرات المرأة وتقويتها وتحقيق الاعتماد على الذات.

ولذا يرتبط مفهوم التمكين بمفهوم القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها في المجتمع، لما يوفر هذا الربط من قدرة على إدراك طبيعة التحولات الاجتماعية على المستوى العالمي التي أصبحت تعمل لصالح الفئات المهمشة والبعيدة عن مصادر القوة. بعبارة أخرى يمكن القول: إن تمكين النساء يتحقق من خلال توسيع نطاق وفرص الخيارات والبدائل أمامها.

ولكن تظل محاولات زيادة المناخ الداعم لقضايا المرأة وتجاوز العديد من مواضع الخلاف الشعبي المرتبطة بالموروث الاجتماعي والثقافة السائدة، محدداً رئيساً لتعزيز مشاركة المرأة في القطاعات الثلاثة (الحكومي والخاص والأهلي) وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، يمكن رصد تطور ملموس في تفاعل المستويين الرسمي والأهلي أو داخل كل مستوى.

فعلى المستوى الرسمي، برز الدور الحكومي في إعلاء شعار التنمية بالمشاركة، وما يتضمنه من تحرك على مستويات متعددة ومتوازية. فكان الدفع نحو تعزيز مشاركة المرأة في جميع مواقع العمل الحكومي، وإدراج قضايا المرأة ضمن الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وإيجاد إطار مؤسسي يعمل على ترجمة هذا الاهتمام عبر مجموعة من الآليات الواضحة، وهو ما عبر عنه تأسيس المجلس القومي للمرأة عام 2000، الذي شكل إطاراً مؤسسياً يعمل على اقتراح السياسات العامة، ويضع البرامج على مستوى قومي في مجال تنمية شؤون المرأة.

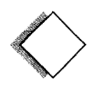
أما على المستوى الأهلي، فقد ساعد التوجه التنموي الذي شهدته الجمعيات الأهلية بشكل عام وتلك المعنية بأنشطة المرأة على زيادة مساحة العمل الجماعي الموجه لقضايا المرأة والهادف إلى تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وقد ساعد

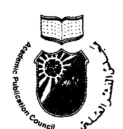
على ذلك التشجيع الحكومي وتوافر مجموعة من العوامل الدافعة والمساعدة – ولو نسبياً – مثل: التمويل، وتوافر البرامج التدريبية والتأهيلية، وبناء القدرات للأشخاص والجمعيات، الأمر الذي أسهم بدوره في زيادة الجهد الأهلي في هذا الإطار، حيث أخذت الجمعيات في تنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى الحد من تداعيات الفقر، ومواجهة الأمية وتسرب الفتيات من التعليم، فضلاً عن تقديم القروض الصغيرة وبخاصة للمرأة المعيلة، بما يساعد على الارتفاع بمستواها المعيشي. مع الأخذ في الاعتبار تنامي دورها في حملات التوعية ومواجهة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

كما ترافق مع هذا التفاعل بين المستويين السابقين، إعادة النظر في العديد من التشريعات القانونية واستحداث تشريعات أخرى تسهم في تحسين وضع المرأة المصرية لتتوافق ومتطلبات المرحلة المقبلة. هذا فضلاً عن وضع العديد من الخطط والسياسات التي تساعد على تغيير نظرة المجتمع للمرأة، ولاسيما في الشق الإعلامي، وذلك عبر توجيه خطاب إعلامي يقوم على التوعية بأهمية دور المرأة والدعوة لإلغاء جميع أشكال التمييز ضدها، وحث مؤسسات المجتمع المدني على دمج المرأة في أنشطتها وتعزيز مفهوم المشاركة.

ولكن في المقابل تبقى هناك العديد من العقبات والتحديات التي تواجه خطط وسياسات تحسين وضع المرأة في المجتمع المصري. وهي عقبات لا تقتصر فقط على المعوقات المرتبطة بالإرث الثقافي من العادات والتقاليد أو بالتأثير السلبي لسياسات الإصلاح الاقتصادي أو بضعف المجتمع المدني الذي ما زال في مرحلة بناء، ولكن ترتبط بقدر أكبر بعدم تكامل السياسات في استراتيجية واضحة محددة المعالم بهدف تمكين المرأة عبر تعديد الخيارات والفرص أمامها في جميع المجالات، وتبني منهاج متكامل يكفل مشاركة المجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز فرص التنمية المستدامة وموقع المرأة، ومن الواجب الوقوف على العديد من المؤشرات، التي يمكن من خلالها قياس مدى فاعلية الإجراءات والسياسات المتبعة في النهوض بوضع المرأة، حتى يمكن الوقوف على أوجه القصور التي شابت السياسات المصرية وعدم تكاملها على مستوى القطاعات الثلاثة (الحكومي والخاص والأهلي)، والانطلاق نحو علاقة جديدة تقوم على التوازن ومنطلق الشراكة في التخطيط والتنفيذ وعدم الاكتفاء بالمشاركة في التنفيذ فقط وهو ما يسهم بدوره

في دفع عملية الإصلاح الشاملة من ناحية، ودعم عملية التنمية المستدامة من ناحية أخرى. فالإجراءات القانونية والسياسية، تتطلب درجة كبيرة من مواكبة السياسات والإجراءات الاقتصادية لتحقيق الهدف ذاته، بالإضافة إلى إعلاء شأن الدور الثقافي والتنويري لمؤسسات المجتمع المدني من خلال برامج التوعية المختلفة التي تؤكد أهمية دور المرأة وتكامله مع الرجل للنهوض بالمجتمع المصري.





المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ — First Issue, November 1993
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية — A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر) — Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها — The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية — Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات   الدول العربية : 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 - دولة الكويت
هاتف : Tel:(965) 4827317 بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: Fax: (965) 4817028
E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw   Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas



فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html



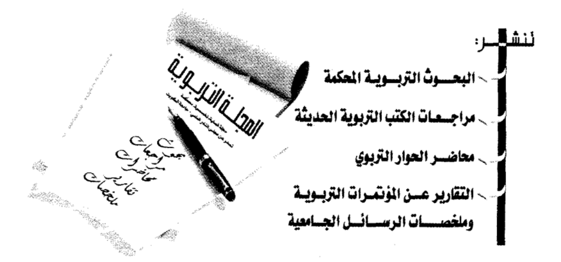

مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم

تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية



* تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفـــراد	٣ دنانيـــر	٤ دنانيـــر	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ دينـــاراً	١٥ دينـــاراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس

النشر

العلمي

رئيس التحرير: د. مرسل فالح العجمي



P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 – 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/





جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

* أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د. أحمد ضاعن السمدان

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :

لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت

ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

بدالة : 4843185 / فاكس : 4843185

البريد الإلكتروني : atpc@kuc01.kuniv.edu.kw

الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc



مجلة الطفولة العربية

Journal of Arab Children (JAC)

مجلة فصلية محكمة تصدرها

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

إن مجلة الطفولة العربية مجلة علمية محكمة في أبحاثها الميدانية تقدم للقارئ المهتم بمجال الطفولة غرفاً معرفيا لكل ما يخص الطفولة من دراسات وبحوث ومقالات وقراءات عامة يستفيد منها المختصون والمهتمون . وتقبل للنشر باللغتين العربية والإنجليزية المواد الآتية :

- الأبحاث الميدانية والتجريبية.
- الأبحاث والدراسات العلمية النظرية.
- عرض أو مراجعة الكتب الجديدة.
- التقارير العلمية عن المؤتمرات المعنية بدراسات الطفولة.
- المقالات العامة المتخصصة.

تدار المجلة من خلال مجلس أمناء ، وهيئة استشارية ، وهيئة تحرير.

رئيس هيئة التحرير الدكتور حسن علي الإبراهيم

مدير التحرير الدكتور بدر عمر العمر

الإشتراكات

البيان	داخل الكويت	دول مجلس التعاون	الدول الأخرى
ثمن العدد للفرد	1 د.ك	1 د.ك	2 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للفرد	3 د.ك	4 د.ك	15 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للمؤسسات	15 د.ك	15 د.ك	60 دولار أمريكي

العنوان

ابرق خيطان- شارع فيصل بن عبد العزيز- فيلا رقم 9279
ص .ب : 23928 الصفاة 13100 الكويت
تليفون : 4748479- 4748387- 4748250- فاكس : 4749381
E-mail : haa49@qualitynet.net

الضغوط الوالدية لدى أمهات الأطفال المعوقين وأمهات الأطفال غير المعوقين عقلياً

د. هيفاء الكندري*

ملخص: تهدف الدراسة الحالية إلى تعرف الضغوط الوالدية لدى الأمهات الكويتيات اللاتي لديهن أطفال معوقون واللاتي لديهن أطفال غير معوقين عقلياً. استخدمت الدراسة طريقة المسح الميداني الذي شمل 82 أماً قسمن بالتساوي إلى مجموعتين: (1) أمهات الأطفال غير المعوقين في المرحلة الابتدائية التابعة للمدارس الحكومية، و(2) أمهات الأطفال المعوقين عقلياً إعاقة بسيطة في المرحلة الابتدائية التابعة لمدارس التربية الخاصة في دولة الكويت. اعتمدت الدراسة على طريقة التطبيق الذاتي للاستبانة من الأمهات اللاتي شاركن في الدراسة، واستخدم مقياس أبدين (1995) لتعرف الاختلافات في الضغوط الوالدية لدى أمهات الأطفال المعوقين وأمهات الأطفال غير المعوقين عقلياً. بينت نتائج الدراسة أنه لا توجد اختلافات في شدة الضغوط الوالدية بأنواعها المختلفة لدى أمهات الأطفال المعوقين وأمهات الأطفال غير المعوقين عقلياً وذلك وفقاً للمتغيرات السكانية (عمر الطفل، وجنس الطفل، وعمر الأم). عند المقارنة بأمهات الأطفال غير المعوقين، بينت النتائج أن لدى أمهات الأطفال المعوقين عقلياً ضغوطاً والدية شديدة، لها علاقة بقدرة الطفل على أداء الدور المتوقع منه. كما بينت الأمهات أن لديهن ضغوطاً والدية متوسطة الشدة لها علاقة بشعورهن بالاكتئاب لرعايتهن للطفل المعوق. أشارت النتائج أيضاً إلى أن الأمهات الكويتيات اللاتي لديهن أطفال معوقون عقلياً إعاقة بسيطة يتعرضن لضغوط والدية شديدة لها علاقة بالدور المتوقع من الطفل، وذلك مقارنة بالضغوط الوالدية الأخرى. نتائج الدراسة الحالية ستساعد المختصين في مجال تقديم الخدمات والاختصاصيين الاجتماعيين على تطوير الخدمات المقدمة لأسر الأطفال المعوقين عقلياً بهدف التخفيف من الضغوط الوالدية التي تتعرض لها الأمهات عند رعايتهن لأطفالهن المعوقين.

المصطلحات الأساسية: الضغوط، الوالدية، الإعاقة العقلية، مقياس الضغوط الوالدية.

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.

children who mental retardation: An evaluation of the double ABCX model. *American Journal on Mental Retardation, 95* (4): 444-450.

Quine, L., & Pahl, J. (1985). Examining the causes of stress in families with severely mentally handicapped children. *British Journal of Social Work, 15:* 501-517.

Sanea, A. H. (1999). Level of parenting stressors challenging parents of children with mild intellectual disabilities. Unpublished master's thesis, Arabian Gulf University, Bahrain.

Singhi, P. D., Goyal., Pershad, D., Singhi, S., & Walia, B. N. (1990). Psychosocial problem in families of disabled children. *British Journal of Medical Psychology, 63:* 173-182.

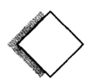
Speltz, M. L., Armsden, G. C., & Clarren, S. S. (1990). Effects of craniofacial birth defects on maternal functioning post-infancy. *Journal of Pediatric Psychology, 15*: 177-196.

Suelze, M., & Keenan, V. (1981). Changes in family support networks over the life cycle of mentally retarded persons. *American Journal of Mental Deficiency, 72*: 16-20.

Thefereei, A. M. (2001). The relationship between parenting stress and types of family relationship for parents of s child with mental retardation. Unpublished master's thesis, Arabian Gulf University, Bahrain.

Wikler, L. (1981). Chronic stress of families of mentally retarded children. *Family Relations, 30*: 281-288.

Submitted: January 2006
Approved: July 2006



nonhandicaped infants: A longitudinal study. *American Journal on Mental Retardation, 94*: 259-271.

Greenberg, J. S., Seltzer, M. M., Krauss, W., & Kim, H. (1997). The differential effects of social support on the psychological well-being of aging mothers of adults with mental illness or mental retardation. *Family Relation, 46* (4): 383-394.

Guisinger, S., Cowan, P.A., & Schuldberg, D (1989). Changing parent and spouse relations in the first years of remarriage of divorced fathers. *Journal of Marriage and Family, 51*: 445-456.

Hadedi, M., Al-Samadey, J., & Al-Khateeb, J. (1992). Stressors on families of children with disabilities. *Journal of the Education Science College*, Jordanian University, 21: 1-25.

Hanson, M., & Hanline, M. (1990). Parenting a child with a disability: A longitudinal study of parental stress and adaptation. *Journal of Early Intervention, 14*: 234-248.

Holden, G. W., & Edwards. L. A. (1989). Parental attitudes toward child rearing: Instruments, issues, and implications. *Psychological Bulletin, 106*: 29-58.

Holt, K. S. (1958). Home care of the severity retarded. *Pediatrics, 22*: 744-755.

Innocenti, M. S., & Kwisun, H. (1992). Families of children with disabilities: Normative data. *Topics in Early Childhood Special Education, 3* (7): 403-25.

Jerar, J. M. (1989). *A study of parenting stressors among mothers of children with disabilities.* Bahrain: The Ministry of Information.

Khaled, M. (1997). The functional performances of mothers of children with mild intellectual disabilities under stressful caregiving. Unpublished master's thesis, Arabian Gulf University, Bahrain.

Kandari, H. Y. (2005). Parenting stressors, needs for services, and caregiving self-efficacy among mothers of children with mild IDD in Kuwait: Assessing impact between variables. Unpublished Ph.D thesis, Simmons College: Boston, USA.

Krause, N., & Tran, T. V. (1989). Stress and religious involvement among older Blacks. *Journal of Gerontology: Social Sciences, 44*: S4-S13

Mahoney, G., & O'Sullivan, P. (1992). The family environment of children with disabilities: Diverse but not so different. *Topics in Early Childhood Special Education, 12* (3): 386-17.

McCubbin, H. I., Couble, A. E., & Patterson, J. M. (Eds.) (1982). *Family stress, coping and social support. Springfield, ILL: Charles C. Thomas Publisher.*

Minnes, P. M. (1988). Family resources and stress associated with having a mentally retarded child. *American Journal on Mental Retardation, 93*: 184-192.

Mutairi, M. R. (2002). The relationship between parenting stress and some variables related to mildly mentally retarded children. Unpublished Master's thesis, Arabian Gulf University, Bahrain.

National Survey of Caregivers (Sponsored by the Opinion Research Corporation, American Association of Retired Persons, & Travelers Companies Foundation) (1988, October). Washington, DC: American Association of Retired Persons.

Orr, R. R., Cameron, S. J., & Day, D. M. (1991). Coping with stress in families with

disability among family members. It seems that giving a mother enough information about the disability will help to enhance her ability to teach the child how to successfully play the role expected in the family, and will help to decrease mothers' feelings of frustration and depression in regard to the child's failure to play the role expected, and to the child's behavioral problems

Reference

Abidin, R. R. (1990). The determinants of parenting behavior. *Journal of Clinical Child Psychology, 21*: 407-412.

Abidin, R. R. (1995). *Parenting stress index: Professional manual* (3 Ed.). USA: Psychological Assessment Resources, Inc.

Azemi, M. F. (1998). Parenting stress and needs among mothers of children with mild mental retardation. Unpublished master's thesis. Arabian Gulf University, Bahrain.

Beckman, P.J. (1983). Influence of selected child characteristics on stress in families of handicapped infants. *American Journal of Mental Deficiency, 88* (2): 150-165.

Bendell, R. D., Culbertson, J. L., Shelton, T. L., & Carter, B. D. (1986). Interrupted infantile apnea: Impact on early development, and temperament, and maternal stress. *Journal of Clinical Child Psychology, 15*: 304-310.

Breslau, N., & Devis, G. C. (1986). Chronic stress and major depression. *Archives of General Psychiatry, 43*: 309-314.

Bristol, M. M. (1979). Mothers and fathers of young developmentally disabled and nondisabled boys: Adaptation and spousal support. *Developmental Psychology, 24*: 441-451.

Cameron, S.J., & Orr, R.R. (1989). Stress in families of school-aged children with delayed mental development. *Canadian Journal of Rehabilitation, 2*: 137-144.

Campbell, M., Gonzalez, N.M., & Silva, R.R. (1992). The pharmacological treatment of conducting disorders and rage outbursts. *Child & Adolescent Psychiatric Clinics of North America, 15*: 69-85.

Dumas, J.E., Gibson, J.A., & Albin, J.B. (1989). Behavioral correlates of maternal depression symptom otology conduct disorder children. *Journal of Consulting and Clinical Psychology, 57*: 516-521.

Dyson, L., & Fewell, R.R. (1989) Stress and adaptation in parents of young handicapped and nonhandicapped children: A comparative study. *Journal of the Division for Early Childhood, 10*: 25-35.

Farber. B. (1959). Perceptions of crisis and related variables in the impact of a retarded child on the mother. *Journal of Health and Human Behavior, 1*: 108-118.

Gallimore, R., Coots, J., Weisner, T., Garnier, H., & Guthrie, D. (1993). Family responses to children with early developmental delays II: Accommodation intensity and activity in early and middle childhood. *American Journal on Mental Retardation, 101* (3): 215-232.

Gowen, J. W., Johnson-Martin, N., Goldman, B. D., & Applebaum, M. (1989). Feelings of depression and parenting competence of mothers of handicapped and

leads to embarrassment for the mother. In addition, members of the extended family may show implicit or explicit rejection of the child, which may put pressure on mothers with regard to the child. Thus, although extended families in Kuwait lend support to its members, in the case of a child with mild IDD, they might contribute to an increase in the severity of parenting stressors related to child Acceptability.

In regard to the findings, the current researcher could not find studies that directly dealt with the severity of types of stressors experienced by mothers of children with and without disabilities. However, similar findings were noted in the study of Kandari (2005) in Kuwait, and Sanea's study (1999) in Bahrain that found Acceptability as severe stressors experienced by mothers of children with mild IDD. In regard to Depression, comparative studies have consistently shown small-to-moderate effect sizes for self-reported symptoms of depression among care-giving parents when compared with parents of children without disabilities. In a large-scale study of mothers of children with developmental disabilities, Breslau and Davis (1986) found that 30% of these mothers had scores over the clinical cutoff score on the Center for Epidemiological Studies Depression Scale, twice the incidence in a comparison population of mothers of non-disabled children. Follow-up psychiatric interviews seem to suggest that up to one third of mothers of children with IDD are struggling with feelings of sadness, fatigue, or hopelessness. Moreover, (Gowen et al., 1989) reported that depression in mothers might be caused by burdens associated with the child's disability.

In general, the present study pointed to the importance of Acceptability and Depression as severe stressors experienced by Kuwaiti mothers of children with mild IDD, when compared to mothers of children without disabilities. It also rank-ordered child's Acceptability as the most severe stressors perceived by mothers of children with mild IDD. These characteristics (Acceptability and Depression) should be given priority by social providers, when they design group intervention programs. Professionals, for example, can start the intervention by (A) providing mothers with information to understand child's disability and his/her conditions, (B) providing mothers with individual counseling that helps to enhance their cognitive appraisal of the child, and (C) sharing positive ideas about the child that can be developed by a mother and members of the extended family to ensure the acceptance of the child's

the study rank-ordered the severity of stressor variables as perceived by mothers, Acceptability was found more severe than all others.

The severity of the stressors related to Acceptability and Depression may be due the fact that, with regard to the child, the disability would increase the stressors related to Acceptability in comparison with the child without disability. This is because of the child's intellectual and functional limitations. On the other hand, the gap between the child's behaviors and mother's expectations related to these behaviors may constitute an additional factor that leads to an increase in the level of severity of stressors related to Acceptability. A mother's expectations are usually based on her knowledge about behaviors of children without disabilities. A mother's lack of information about the intellectual disability would not enable her to modify her expectations to be appropriate to the behavior of the child with mild IDD. As a result, a mother of a child with mild IDD may perceive Acceptability as severe stressors, when compared to a mother of a child without disability.

Also, it seems logical to find Acceptability and Depression perceived by mothers of children with mild IDD as severe stressors, when compared to mothers of children without disabilities. Mothers' feeling depressed may be related to their failure to teach the child with mild IDD the role expected in the family. If a child is not enabled to play the role expected by mothers, mothers may feel frustration and depression. The gap between the child's behaviors and mother's expectations may constitute an additional factor that leads to an increase in the level of severity of stressors related to depression. Also, the intellectual and social limitations of the child with mild IDD may lead mothers to feel guilty and frustrated.

The phenomenon of extended family in Kuwait may be reason for finding Acceptability as severe stressors perceived by mothers of children with mild IDD, when the rank-order tested. The child is expected to behave in prescribed ways in the extended family in Kuwait. For example, he/she is expected to show respect for the elders in the family, behave at a level appropriate to his/her age, help mother in entertaining guests, not to bother a mother with demands when she is involved in social gatherings. If a child has a disability, he/she may not successfully learn the roles and may misbehave. The inability of the child to meet these expectations exposes his/her limitations to a wider audience and

representation, clusters of stressors not underlined by a common line differ significantly from each other.

Table (5)
The Stressor Variables and Underlining the Homogeneous Subsets

Acceptability	Demandingness	Depression	Adaptability	Isolation	Spouse
2.99	2.88	2.74	2.55	2.38	2.14

The above pattern of results would indicate that Kuwaiti mothers of children with mild IDD perceived Acceptability as more severe than all other stressors. Mothers, on the other hand, perceived Demandingness, Depression and Adaptability as moderate stressors with regard to severity. The remaining stressors, Social Isolation and Spouse Relationship were perceived as relatively mild.

Discussion

Similarities were found in assessing the impact of various demographic variables on the severity of types of parenting stressors among mothers of children with mild IDD and mothers of children without disabilities in Kuwait. The findings showed that none of the demographic variables: Child Age, Child Gender, and Mother's Age had an impact on the severity of types of parenting stressors as perceived by mothers of children with and without disabilities. This means that when Kuwaiti mothers of children with mild IDD and mothers of children without disabilities experience severe stressors, the severity does not differ according to the age of the child, his/her gender, and the age of the mother.

Contrary to the current findings, studies in other countries found significant relationships between parenting stressors and child age (Bristol, 1979; Farber, 1959; Suelze & Keenan., 1981). The current researcher was not able to locate previous studies that dealt with the relationships between parenting stressors and the other demographics, which were included in the present study.

Another result of the present study showed that Kuwaiti mothers of children with mild IDD perceived child's Acceptability (child characteristics) and Depression (mother characteristics) as severe stressors in comparison with mothers of children without disabilities. However, when

resulting matrix of Bonferroni test, which identifies the significant and non significant mean differences of stressor variables.

Table (4)
Bonferroni Test for the Differences Between the Means of Stressor Variables

	Spouse 2.10	Isolation 2.33	Adaptability 2.55	Depression 2.60	Demandingness 2.74	Acceptability 3.01
Spouse 2.10	-	0.23	0.45*	0.50*	0.64*	0.91*
Isolation 2.33		-	0.22	0.27	0.41	0.68*
Adaptability 2.55		-	-	0.05	0.19	0.46*
Depression 2.60		-	-	-	0.14	0.41*
Demandingness 2.74		-	-	-	-	0.27
Acceptability 3.01		-	-	–	-	-

Note. *Pattern of significant difference

The results of Bonferroni test shown in Table (4) were used to form clusters of stressor variables which are homogeneous, in the sense that mean differences between variables within the cluster are not significant, while mean differences between variables across clusters are significant. The aforementioned Table indicates that there are five clusters which are as follows: (1) Acceptability and Demandingness, (2) Demandingness, Depression, Adaptability and Social Isolation, (3) Decpression, Adaptability and Social Isolation, (4) Adaptability and Social Isolation, (5) Social Isolation and Spouse Relationship. Thus, though the stressor variables can be rank-ordered in terms of severity from Acceptability to Spouse Relationship, there is some amount of overlap between the clusters of variables. For example, Demandingness belong to both the first and the second clusters. However, the results reveal a pattern of differences. Spouse Relationship and Social Isolation means are significantly smaller than almost all other means. It may, thus, be claimed that these two stressors are the least severe. On the other extreme, it is clear that the mean of Acceptability is higher than almost all other means, indicating that it is the most severe stressor. Between these two extremes, it can be seen that the means of Demandingness, Depression and Adaptability are not significantly different, but they are significantly higher than the means of Social Isolation and Spouse Relationship. These results can be represented graphically by writing down the stressor variables and underlining the homogeneous subsets as shown below in table (5). In this

for Acceptability, and.62 for Depression. In view of this, its implied that the difference between the two groups was considerable with regard to Acceptability (more than one and a half standard deviation), and important with regard to Depression. These results indicate that Kuwaiti mothers of children with mild IDD, as compared to mothers of children without disabilities, perceive themselves as subjected to severe stressors related to their children's difficulties in playing the role expected in the family. They also indicate that these mothers perceived themselves as experiencing moderately severe stressors related to feelings of depression associated with having a child with a mild IDD.

Rank-Order of Stressors for Mothers of Children with Mild IDD

The third question of the present study was how mothers of children with mild IDD in Kuwait perceived the relative severity of the six types of parenting stressors. To rank-order the stressor variables from the view point of mothers, the means of the stressor variables were compared by using ANOVA with repeated measurement design. Bonferroni procedure was then used to test the significance of the difference between pairs of means. Table (2) presents the means and standard deviations of the stressor variables for mothers of children with mild IDD, and table (3) shows the results of the repeated measurement analysis. According to the latter table, the means of the stressor variables were significantly different at.001.

Table (3)
Analysis of Variance for the Differences Between the Means of Stressor Variables for Mothers of Children with Mild IDD

Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F
Stressors	21.355	5	4.271	14.756***
Error	57.887	200	0.289	

Note. *** $p \leqslant .001$.

The significant difference between mothers' means was simply an indication that not all the means of stressor variables were equal. This means that mothers perceived the severity of various stressor variables differently. However, it is not known yet which means of the stressor variables were different from which other means. Therefore, post-hoc procedure was used to carry out pair-wise comparisons between means of the stressor variables, and rank-order these means. In the present study, the Bonferroni analysis was used to carry out the test. Table (4) shows the

analysis was needed to examine the means differences between the two groups of mother's at various levels of the demographic variables.

Differences in the Severity of Stressors between Mother Groups

To investigate the mean differences, mothers of children with mild IDD and mothers of children without disabilities were compared using MANOVA. Results of this analysis indicated that mean stressor vectors differed significantly $F(6.75) = 11.241$, $p < 0.001$. This result indicated that Kuwaiti mothers of children with and without disabilities had different perceptions about the severity of types of parenting stressors.

Significant multivariate F ratios were followed up by univariate analysis of variance procedures (ANOVA) to examine significance of the mean differences between the mother's groups in each type of stressor separately. Table (2) shows that of the six means of the subscales of the PSI, two showed significant differences ($p \leqslant 0.001$, and $p \leqslant .05$). These subscales are Acceptability and Depression, respectively.

Table (2)
Means, Standard Deviations and F values of the PSI Subscales for Mother of Children with and without Disabilities

Variable	Mothers of children with mild IDD		Mothers of children without disabilities		F^a
	M	SD	M	SD	
Adaptability	2.55	0.48	2.62	0.56	.308
Acceptability	3.01	0.89	2.01	0.70	32.081***
Demandingness	2.74	0.82	2.75	0.47	.005
Depression	2.60	0.79	2.23	0.60	5.823*
Social Isolation	2.33	0.88	2.58	0.94	1.529
Spouse Relationship	2.08	0.93	2.03	0.71	.082

$^a df1 = 1$, $df2 = 80$..

$^{***}p \leqslant .001$; $^{*}p \leqslant .05$.

Note. N = 41 Mothers of children with mild IDD, and N= 41 mother of children without disabilities.

For each of the two statistically significant means, Table (2) shows that mean of mothers of children with mild IDD is higher than that of mothers of children without disabilities. Practical significance of these results is born out by the ratio of the mean difference to the standard deviation of mothers of children without disabilities. This ratio was 1.43

components of mother subscale had an Alpha at.75,.80, and.82 respectively. Alpha for Health was.26. When some items were deleted, alpha for health remained low at.31. Thus, the study dropped off Health subscale and remained others. The PSI, hereafter, will include 6 subscales, and the total item is 49.

Results

Effects of Demographic variables on Differences between Mothers' Groups in the Severity of Stressors

The study questioned whether or not the demographic variables (Child Age, Child Gender, and Mother's Age) moderated differences in the severity of the types of parenting stressors (Adaptability, Acceptability, Demandingness, Social Isolation, Depression, and Spouse Relationship) between mothers of children with mild IDD and mothers of children without disabilities. To investigate this question, the study, first, used Multivariate Analysis of Variance (MANOVA) to test the significance of the interaction between child's gender (categorical variable) and the factor representing mothers' groups. Second, the study tested the significance of the moderation effect of child's and mother's age (continuous variables) via the multivariate analysis of covariance, MANCOVA. Table (1) shows the results of the MANOVA and MANCOVA analysis.

Table (1)
Results of the MANOVA and MANCOVA Analysis for Moderating Effects of the Demographic Variables

Demographic Variables	F	df1	df2	P-Value
Child's Age	0.838	6	74	0.544
Gender	1.189	6	73	0.322
Mother's Age	0.786	6	74	0.584

Note. N= 82 mothers of children with and without disabilities.

Table (1) shows that the results of MANOVA and MANCOVA were not significant. Thus, the results indicated that the mean severity of the types of parenting stressors for mothers of children with mild IDD and mothers of children without disabilities did not vary according to the age and gender of the child and the mother's age. Accordingly, no further

were not citizens of Kuwait, (2) did not have in home-care provided by their mothers or live with their grandparents, relatives or in a dormitory, (3) had siblings with a disability, and (4) were of age 15 or more. **Second**, social workers obtained a list of names of students who met the criteria, and this list was not shared with the current researchers.

Third, teachers and social workers distributed the questionnaire packets to children during the school day, and asked them to deliver the packets to their mothers. **Fourth**, teachers and social workers tracked names of students who returned the questionnaire packets within a week, and sent a follow-up letter to the non-respondent mothers to remind them to return the questionnaires to the school within a week. After entering the data, it was found that, with four exceptions, all the mothers returned the questionnaire within the first week of receiving the packets.

Instruments

All questionnaires were self-administered by mothers of children with and without disabilities. The questionnaires included the following:

Demographic Questionnaire: The background questionnaire uses a standard checklist that includes information about child's age, child gender, mothers' age, and marital status.

Parenting Stress Index (PSI): the PSI of Abidin (1995) was used to assess stressors experienced by mothers of children with and without disabilities in Kuwait. The items of the PSI are divided into two categories encompassing child domain and parent domain. The PSI includes 101 items. The parts of the PSI selected for this study consist of 54 items. They comprise 3 subscales for the child domain, Adaptability (11 items), Acceptability (7 items), and Demandingness (9 items), and 5 subscales for the mother domain, Depression (9 items), Social Isolation (6 items), Spouse Relationship (7 items), and Health (5 items). The PSI was self-administered by mothers.

The current researchers revised the Arabic translation of the items of the PSI, and a linguist, who is both fluent in Arabic and English in the psychology field, carried out the revision and the back translation. Except for Health, the PSI reliability as computed by Cronbach's Alpha was well within acceptable levels ranging from.58 to.85. For the PSI subscales, Adaptability, Acceptability, and Demandingness as components of child subscale had an Alpha at.53,.85, and.58 respectively; whereas Depression, Social Isolation, and Spouse Relationship, as

IDD and mothers of children without disabilities will help social providers to provide the former mothers with services that help them to live within the least-restricted environment, that which mothers of children without disabilities have with their children at home. In addition, the examination of the rank-order of types of stressors will help social providers to focus on reducing the most severe stressors (s) experienced by mothers of children with mild IDD. The services provided will help mothers to cope with the child's disability and behavioral problems, and continue care-giving for the child with a disability at home, but with less experience of stressors.

Method

Participants

The study conducted a sample of 82 mothers of children with and without disabilities in Kuwait. The sample included 41 Kuwaiti mothers of children without disabilities selected from the elementary state schools (grade 1 and 2), and 41 mothers of children with mild IDD who were studying at the elementary level at the Special Education Schools. Of the 82 mothers, 86.6% were married, 7.3% were divorced, 1.2% were separated, and 4.9% were widowed. The Mothers' ages ranged from 26 to 55 year (M= 36.17, SD= 6.40). Children with and without disabilities were 53.7% males and 46.3% females in the age-range 6 to 14 (M= 9.98, SD= 2.14), and were living with their mothers at home. In general, students who met the criteria of the sample were selected by teachers in schools. The questionnaire packets that included the background information, Parenting Stress Index (PSI) and consent form were sent to 200 mothers by their children in the two settings: State elementary school and the elementary level of the Special Education Schools. Eighty-two mothers completed and returned the questionnaire packet. The return rate among mothers of children without disabilities and children with mild IDD was 41% for each group.

The following were the specific steps taken in the recruitment of the participants from the different settings. **First**, the current researchers met with selected social workers and teachers in the aforementioned settings to explain the data collection process. The current researchers asked them to limit the database to Kuwaiti mothers of male and female students who were between the ages of 6-14 years, and excluded students who (1)

adaptive to their physical and social environment; they may become emotionally upset when asked to make small changes, and therefore overreact to environment changes, or have fear of strangers. Children may also have difficulties calming down once upset, and be perceived as being less attractive, intelligent, or pleasant than their mothers had expected.

As seen in the literature, researchers have encouraged the examination of human behavior in context and recognized the parent-child reciprocities that exist. It is no longer possible to view the child as a blank page, which is shaped solely by life experiences. The child brings qualities and temperamental dispositions to all interactions with his or her parent (s), and those interactions are clearly reciprocal (Mahoney et al., 1992). Further, researchers recognize that there are certain parent characteristics and child characteristics that are perceived by mothers as stressors influencing parenting a child with mild IDD. However, it is rare to find in the literature the differences in severity of such stressors among two groups of mothers: (1) mothers of children without disabilities, and (2) mothers of children with mild IDD. Also, it is still not well known the rank-order of the severity of types of parenting stressors as perceived by mothers of children with and without disabilities.

The intents of the present study are on looking at stressors as a combination of child characteristics- child's Adaptability, Demandingness, and Acceptability-and the mother's characteristics- Social Isolation, Spouse Relationship, and Depression. It will first find, in terms of severity, whether or not mothers of children with and without disabilities perceive these stressors differently based on the demographic variables: Child Age, Child Gender, and Mother's Age. If the finding shows no differences in the severity of stressors based on the aforementioned variables, the study will find whether the severity of stressors differ among mothers of children with and without disabilities, without testing the demographic variables. Moreover, the study will find the rank-order of the severity of types of parenting stressors as perceived by mothers of children with mild IDD. In other words, the study will identify which types of stressors are the most severe in the perceptions of mothers. This examination will help social providers to plan for future services that are targeted at reducing specific stressors experienced by mothers of children with mild IDD. The comparison between mothers of children with mild

In an early descriptive Western study of 201 families, Holt (1958) found that mothers never left their child with a disability; in 40% of the families the parents never went out together. The resultant strain manifested itself in poor health, exhaustion, and family quarreling.

Similar findings about stressors related to parenting stressors are also seen in Eastern studies. In Kuwait, Kandari (2005) found that mothers of children with mild IDD (age 6-14) perceive Adaptability, Acceptability and Demandingness (child characteristics) as severe stressors, when compared to other stressors such as Depression, Social Isolation and Spouse Relationship (mother's characteristics). In Bahrain, Sanea's study (1999) conducted a sample of 40 parents of children with mild IDD between 6 to 14 years old. The findings indicate a high level of stressors experienced by parents related to the child's adaptability to the environmental change, acceptability, and child increased demands and needs. He also finds that parents were severely depressed and had health problems related to rearing their child with IDD. In the same country, Khaled (1997) found that mothers perceived child adaptability to change in home, time spent on childcare, and child psychological status as severe stressors that impact the care-giving. When comparing families of children with IDD to other families of children without disabilities, Hadedi, Samadey and Khatteb (1992) found that the former families experience higher stressors than do the latter ones when associated with lifelong care, child dependency, behavior problems, and the child's cognitive impairment. In this connection, Jerar's study in Bahrain (1989) showed that the effect of the disability on mothers alters as the child goes through different developmental stages. The findings showed that mothers of children with IDD of age 6-10 are highly stressed related to family and parenting problems, whereas mothers of children aged 12-17 years are highly stressed related to child's physical capacities.

Stress theory would predict that, as supervision needs increase, stress reactions in parents increase. From an ecological perspective, parents have a profound influence on the ability of the child to develop in a healthy competent manner. Mothers may experience chronic sorrow manifested as recurrent episodes of depression and frustration when their child fails to master an expected developmental task (Wikler, 1981). However, children also influence their parents' behavior and the degree to which parents feel stressed. Children, for example, might be less

that the relationship between the mother and the child's father is generally negative, which mothers may perceive as a stressor on parenting their child with a disability (Guisinger et al., 1989). The lack of mutual support in the childcare area is one of the difficulties of the parenting role that may raise the possibility of mothers' experiencing intensive parenting stressors (Holden & Edwards., 1989).

Moreover, the difficulties in care-giving may also appear among mothers who feel trapped by the responsibility of caring at home for a child with a disability. These mothers often feel guilt or have unhappy feelings towards their child which, although often associated with depression, might occur to be primarily out of dissatisfaction with self and life circumstances. The meaning of depression, in the present study, is a sense of meaninglessness and powerlessness that are common feelings experienced by mothers in response to their child's disability. The general impact of feeling depressed is that mothers find it difficult to mobilize the psychic and physical energy needed to fulfill parenting responsibilities (Dumas et al., 1989). Depressed mothers are usually unable to act with authority towards the child and have such low self-esteem that they cannot deal with parenting stressors (Gowen et al., 1989).

Previous Studies on Parenting Stressors

Many research findings in Eastern and Western countries (e.g., Abidin, 1995; Azemi, 1998; Jerar, 1989; Sanea, 1999) present evidence to the effect that mothers of children with disabilities are subjected to greater parenting stressors. Many Western studies that investigate stressful child characteristics (e.g., Beckman, 1983; Quine & Pahl., 1985) agree that families who provide in-home care to a child with a disability face extraordinary challenges, including daily hassles, practical time constraints, and family resources to meet child demands. A study by Quine and Pahl (1985) found that parents of children with IDD are highly distressed. They found a combination of characteristics such as the child's behavior problems and nighttime disturbance (Demandingness) that were predictive of care-giving stressors. Orr, Cameron, and Day (1991) also found that at different developmental stages family resources as well as family perceptions of child's needs and child's behavior problems are other characteristics that might influence the level of stressors among parents of children with moderate IDD (5-21 years old).

stressor may appear magnified when a mother is overly committed to being a model mother.

In addition to the aforementioned stressors, mothers may experience stressors related to the child with a disability when the child possesses physical, intellectual, and emotional characteristics that do not match the expectations that the mothers have of the child. Mothers of these children are often frustrated in their attempts to develop such skills that make their children as attractive, intelligent, or pleasant as expected or hoped the child would be. Poor attachment, rejection, or both, may consciously or unconsciously be issues in the mother-child relationships (Speltz et al., 1990). In many instances, the poor relationship between a mother and a child is usually derived from the mother's rejection of the child's disability (Minnes, 1988).

Although the existence of excessively stressful characteristics of the child with mild IDD (e.g., child's inability to adapt to the changes in the environment, child's increased needs and demands, and child's failure to meet mother's expectations) is one of the major variables contributing to elevating the level of stressors among mothers, Abidin (1990) suggests that stressors in the parenting system during school age are especially critical in relation to the child's emotional and behavioral development, and to the development of the mother's functioning (mothers' characteristics).

In general, mothers of children of school age often experience increasing stressors because of the many challenges and changes occurring during the transition period or the period of school age (Hanson & Hanline., 1990). Also, mothers at this stage may experience high stressors related to the difficulties experienced in care-giving to the child with mild IDD. The difficulties of care-giving tasks may appear intensive among mothers who have different characteristics. For example, mothers,, might be socially isolated from their peers, relatives, and other emotional support systems because of the expanded responsibilities of care-giving. Mothers might also be distant in their relationships with their husbands, and lacking in support for their efforts as mothers (Greenberg, 1997). These mothers might be stressed relating to an overly strict sex-role definition on the part of the father. A father, for example, may perceive a childcare provision as women's work (Krauss & Tran., 1989), and the most probable assumption in this case is

summary, parenting stressors in the present study are defined as the characteristics of the mother and child that are a potential source of stress, and those which the mother may experience in her role in rearing the child with a disability.

The significance of studying child-mothers' characteristics

Researchers point out that all mothers experience stressors from time to time when rearing a child with a disability (Cameron & Orr., 1989; Dyson & Fewell., 1989; Sanea, 1999). In particular, these stressors become intensive among mothers of children with mild IDD through the process of adaptation. Since the present study focuses on the interaction between the mother and the child with mild IDD, the characteristics of the child and mother are more relevant than stressful situational variables (e.g., severity of the disability, lack of family or friend support, other life events such as divorce, death of a spouse, and family problems), which are more relevant to mothers of children in general.

As noted in literature, mothers often relate the intensity of parenting stressors to the behavior of the child with a disability, which often appears after the crisis period of the initial diagnosis, or later in school life. For example, after the diagnosis of a child's disability, mothers begin a developmental course of adaptation to the child's behavior problems and his/her increased demands. A child with mild IDD may display kinds of behavior that make it difficult for mothers to fulfill their parenting roles. These behaviors may manifest as a child's difficulties in adjusting to changes in the physical or social environment (Bendell et al., 1986), or difficulties in changing from one task to another without emotional upset (McCubbin et al., 1982). The child's difficulties in adapting to changes in the environment may make the parenting task more difficult, and mothers may experience the difficulties of adaptation as one of the care-giving stressors.

Mothers may also experience a child with mild IDD as placing many demands upon themselves (Hanson & Hanline., 1990), and these demands might be another stressor on parenting a child with a disability. Children who are very dependent or who have failed in a developmental task place increased demands on mothers. The demands may reveal themselves in different ways, such as crying, physically hanging on a mother, frequently requesting help, or displaying a high frequency of minor problem behaviors (Abidin, 1995). The child's demands as a

Introduction

Parenting stressors of families who have a child with a disability received considerable research attention during the latter half of the twentieth century (Innocenti & Kwisun, 1992). Researchers have shown that parents, mainly mothers, as primary caregivers perceive the process of parenting a child with a disability as involving intensive stressors (Azemi, 1998; Gallimore et al., 1993; Mutiari, 2002; Singhi., 1990; Theferri, 2001). Data from the U.S-based National Survey of Caregivers (1988, p.31) found that 72% of the caregivers changed their lifestyle to accommodate their care-giving responsibilities after their child was diagnosed with disability; 34% spent less time with their immediate families; 33% paid less attention to their health; and 28% took fewer vacations. The change of responsibilities and roles might be major and appraised by parents of children with disabilities as stressful, when compared with parents of children without disabilities (Campbell, et al., 1992).

According to Abidin (1990) parents of children with a disability may experience stressors related to child characteristics and mother characteristics, which impact the way that they both respond to care-giving. As suggested by Innocenti and Kwisun (1992), child characteristics are qualities of behaviors and action of the child that make it difficult for mothers to fulfill their parenting roles. These behaviors are associated with the child's functioning abilities to adapt to changes in the home environment, demands of daily living requirements, and reactions to meeting the expectations of mothers. Respectively, the present study describes these characteristics as stressors related to child's Adaptability, Acceptability, and Demandingness.

Mothers' characteristics, on the other hand, relate to Social Isolation, Spouse Relationship, and Depression. These characteristics in the present study are derived from mothers' effort to mobilize different resources to with which to function, and to respond to child's behavior and action (Hadedi et al., 1992). Admittedly, these characteristics are general, but they can be considered as parenting stressors when considered in the context of the interaction between the child and mother. For example, feelings of guilt are associated with depression in general, but when these feelings are related to providing care for the child, they would be considered a stressor related to parenting. In

Parenting Stressors of Mothers of Children with and without Disabilities

*Hayfaa Al-Kandari**

Abstract: The study focuses on parenting stressors among Kuwaiti mothers of children with and without mental disability. It utilized a survey method involving two groups of mothers: (1) Mothers of children without disabilities who studied in the elementary state schools, and (2) mothers of children with mild Intellectual Developmental Disabilities (IDD) at the elementary level of the Special Education Schools in Kuwait. The study used a self-administrated questionnaire. The sample was 82 mothers from different backgrounds. The study used the Parenting Stress Index for Abidin (1995) to investigate the differencses in stressors expereinced by mothers in parenting a child with and without disabilities. The study found that there were no differences in the severity of the types of parenting stressors for mothers of children with mild IDD and mothers of children without disabilities, according to the demographic variables (i.e. Child Age, Child Gender, and Mother's Age). Mothers of children with mild IDD, as compared to mothers of children without disabilities, perceived themselves as subjected to severe stressors related to their children's difficulties in playing the role expected in the family. They also indicated that these mothers perceived themselves as experiencing moderately severe stressors related to feelings of depression related to having a child with a mild IDD. Another finding indicated that Kuwaiti mothers of children with mild IDD perceive Acceptability as more severe than all other stressors. The findings of the study will help social providers to develop future family services that aim to reduce stressors expereinced by mothers who care for a child with a disability.

Key words: Stressors, Parenting, Mental retardation, Parenting stress index.

---

* Dept. of Sociology and Social Work - Kuwait University -This work was supported by Kuwait University, research grant no: ZO 02\05

Articles in English

Reports:

Table of Contents

Journal of the Social Sciences
Vol. 34 - No.3 - 2006

Articles in English:

Articles in Arabic:

Book Reviews:

Conference and Seminar Reports

The journal welcomes brief reports on conferences, seminars and round tables recently attended, which are related to the journal areas of interests.

General Rules

- All Copyrights of the published material are reserved to the **Journal**.
- Every Author receive one complimentary copy of the issue in which his article has been published. All the authors further receive 20 copies of their published article.
- The **Journal** has the right to edit the accepted ms.

Acceptance

The **Journal** notifies the author(s) with the acceptence of their ms after being considered by two or more referees confidentially chosen by the **Journal**.

The Sources in the Text:

Write the Arabic references within the text as follows:

The researchers first name, family name, and the year of publication to be put in brackets, for example:

- (Shafiq Al-Ghabra, 1999) and (Fuad Abu-Hatab& Sayed Othman, 1980).
- For the foreign references within the text the **Journal** is abided to the American Psychological Association (APA) style.i.e.,the family name and the year of publication,e.g.
  (Smith, 1998); (Pervin & Jones, 1995).
  In the case of more than three authors for one reference, write: (Mustafa Soueif et al., 1996) and (Antony et al., 1999).
- If there are two references by two different authors, arrange them alphabetically,e.g., (Ahmad Abu zaid, 2000; Mohammad Al-Rumaihy, 1998) and (Roger, 1999; Smith, 1994).
- In case of two sources for one author in the same year write as follows (Fahed Al-Thageb, 1994a, 1994b) and (Snyder, 2000a, 2000b).
- In case of citation from books, write the number of page(s) quoted from in the text as follows: (Abdul Rahman Bin Khaldun, 1992:164) and (Jones, 1997:59).
- The new edition of an old work both dates should be written as follows: (Piaget,1924/ 1990:75).
- In case of a book or pamphlet that does not contain the authors name, and has been published by the government or a private sector, write as (Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, 1999).

Table of References

Every manuscript must include a list of references containing only those works cited. Titles of journals should not be abbreviated. The entries should be arranged alphabetically according to the surname of the author. Multiple works by the same author(s) should be listed in chronological order of publication for example:

1 - Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy,* (pp.53-69). San Francisco: Institue for Contemporary Studies.

2 - Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46(2): 11-19.

3 - Pervin, L.A., &John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research* (7th Ed.). New York: John Wiley.

Instructions to Authors

The Journal of Social Sciences is a refereed quarterly published by The Academic Publication Council, Kuwait University since 1973. The **Journal** publishes the original studies that represent a real contribution to the fields of study.It welcomes the theoretical and conceptual studies which cover one of the fields of the **Journal** or the status quo of the social sciences in the Arab world..

Concerning the empirical studies, foremost among them is psychology, the **Journal** therefore is abided to the following regulations: a brief introduction that includes the research problem, hypotheses or objectives, and the literature review, then the methodology which contains the sample, the instruments, and procedure, followed by the results, discussion, and the table of references based on the APA style.

Guidelines for Submission

1 - An acknowledgement from the author(s) that the manuscript(ms) has not been published before, is not being considered for publication elsewhere and has been read and approved by all authors.

2 - The ms should not exceed 30 pages, including the references, footnotes, tables, typed double space on A4 papers. All pages should be serially numbered including the tables and appendices.

3 - Tables have to be minimized to the least possible number.

4 - The first page of the ms should include the research title as well as the author(s) name(s), affiliation, telephone number(s), and a detailed address for correspondence, along with a brief title of the research (running head).

5 - The second page should include the title of the research, an English Abstract within 100-150 word, and the keywords (up to 7 words).

6 - The last page should include an Arabic Abstract (a translation of the English one with the same terms and conditions).

7 - The text of the ms begins on the third page. It begins with the title of the research without the name (s) of the author(s).

8 - Tables should be printed on separate sheets numbered with Arabic numerals, and have a self-explanatory heading. Tables should be follow the table of references.

9 - Attach a brief vita of the author (s).

All correspondence should be addressed to
the Editor-in-chief of the Journal of The Social Scienes
P.O.Box 27780 Safat, code No. 13055, State of Kuwait
E-mail: jss@kuniv01.edu.kw



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Articles in English:

- Parenting Stressors of Mothers of Children with and without Disabilities.

Hayfaa Al-Kandari

Articles in Arabic:

- Social Effects Resulting from Structural Dysfunctions in the Labor Market, And the Role of Manpower and Government Restructuring Program.

Waleed Al Waheeb

- Ibn Khaldoun in Contemporary Arabic Writings: An Analytical and Classified Study.

Saleh S. Abdelazim

- Street Furnishing in the City of Kuwait: A Fieldwork Study Of Some Elements.

Alaa Shaheen

- Jordanian Women and Challenges to Enter into the Parliament: A Sociological Field Study Regarding Female Electoral Candidates.

Hussain O.Al-Khozahe

Academic Publication Council



ISSN: 0253 - 1097

Vol. 34 - No. 3

2006